# المستفاد من الكتب الجياد

محمد خير رمضان يوسف

١٤٣٧هـ

# المستفاد
# من الكتب الجياد

محمد خير رمضان يوسف

١٤٣٧ هـ

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فهذا مجموع آخر من كتب إسلامية فريدة في هذا العصر، تمتاز بجدية موضوعاتها وأهميتها، ومعظمها في الشريعة والفقه الإسلامي.

وقد نهجت الأسلوب السابق في عرضها، من التركيز على أساسيات الموضوع، وبيان مغزاه، وبعض ما يستفاد منه.

وأكثر ما أنقل هو من نتائج البحوث، ليستفيد القارئ شيئًا من جهود مؤلفيها وما توصلوا إليه في بحوثهم. وكثير منها رسائل علمية.

وقد سبق نشرها في حلقات بعنوان "كتب مفيدة جديدة"، وبلغت (١٥٠) حلقة.

وأعني بالمستفاد منها (في العنوان الجديد للكتاب): المستخلص، والإشارة إلى أهم ما فيها.

والجياد: جمع جيِّد.

أدعو الله تعالى أن ينفع بها، وألّا يحرمني أجرها، وهو سبحانه الموفِّقُ للصواب.

والحمدُ له أولَه وآخرَه.

**محمد خير يوسف**

٧ شعبان ١٤٣٧ هـ

## (١)

## الإسلام

## (عموميات)

## لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٥)

**لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٥).– بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٤هـ، متعدد الترقيم.**

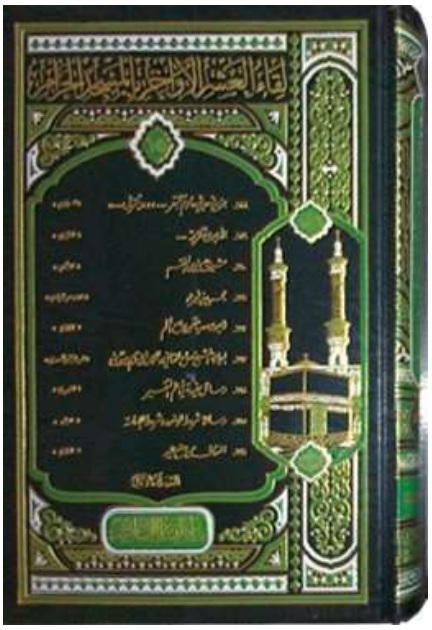

في هذا اللقاء الخامس عشر مجموعة كتب ورسائل قُرئت في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك بالمسجد الحرام عام ١٤٣٣هـ، بلغت (١٨) رسالة، ضمنها رسائل أخرى وتعليقات ونصوص، وهي بالأرقام المتسلسلة (١٨٨-٢٠٧). ويلتقي فيه العلماء الفضلاء وطلبة العلم النبلاء، من المشرق والمغرب، يتدارسون العلم، ويحيون فيه ما اندرس من تراث دفين الخزائن، فيشمِّرون عن ساعد الجدِّ لنفض غبار الزمن وإحياء ما فيها من علوم وأعلام وسنن. وهو برعاية الشيخين الفاضلين محمد بن ناصر العجمي من الكويت، ونظام محمد صالح يعقوبي من البحرين. وتطبع رسائل اللقاء بإسهام بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم.

ويبدو أن هذا المشروع سينتشر في أسلوبه والفائدة المرجوة منه إن شاء الله، فقد أشير في مقدمته إلى أن الشيخ يوسف الأوزبكي – من القدس – عرض مشروعه القيِّم "سلسلة الكتب والمصنَّفات المقروءة في المسجد الأقصى المبارك ومدارس بيت المقدس"، وندعو الله له بالتوفيق فيه، ولآخرين ينوون ذلك.

ويتضمن اللقاء في مجلدين كبيرين هذه الرسائل:

- جزء في حديثَي "لحوم البقر داء وفي سمنها ولبنها دواء" و"يُنزِلُ الله كلَّ يومٍ مائة رحمة..."/ محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)؛ تحقيق نظام محمد صالح يعقوبي.
- الأربعون المخرَّجة من مسموعات الفُراوي: محمد بن الفضل (ت ٥٣٠هـ)؛ تحقيق قاسم بن محمد ضاهر.
- مشيخة عيسى بن عبدالرحمن بن معالي المطعِّم (ت ٧١٩ هـ)/ تخريج محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)؛ تحقيق محمد زياد التكلة.
- مجموع فيه أجزاء حديثية/ يوسف بن حسن بن عبدالهادي بن المِبْرَد (ت ٩٠٩ هـ)/ تحقيق عبدالله بن محمد الكندري.

يليه للمؤلف نفسه:

أ- الثمار الشهية الملتقطة من آثار خير البرية.

ب- الدرر البهية المنتقاة من ألفاظ الأئمة المرضية.

والأجزاء الحديثية هي:

١- حديث الخشكنانك.

٢- جزء فيما عند الرازي من حديث الإمام أحمد وولديه ومن حديث الإمام الشافعي عن مالك ومن حديث أبي حنيفة/ تخريج ابن عبدالهادي.

٣- جزء فيما عند المخلِّص في مجالسه السبعة عن الإمام أحمد والشافعي ومالك/ تخريج ابن عبدالهادي.

٤- جزء في الرواية عن الجنّ وحديثهم/ بالتخريج السابق.

- أربعون حديثًا من جوامع الكلم/ علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت ١٠١٤هـ)؛ تحقيق السيد حسن الحسيني.
- إجازة الشيخ صالح القاضي ومؤرخ نجد إبراهيم بن عيسى لعلامة القصيم عبدالرحمن السعدي؛ تحقيق محمد بن ناصر العجمي.

- رسائل مفيدة في بيان: موضوع علم التفسير، وتعريفه، واستمداده، وغايته/ محمد بن خليفة الشوبري (ت ١٠٨٢هـ)؛ تحقيق محمد بن يوسف الجوراني العسقلاني (وهو رسالة واحدة في الموضوعات السابقة، إضافة إلى بيان معنى التأويل، والحاجة إلى علم التفسير).
- رسالتا شروط الوضوء وشروط الإمامة/ شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٧١ هـ)؛ تحقيق عبدالرؤوف بن محمد الكمالي.
- العفاف عن وضع اليد على الصدر حال الطواف/ علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت ١٠١٤هـ)/ تأليف يوسف بن محمد الأوزبكي.
- التفاوض في التناقض/ محمود بن محمد نسيب الحمزاوي (ت ١٣٠٥هـ)؛ تحقيق محمد خير رمضان يوسف (وهو في موضوع الدعوى والشهادات).
- رسالتان في السماع: الأولى (مسألة في االسماع) لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن العطار (ت ٧٢٤ هـ)؛ والأخرى (بالتسمية السابقة من قبل الناسخ) لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)؛ تحقيق السيد عبدالله الحسيني.
- الخير الوابل في تعطيل المطابل: رسالة في وجوب هدم مغتسلات اليهود في القدس الشريف في القرن الثاني عشر/ محمد بن محمد التافلاّني المغربي (ت ١١٩١ هـ)؛ تحقيق محمد خالد كُلاّب.

  يليه بالتحقيق السابق: فتوى في وجوب منع اليهود من الصلاة عند حائط البراق/ يوسف بن عبدالله بن صوفان القدّومي النابلسي (ت ١٣٥١ هـ).
- السيف المجزَّم لقتال مَن هتك حرمة الحرَم المحرَّم: متضمن لأحكام الخوارج والبغاة/ نوح بن مصطفى القونوي حافظ الروم (ت ١٠٧٠ هـ)؛ تحقيق إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير.
- المسائل التي خالف فيها زادُ المستقنع منتهى الإرادات/ سليمان بن عطية المزيني (ت ١٣٦٣ هـ)؛ تحقيق حسّان بن إبراهيم الرديعان.
- التنقيح في مسألة التصحيح/ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)؛ تحقيق راشد بن عامر الفغيلي.

ويعني تصحيح الأحاديث.

- السرُّ المصون والعلم المخزون فيه لوائح من المحبة وشؤون/ أحمد بن إبراهيم الواسطي، المعروف بابن شيخ الحزّامين (ت ٧١١ هـ)؛ تحقيق وليد بن محمد العلي.

يليه للمؤلف نفسه ، بالتحقيق السابق:

أ- ميزان الحق والضلال في تفصيل أحوال النجباء والأبدال.

ب- ميزان الشيوخ.

- العطر الوردي تخميس لامية ابن الوردي/ نظم محمد بن عبداللطيف آل محمود البحريني (ت ١٣٩٠هـ)؛ تحقيق محمد رفيق الحسني.
- منظومة منازل القمر/ خليفة بن حمد النبهاني (ت ١٣٥٥ هـ)؛ مع تعليقات: جمع الثمر على منازل القمر لمحسن بن علي المساوي (ت ١٣٥٤ هـ)؛ تحقيق محمد رفيق الحسيني.

**لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٦)**

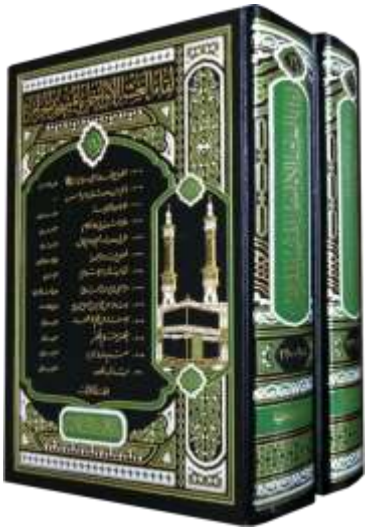

**لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٦).– بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٥هـ، ٢ مج (متعدد الترقيم).**

صدرت المجموعة السادسة عشرة من لقاء العشر الأواخر في شهر رمضان الذي عُقد عام ١٤٣٤هـ، في مجلدين كبيرين، واحتوت على (٢٧) عملاً محقَّقًا، في سلسلة متتالية من (٢٠٨) حتى (٢٣٣).

ويسهم في طباعة هذه السلسلة ونشرها وتوزيعها إخوة كرام من أهل الحرمين، لا يرضون بذكر أسمائهم.

قال أهل التحقيق: وما مثلنا ومثلهم إلا كما قال القائل:

خلِّ إذا جئتهُ يومًا لتسأله  أعطاكَ ما ملَكتْ كفَّاهُ واعتذرا

يُخفي صنائعه واللهُ يُظهرها  إن الجميل إذا أخفيته ظهرا

وممن شارك في هذا اللقاء مسند مكة المكرمة الشيخ عبدالوكيل ابن العلامة المحدِّث عبدالحقِّ الهاشمي، حيث قُرئ عليه "جزء في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم" لأحمد بن فارس، بتحقيق الشيخ محمد بن ناصر العجمي.

وقدَّم لهذه المجموعة المباركة خادم العلم بالبحرين الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي، حفظهم الله جميعًا.

وهذه قائمة موثقة بما ورد فيها من كتب ورسائل وتحقيقات:

١- **فضل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم**، لأحمد بن فارس، المتوفى سنة ٣٩٥ هـ، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، ٤٨ ص.

٢- **الجزء من حديث أبي الهيثم خالد بن مرداس السرّاج**، المتوفَّى سنة ٢٣١ هـ، اعتنى بها أمرَهْ يازيجي، ٨٨ ص.

٣- **كتاب الأربعين المخرَّجة**، لأبي سعد محمد بن منصور النيسابوري (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق قاسم بن محمد قاسم ضاهر (أبو محمد البقاعي)، ١٤٣ ص.

٤- **كتاب الأربعين في الأحكام لنفع الأنام**، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ)، تحقيق وتعليق السيد محمد رفيق الحسيني، ٧١ ص.

٥- **جزء في طرق حديث "نعمَ الإدامُ الخلُّ": وهو المنتقى من جزء أبي محمد عبدالرحمن بن عثمان بن القاسم بن نصر التميمي (ت ٤٢٠ هـ)**، تأليف محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، اعتنى بها نظام محمد صالح يعقوبي، ٤٧ ص.

٦- **فضل ليلة الجمعة على ليلة القدر**، لأبي يعلى محمد بن الحسين بن الفرّاء، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، تحقيق صالح محمد عبدالفتاح، ٤٨ ص.

[هذا رأي انتصر له المؤلف، قال: ورأيتُ قومًا من أهل العلم ينكرون ذلك ويفضِّلون ليلة القدر عليها].

٧- **تحذير أئمة الإسلام عن تغيير بناء البيت الحرام**، لوجيه الدين عبدالرحمن بن زياد اليمني (ت ٩٧٥ هـ)، اعتنى بها يوسف بن محمد الصبحي، ٤٨ ص.

[أجاب فيه عن سؤال ورده من مكة المكرمة حول ما حصل للكعبة المشرّفة من تشعُّب في بعض جدرانها، وذلك في سنة ٩٥٩ هـ...].

٨- **الزلفَى إلى الله تعالى والقربة في تعمير ما سقط من الكعبة**، للفقيه محمد بن أحمد بن أمين الدين المصري الحنفي (ت نحو ١٠٤٠ هـ)، اعتنى بها يوسف محمد الصبحي، ٣٠ ص.

[سبب التأليف هو ما حصل للكعبة المشرّفة من سقوط بعض جدرانها إثر السيل العظيم الذي دخل المسجد الحرام عام ١٠٣٩ هـ...].

٩- **رسالة عن قومٍ من أهل البدع يأكلون الحيّات والضفادع ويَنزلون النيرانَ ويؤاخون النساء والصبيان**، لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الشافعي (ت ٧٢٤ هـ)، تحقيق السيد عبدالله الحسيني، ٧٨ ص.

١٠-١١- **الإسفار عن قَلْمِ الأظفار**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق جمال بن عبدالسلام الهجرسي، ٧٢ ص.

يليه للمؤلف نفسه، بالتحقيق السابق: **الظفَر بقَلْمِ الظُّفُر**.

وموضوعهما واحد.

١٢- **حسم مادة المراء في صلاة يوم عاشوراء**، للفقيه عبدالخالق بن علي المزجاجي الزبيدي اليمني (ت ١٢٠١ هـ)، تحقيق وتعليق محمد خالد كُلّاب، ٥٦ ص.

[فيه تحذير من صلاة انتشرت في الهند اعتمادًا على حديث موضوع]

١٣- **رسالة بذل المجهود في تحرير أسئلة تغيُّر النقود**، للعلامة محمد بن عبدالله الغزّي التمرتاشي الحنفي (ت ١٠٠٦ هـ)، قدَّم لها وحقَّقها وعلَّق عليها حسام الدين بن موسى عفانة، ١٢٧ ص.

١٤- **الفيض المبين في تحرير الصاع عند المجتهدين بمكيال البلد الأمين**، للشيخ محمد قائم بن صالح السندي (ت ١١٥٧ هـ)، عني به راشد بن عامر الغفيلي، ٣٦ ص.

١٥- **رسالة الحقِّ الصحيح في إثبات نزول سيدنا المسيح عليه وعلى نبيِّنا الصلاة والسلام**، لكاتبه محمد بن محمد الخانجي البوسنوي (ت ١٣٦٣ هـ)، تحقيق فوزية بنت عبدالعزيز الشايع، ٤٧ ص.

١٦- **تأخير الظلامة إلى يوم القيامة**، للعلامة عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، ٣١ ص.

١٧-١٩- **تلقيح الأسرار بلوامع الأنوار للعلماء الأبرار**، لكاتبه عماد الدين أبي العباس أحمد بن إبراهيم الواسطي، المعروف بابن شيخ الحزَّامين (ت ٧١١ هـ)، تحقيق وتعليق وليد بن محمد العلي، ١٧٥ ص.

يليه للمؤلف نفسه، بالتحقيق السابق: **حياة القلوب وعمارة الأنفاس في سلوك الأذكياء الأكياس**.

ويليهما: **عمدة الطلاب، من مؤمني أهل الكتاب، المشتاقين إلى ذوق الأحباب، الراغبين في رسوخ دين الإسلام، في السرائر والألباب.**

[جمع مؤلفه في هذه الرسائل أصول الاعتقاد، وقواعد التعليم، وأركان التأديب، ومبادئ السلوك، وأسس التقويم].

٢٠- **بسط اليدين لإكرام الوالدَين،** لمحمد غوث بن ناصر الدين محمد المدراسي الشافعي (ت ١٢٣٨ هـ)، تحقيق السيد عبدالله الحسيني، ١١١ ص.

[في برِّ الوالدين].

٢١- **تراجم علماء الأمَّة من المحدِّثين خاصَّة،** لأبي المعالي محمد بن عبدالرحمن بن زين العابدين الغزِّي (ت ١١٦٧ هـ)، تحقيق عبدالله الكندري، ٧١ ص.

[تراجم لأصحاب الكتب الستة وغيرهم من كبار المصنِّفين].

٢٢- **تفريج الأحزان بعون المنّان تخميس نصيحة الإخوان،** للشيخ يحيى بن محمد الكمالي (ت ١٤٢٤هـ)، عني بإخراجها عبدالرؤوف بن محمد الكمالي، ٦٣ ص.

[تخميس للامية ابن الوردي].

٢٣- **لاميَّة البحرين،** للأديب عبدالمحسن بن محمد بن يعقوب الصحّاف (ت ١٣٥٠هـ)، تحقيق وتعليق السيد محمد رفيق الحسيني، ٦٤ ص.

[عارض بها لامية الطغرائي، وليس بها عن البحرين شيء].

٢٤- **نظم إغاثة الملهوف في عدد صفات الحروف،** نظم إبراهيم سعد المصري ثم المكي الشافعي (ت ١٣١٦ هـ)، اعتنى بها السيد محمد سعيد الحسيني الهروي، ٦٢ ص.

[نظم في التجويد].

٢٥- **أرجوزة في الحروف المبنيَّة،** للأديب عبدالله بن علي بن جبر الزايد (ت ١٣٦٥هـ)، حققها وعلق عليها أحمد بن عبدالله رستم، ١٦ ص.

٢٦-٢٧- **النفحة الرحمانية: شرح متن الميدانية في علم التجويد،** للعلامة محمد جمال الدين بن محمد سعيد القاسمي (ت ١٣٣٢ هـ)، اعتنى به وعلق عليه محمد بن يوسف الجوراني العسقلاني، ١٤٤ ص.

**مذيَّلة بتكملة مهمَّة في آداب التالي والتلاوة.**

يليه بالتحقيق السابق: **المقدمة الميدانية في علم التجويد**، للمقرئ محمد [بن نُصير] الميداني (ت ٩٢٣ هـ).

## لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٧)

**لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام: المجموعة السابعة عشرة (رمضان ١٤٣٥ هـ).– بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٦ هـ، ٢ مج.**

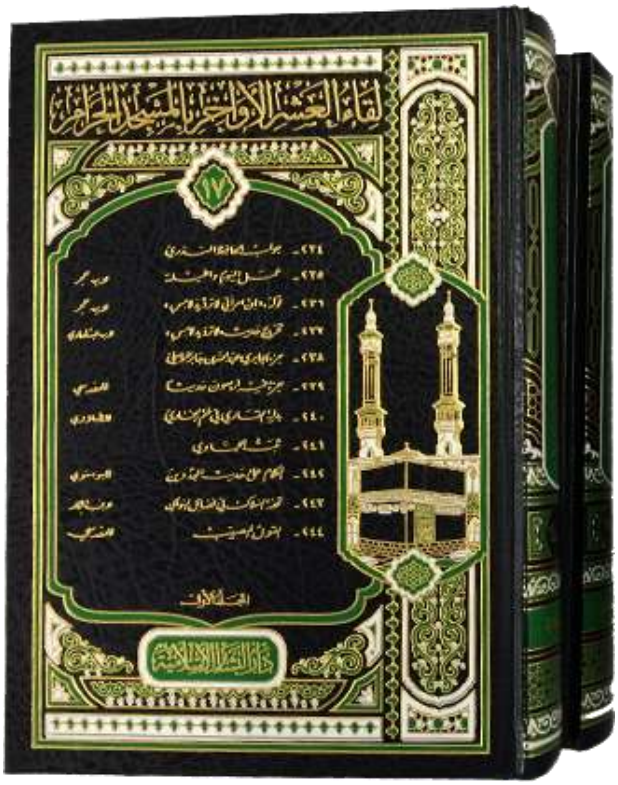


تضمن هذا اللقاء المبارك (٣٣) كتابًا ورسالة، في علوم إسلامية متنوعة، وهي:

- **جزء فيه جواب الحافظ المنذري على من أنكر على الإمام مسلم تخريجه لحديث ابن عباس في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم أمَّ حبيبة**/ اعتنى به نظام محمد صالح يعقوبي، ٢٣ ص.

- **جزء في عمل اليوم والليلة**/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)؛ تحقيق محمد بن أحمد آل رحاب، ٦٣ ص.

- **جزء في الكلام على قوله: إن امرأتي لا تردُّ يدَ لامس**/ ابن حجر العسقلاني؛ تحقيق جمال بن عبدالسلام الهجرسي، ٤٣ ص.
يليه بالتحقيق السابق: **جزء في تخريج حديث: لا تردُّ يدَ لامس**/ يوسف بن حسن بن عبدالهادي المقدسي (ت ٩٠٩ هـ)، ص ٤٥ – ٥٦.

- **جزء الجابري: أحاديث أبي محمد عبدالله بن جعفر بن إسحاق بن جابر الموصلي (ت ٣٦٠ هـ)**/ رواية أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)؛ تحقيق محمد خالد كُلّاب، ١٩٢ ص.

- **جزء فيه أربعون حديثًا من العوالي الغرائب**/ نصر بن إبراهيم المقدسي (ت ٤٩٠ هـ)؛ تحقيق قاسم بن محمد ضاهر، ١٢٧ ص.

- **بداية القاري في ختم البخاري**/ محمد ناصر الدين بن سالم الطبلاوي (ت ٩٦٦ هـ)؛ اعتنى به وعلق عليه محمد بن يوسف الجوراني، ١٨٣ ص.

- **ثبت الإمام الحجّاوي: وهو موسى بن أحمد المقدسي الدمشقي الحنبلي (ت ٩٦٨ هـ)**/ تحقيق وتعليق محمد بن ناصر العجمي، ٥٤ ص.

- **الكلام على حديث المجدِّدين**/ محمد بن محمد الخانجي البوسنوي (ت ١٣٦٥ هـ)؛ عني بإخراجها عبدالرؤوف بن محمد الكمالي، ٧٢ ص.

- **تحفة السلاّك في فضائل السواك**/ أحمد بن محمد بن سليمان القاهري، المعروف بالزاهد (ت ٨١٩ هـ)؛ عني به راشد بن عامر الغفيلي، ٤٧ ص.

- **القول المصيب في طلب التخفيف من الإمام والخطيب**/ محمد بن أحمد بن داود القدسي (ت نحو ١٠٠٠ هـ)؛ عني بإخراجها عبدالرؤوف بن محمد الكمالي، ٤٠ ص.

- **رسالة في حكم صلاة الجنازة في المسجد الأقصى المبارك**/ إبراهيم بن علاء الدين الفتياني المقدسي (ت ١٠٢٥ هـ)؛ تحقيق حسام الدين بن موسى عفانة، ١٦٢ ص.

- **الأجوبة العيثاوية عن المسائل الطرابلسية**/ الحسن بن الحسين العيثاوي البقاعي الشافعي (ق ٨ هـ)؛ تحقيق عمرو عبدالعظيم الحويني، ٧١ ص.

- **تحقيق الاحتساب في تدقيق الانتساب**/ الملا علي بن سلطان محمد القاري الهروي (ت ١٠١٤ هـ)؛ دراسة وتحقيق هاني بن محمد الحارثي، ٤٢ ص.
(حديث عن بعض قضايا النسب).
يليه بالتحقيق السابق: **النقول المنيفة في حكم شرف ولد الشريفة**/ إبراهيم بن حسين بيري زاده الحنفي المكي (ت ١٠٩٩ هـ)، ٤٣- ٨٨ ص.
(قضية النسب الهاشمي من جهة الأم).

- **جواب الخبير لمن سأل عن صحة الجمعة بالصخير**/ إبراهيم بن صالح السادة الشافعي (ت ١٣٦٦ هـ)؛ تحقيق السيد عبدالله الحسيني [السيد ليس اسمه، فهو عبدالله بن قاري محمد سعيد الحسيني]، ٦٣ ص.
بآخره ثلاثة ملاحق: مكان إقامة صلاة الجمعة، صور ووثائق، نبذة تاريخية مختصرة عن منطقة الصخير في البحرين.

- **وقع الأَسَل في من جهل ضربَ المثَل: رسالة في حكم الاقتباس من القرآن الكريم**/ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)؛ تحقيق محمد بن أحمد آل رحاب، ٧٢ ص.

- **طُرْفة الطُّرَف: نظم ألقاب الحديث**/ نظم محمد العربي بن يوسف الفاسي (ت ١٠٥٢ هـ)؛ تحقيق محمد رفيق الحسيني، ٥٤ ص.

- **الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**/ أبو بكر بن عبدالله ابن قاضي عجلون الدمشقي (ت ٩٢٨ هـ)؛ تحقيق عبدالله الحسيني، ١٣٥ ص.

- **مجموع فيه رسائل**/ لابن شيخ الحزامين أحمد بن إبراهيم (ت ٧١١ هـ)؛ تحقيق وتعليق وليد بن محمد العلي، ١٧٥ ص. وهي:
  **البلغة والإقناع في حلّ شبهة مسألة السماع.**
  **لوامع الاسترشاد في الفرق بين التوحيد والاتحاد.**
  **كتاب فيه لمعة من أشعة النصوص في هتك أستار الفصوص.**
  **تلقيح الأفهام في مجمل طبقات الإسلام.**

- **داعية والي البلاد إلى طريق الحق والرشاد**/ عبداللطيف بن عبدالمحسن الصحّاف (ت ١٢٧٢ هـ)؛ تحقيق محمد رفيق الحسيني، ٦١ ص.
  ومعها له:
  **منظومة في القهوة**، ص ٦٣ – ٦٥.
  **لغز الساعة** (وجواب اللغز لعبدالجليل بن ياسين الطبطبائي، ت ١٢٧٠ هـ)، ص ٦٧ – ٧٣.

## الأعمال الفكرية الكاملة

**الأعمال الفكرية الكاملة/ عمر عبيد حسنة.– بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٣٢هـ، ٩ مج.**

المؤلف عالم ومفكر إسلامي من سوريا، قرأت له مقالات ومقدمات للكتب فكنت أرى عجبًا، في الثقافة والتحليل والتركيز والتدقيق والتنظير، وكنت أعدُّ مقدِّماته كتبًا، وقد يغني مقال له عن مجلة أو كتاب، لموسوعيته الثقافية، وإحاطته بجوانب المذاهب الفكرية المعاصرة، فهو من علماء الصحوة الإسلامية بجدارة.

ويصف ناشر أعماله هذه الأستاذ زهير شاويش بأن أفكاره مهمة ومتجددة، وآراءه نضيجة ومؤصلة شرعيًا، ومراجعات منصفة، وإشارات دقيقة لمواطن الخلل، الذي يعتري الحياة الإسلامية، وإحياء حسبة المناصحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى لا نقع في علل من كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه.

وأن فيها ما يكفي العالم المطلع، والطالب المستفيد، والمؤمن المتَّقد قلبه بالإيمان؛ فقد فتحت ملفَّ الكثير من القضايا الملتبسة، وحاولت تقديم إضاءات نافعة ومفيدة حولها.

وقد رافقت هذه الأعمال مسيرة حركة اليقظة الإسلامية المعاصرة، وأسهمت إلى حدٍّ بعيد بتسديد خطواتها، وجبر عثراتها، وتبصيرها بأبعاد رسالتها.

وقد يسَّر الله له العناية عملاً صحفيًا قديرًا، عندما كان مديرًا لتحرير مجلة "حضارة الإسلام" بدمشق عندما كان رئيس تحريرها الأستاذ محمد أديب الصالح، ثم انفرد بإصدار مجلة "الأمة" في الدوحة. وله أعمال ثقافية وإدارية أخرى.

ويحسن أن أورد تعريفًا علميًا بهذه الأعمال الفكرية وما تتمحور حوله كما أثبت على ظهر كل مجلد فيه، توثيقًا لهذا العمل الكبير الذي يقع في تسعة مجلدات، من خلال متابعة فكرية جادة ومهتمة بالعمل الإسلامي لعقود من الزمن، وهو:

- التأكيد أن عقيدة التوحيد هي ميثاق التحرير والخلاص، وأن الغاية الأساس للنبوة الخاتمة إلحاق الرحمة بالعالمين {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ}، وتبيين الآثار المدمرة لتحالف الاستبداد السياسي والكهانة الدينية (الجبت والطاغوت).
- التأسيس لمنهج التقويم والمراجعة وبناء العقل الناقد، وتحديد مواطن الخلل، وكشف أسبابه، واقتراح سبل علاجه.
- التدريب على التفكير الاستراتيجي وبناء الرؤية المستقبلية، والإفادة من التراث لبناء الحاضر ورؤية المستقبل، والتشجيع على الاجتهاد وإعمال العقل، في ضوء هدايات الوحي وضوابط الشرع.
- إحياء المنهج السنني، وبيان أهمية السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الأمم، والتبصر في العواقب والمآلات لتحقيق العبرة.

- المساهمة في بناء "الطائفة القائمة على الحق"، الأنموذج التطبيقي لقيم الدين في واقع الناس، ودليل خلود الإسلام.
- المساهمة في تجديد أمر الدين، ونفي نوابت السوء، ومعالجة أسباب الغلو والتشدد، والعودة بالأمة إلى منهج الوسطية، والتمييز بين قيم الدين المعصومة وصور التدين.
- اعتبار التشكيل الثقافي ومعاودة النظر في مواصفات الخطاب الإسلامي السبيل الأجدى للتغيير.
- التعريف بأهم مقومات النهوض التي تمثلها الأمة، ووسائل تفعيلها.
- إحياء فكرة الفروض الكفائية، واستكمال الاختصاصات الغائبة، وإعادة بناء مفهوم "أهل الحلّ والعقد".
- بيان الدور الحضاري للأمة، ورسم معالم رسالة المسلم في حقبة العولمة، وتوسيع دائرة التفاهم، وتحويل الاختلاف إلى تنوع وتكامل.
- تحرير القول في إشكالية "الحاكمية"، وبيان أبعاد تطبيق الشريعة الإسلامية، وبيان أن التكليف منوط بالاستطاعة.
- التصويب لمنهجية الاقتداء، ووضع المشكلات المعاصرة في موقعها المناسب، من مرحلة السيرة وفترة القدوة وجيل خير القرون.
- بيان أن عملية النهوض تتطلب فقه النص وفهم الواقع، والتعامل مع المشكلات من خلال الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة.
- صوابية الحل لمشكلات عصر معين لا تعني بالضرورة قدرتها على معالجة مستجدات كل عصر.

أقول: وهذا العمل الضخم يحتاج إلى فهرس معجمي موضوعي.

(٢)

## الأخلاق والآداب

## التعزية وأحكامها

التعزية وأحكامها/ أمل بنت إبراهيم الدباسي.– الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٦ هـ، ٥٤٠ ص (أصله رسالة ماجستير).

التعزية مستحبة باتفاق العلماء، وقد شُرعت لتهوين المصيبة على المعزَّى، وحضِّه على الصبر، والدعاء له ولميته إن كان مسلمًا.

وقد درست الباحثة أحكام التعزية في الفقه الإسلامي من جوانبها المختلفة، ووزعتها على أربعة فصول، هي:

- حقيقة التعزية ومشروعيتها وصيغتها.
- وقت التعزية ومكانها.
- كيفية التعزية.
- بدع التعزية.

وذكرت أن التعزية تشمل مصيبة الموت وغيرها من المصائب، وأن المسلم يعزَّى ولو كان ميته فاسقًا أو كافرًا.

وأن المرأة تعزَّى كذلك ولو كانت شابة، إذا ضُبطت التعزية بالضوابط الشرعية.

أما الفاسق والكافر، فالحكم بمشروعية تعزيتهما يدور مع المصلحة.

وللتعزية صيغ مشروعة، وهي كل ما يحصل به السلوّ والمواساة، وهو على قدر منطق الرجل وما يحضره من طيب الكلام.

كما أن هناك صيغًا ممنوعة، مما فيه تطاول وإساءة أدب مع الخالق، منها قول القائل: "البقية في حياتك"، يعني ما نقص من عمره زاد في عمرك. فإن المرء لا يموت إلا إذا استوفى كامل عمره الذي حدده الله له.

وتشرع التعزية قبل الدفن وبعده، وهي بعد الدفن أولى، لاشتغال أهل الميت قبل الدفن بميتهم تجهيزًا وصلاة ودفنًا.

قالت الباحثة: وليس للتعزية مدة معينة، بل يمتد وقتها حتى ينسى المصاب مصيبته على الصحيح، وإن كان جماهير أهل العلم قيدوها بثلاثة أيام.

والنعي إذا كان للأقارب والأصدقاء للقيام بحق الميت فهو جائز، وكذا إذا كان نداء في الأزقة والأسواق إذا لم يصحبه صياح وعويل، بل لمجرد الإعلام بموته.

ولا يكون النداء والنعي من المساجد؛ لأنها لم تُبنَ لذلك.

والإحداد واجب على الزوجة أربعة أشهر وعشرة أيام، أما إذا لم يكن الميت زوجًا، فيجوز الإحداد عليه على ألا تتجاوز المدة ثلاثة أيام من حين وفاته، وأن تكون المحدَّة امرأة، وأن يكون إحدادها بإذن زوجها إذا كانت ذات زوج؛ لأن الإحداد هجرٌ للزينة، والزينة حقه.

وصنع الطعام إذا كان من أهل الميت للمعزين بدعة؛ لأنه خلاف الثابت من المنقول، والمعقول والثابت من المنقول صنع الطعام لأهل الميت لانشغالهم بمصيبتهم.

وقالت الكاتبة: تشرع مقابلة المصاب وتعزيته مشافهة، وكذا تعزيته مكاتبة، وبوسائل الاتصال الحديثة، كما يشرع تكرار التعزية؛ لأن التعزية مواساة، فمتى احتاج المصاب إليها فلا يمنع من تكرارها.

## (٣)
## الدعوة الإسلامية

### مؤسسة البحث والتطوير (راند) وموقفها من الدعوة الإسلامية

مؤسسة البحث والتطوير (راند) وموقفها من الدعوة الإسلامية: دراسة وصفية تحليلية نقدية في الاستشراق الأمريكي الجديد/ عبدالله بن محمد المديفر.– المدينة المنورة: مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ١٤٣٦ هـ، ٧٦٦ ص (أصله رسالة دكتوراه).

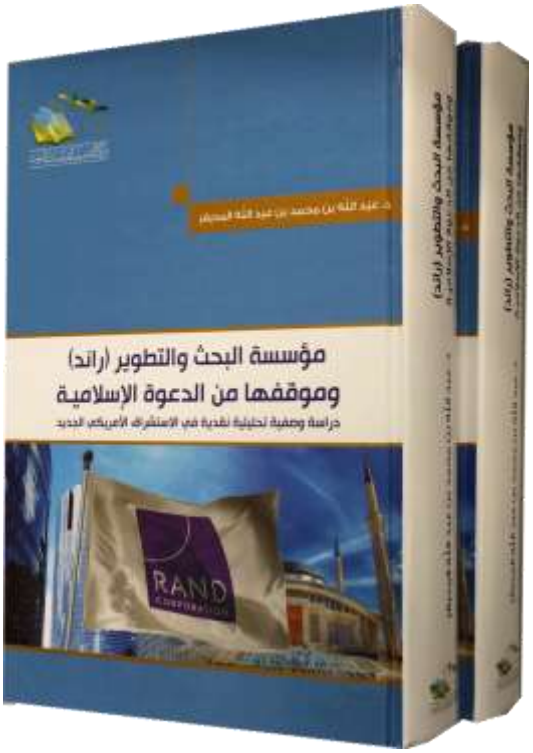


تعرِّف مؤسسة (راند) نفسها بأنها مؤسسة غير ربحية، تساعد في تحسين السياسات واتخاذ القرارات من خلال البحث والتحليل، وتقدم خدماتها للقطاعين العام والخاص في أمريكا والعالم. وقد سجلت رسميًّا بولاية كاليفورنيا منذ عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م).

وتبرز أهمية هذه المؤسسة في تأثيرها على صنّاع القرار من خلال تقديم مشورتها للجهات العليا في صناعة القرار الأمريكي، مثل مجلسي الشيوخ والنواب، واحتكارها إجراء البحوث لثلاثة مرافق بحثية عسكرية.

وقد حلَّل المؤلف موقف هذه المؤسسة من الدعوة الإسلامية في دراسة وصفية تحليلية نقدية من خلال ستة فصول، هي:

- التعريف بمؤسسة البحث والتطوير (راند).
- مصطلحات (راند) في نعت الإسلام والمسلمين: تحليلها ونقدها.
- موقف (راند) من بعض المضامين والوسائل في الدعوة الإسلامية.
- وسائل (راند) للغزو الفكري والتغريب في العالم الإسلامي وسبل مواجهتها.

- موقف (راند) من بعض الدعوات والجماعات والمؤسسات الخيرية الإسلامية والأحزاب السياسية والفِرق وتحليله ونقده.
- الإرهاب في دراسات (راند).

ومما توصل إليه المؤلف من نتائج في بحثه:

- يحاول الاستشراق الجديد أن يجعل لكل أمر ذي بال يدعم الإسلام: منافسًا يكون ضده، ويزاحمه في مساره، ويحاول التغلب عليه، كما يحاول أن يُحدث لما يدعم الإسلام المشكلات المناسبة، إما في التشويه، أو في الإضعاف، أو في التشتيت والتفريق، ونحو ذلك.
- مجمل مصادر التطرف التي تناولتها (راند) تبحث في أسباب صعود الإسلام.
- جرى استخدام خبراء (راند) والغرب لـ (الأصولية) و (الوهابية) و(التطرف) وكثير من صور (الإرهاب) للتمويه على أنهم لا يقصدون الإسلام ولا يعادونه ولا يحاربونه، وذلك خوفًا من تحريك مشاعر المسلمين تجاه الحرب الصليبية الغربية على الإسلام، التي تخفَّت في حربها على الإسلام تحت تلك المصطلحات.
- (الإسلام المعتدل) في مفهوم (راند) هو ما يتمشى مع القيم الأمريكية، و(المعتدلون) عندهم هم العلمانيون، والليبراليون، و(التقليديون المعتدلون)، ومنهم الصوفية، والأحباش، وكل من يقبل بأربعة أمور: الديمقراطية، والمصادر غير الشرعية في تشريع القوانين، ويحترم حقوق المرأة والأقليات بالمفهوم الغربي، وينبذ (العنف).
- لا تقتصر مهمة (المعتدلين) على (اعتدال) في أنفسهم بالمفهوم الغربي، لكنهم يقودون حركة تدمير للإسلام وشريعته، ويكوِّنون حزبًا ضدَّ منهج أهل السنة والجماعة والسلف الصالح، فتريد (راند) منهم أن يقوموا بمناوأة الإسلام، على غرار ما قام به المناوؤون للنصرانية في التاريخ الغربي، من هدم لها، وتحريف لكتابها، وتشويه لمضامينها.
- أشارت (راند) إلى حلَّين لمواجهة (الإسلام السياسي):

الأول: تُشرَك الحركات الإسلامية في النظام السياسي من أجل إظهار فشلها.

والثاني: لا يرى الإشراك، ولكن يرى أن إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوف يقضي على جاذبية (الإسلام السياسي) لدى الشعوب الإسلامية، ثم ضعف المناداة بالحكم الإسلامي.

- حاولت (راند) إضعاف منزلة الجهاد في سبيل الله تعالى في نفوس الأمة، تارة بتشويهه عن طريق وصفه بأوصاف التمرد والإرهاب ونحوهما، وتارة بقصر معناه الشرعي على جهاد النفس دون القتال، وتارة بإشاعة المقولة الخطأ بأن الجهاد الأكبر جهاد النفس، وتارة بالدعوة إلى القيام بتشويه أعمال المجاهدين.
- تهدف محاولة وصف التعليم الإسلامي بأنه منتج لـ (الإرهاب) أو (العنف) أو منتج لـ (التطرف) إلى إيجاد مبرر للتدخل الاستعماري الغربي في تغيير التعليم الإسلامي، أو التضييق عليه ومزاحمته.
- شنَّت الولايات المتحدة حربًا حامية في أجزاء من العالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر، وبدأت بشن الحرب الباردة على العالم الإسلامي أجمع عام ١٤٢٨ هـ بالبدء بتكوين شبكات من المسلمين (المعتدلين).
- غاية ما يرمي إليه تكوين الشبكات: القضاء على الإسلام، وتقويض أركان الدولة الإسلامية، بتشجيع النفاق وأهله، ومحاولة جعلهم الأقرب دومًا لتسلُّم القيادة في الدول الإسلامية. وكذلك يرمي إلى إحداث الفرقة والخلاف والنزاع بين المسلمين داخل كل بلد، وبخاصة فيما بين أهل السنة والجماعة.
- الديمقراطية التي تريد (راند) والولايات المتحدة نشرها في بلاد المسلمين تقوم على ثلاثة أسس:

أ- تحكيم غير شرع الله.

ب- إشاعة الحريات المحرمة في الدين اعتقادًا أو قولًا أو فعلًا..

ت- فصل الدين عن الحياة.

فهي (ديمقراطية ليبرالية علمانية). ويحذِّر خبراء (راند) الولايات المتحدة من مجيء ديمقراطية غير هذه.

- ظهر في دراسات (راند) العداء للمؤسسات الخيرية الإسلامية بعامة، وتركز العداء على المؤسسات السعودية العالمية.

## الدعوة الإسلامية في اليابان

**الدعوة الإسلامية في اليابان: ماضيها وحاضرها ومستقبلها/ حذيفة عبود السامرائي.– بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ، ٢٦٩ ص. (أصله رسالة ماجستير من كلية الإمام الأعظم ببغداد).**

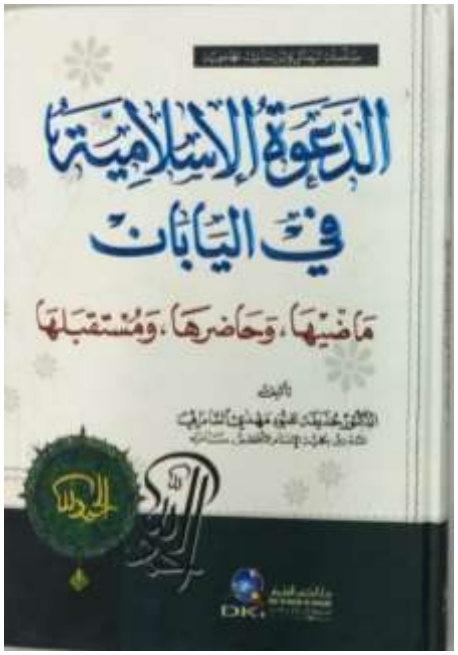


يبلغ عدد سكان اليابان حوالي (١٣٠) مليون، ومساحتها ضعف مساحة سوريا، ولكن (٨٠%) من أراضيها جبال غير مأهولة.

ويهتم هذا الكتاب بالمراحل التي مرَّت بها الدعوة الإسلامية في اليابان، وشؤونها وشجونها.
وقد دخل الإسلام اليابان متأخرًا، في بداية القرن الميلادي الماضي، وأول ياباني اعتنق الإسلام كان في عام ١٣٠٩هـ (١٨٩١م). وأول مسجد رسمي في اليابان بني عام ١٣٥٤هـ (١٩٣٥م). وتشكلت جمعية مسلمي اليابان عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣م).
وتردَّدت جماعة الدعوة والتبليغ من الهند وباكستان على اليابان بين الأعوام ١٣٧٦-١٣٨٠هـ، واهتدى على أيديهم جماعة.
وتتابعت جهود الدعاة من اليابان وخارجها، فزادت المراكز والجمعيات الإسلامية، والمساجد والمصليات، والمدارس والمعاهد، وصار عدد المسلمين اليابانيين في تزايد مستمر.
ومع ذلك فإن الدعوة لم تحقق ما يصبو إليه المسلمون هناك، لعدم وجود خطة سليمة واضحة تعتمد منهجًا متكاملاً للدعوة، تقوم على دراسة متأنية لمتطلبات الدعوة هناك.
ولا يزال حاجز اللغة قائمًا بين المسلمين واليابانيين، ومن الصعوبة الفصل بين الإسلام واللغة العربية، ولا يوجد حتى الآن قاموس عربي ياباني، ويكون تواصلهما عن طريق القواميس الإنجليزية!
واللغة العربية لا تزال تخطو خطواتها الأولى هناك.
ومصطلحات الإسلام لم تتجذَّر في المجتمع الياباني، ولم يلمسوا حتى الآن المعاني الحقيقية للدين، والله، والرسالة، والنبوة، والصوم، مادامت المصطلحات الإسلامية بعيدة عن لغتهم وتصوراتهم.
ويقف المجتمع الياباني عقبة كبيرة بين الإسلام والفرد الياباني، حيث إن (وحدة المجتمع) هناك، وما يترتب عليها من طاعة وولاء وانتماء يصعِّب الأمر، وإذا ملك الفرد القدرة على التمرد والاستقلال في اتخاذ القرار وإعلان إسلامه، فإنه في كثير من الأحيان لا يستطيع أن يظهر إسلامه إلى زوجته وأولاده!
وفصول الكتاب هي:

- خلفية تاريخية لدخول الإسلام إلى اليابان.
- العلاقات اليابانية الإسلامية والتطور.
- الوجود الإسلامي هناك في الوقت الحاضر.
- الدعوة الإسلامية في اليابان: مشكلاتها ومستقبلها.

(٤)

## الإعلام الإسلامي

# برامج القنوات الفضائية الإسلامية وضوابطها الشرعية

برامج القنوات الفضائية الإسلامية وضوابطها الشرعية/ تأليف سامي بن خالد الحمود.–
الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ، ٢ مج (أصله رسالة دكتوراه).

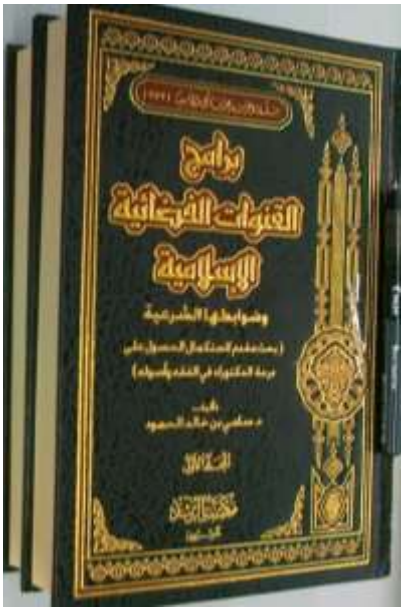


القنوات الفضائية الإسلامية هي التي تعتمد في سياستها وعملها على المنهج الإعلامي الإسلامي، وتمثِّل الهوية الدينية، وتراعي أحكام الشريعة في الجملة، وسلامة المنهج من حيث الرؤية الإسلامية العامة لعلماء الأمة، وتسعى إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

وهذا ما عالجه المؤلف، وجعل بحثه العلمي المفيد في ثلاثة أبواب طويلة، هي:

- الضوابط الشرعية للبرامج الدينية.
- الضوابط الشرعية للبرامج الإخبارية والحوارية.

الضوابط الشرعية لبرامج الأطفال والترفيه والترويج التجاري.

وذكر أنه يجوز تصوير ذوات الأرواح في باب لهو ولعب الأطفال، ولو مع دقة الصنع والمحاكاة.

والضوابط الشرعية (القطعية) التي ذكرها لظهور المرأة في برامج القنوات الفضائية:

- لا يجوز ظهور شيء من شعر المرأة وبدنها، عدا وجهها وكفيها (الذي بيَّن حكمه في الشروط الاجتهادية).
- يجوز للقواعد من النساء أن تخرج وجهها وكفيها بشرط عدم التزين.
- مراعاة الضوابط الشرعية في لباس المرأة المعاصر، بأن لا يكون زينة في نفسه، وأن يكون صفيقًا لا يشفّ، وأن يكون فضفاضًا غير ضيق، وأن لا يكون مبخَّرًا مطيَّبًا، وأن لا يشبه لباس الرجل، وأن لا يشبه لباس الكافرات، وأن لا يكون لباس شهرة.

ومن الضوابط في تلقي ونشر الأخبار:

– النهي عن نشر الأخبار المخالفة للعقيدة الإسلامية وأخبار الفواحش والرذائل إلا لمصلحة راجحة، كتحذير أو بيان عقوبة، وكذا ينهى عن نشر الأخبار التي تسبب الفتنة أو المفسدة بين عامة الناس، أو لا تبلغها عقول المخاطَبين، أو الأخبار المسيئة إلى الأشخاص وأعراضهم، سواء أكانوا من المسلمين أو من غيرهم من أهل الذمة والعهد.

– يجوز سدًا للذريعة كتمان الحق من الأخبار، وهناك أوقات وظروف مستثناة يلزم فيها السكوت عن البيان والنشر، مثل الحروب، أو مرض رؤساء الدول في الحروب، ووقوع الكوارث الطبيعية إذا كان نشر الأخبار سيؤدي إلى مفسدة عامة أو ضرر بالشخص مصدر الخبر، أو تهديد للقناة.

– الكذب في الأخبار حالة استثنائية خلاف الأصل، إنما تكون في حالات الضرورة، وتقدر بقدرها؛ إعمالاً لقاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد، وقد سمحت الأعراف الدولية المعاصرة بنشر الأخبار المضللة للخصم وبث الإشاعات الموهنة له في بعض حالات الحروب.

– سلامة مادة الخبر من المخالفات الشرعية...

كما ذكر الضوابط الشرعية المتعلقة بالصورة الظاهرة في البرامج، وبالصوت المسموع، وبرامج القرآن الكريم، وبرامج الإفتاء، وبرامج التعليم، والوعظ، وتعبير الرؤى، والاستشفاء بالرقية الشرعية، ونشرات الأخبار ومصداقيتها، والرسائل الواردة، والبرامج الحوارية، واستضافة الشخصيات فيها، وموضوعاتها، وإدارتها، وبرامج الأطفال، وضوابط في الرسوم المتحركة، وبرامج الأناشيد، وبرامج التمثيل، وبرامج الترويج التجاري.

## (٥)

## الثقافة الإسلامية

## التحولات الفكرية في العالم الإسلامي

التحولات الفكرية في العالم الإسلامي: أعلام وكتب وحركات وأفكار: من القرن العاشر إلى الثاني عشر الهجري/ فكرة وإشراف وتنفيذ مكتب الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي؛ تحرير عليان الجالودي.– فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٣٥هـ، ٦٥٦ ص.

جاءت بحوث هذا الكتاب نتيجة نقاش دار حول الحالة الفكرية التي تسود العالم الإسلامي، والتحولات الفكرية التي أسهمت في الوصول إلى هذه الحالة، وكان الافتراض أن الحالة الفكرية الراهنة ربما كانت نتيجة للتحولات الفكرية على مدى القرنين السابقين، وأن هذه التحولات يمكن رصدها...

وعلى مدى خمس سنوات خطط مكتب الأردن في المعهد العالمي للفكر الإسلامي لمشروع هادف، هو رصد التحولات الفكرية التي ظهرت في العالم الإسلامي في القرون الثلاثة (١٠ – ١٢ هـ)، والإسهام في رسم خارطة الحركة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي أثناءها، وتتبع تضاريس هذه الخارطة وتشكلاتها وتحولاتها، والعوامل التي أثرت فيها، والنتائج التي حققتها، عن طريق الشخصيات العلمية والإصلاحية التي ظهرت في هذه المدة، والكتب التي ألَّفوها، والحركات التي أنشأوها، والأفكار التي انشغلوا بها، مما يصف واقع الأمة في تلك القرون الثلاثة، ويُعين في فهم العلاقة بين الوقائع والتحولات التي حدثت فيها من جهة، وبين ما حدث منها في القرون السابقة.

وقد نظم المعهد سلسلة من الاجتماعات لأجل ذلك، واعتمد المجتمعون دراسة هذا الأمر من خلال أربعة محاور: الأعلام، والكتب، والحركات، والأفكار؛ بهدف فهم مسيرة جهود

الإصلاح والنهوض الحضاري في تاريخ الأمة، واستلهام الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه المسيرة، وتوظيفها في فهم واقع الأمة المعاصر وسبل النهوض به، من خلال مراجعة موضوعية للجهود الإصلاحية والنهضوية، المتمثلة بالعلماء والكتب والحركات والأفكار.. وبيان مظاهر الخلل الذي اعترى تطور النظم والمؤسسات والأفكار في العالم الإسلامي، والإلمام بالآثار التي تركتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم الإسلامي في تلك القرون، وأثرها المباشر وغير المباشر في الحالة الحضارية في العالم الإسلامي في القرنين الماضيين.

وتبيَّن من البحوث المقدَّمة ودراستها مدى دور الأعلام وإسهامهم، كل في ميدانه، وجهوده الإصلاحية، وما تركه من أثر عميق في عصره، وفي العصور اللاحقة.

وتم تحديد المؤلفات الأكثر تأثيرًا في الساحة الفكرية الإسلامية في تلك القرون، ومدى تأثيرها.. ولكنها غير كاملة، ونتائج هذا الباب تحتاج إلى إحاطة أكبر وأعم.

كما تبيَّن مدى انتشار الحركات الصوفية وحجم تأثيرها في العالم الإسلامي.. إضافة إلى حركة الإصلاح والتجديد السلفية..

وتناول الباب الرابع – الأخير، التعريف بأبرز الأفكار، متمثلة في النظم والمؤسسات، من خلال تتبع النشاط العلمي في العالم الإسلامي، ودور المؤسسات الوقفية في إدامة مؤسسات دينية وتعليمية وصحية، من مساجد وتكايا وزوايا وأربطة ومشاف...

ومن المؤسف أن يشتمل هذا الكتاب المفيد على أفكار قومية، والميزانُ فيه الإسلام، والمعالَج فيه (العالم الإسلامي)، مثلما ورد في المقدمة لفظ (الفكر العربي) – والمقصود الإسلامي– ، وفي الخاتمة (ص ٦٣٩) ذكر من أسباب انحسار الحضارة الإسلامية، ويعني مقدِّمات التخلف الذي أُصبنا به: "انتقال مقاليد السلطة لغير العرب"!! وهذا تعصب قومي، ومن باب تفضيل قومية على أخرى، وهو ما ينبذه الدين، فمدار هذا الأمر على التقوى والعمل الصالح، والكفاءة والجدارة، وليس على القومية والعنصرية.

## رؤية إسلامية في كتاب "العادات السبع"

**رؤية إسلامية في كتاب "العادات السبع للناس الأكثر فعالية"/ أحمد صالح صُمعي.– مكة المكرمة: المؤلف، ١٤٣٧ هـ، ٥١٦ ص.**

كتاب "العادات السبع" مشهور، ذكر أنه طبع منه أكثر من (٢٥) مليون نسخة، وأنه ترجم إلى أكثر من (٣٨) لغة!

ومؤلفه "ستيفن كوفي" أمريكي، حاصل على الماجستير في إدارة الأعمال، ودكتوراه في التعليم الديني، قام ببحث في علم نفس النجاح خلال الـ ٢٠٠ سنة الماضية، ونظر في سير كثير من الناجحين، محاولًا معرفة العادات المشتركة التي تجمع بينهم، فوجد أن الـ ١٥٠ سنة الأولى تركزت مفاهيم النجاح على المبادئ، مثل الأمانة والصدق والعدل، بمعنى الالتزام بالمبادئ والقيم والمثل، وبعد الحرب العالمية الثانية وجد أن مفاهيم النجاح تركزت على المهارة والشكل الخارجي والعلاقات والاحتراف والتنظيم.

ووجد أن هناك سبع عادات للشخصية الفعالة تختزل المدرستين الأولى والثانية في النجاح.

وذكر أن النجاح لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التخلص المستمر من العادات السيئة، التي تعرقل النمو والتطور، وبناء عادات نجاح إيجابية جديدة، ثم بعدها تكون مرحلة الخطوات أو التدرج سهلة..

وتتميز العادات السبعة الناجحة بأنها عالمية، ودائمة، وثابتة، وهي:

- كن مبادرًا.
- ابدأ والغاية في ذهنك.
- ابدأ بالأهم قبل المهم.
- تفكير المنفعة للجميع.
- حاول أن تفهم أولًا ليَسهُل فهمُك ثانيًا.
- التكاتف مع الآخرين.
- شحذ المنشار.

وذكر المؤلف (صُمعي) أن هذه العادات من صميم منهج الإسلام، ومقاصد القرآن العظيم، وما جاء به رسول الإنسانية محمد صلى الله عليه وسلم.

قال: وحينما رأيت أن هذه العادات غائبة عن الذهن والوعي في عقول بعض المسلمين اليوم بشكل ممنهج ومخطط له، رأيت أن أعرضها في صياغة أخرى، ومفاهيم أخرى مستقاة ومستوحاة من هدي القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، مؤكدًا على جمال وروعة وفعالية هذا الدين العظيم، الذي لو تمسكنا به لكنا سادة البشرية وقادتها نحو الخير، والحب، والسلام، والإبداع، والإنتاج.

وقال: يحتوي كتاب "العادات السبع للناس الأكثر فعالية" على سبع عادات مهمة وأساسية للنجاح، عند قراءتها واستيعابها ثم تطبيقها فإنك ستعيش من خلالها حياة الرضا، حياة المساهمة الحقيقية، حياة التميز، حياة تصنع فيها تغيرًا حقيقيًّا، بغضِّ النظر عن ظروفك، ووضعك، ومكانتك، وجنسك..

والمؤلف صمعي حائز على الماجستير في إدارة الجودة، وحاصل على المركز الأول في مسابقة التفوق الاجتماعي على مستوى السعودية، ومدرب معتمد في برامج الموهوبين، ومشرف عام لمؤسسة ذكاء للتعليم المتميز..

## (٦)
## علوم القرآن

### معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني

**معايير القبول والرد لتفسير النص القرآني/ عبدالقادر محمد الحسين.– دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ١٤٣٣ هـ، ٨٠٧ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

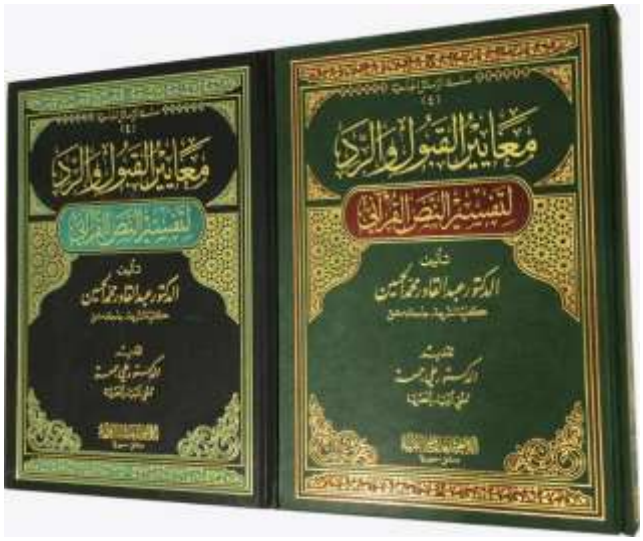


يتناول القواعد العامة والخاصة لتفسير النص القرآني، ويرسم الخطوط العريضة لقانون التفسير والتأويل، معتمدًا على الدليل الصحيح والحجة العلمية الواضحة، ويحذّر من عبث العابثين

المتجاوزين لقواعد العلم والمنهج العلمي الصحيح، ويناقش أهم تلك المحاولات الهدمية التي اعتدت على قدسية النص القرآني، قديمًا وحديثًا.

وأخرج المؤلف دراسته في بابين:

أفرد الأول (من خلال فصوله الثلاثة) لبيان فقه اللغة ودوره في القيام بوظيفة تفسير القرآن، وأتبعه بما سماه (معيار العقل) في مجال التفسير، وختمه بتفصيل القول في التأويل، مبينًا قانون التأويل وضوابطه وأحكامه، وشرح مصطلحي الظاهر والباطن عند المفسرين وعلماء الأصول، وبيَّن موقف الشريعة الإسلامية منهما.

وأفرد الباب الثاني لما سماه (المعايير الخاصة)، ويقصد بها المزايا التي يختص بها النص القرآني، مما يتطلب ضرورة الانضباط بقواعد إضافية عند العمل على تفسير النص القرآني وبيان المراد منه.

وذكر أنه لا يمكن فهم النص القرآني الفهم الصحيح إلا بلغة العرب، وبتطبيق علم أصول الفقه.

وقال: كل اجتهاد يريد تقليص دائرة النص القرآني لتقليص دائرة التكليف مرفوض ومردود، فالقرآن عام وشامل لجميع الناس، وهو عهد الله الأخير للناس في هذه الأرض، فليس تفسيره خاصًّا بزمان أو بمكان، بل يأخذ منه أهل كل عصر هدايتهم وحاجتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النصوص التي دلَّت على أساسيات الدين وقواطع التوحيد ومقاطع الأحكام، دلالة كل منها على معناه واضحة، ولا تحتمل الخلاف، مهما تقادم عليها الزمان.

## التفسير النبوي

**التفسير النبوي: مقدمة تأصيلية مع دراسة حديثية لأحاديث التفسير النبوي الصريح/ خالد بن عبدالعزيز الباتلي.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٢هـ، ٢ مج ( ١٠٠٠ ص) (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض).**

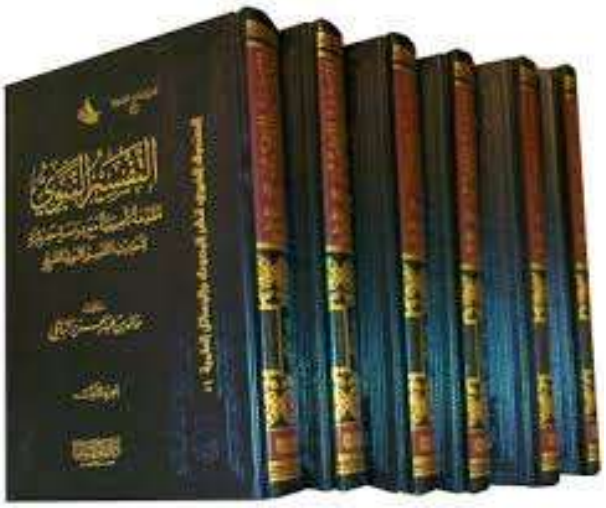


هدف مؤلفه إلى جمع المرويات النبوية في تفسير كلام الله تعالى، وتناولها بالدراسة الحديثية المفصلة بناء على قواعد أهل الحديث وضوابطهم، والتمييز بين السقيم والصحيح في هذه المرويات، ومعرفة مقدار الآيات التي ورد تفسيرها نصًا صريحًا في السنة النبوية، وإعلان النتيجة المستفادة في نسبة الضعف في أحاديث التفسير، حيث اشتهر أن الغالب على أحاديث التفسير الضعف.

وقد جعل القسم الأول من كتابه دراسة تأصيلية، فبحث في ثلاثة فصول بيان الرسول صلى الله عليه وسلم، وخطر القول في القرآن بغير علم، وعناية المحدثين بعلم التفسير. والقسم الآخر جمع ودراسة للأحاديث المرفوعة في التفسير الصريح مرتبة على سور القرآن الكريم.

وذكر أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم فسَّر كلَّ ما تحتاج الأمة إلى بيانه من كتاب الله تعالى.

وخلص إلى أن التفسير النبوي هو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير في بيان معاني القرآن، وهذا البيان له أنواع وصور، فصَّلها المؤلف بأمثلتها في الفصل الأول من كتابه

وقد أورد (٣١٨) حديثًا مفسِّرًا للقرآن الكريم. ولم يقطع بهذا العدد، بل ذكر أنه قابل للنقص والزيادة. وأشار إلى أن (١١٦) منها حديث مقبول، و(١٩٠) منها مردود، على اختلاف درجات القبول والرد، وتوقف في (١٢) حديثًا. ومن ضمن الأحاديث المقبولة (٥٩) حديثًا في الصحيحين، أو أحدهما. ومن ضمن الأحاديث المردودة (٧) أحاديث حكم عليها بالوضع.

وأشار في مقدمته إلى أن الإمام السيوطي ذكر في آخر كتابه "الإتقان في علوم القرآن" (٢٤٤) حديثًا مما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من التفسير المصرَّح برفعه إليه، بينها (٢٧) حديثًا في الصحيحين أو أحدهما.

وأوصى بدراسة النسخ المشهورة في التفسير، التي يدور عليها جمهرة كبيرة من مرويات التفسير، من ذلك أسانيد التفسير إلى ابن عباس، وابن مسعود، وأبي بن كعب، رضي الله عنهم.

## التفسير الاقتصادي للقرآن الكريم

**التفسير الاقتصادي للقرآن الكريم/ رفيق يونس المصري.– دمشق: دار القلم، ١٤٣٤هـ، ٣٣٢ ص.**

تفسير من نوع جديد يضمُّ إلى أنواع التفاسير المعاصرة!

ويقدِّم المؤلف نفسه للقارئ أولاً مبينًا خبرته في مجالي علوم القرآن والاقتصاد حتى لا يتوجس خيفة!

فيذكر أنه لن يبدأ من الصفر في كتابه هذا، وأن له كتابات سابقة كثيرة في إعجاز القرآن تأليفًا ونقدًا، وكتابات في نكت القرآن، وفي أصل الكلام في القرآن، إضافة إلى كتابته في الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، وأنه هنا سيكتب في التفسير الاقتصادي، وأنه أعم من الإعجاز الاقتصادي وأوسع.

قال: ولا أعلم حتى الآن بوجود أي تفسير اقتصادي للقرآن الكريم.

ولم يقنع القارئ في أنه ليس تفسيرًا موضوعيًا!

فهو تفسير موضوعي، سواء أكان تفسيرًا لبعض الآيات أم كلها.

قال: "وبما أن هذا التفسير متخصص بالاقتصاد، فإنه لن يتعرض لجميع الآيات، ولا لجميع السور، وقد أكتفي بالنقل عن المفسرين السابقين، وقد أعلق على أقوالهم، كما قد أفسر بعض الآيات بتفسير جديد".

ثم تمنى أن يكون كتابه هذا لبنة من تفسير يُعنى بالآيات الاقتصادية في القرآن الكريم.

ورتبه على ترتيب السور والآيات.

مثال ما فسَّره برأيه، الآية (١١) من سورة الجمعة {وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ}:

قال: لم أجد من فسَّر هذه النقطة، وإني أظنُّ أن المقصود بها أشخاص وأشياء، وجاءت بصيغة العاقل تغليبًا. فأكثر الناس يعتقدون أن الرازق هو المِلك أو الأمير أو التاجر أو ربُّ العمل أو الخليج أو أمريكا أو إسرائيل، أو يعتقدون أن الرازق هو العقل والمهارة والخبرة والشهادة العلمية، أو الكذب والنفاق والغش والخداع... الخ. إذا اعتقدوا ذلك فهم كافرون، وإذا أشركوهم مع الله فهم مشركون، وإذا رأوا أن هؤلاء رازقون والله خير الرازقين فلا بأس. والله أعلم. وهذه النظرة الأخيرة تعني السعي واتخاذ الأسباب مع الاعتقاد بأن الله هو الرازق أولاً وأخيرًا. والحقُّ في نهاية المطاف أنه لا رازق غيره.

## الحروف المقطَّعة في أوائل سور القرآن الكريم

**الحروف المقطَّعة في أوائل سور القرآن الكريم/ سليمان عودة أبو صعيليك.– الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، ١٤٣٣ هـ، ١٩٨ ص.**

ذكر المؤلف أنه لم يؤلَّف في الحروف المقطَّعة – التي تأتي في أوائل بعض سور القرآن الكريم – كتابٌ يجمع كلَّ الموضوع في بحث واحد، فجاءت هذه الدراسة الوافية لها، التي تشمل تفسيرها وإعرابها وتأصيلها لغة، وبيان مذاهب العلماء فيها.

واشتمل كتابه على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول.

وخلص إلى أن:

- الحروف المقطَّعة يجوز في تفسيرها مذهبان:

المذهب الأول: أنها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى.

والمذهب الثاني: أنها من المحكم المعلوم المراد منه، وهو اختيار الجمهور من علماء المسلمين، وفي هذا المذهب عدة وجوه، منها:

أ- فواتح يفتح الله بها القرآن.

ب- اسم للسورة.

ت- اسم من أسماء القرآن الكريم.

ث- اسم الله الأعظم.

ج- قسَم أقسم الله به.

ح- حروف هجاء موضوع.

خ- يشتمل كل حرف منها على معان شتى مختلفة.

د- حروف من حساب الجُمَّل.

- هذه الحروف من إعجاز القرآن الكريم، حين تحدَّى الله عزَّ وجلَّ العرب أن يأتوا بسورة مثله.
- هذه الحروف بعضها لها معان لغوية، مثل: {ص}، و{ن}، و{ق}، و{حم}، و{يس}، و{طه}. وبعضها ليس له معان لغوية، مثل: {الم}، و{الر}، و{المر}، و{المص}، و{كهيعص}، و{حم . عسق}، و{طسم}، و{طس}.
- الحروف المقطَّعة يجوز فيها ستة وجوه من الإعراب:

١- لا محلَّ لها من الإعراب.

٢- مبتدأ.

٣- خبر للمبتدأ.

٤- مفعول به.

٥- النصب على تقدير حذف حرف القسم.

٦- الجرّ على القسم وحرف القسم محذوف وبقي عمله بعد حذفه.

وهذا الإعراب يشمل بعض الحروف، وبعضها لا يجوز إعرابه، وإنما يبقى ساكنًا على حاله في الحكاية.

- قِسمٌ من هذه الحروف يجوز صرفه ومنعه من الصرف، مثل: {ن}، و{يس}، و{حم}، و{طه}، و{ص}، و{ق}، و{طس}، و{طسم}. والقسم الآخر لا يصرف ولا يمنع من الصرف، وإنما يبقى محكيًّا.
- جاء في الحروف المقطَّعة عدد من صفات الحروف، ذُكر نصف حروفها في الحروف المقطَّعة، مثل المهموسة والمجهورة، والشديدة والرخوة، والمطبَقة والمنفتحة، والمستعلية والمنخفضة، ونصف حروف القلقلة.

- لا يجوز لأي إنسان أن يفسِّر هذه الحروف برأيه الخاص في هذا العصر - كما فعل المستشرقون -...

## النظام الاستبدادي وطرق معالجته في القرآن الكريم

**النظام الاستبدادي وطرق معالجته في القرآن الكريم/ سعيد سليمان سعيد.– بغداد: ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٢هـ، ٤٨٧ ص.**

من خلال الرؤية القرآنية للنظام الاستبدادي يتبين أنه يقوم على أسس ومبادئ، منها: الفردية المطلقة، والجبروت، والتجرد من القيم، وانعدام الحرية، والترف، والتبذير.

وله أدوات، منها: السلطة، والمال، والإعلام، والانتهازيون.

ودعائم يستند عليها، منها: جهل الأمة، وكثرة المنافقين فيها، وعدم التزامها بمنهج الله.
ولهذا النظام آثار ونتائج مدمرة وخطيرة على الفرد والمجتمع والدولة، ولذلك يرفض التصور القرآني نظام الاستبداد، ويذكره في معرض الذمّ، كما يذكر امتنان الله تعالى على الأمة التي ذاقت الاستبداد بأن خلّصهم وحرّرهم منه، فقال تعالى: {وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ} [ سورة القصص: ٥].
وقد عالج القرآن هذا النظام معالجة جذرية شاملة...
وفي عملية الإصلاح والتغيير ينبغي التركيز على عملية التغيير الاجتماعي، بدءًا من تغيير النفس، فهي الأساس للتغيير المنشود، كما أكدت عليه الآية: {إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [سورة الرعد: ١١]، فلا تغيير من عند الله إلا بتغيير ما في الأنفس.
وللمؤلف معالجات خاصة في الكتاب تنطبق على وضع العراق، أو هي آراء بعض المفكرين والعلماء، لم أوردها، وإن كان بعضها وجيهًا أو مطروحًا في الساحة.
وقد جعل بحثه في أربعة فصول، التي هي الأخرى تتضمن مباحث وفروعًا ومطالب.
والفصول هي:

- ماهية الاستبداد وعوامله.
- أدوات النظام الاستبدادي وخصائصه (رؤية قرآنية).
- أنماط الاستبداد وآثاره.
- معالجة القرآن الكريم للنظام الاستبدادي.

## الجودة من منظور قرآني

**الجودة من منظور قرآني/ نوال المغربي.– دمشق: دار أفنان، تاريخ المقدمة ١٤٣٣هـ، ٢٧٢ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

تُذكر الجودة صفة لمنتجات صناعية، أو لجوانب اقتصادية، لكن الإسلام جعل لكل تعاليم الدين معيارًا وقاعدة تؤسس قواعد الجودة والإحسان والإتقان، كما تقول المؤلفة. ولذلك فهي تعرِّف الجودة بكلمة واحدة، هي "الإحسان". ويصوغها المشتغلون بالجودة في هذا العصر بـ "الملائمة للاستخدام".

ويشترط فيها بعضهم الوفاء بالمتطلبات، وانعدام العيوب، وسهولة التنفيذ، كما يشترط فيها تحقيق احتياجات وتوقعات المستفيد حاضرًا ومستقبلاً.

فالمفهوم القديم للجودة يركز على ضمان الخلو من العيوب، والمفهوم الحديث لها ينطلق من مفهوم الوفاء بمتطلبات المستفيد.

قالت الكاتبة: "يجب أن نقرَّ أن بعض المسلمين على جانب كبير من التقصير في الأخذ بأسباب الإتقان والجودة في كل جوانب عملنا، ولذلك يجب علينا أن نحتكم إلى موازين ومقاييس ومعايير الجودة القرآنية التي لفت إليها أو أشار إليها، أو حددها، أو أوجبها، أو حضَّ عليها، أو فرضها..

والقرآن الكريم بيَّن مبادئ الجودة من خلال آياته الكريمة في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

والجودة القرآنية تمثل الكثير من القواعد التي لا بد من دراستها وتمثيلها التمثيل العملي في كل المجالات...".

وجعلت بحثها في أربعة فصول، هي:

- مفهوم الجودة والجودة الشاملة.
- فقه الجودة في الإسلام.
- الجودة في الفكر الإسلامي.
- الجودة في تربية شخصية المسلم والمجتمع.

وتوصلت إلى نتائج، فمنها:

- حثَّ القرآنُ العاملَ على إتقان عمله، وأن يكون مسؤولاً عن جودته وسلامته من العيوب.
- أرسى القرآن أحد أهم ركائز الجودة، وهي الرقابة الشاملة بأنواعها، سواء أكانت ربانية، أو ذاتية، أو إدارية، أو خارجية.
- تهدف الرقابة الشاملة في القرآن إلى التأكد من أن الأهداف المرسومة والأعمال المراد تنفيذها قد تمت فعلاً وفقًا للمعايير والضوابط الشرعية الإسلامية.
- المفهوم الإسلامي للجودة في القرآن ينطلق من منظومة المفاهيم الأساسية في الإسلام، المبنية على توحيد الله والعبودية له، وعلى فرضية طلب العمل واستمراريته، على اعتبار أنه وسيلة لإعمار الأرض والخلافة فيها.
- مبادئ الجودة التي اتفق عليها المهتمون بالجودة الشاملة في إدارة الأعمال هي مبادئ أساسية في العمل عامة في الإسلام، على أن تُربط في جميع أبعادها بالمفهوم الإسلامي للجودة، الذي وضع رضا رب العالمين في المرتبة الأولى، ثم رضا المستفيدين في المرتبة الثانية. وحثَّ على التحسين والإتقان، وركز على تنمية الرقابة بجميع مستوياتها الذاتية والمجتمعية، والحث على النظام الوقائي في

العمل، وبيَّن أهمية التحفيز والتشجيع في العمل، مع التركيز على التحفيز المعنوي والأخروي، لما له من أثر عظيم في تقوية الدافعية للعمل.

ذكر القرآن مبادئ حكيمة في الأخلاق وأنواع العبادات، وقواعد صالحة في نظام الأسرة وتربية الناشئة، وأسسًا متينة لإحكام روابط الاجتماع، فشرع المعاملات والعقوبات وعلاقات الدول بعضها ببعض، ما هو كفيل بإقرار السلام والأمن في الأرض.

## الحرف والصناعات في القرآن الكريم

**الحِرَف و الصناعات في القرآن الكريم/ تأليف أنوار أحمد خان البغدادي.– بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ، ٧٨١ ص. (أصله رسالة دكتوراه من الجامعة الملية الإسلامية بدلهي).**

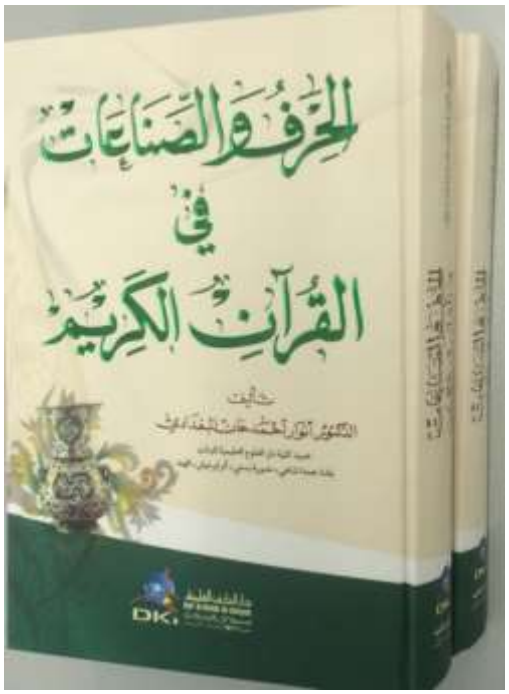


الحرف والصناعات قوام لاقتصاد الأمم الراقية، وقد اهتم القرآن الكريم بالحضارة التي تعمر الأرض بمنهج إيماني يقوم على العمل الصالح، والحرف والصناعات أحد وسائلها، وقد أولاها

القرآن الكريم أهمية وعناية، وهي تستحق الدرس والبحث؛ ولذلك جاء هذا البحث العلمي، الذي يقع في (١٢) بابًا، واحتوت على الحرف التالية، المستخرجة من القرآن الكريم: الزراعة، الرعي، الصيد، النسيج، الخياطة، الندافة، البناء والتعمير، الحدادة، النجارة، الصياغة، الحرف والصناعات المختلفة (الفخار، الدباغة، الزجاج).

ومما توصل إليه من نتائج:

- اهتم القرآن الكريم بواقع المجتمع الإنساني، وبأساليب الحضارة ورقيها، واحتوى على ألفاظ تدلُّ على الحرف والصناعات، وتخدم المجتمع البشري عامة.
- استعرض القرآن كثيرًا من الحرف والصناعات من خلال قصص السابقين، من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وغيرهم، للاعتبار والاتعاظ.
- باشرَ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حرفًا وصناعات لكسب أقواتهم..
- جملة هذه الحرف تتعلق بثلاثة جوانب مهمة في الحياة الإنسانية، وهي: المأكل، والملبس، والمبيت.
- الزراعة من أكثر الحرف حظًا في القرآن...
- واستوعب حرفة الصيد بجوانبها المختلفة، وقسمه إلى بري وبحري، والبري إلى الصيد باليد، وبالكلاب، وبالأسلحة...
- في القرآن كثير من الألفاظ التي تدلُّ على النسيج والخياطة والندافة، مهتمًا بلباس الإنسان، ولذلك خلق الله الأنعام، وألهم الإنسان أن يستفيد منها: أكلاً ولبسًا ومركبًا.
- وفي العمارة والبناء ورد ذكر البيوت: العامة، والدفاعية، وللعبادة...
- وفي حرفة النجارة ذكرت المصنوعات الخشبية، من أمثال التابوت، والدروع، والسفن، وغيرها مما يحتاج إليها الناس.
- وفيه ما يتعلق بالذوق والفن من الرغبات الإنسانية للزينة والجمال، كصناعة التماثيل وصياغة الحلي..

(٧)

## علوم الحديث

## البخاري وآل البيت

**البخاري وآل البيت/ أســـامة محمد زهير الشـــنطي.– د . م . [الكويت؟]: مركز الثقافة الإسلامية (مشروع نفائس)، ١٤٣٤هـ، ٨٣٢ ص.**

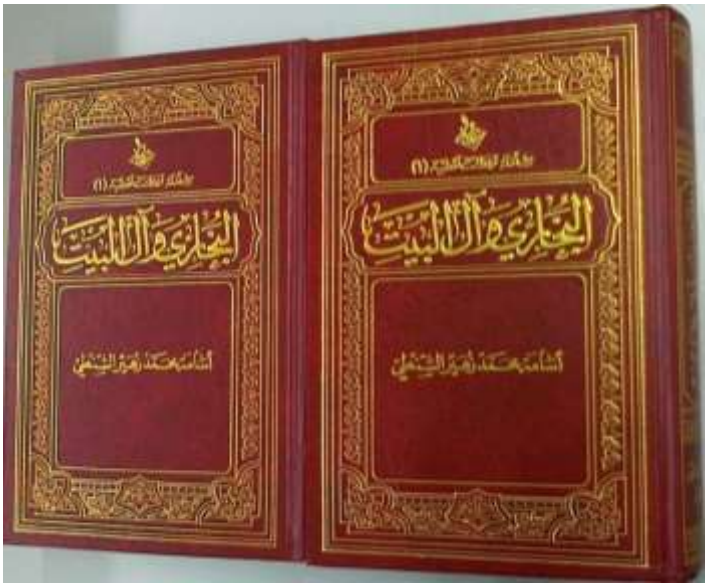


دفعت المكانة السامية للإمام البخاري وصحيحه إلى محاولة الطعن فيه وفي كتابه من قبل الشيعة، واتهامه بتهم وافتراءات غير صحيحة، وسعوا بكل جهدهم إلى محاولة تحويل هذه التهم الظنية المكذوبة إلى حقائق يتداولها الناس بينهم، كل ذلك عبر حملة منظمة موجَّهة تظهر عن طريق الفضائيات أو الكتب والمحاضرات وغيرها من أساليب دعوتهم.

ومن ضمن هذه التهم المفتراة نسبتهم الإمام البخاري إلى معاداة أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.

وهم لم يخصُّـــوا البخاريَّ بهذه التهمة المكذوبة، بل عمَّموها حتى نســـبوا كلَّ أهل الســـنة إليها.

وخصَّ المؤلف البخاريَّ بهذا الردِّ لأنه ذروة حديث المصطفى القصوى، فإن استطاعوا أن يكسروا هذا الباب سهلَ ما بعده.

وعلاقة الإمام البخاري خاصة وعلماء أهل السنة عامة بآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم علاقة حميدة لا تشوبها شائبة، ولا يشكِّك فيها منصف، وهذا أمر مستقرٌّ في نفوس أهل السنة جميعًا... ومع وضوح هذا الأمر عند مَن ألهمه الله رشده، إلا أن أهل الضلال ما فتئوا يذكون نار الفتنة، ويسعون إلى بثِّ الشرِّ في أمة الإسلام، بمثل هذه الافتراءات.

ومن ذلك افتراؤهم على الإمام البخاري ونسبته إلى النصب، أي مناصبة آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم العداء، وقد أقاموا بنيانهم الواهي على ثلاثة شبه لا رابع لها، هي: كونه روى عن بعض من رُمي بالنصب، وعدم روايته عن بعض آل البيت، وإغفاله لأحاديث جاءت في فضائل آل البيت وعدم روايته لها.

وهي تهم باطلة لا أساس لها من الصحة، ردَّ عليها المؤلف بالتفصيل في هذا الكتاب، الذي جعله في بابين وفصول ومباحث، وخلص إلى:

- جلالة الإمام البخاري وعلوِّ منزلته في الإسلام عمومًا، وفي علم الحديث والسنة والاعتقاد خصوصًا.
- حسن موقف الإمام البخاري من أهل البيت، وتوقيره إياهم، ومحبته لهم، مما هو متسق مع موقف سائر علماء المسلمين المتفق على إمامتهم وجلالتهم في الدين.
- اعتناء الإمام البخاري بتخريج مناقب أهل البيت عمومًا وخصوصًا، في كتابه الصحيح، وسائر كتبه.
- دقة منهج الإمام البخاري العلمي في شرط الصحيح، والرجال، وموقفه من الرواية عن أهل البدع عمومًا، والنواصب خصوصًا، وتناسبه مع المنهج العلمي الموضوعي الخالي عن شوائب الغرض والهوى.

- لا تصـــحُّ شـــبهة ولا تقوى على ميزان النقد العلمي المجرد فيما يتعلق بموقف الإمام البخاري من أهل البيت، وهي جميعًا لا تصـدر عن محقق في علمه، أو صحيح في فهمه.

## جزء في بطلان نسبة الحديث الموضوع...

**جزء في بطلان نسبة الحديث الموضوع "كيف بكَ يا ابن عمرَ إذا بقيتَ في قوم يخبئون رزقَ سنتهم ويضعفُ اليقين" إلى صحيح الإمام البخاري/ عبدالباري بن حماد الأنصاري.– الرياض: دار التوحيد، ١٤٣٤هـ، ٨٥ ص.**

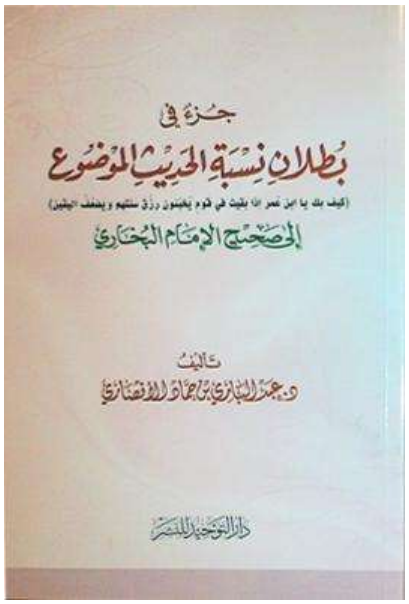


الحديث المذكور في العنوان قطعة من حديث موضوع، تفرَّد بروايته الجراح بن منهال، وهو متروك متهم.

ولا تصح نسبته إلى صحيح الإمام البخاري، في أي رواية من روايات الصحيح.

وما اشتهر في بعض كتب علوم الحديث وبعض الكتب المصنفة في الأحاديث الموضوعة من أن الحافظ ابن الجوزي ذكر في كتاب "الموضوعات" حديثًا من أحاديث صحيح الإمام البخاري، هو محض وهم وخطأ على ابن الجوزي رحمه الله.

وأول من نسب هذا الحديث إلى الصحيح هو أبو منصور شهردار بن شيرويه الديلمي في القرن السادس الهجري، ثم تبعه الحافظ العراقي، واقتفى أثرهما الحافظ السيوطي، الذي شهرَ تلك النسبة وردَّدها في كثير من مصنفاته، وعليه عوَّل من جاء بعده.

والسبب في وقوع هذا الوهم في عزو الحديث إلى الصحيح –كما يقول المؤلف– اشتباهه بحديث آخر، أخرج الإمام البخاري في صحيحه طرفًا منه في رواية ابن رُميح عن شيخَيه الفربري وحماد بن شاكر، فظنَّه الديلمي هو نفسه حديث ادِّخار الرزق، للتشابه ف بعض لفظ الحديثين، بينما كل واحد منهما مستقل لا علاقة له بالآخر (وساقهما المؤلف).

وحال حديث ادخار الرزق لا يخفى على إمام في منزلة الإمام البخاري وعلمه وتحرِّيه، كيف وقد ضعَّف راوي الحديث جدًا، فقال عنه "منكر الحديث"؟..

ولم يذكره أحد من أصحاب الشروح على صحيح الإمام البخاري ولا أحد من المؤلفين في أطرافه، ولا رجاله، ولا رواياته، إلا الحافظ السيوطي غفر الله له.

وأما ذكر الحافظ المزي والحافظ ابن حجر رحمهما الله فيمن عزا الحديث إلى الصحيح، فهو وهم وغلط عليهما.

ويلزم التثبت والتحقق في عزو الأحاديث إلى الصحيحين، خصوصًا الأحاديث الموضوعة، أو التي انتقدها علماء الحديث لنكارتها وشدة ضعفها، وعدم الاسترواح إلى التقليد في ذلك، فربما وقع الوهم في أصل العزو، وربما كان المنتَقدُ طريقًا من طرق الحديث لم يخرجه صاحب الحديث، وربما كان المنتَقد زيادة وردت في غير الصحيح خلت رواية الصحيح منها.

## الأحاديث المشكلة في الطب النبوي

**الأحاديث المشكلة في الطب النبوي/ نورة بنت عبدالله الغملاس.– الرياض: المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، ١٤٣٧ هـ، ٤٠٢ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

المشكل من الحديث هو المقبول الذي خفيت دلالته، أو تعارض ظاهره مع نص أو قاعدة ثابتة أو حقيقة تاريخية.

وقول النبي صلى الله عليه وسلم حجة في الأمور الدنيوية وغيرها، لأنه إما بوحي أو باجتهاد لا يقرّ على خطأ فيه، ومن ذلك أحاديث الطب النبوي.

وبيَّنت الباحثة أنه لا توجد أحاديث نبوية في الطب النبوي متعارضة تعارضًا حقيقيًّا بحيث لا يمكن التوفيق بينها بصورة من صور التوفيق بين الأحاديث المتعارضة المعلومة قواعده عند العلماء، بل هي متكاملة فيما بينها. وهي في مجال الطب قليلة جدًّا مقارنة بالأحاديث الأخرى.

وأن الإشكالات الواردة عليها غالبًا ما يكون مصدرها أحد هذه الأمور:

- عدم فهم المعنى فهمًا سليمًا.
- عدم فهم اللغة واستعمالاتها.
- معارضة الثابت بغيره مما لم يثبت.
- عدم الوثوق بالسنة وتقديم كلام العقلانيين عليها.

- الاعتماد على دراسات غير موثوقة النتائج.

وقالت: إن النظر الصحيح، والفهم السليم، والرجوع لقواعد اللغة، ومعرفة الاستعمالات الصحيحة، والرجوع لأقوال أهل العلم والطب، كفيل بإزالة جميع هذه الإشكالات.

وثبوت الأحاديث النبوية بالإسناد الصحيح كاف للإيمان بها وإن لم تؤيدها العلوم العقلية، فإذا ثبت ما يؤيدها زادت من يقين المؤمن والدلالة على صدق النبوة.

فهذه الأحاديث وما فيها من إرشادات طبية دليل من دلائل النبوة المؤكدة لصدق نبوَّته صلى الله عليه وسلم.

وأغلب الأحاديث النبوية في مجال الطب متوافقة مع أحدث ما توصلت إليه الأبحاث والدراسات العلمية الحديثة.

وعدم وجود الأبحاث العلمية الكافية لإثبات بعض الأحاديث النبوية الصحيحة ليس مبررًا لردها، فلا تزال المعامل والمختبرات العلمية حبلى بالمزيد من التجارب، والعلم في تقدم.

وقد درست الكاتبة موضوعها من خلال ثلاثة أبواب طويلة، هي: الأحاديث المشكلة الواردة في الداء، وفي التداوي، وفي الأشفية المعنوية.

## الحداثة وموقفها من السنة

**الحداثة وموقفها من السنَّة/ تأليف الحارث فخري عيسى عبدالله.– القاهرة: دار السلام، ١٤٣٤هـ، ٤٢٢ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

تنطلق الحداثة من أولية العقل، وتتحرر من الضوابط والنصوص والقيم والمعايير والقيود وأحكام الشريعة، ومن كل شيء قد يضع ضوابط أو عراقيل أمام العقل، ليقول ما شاء.

وترى الحداثة عجز الإسلام عن تقديم حلول لمشكلات الواقع، وعدم صلاحيته للتطبيق في زماننا.

وتُعتبر الثقافة الغربية المصدر الوحيد الذي تستقي منه أفكارها، مما جعلها تابعة للغرب، ومكرسة للمركزية الأوربية.

وتقف الحداثة موقفًا عدائيًا شديدًا من السنة، لأنها قيدٌ أمام الحداثي في قول ما يشاء، وإنتاجِ ما يريد مما يخالف السنة، ولأن معظم الأحكام الشرعية مستنبطة من السنة مباشرة.

وقد أراد الحداثيون إعادة نقد السنة بتطبيق أدوات النقد الحداثية، وذلك لأنهم لا يعرفون منهج النقد الإسلامي إلا لمامًا، وليفسحوا المجال واسعًا لإعمال عقولهم في النص إقصاءً وإبعادًا، فهمًا وتأويلاً، ولإحلال العقل مكانه لرفض النص المقدَّس، والقول بسلطة العقل المقدَّس عندهم.

وقد تناول المؤلف في بحثه هذا موقف الحداثة المشين من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، من خلال أربعة فصول، هي:

- الحداثة العربية: المفهوم والنشأة ومصادرها من التراث.
- الحداثة وإنكار السنة النبوية.
- الحداثة وإعادة نقد السنة.
- الأدوات الحداثية لنقد السنة والنص عمومًا.

وهذا الأخير فيه خمسة مباحث:

- القراءة البنيوية لنقد السنة والنص عمومًا.
- إعادة نقد السنة بالمنهج التاريخي.
- التأويل والهرمينيوطيقا للسنة والنص عمومًا: مداه وحدوده.
- القراءة التفكيكية لنقد السنة والنصوص عمومًا.
- الاستشهاد بالشاذ والمستبعد من التراث وتصوير أنه الأصل والمشهور.

ومما توصَّل إليه المؤلف في نتائجه:

- جميع المناهج الحداثية، من البنيوية والتاريخية والهرمينيوطيقا والتفكيك، هي أدوات لإقصاء النص، وإحلال العقل مكانه؛ لرفض سلطة النص المقدَّس، وإحلال سلطة العقل مكانها.
- المناهج الحداثية لا تصلح للتطبيق ولنقد السنة النبوية؛ لأنها تخالف واقع النصوص.. والحداثي الذي يحاول القيام بالتطبيق لا يطبقه بشكل علمي محايد، بل بطريقة نفعية مغرضة.
- شبهاتهم حول السنة غير حقيقية، بل تهويمات عقلية.
- تأثر بعض المسلمين بمقولات الحداثيين في السنة دون وعي بفحواها، بينما ذهب آخرون إلى تحكيم عقولهم في المرويات، مما حدا ببعضهم للمسارعة إلى رفض الحديث، دونما حاجة إلى طول نظر أو تفكير عميق، وانتصروا بذلك للحداثيين وتسويق أفكارهم، من حيث يدرون أو لا يدرون.

- من الآثار السلبية للفكر الحداثي زعزعة الثقة بالحديث النبوي، فصار كثير من المسلمين عندما يرد حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسارع إلى التشكيك في ثبوته...

## (٨)

## العقيدة الإسلامية

## الأحكام المترتبة على إسلام الكافر

**الأحكام المترتبة على إسلام الكافر الأصلي في الشريعة الإسلامية/ محمد الحاج أبو بكر.– المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٢هـ، ٣ مج (٢٠٩٥ ص) (أصله رسالة دكتوراه).**

أبرزَ فيه حرصَ الإسلام على هداية الكافر، والتزامه بأحكام الشريعة، وخاصة في هذا العصر الذي التبس فيه الحلال بالحرام، فبيَّن أحكامه وظروفه قبل الإسلام وبعده، في أنواع العبادات والمعاملات، والزواج والطلاق، وفي أبواب السير والجهاد، وأبواب الجنايات، والدعاوى والشهادات، من خلال أقوال المذاهب الأربعة، ومذهب الظاهرية.

ومن ثمرات هذا البحث:

- الكفار أصناف شتى، فإنهم ينقسمون باعتبار أحكامهم في الشريعة إلى كتابي وغير كتابي، ومرتد، وباعتبار السلم والحرب ينقسمون إلى ذميّ ومستأمن، ومعاهَد، وحربي.

- يثبت إسلام الكافر بإحدى الطرق الثلاثة: القول، والفعل، والتبعية.

أ- فالقول مثل النطق بالشهادتين وما يؤدي معناهما من أقوال أخرى.

ب- والفعل يكون بفعل ما هو من خصائص الإسلام، كالصلاة وسائر أركان الإسلام العملية.

ج- والتبعية يكون بالتبعية للأبوين، كالحكم بإسلام الصبي والمجنون تبعًا لأبويه الأدنيين أو الأعليين..

- يشترط في شهادة أن لا إله إلا الله ثمانية شروط، هي: العلم، اليقين، الإخلاص، الصدق، المحبة، القبول، الانقياد، الموافاة. والكافر إذا نطق بالشهادتين يحكم بإسلامه، والله يتولى السرائر.
- إذا نطق الكافر بالشهادتين وهو يريد الإسلام، فلا يشترط أن يتبرأ من دينه الذي كان عليه.
- يستحب أن يطلب من الكافر بعد النطق بالشهادتين أن يقرَّ بالإيمان بالبعث بعد الموت.
- إذا حجَّ الكافر حجًا شرعيًا كاملاً كما يحج المسلمون، فإنه يحكم بإسلامه.
- لا يصحُّ إسلام السكران.
- يصحُّ إسلام الأخرس بالإشارة المفهمة، ولا يتوقف ذلك على أن يصلي.
- إذا وجد اللقيط في بلد كلُّ أهله أو أكثرهم من المسلمين، فإنه يحكم بإسلامه اعتبارًا بظاهر المكان وغالبية المسلمين، وكذلك إن كانوا متساوين مع الكفار، تغليبًا للإسلام، وإن وجد في بلد كفر، وأكثر سكانه كفار، ولكن فيه بعض المسلمين، فالتقطه مسلم، فإنه يحكم بإسلامه إن أمكن؛ تغليبًا للإسلام، لوجود احتمال كونه من أولاد المسلمين.
- يحكم بإسلام ولد الزنى إذا كانت الأم مسلمة، وإن كانت الأم كافرة: فإن كان الزاني مسلمًا يحكم بإسلامه، وإن كان كافرًا، فإن تولَّت أمره أمه فلا يحكم بإسلامه، إلا أن يكفله المسلمون، فيحكم بإسلامه.

- يجب إكراه الكافر المرتد على الإسلام، فإن تاب وإلا قُتل، ولا يقبل منه غير الإسلام، فإن أظهر الإسلام قبل منه.
- إذا أسلم الكافر ومات على الإسلام، يثاب على ما فعله من الخير في حال الكفر، من صدقة أو صلة رحم، أو فعل معروف، أو قرى ضيف وغيرها.
- لا يجب الختان على الكافر إذا أسلم، وإنما هو سنة مؤكدة في حقه.
- إذا أسلم الكافر واستشهد في الجهاد قبل أن يغتسل للإسلام، فلا يغسل.
- إذا أسلم الكافر وفي يده مال بلغ نصابًا، فلا تجب فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول من يوم إسلامه.
- إذا أسلم الكافر وبيده مال محرَّم العين، كالخمر والخنزير، يجب عليه أن يتخلص منه، ولا يثبت ملكه عليه، وذلك بإراقة الخمر، وتسييب الخنزير، أو قتله وطرحه في مكان لا يخلص أحد إلى أكله. وكذلك يجب عليه إتلاف وطرح ما بحوزته من سائر المحرَّمات، كالأصنام والتماثيل والميتة وكتب السحر والإلحاد وآلات اللهو والصليب ونحوها.
- أنكحة الكفار بعد إسلامهم ثلاثة أقسام: الأنكحة التي يقرُّون عليها، الأنكحة التي لا يقرون عليها، الأنكحة التي اختلف في إقرارهم عليها.
- إذا حُدَّ الكافرُ في القذف ثم أسلم، تُقبل شهادته.

## (٩)

## الفرق والديانات

### موقف الأزهر الشريف من الشيعة الاثني عشرية

**موقف الأزهر الشريف من الشيعة الاثني عشرية/ طه علي السواح.– القاهرة: دار اليسر، ١٤٣١هـ، ٣٩٨ ص (أصله رسالة ماجستير من جامعة الأزهر).**

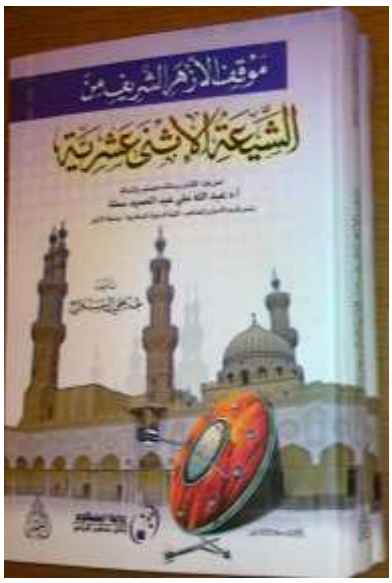


عرَّف فيه الشيعة الاثني عشرية، وذكر عقائدهم وبعضًا من تفرداتهم الفقهية، وموقفهم من أهل السنة، وموقف الأزهر خاصة وأهل السنة عامة منهم.

وقد جاء الباب الأول تحت عنوان: الشيعة الإمامية الاثنا عشرية: تاريخها وعقائدها.

وتحته أربعة فصول:

- الشيعة الإمامية الاثنا عشرية: التطور والانتشار.
- عقائد الإمامية الاثني عشرية: عرض ونقد.
- موقفهم من الأحكام الفقهية.
- موقفهم من أهل السنة والجماعة.

والباب الثاني: موقف الأزهر من الإمامية الاثني عشرية.

وتحته أربعة فصول أيضًا:

- الأخبار الواردة عن الشيعة الرافضة.
- الشيعة الإمامية الاثني عشرية في ميزان علماء الأزهر.
- مهدي السنة ومنتظر الشيعة واليهود.
- موقف علماء الأزهر من قضية التقريب بين السنة والشيعة.

ومما ذكره في النتائج:

- أن أصل التشيع هو عبدالله بن سبأ اليهودي، وهذا ما ذهب إليه علماء الفرق، كالبغدادي والشهرستاني وابن حزم وأبي الحسن الأشعري، وعلماء التاريخ، كابن كثير وابن عساكر وابن الأثير وابن خلدون والطبري.
- لا يعنينا حقيقة عبدالله بن سبأ بقدر ما يعنينا عقائدهم وما يدينون به.
- يغلب على الفكر الشيعي التأثر بعبادة النار وتقديس بوذا وماني.
- ثبوت براءة آل البيت من هذه الطائفة.
- تكفيرهم جميع المسلمين سواهم، ونصبهم العداوة لأهل السنة.
- بطلان عقائد الإمامية الاثني عشرية.
- بطلان النص على عليّ.
- ردُّ رواية الرافضي.
- بطلان عقيدتهم في مولد المهدي وغيبته.
- وضوح موقف الأزهر وعلمائه من فرقة الشيعة الروافض.
- رفض علماء الأزهر لأي تطاول على أحد من أصحاب النبي أو أزواجه.
- الموقف الرسمي للأزهر لا يعبر دائمًا عن رأي علمائه.
- علماء الأزهر الداعون إلى التقريب مع هذه الفئة إما على جهل بعقائد القوم، وإما أن تصدر آراؤهم متأثرة بالاتجاه السياسي.
- عدم إمكان التقريب بين السنة والاثني عشرية.

## الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني

**الدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني: دراسة عقدية/ إعداد ماجد بن علي الزميع؛ قدم له عبدالرحمن بن صالح المحمود.– القاهرة: دار الهدي النبوي؛ الرياض: دار الفضيلة، ١٤٣٤هـ، ٥٧٥ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

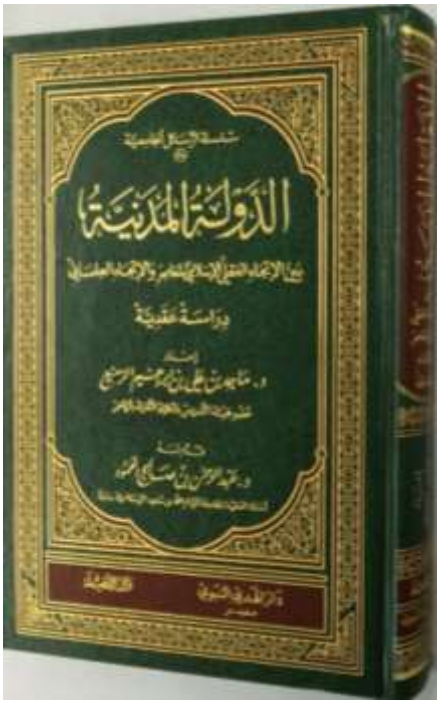


مفهوم الدولة المدنية –كما يقول المؤلف – مفهوم شائك ومتلون، ويكتنفه الكثير من الغموض والضبابية، وغالبية الباحثين العرب يتبنون مفهوم الدولة المدنية بأنه مجموعة التنظيمات غير الإرثية أو التقليدية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح والمبادئ المشتركة لأعضائها. ويُخرجون من ذلك جميع المؤسسات التقليدية الإرثية، مثل المؤسسات الدينية..

والاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر هو اتجاه فكري يحاول التوفيق بين العلمانية والإسلام، وهو مرحلة من مراحل إشكالية التوفيق بين العقل والنقل المعروفة تاريخيًا.

وهو ذلك الاتجاه الذي أعطى العقل اعتبارًا فوق نصوص الوحي، ويدعو إلى التجديد والنظر في الإسلام حسب مقتضيات العصر الحديث والاكتشافات العلمية الحديثة.

قال الكاتب: وأصحاب هذا الاتجاه هم ممن يصح انتسابهم إلى الإسلام، ولا يظهر منهم العداء له في الجملة.

قال: وهذا التيار يقوم على الجمع بين أساسين:

أحدهما: التمسك بالأصول العامة للإسلام، وفق انتقائية معينة.

والثاني: هو الانفتاح على التيارات الفكرية الغربية في تطورها العام.

ووصف هذه المدرسة بقوله: من أبرز سمات الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر: الإعلاء الشديد من قيمة العقل ومكانته، والدعوة المستمرة للاجتهاد، والذم الشديد للتقليد والمقلدين، والنزعة الدفاعية الظاهرة عند أصحاب هذا الاتجاه، وتضييق نطاق الاحتجاج بالنصوص الشرعية، والواقعية المفرطة، والنزعة التوفيقية، والموقف السلبي لكثير منهم من مذهب السلف وأتباع مذهب السلف، وضعف الالتزام بالمنهج العلمي في دراسة المسائل الشرعية، ووجود خلل ظاهر في استخدام المصطلحات، وغلبة مبدأ التيسير والتخفيف في الأحكام الشرعية، والجهل بالعقيدة الإسلامية، والأحكام الشرعية.

قال: وهذه الملامح والسمات موجودة على وجه العموم عند أكثر رموز هذا التيار، وإن كان بعضهم سالمًا من بعضها.

والمناداة بإقامة المجتمع المدني وفصل الدين عن الدولة من مضامين الاتجاه العلماني، الذي انتقل من الغرب إلى العالم الإسلامي لعوامل وأسباب.

والمجتمع المدني هو الذي يضع قوانينه وتشريعاته بنفسه، وأن تكون المنظمات المدنية فيه قائمة على التنظيم والعمل المؤسسي، وبعمل تطوعي حرّ، وأن تتاح في كل مجالاته التعددية والتنوع، وله خاصية الاستقلالية عن الدولة، شريطة العمل داخل إطار المجتمع السياسي والقانوني والأخلاقي، وأن لا يكون هدفه السعي لتحقيق الربح، وأن يكون من قيم الحضارة الغربية، كالحرية والديمقراطية وغيرها.

والكتاب الذي بين أيدينا دراسة عقدية للدولة المدنية بين الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر والاتجاه العلماني، وجعله مؤلفه في ثلاثة أبواب طويلة تتفرع منه فصول ومباحث ومطالب، وهي:

- الدولة الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني.

- الدولة المدنية والدولة الدينية عند الاتجاه العلماني المعاصر، وعلاقة الدولة المدنية ببعض قضايا الاتجاه العلماني المعاصر.
- موقف الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر من الدولة المدنية.

والكتاب مفيد، ومعالجته ومقارنته واسعة، ونتائجه عميقة، ذكر فيها أبرز وظائف الدولة المسلمة أولاً لبيان الفرق بينها وبين ما تدعو إليه العلمانية، وهي حفظ الدين، والدعوة إلى الإسلام ونشره بكل الوسائل الممكنة، وصيانة الدين وتنقيته من الشوائب، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، وحماية البيضة، وتحصين الثغور، وحمل الناس على الدين بالترغيب والترهيب، وإقامة الشريعة في حياة الناس، وإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام، وإقامة العدل ورفع الظلم، وجمع الكلمة وعدم التفرقة، والقيام بعمارة الأرض. ومن لوازمها أن تكون قائمة على الشورى.

والديمقراطية المعاصرة توافق الشورى في جوانب محددة، ولكنها تخالفها في جوانب أخرى جوهرية ومنهجية.

لا بدَّ من اصطحاب الأصل الشرعي في الحكم على الأشياء عند النظر إلى مؤسسات المجتمع المدني، فلا يكون لقيامها أصل باطل، وأساس فاسد، كجمعيات الشذوذ والفساد الأخلاقي وأمثالها، ولا تتبنى محرمًا شرعيًا.

الدولة في الإسلام ليست دولة (دينية) أو دولة (ثيوقراطية) حسب المفاهيم الغربية الليبرالية العلمانية، وهي كذلك ليست دولة علمانية بأي مفهوم من مفاهيم العلمانية، ولا هي دولة مدنية.

إنها باختصار الدولة الإسلامية، التي تنطلق من الإسلام في القيم والمفاهيم، وتتخذ من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم منهجًا ومرجعية في كل الأمور، وتستفيد من التجربة السياسية لعهد الخلفاء الراشدين، وتأخذ بمستجدات العصر في آليات شؤون الحكم والسياسة، وهي في سبيل ذلك لها شخصيتها المستقلة وكيانها المتميز.

ويحارب أصحاب الاتجاه العلماني المعاصر إقامة دولة الإسلام من خلال التحذير مما يسمى بـ (الدولة الدينية)، ويصفونها بالاضطهاد والقمعية، ويقدمون مفهوم هذه الدولة الدينية من خلال ربطه بالدولة الدينية التي عرفتها أوروبا في القرون الوسطى، وهي التي تحكم باسم الله ونيابة عنه.

يتفق أصحاب الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر مع أصحاب الاتجاه العلماني في المطالبة بالدولة المدنية من حيث العموم، وإن اختلفوا في تفاصيلها وطبيعة مكوناتها.

أخطر ما في آراء أصحاب الاتجاه العقلي الإسلامي المعاصر المتعلقة بالحرية آراؤه فيما يتعلق بحرية المعتقد. وغالبيتهم يقولون بحرية المعتقد على وجه الإطلاق والعموم، بما في ذلك الحرية في اختيار الدين ابتداء، والحرية في تغيير وتبديل الديانة، والحرية في ممارسة الشعائر والطقوس التعبدية.

يتخذ أصحاب التيار العقلي الإسلامي المعاصر من الشريعة الإسلامية مرجعية أساسية (وليست وحيدة) في مختلف شؤون الحياة من حيث المبدأ، ولكنهم يختلفون في بيان حقيقة هذه المرجعية.. وقرر هذا التيار أصلاً فاسدًا (المساواة بين الجنسين) ثم تكلفوا بألوان التبريرات والتأويلات، وتطويع النصوص الشرعية، ليسلم لهم هذا المبدأ الفاسد.

## حركة العصر الجديد

**حركة العصر الجديد: مفهومها ونشأتها وتطبيقاتها/ هيفاء بنت ناصر الرشيد.– جدة: مركز التأصيل للدراسات والبحوث، ١٤٣٥هـ، ٦٧٢ ص.**

حركة "العصر الجديد" شبكة ضخمة جدًا، تتكون من أفراد وجماعات يحملون مبادئ ورؤى مشتركة، تقوم مبادئها على الفلسفات الباطنة، الشرقية والغربية، وعلى عقيدة وحدة الوجود، وتتلخص رؤيتها في التطلع لعصر جديد تتحقق فيه الاستنارة العالمية.

ونشأت هذه الحركة ضمن الثقافات الفرعية الغربية في ستينات القرن العشرين للميلاد.

ومن الحركات والفلسفات التي أسهمت في نشأتها: الفلسفة المتعالية، والمذهب الروحي، والثيوصوفي، وحركة "الفكر الجديد"، وثقافة الهِبّي، وحركة "القدرات البشرية الكامنة"، إضافة إلى مؤسسة فندهورن في شمال سكتلاندا.

ومن المصادر الخارجية لها: الديانات الوثنية القديمة، والاتجاهات الباطنية في الفلسفة اليونانية، والغنوصية النصرانية واليهودية، إضافة إلى التصوف الإسلامي، والديانات الوثنية الحديثة.

ومن أبرز معتقداتها، التي تُبنى عليها ممارساتها وتطبيقاتها: عقيدة وحدة الوجود، وعقيدة تناسخ الأرواح، وتأليه الإنسان، والقول بالنسبة المطلقة في الحقائق والقيم.

وتقوم الحركة بتمرير معتقداتها من خلال بعض ما يُنسب إلى العلوم النفسية، كعلم نفس ما بعد الذات، والباراسيكولوجي المختصة بدراسة الخوارق، كالتخاطر، والاستبصار، والتحريك عن بعد، والتنبؤ، والمشي على الجمر، والخروج من الجسد، ومن خلال بعض التقنيات النفسية، كالتأمل التجاوزي، والتنويم الإيحائي.

والبرمجة اللغوية العصبية تقنية مختلطة، يحمل عدد من كبار رموزها فكر حركة "العصر الجديد"، ويظهر أثر الحركة في كثير من تطبيقاتها.

وللحركة تطبيقات متعددة في التداوي والاستشفاء قائمة على فلسفتها الباطنة، منها الريكي، واليوغا الهندوسية.

وتسعى الحركة إلى إلغاء الهوية العقدية والوطنية، وتشكيل مجتمعات "مثالية" يغيب فيها الاعتزاز بالدين، وعقيدة الولاء والبراء، من خلال شعارات المحبة والسلام، والأخوة الإنسانية.

تعمل الحركة على هدم الأسرة من خلال نشر الفكر النسوي المتطرف، ومفاهيم التحرر من السلطة المبنية على موقفهم من النسبية.

ينتشر فكر حركة "العصر الجديد" وتطبيقاتها المتنوعة عبر شبكة الإنترنت، حيث توجد مواقع ومنتديات متخصصة تعمل على الترويج لتلك الأفكار والممارسات، والتعريف بها.

كما تظهر آثارها في بعض ألعاب الفيديو الإلكترونية، وتُضمن معتقداتها الباطنية القصص المصاحبة لها. إضافة إلى وسائل إعلامية أخرى معروفة.

كانت تلك إشارات إلى ما احتوى عليه الكتاب المذكور، الجديد والمفيد في بابه، من خلال ثلاثة أبواب فيه، تحتها فصول ومطالب ومباحث ومسائل عديدة، وهي:

- مفهوم حركة "العصر الجديد" ونشأتها ومصادرها.
- أفكار حركة "العصر الجديد" وعقائدها الباطنية.
- أبرز تطبيقات حركة "العصر الجديد" وآثارها في الواقع.

## الأديان والحركات الدينية والفكرية في ألمانيا

**الأديان والحركات الدينية والفكرية في ألمانيا/ تأليف حسين علي عكاش، أحمد جاد مخلوف.– طرابلس الغرب: الوطنية لنشر و توزيع الكتب، ١٤٣٤هـ، ٢٨٥ ص.**

دراسة للأديان والحركات الدينية والفكرية في ألمانيا، نشأتها وتطورها، وأسرار انقسامها، وأهدافها وتعاليمها، وأماكن انتشارها بالبلد، يهم المسلم معرفتها وإدراك ما يدور في العالم من أفكار وثقافات وعقائد.

والفصل الأول منه عن الأديان السماوية. والحديث فيه عن الإسلام يتمثل في أهل السنة، والشيعة، والعلويين، وضم إليهم القاديانية، وفرق إسلامية أخرى، مثل الإباضية. ثم حديث عن التوزيع الجغرافي للمسلمين في ألمانيا، والمساجد والهيئات الإسلامية بها، والمسلمين الألمان وأنشطتهم، وجمعيات المسلمين الألمان، ونماذج من معتنقي الإسلام الألمان ونشطائهم، وأهم الجمعيات والمنظمات الإسلامية في ألمانيا.

والفصل الثاني عن الأديان الوضعية: البوذية والهندوسية.

والثالث: أقليات دينية مختلفة وديانات جديدة: اليزيدية، البهائية، السيخ، سينتولوجيا، الماسونية، حركة الوحدة (اتحاد السلام العالمي)، جمعية الحكمة الإنسانية، طائفة المجتمع المسيحي، حركة أوشو بهاجوان سانياس الجديدة، حركة الصليب الوردي، حركة الكأس المقدسة، حركة المتسامي (علم الذكاء الخلاّق)، رسالة النور الإلهي، أناندا مارجا (طريق السعادة)، الحياة الشاملة.

والرابع: حركات وجماعات دينية جديدة ذات تمثيل محدود في ألمانيا، مثل: علم السفر داخل النفس، الجمعية الدولية لإدراك كريشنا، حركة فيات لوكس، حركة أبناء الله (عائلة الحب)، جمعية الحكمة الإلهية (الثيوصوفية)، جمعية الإخوان (سوبود)، حركات سرية غامضة (حركة الشيطان، كنيسة الشيطان، المعتقدات والتعاليم، طريقة ثيليما، طائفة باسم الشيطان، كرنت أوف ست)، التوزيع الجغرافي وكم الأتباع، الساحرات أو المشعوذات).

والفصل الخامس: حركات دينية وفكرية متحررة وجمعيات إلحادية، مثل: اتحاد الطوائف الدينية الحرة في ألمانيا، التوحيدية، اتحاد الإنسانية، رابطة النزعة الإنسانية الألمانية، حركة المفكرين الأحرار، الرابطة الألمانية الوحدوية، الرابطة الدولية لغير المنتمين طائفيًا والملحدين، المجلس المنسق للمنظمات العلمانية.

## (١٠)

## الفقه الإسلامي

### الفقه الارتيادي

**الفقه الارتيادي: نظرات في الفقه المستشرف للمستقبل: فقه التوقع/ هاني بن عبدالله الجبير.– الرياض؛ بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ١٤٣٥هـ، ٩٥ ص.**

يعني المؤلف بالفقه الارتيادي: التعرف على أحكام المسائل التي يتوقَّع حصولها، والحلول الشرعية لها، والاستعداد الشرعي المناسب لها.

ويقارب هذا المصطلح مصطلحات أخرى، من مثل: الفقه الافتراضي، وفقه التوقع.

وذكر المؤلف أنه يستحب البحث فيما كان محتمل الوقوع، وقد أولَى الإسلام المستقبل عناية بارزة، وحثَّ على حسن الاستعداد له.

وشواهد الشرع تدلُّ على مشروعية الفقه الارتيادي.

وذكر من أنواع ما يدخل في الفقه الارتيادي: بيان حكم مسألة لم تقع، وبيان حكم ما سيتغير مناط حكمه، والتوجيه بما يحقق المصالح العامة حسب حال الأمة مستقبلاً، وبيان احتمالية تغير بعض الأحكام.

ولمعرفة ما يستحق البحث في هذا الإطار، ينبغي الاطلاع على الدراسات المستقبلية في المجالات العلمية والتقنية والسياسية، ودراسة مسيرة المجتمع.

وذكر من ضوابط فقه التوقع:

- الاقتصار على المسائل التي يمكن أن تقع.
- تقديم العناية بدراسة ما وقع.
- الحذر من التصور المغلوط.
- عدم النشر حتى بروز الظاهرة.
- مراعاة المستقبل في الحال، والعكس.
- أن يكون القائم به فقيه النفس، حسن القصد.
- اللجوء إلى الله وطلب الإعانة.

وقد أظهرت الدراسة أن الاهتمام بدراسة المستقبل وبحث ما قد يطرأ فيه يسمح للفقه الإسلامي بأن يكون له حضور في قلب العصر، وسيدفعه إلى الاهتمام بالكليات والقضايا الكبرى.. وأن عملية الاجتهاد لا تنصب على الماضي فقط، ولا على الحاضر فقط، بل إنها تشمل المستقبل أيضًا، وكثير من الأسئلة الفقهية ترتبط زمنيًّا بالمستقبل.

وبيَّن أن هذه المحاولات الاستشرافية ليست منهجًا حادثًا على عملية التفقه، بل لها جذور أصيلة في الممارسة الفقهية. وقد حاول المؤلف أن يذكر هنا مجالاتها التأصيلية المتعلقة بالفتوى وآلياتها، والمتعلقة بالنوازل، ومناهج استنباط أحكامها.

وهو قاض شرعي، متخصص في الفقه وأصوله، وله كتب وأبحاث ومقالات منشورة.

وأشير إلى رسالة ماجستير في الموضوع نفسه، نوقشت في المعهد العالي للقضاء بالرياض عام ١٤٣٢هـ، وهي بعنوان "فقه التوقع: دراسة تأصيلية تطبيقية" للباحث عبدالمجيد صالح الزهراني.

## الاستدراك الفقهي

**الاستدراك الفقهي تأصيلاً وتطبيقًا/ للباحثة مجمول بنت أحمد الجدعاني.– مكة المكرمة: الملتقى العلمي للنشر، ١٤٣٥ هـ، ٦٢٤ ص (أصله رسالة ماجستير من جامعة أم القرى).**

عرَّفت الكاتبة الاستدراك الفقهي بأنه "تلافي خلل واقعٍ أو مقدَّرٍ بعملٍ فقهيٍّ لإنشاء نفعٍ أو تكميلهِ في نظرِ المتلافي".

وذكرت أن هناك مصطلحات أخرى تشترك مع الاستدراك الفقهي، في سلوك التقويم والإصلاح، لكن بينها فروقات دقيقة ذكرتها الباحثة، منها: النقد الفقهي، التنكيت، الزيادات، التحرير، التنقيح، التهذيب، التصحيح، التعقُّب والتعقيب، التعليق.

وهو منهج اقتضته نصوص من القرآن والسنة والقواعد الكلية والمبادئ العقلية العامة.

وجعلت مبحثها في ثلاثة أبواب طويلة، يتفرع منها فصول ومطالب ومباحث ومسائل، وهي:

- التعريف بالاستدراك الفقهي.

- معايير الاستدراك الفقهي ومناهجه وتطبيقاتها.
- آداب الاستدراك الفقهي وآثاره وتطبيقاتها.

وذكرت نتائج لبحثها في آخره بلغت (٩٨) نتيجة، منها باختصار:

- استدراك الفقيه على نفسه يطرح أهمية ودلالات سلوكية، فهو مصدر أساس في معرفة المعتمد من قول إمام المذهب..
- وهناك استدراك للفقيه على موافقٍ له في المذهب، وعلى مخالف له..
- ومن فوائد الاستدراك على المستدرك عدم التسليم لكل استدراك بالصحة، وإنما العبرة بمضمون الاستدراك..
- من فائدة الاستدراك على الاجتهاد أنه يذبُّ به عن الشريعة ما توصف به من الجمود والتأخر.
- أغراض الاستدراك الفقهي ثلاثة: تصحيح خطأ، وتكميل نقص، ودفع توهم.
- نشطت الحركة الاستدراكية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.
- ظهور مدرستي العراق والحجاز عزَّز نشاط الحركة الاستدراكية على مستوى الأدلة والاستدلال.
- ظهور المذاهب الفقهية عزَّز نشاط الحركة الاستدراكية على مستوى الخلاف الخارجي.
- معنى معايير الاستدراك الفقهي: أصولٌ يَرجع إليها المستدرِك لتقييم المستَدرك عليه، والحكم عليه.
- أحصت الباحثة معايير الاستدراك الفقهي التالية: الأدلة الإجمالية، والقواعد الأصولية، والقواعد الفقهية، ومقاصد الشريعة، والمبادئ العقلية المسلَّمة، ومعتمدات المذاهب، ومقررات العلوم الأخرى وأقوال أهل الخبرة فيها.
- للاستدراك الفقهي آداب، من لم يستعملها كثر غلطه، واضطرب عليه أمره، ولم يصل إلى غايته.
- من آداب الاستدراك الفقهي المتعلقة بالمستدرَك عليه:

١- الاعتراف بالخطأ عند ظهور الحق، وسرعة الاستجابة، ولو كان المستدرِك عليه أقل منه سنًّا أو علمًا، أو كان تلميذًا عنده.

٢- الفرح بظهور الحق على لسان الغير.

٣- عدم الحرص على السرعة في الرد على حساب إتقانه، وطلبُ الإمهال للمراجعة إذا اقتضى الأمر.

٤- تحمل فظاظة العبارات الصادرة من المستدرِك.

٥- إبداء الاهتمام بكلام المستدرِك وحسن الإنصات له.

- آثار الاستدراك الفقهي على المعرفة الإنسانية: تقويم طريقة الدرس والتعلم، تحقيق التكامل المعرفي بين العلوم، زيادة الثقة بالمؤلفات المهتمة بالاستدراك واعتمادها في البحث والإحالة.
- وللاستدراك الفقهي أثر على العلاقات الإنسانية في صور شتى، فقد يلمُّ شمل أسرة، أو يدفع عن مظلوم مظلمة، أو يردُّ مسجونًا إلى أهله، أو يدرأ حدًّا عن محكوم عليه بالخطأ، أو يصلح أمر راع لرعيته...

والكتاب رائع لا تجد مثيلاً له في موضوعه، ولا أسلوب معالجته، وكتب عليه أن الرسالة (أصل الكتاب) حائزة على درجة ١٠٠%. وهي تستحق ذلك، بل تستحق درجة الدكتوراه وترقياتها حتى آخرها. ولا أدري ماذا فعلت الجامعة للباحثة. أدعو الله تعالى أن يحفظها ويوفقها في تكملة دراستها، وأن يجعلها من فقهاء الأمة الغيورين على الشريعة.

## الصياغة الفقهية في العصر الحديث

**الصياغة الفقهية في العصر الحديث: دراسة تأصيلية/ هيثم بن فهد الرومي.- الرياض: الجمعية الفقهية السعودية: دار التدمرية، ١٤٣٣هـ، ٧١٧ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

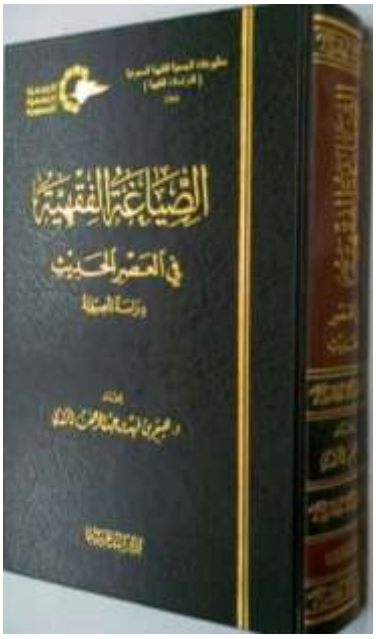


انتهى الباحث إلى تعريف الصياغة الفقهية بقوله: العرض المرتب للأحكام والمعاني الشرعية بعد استنباطها من مصادرها بأسلوب فقهي منضبط شكلاً وموضوعًا.

ووضح ذلك الفقيه الأستاذ وهبة الزحيلي بقوله: "لا مانع إطلاقًا من صياغة الفقه الإسلامي صياغة في صورة مواد تسهل على القاضي والمحامي والمواطن العادي الرجوع إلى أحكامه، مادة مادة، وفقرة فقرة، وقد أصبح ذلك من الضروريات الماسة في العصر الحاضر، إذ إن الكتب الفقهية القديمة لا يسهل لغير المتخصص الرجوع إليها، واستخراج حكم المسألة الفقهية منها، بل إن مادة الفقه أصبحت بحاجة إلى تنظيم وتبويب يواكب ما ألفه الدارسون والمتعلمون في الوقت الحالي".

ويتناول هذا الكتاب ما استجد من صيغ فقهية في العصر الحديث، أو ما شهد تجددًا نوعيًا في صياغته، بحيث كثر خوض المعاصرين فيه.

وقد حاول المؤلف أن يجيب فيه عن أسئلة تتمحور حول إمكانية التجديد في الصياغة الفقهية، وموقف الفقهاء المعاصرين من الصيغ الجديدة في لفقه الإسلامي، والأشكال المستجدة للصياغة الفقهية، وكيف نشأت، وأسباب نشوئها، وإمكانية الاستفادة في صياغة الفقه الإسلامي من القوانين والتشريعات الوضعية، ومدى مشاركة الفقهاء المعاصرين في تجديد الفقه والنهوض به.

ووزع موضوعه على تمهيد وثلاثة أبواب كبيرة، هي:

- المصطلح الفقهي.
- تقنين الأحكام الشرعية.
- النظرية الفقهية.

وقد بحث في الثاني منها اتجاهات التقنين، ومشـــروعيته، وموقف الفقهاء المعاصـــرين منه، وواقع تقنين الأحكام الشرعية في العصر الحديث وأثره، وموقف الأنظمة القضائية المعاصرة من التقنين، ومدونات التقنين، وأثر التقنين في الفقه.

## نظرية الإعذار في الفقه الإسلامي

**نظرية الإعذار في الفقه الإسلامي/ علي عودة الشرفات.– عمّان: دار الفاروق، ١٤٣٣هـ، ٢٩٢ ص (أصله رسالة دكتوراه من الجامعة الأردنية).**

تأتي أهمية الإعذار في الفقه الإسلامي من أنه إحقاق للحق وإرساء لدعائمه، ففيه إقامة العدل، ورفع الظلم، وهو أداة لزجر المعتدي ليعود إلى الحق والصواب، وإنذار وتخويف من إيقاع العقوبة عند الإصرار وعدم الرجوع إلى الحق.

ولما كان هذا واسعًا في بابه، فقد وضع الشارع الحكيم القواعد العامة له، وبيَّن أسبابها، وشروطها، وكيفيتها، والأحكام المتعلقة بها، حتى لا يكون الأمر تبعًا للنفس والهوى.
وقد انتهى المؤلف إلى تعريفه بأنه: "إنذار مَن توجَّبَ عليه حق، وإمهاله مدة؛ لأداء ما توجَّب عليه ممن له الحق بذلك".

وقد جعل بحثه في خمسة فصول، هي:

أ- الإعذار: حقيقته ومشروعيته وأهميته وحكمته.

**ب-** أركان الإعذار: أسبابه، أنواعه، شروطه، صيغته، كيفيته، زمنه.

**ت-** مواطن الإعذار وحكمه في الفقه الإسلامي.

**ث-** حق الإعذار وتأجيله وتكراره والآثار المترتبة عليه.

**ج-** مسقطات الإعذار وبعض تطبيقاته المعاصرة.

ومن نتائجه في الخاتمة:

- ليس للإعذار حكم فقهي واحد، بل له أحكام عديدة، والسبب في ذلك تعدد مواطنه، فلكل موطن من مواطن الإعذار حكم فقهي خاص به، فالإعذار في الجهاد له حكمه، والإعذار في الردة له حكمه، والإعذار في البغاة له حكمه، والإعذار في الإيلاء له حكمه...
- يجوز تكرار الإعذار في جميع مواطنه، وكذلك تأجيله من قبل الإمام أو نائبه، والأمر متروك إلى تقدير الإمام واجتهاده.
- وهناك حالات يسقط فيها توجيه الإعذار، لأسباب تجعل من توجيه الإعذار ضربًا من العبث.
- للإعذار في الفقه الإسلامي آثار تترتب عليه، منها ما يتعلق بتنفيذ مضمون الإعذار، ومنها ما يتعلق بعدم تنفيذه.
- نظرية الإعذار في الفقه الإسلامي متجددة تواكب تطورات العصر.

## (١١)
## بحوث فقهية

### تعامل الداعية مع المستجدات الفقهية

**تعامل الداعية مع المستجدات الفقهية: الشيخ القرضاوي أنموذجًا/ إعداد ودراسة حذيفة عبود مهدي السامرائي.– بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ، ٥٤٤ ص (أصله رسالة دكتوراه من كلية الإمام الأعظم ببغداد).**

الدعاة منتشرون في أنحاء العالم، وهم يتعرضون لأسئلة كثيرة، عن حكم الإسلام فيما استجدَّ من أمور، تحلُّ بهم أو بديارهم، وتخص حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى سلوكهم اليومي.

وتبدو أهمية المستجدات الفقهية من خلال بيان صلاح هذه الشريعة لكل زمان ومكان، ولتحكيمها في جوانب الحياة كلها، ولإبراز محاسن هذا الدين وسموِّ تشريعاته، ولتجديده

وإحياء ما اندرس من معالمه، وللتنبيه على خطورة قضـــايا ومســـائل ابتُلي بها جموع المسلمين..

وقد قام الباحث في كتابه هذا بتجربة تطبيقية على داعية وفقيه مشـــهور على مســـتوى العالم، دعوةً وفقهًا، لبيان كيفية تعامل الداعية مع النوازل الفقهية وهو يؤدي رســـالته الدعوية لربط المسـلمين بشـرائع دينهم وأحكامه، وهو العلامة يوسـف القرضـاوي، الذي ذكر منهجه في التعامل مع المستجدات الفقهية بالاجتهاد لا التقليد والعصبية، وبالتيسير لا التعسـير، وبمخاطبة الناس بلغة العصـر، والإعراض عما لا ينفع الناس، والاعتدال بين المتحللين والمتزمتين، وإعطاء الفتوى حقها من الشرح والإيضاح.

وضـرب أمثلة تطبيقية من هذه المستجدات وأسـلوبه في التعامل معها، وهي موضـوعات: الاعتماد على الحساب الفلكي، زكاة الأسـهم، استثمار أموال الزكاة، فرض غرامات على الغني المماطل، حكم الجوائز، حكم نقل وزراعة الأعضـاء، زواج المسيار، حكم مصـافحة المرأة الأجنبية.

ففي مســألة اســتثمار أموال الزكاة، يرى الشــيخ أن هذا الاســتثمار يؤخر وصــولها إلى مســـتحقيها، ويحرمهم ثمرة الانتفاع بها في الحال، ويحوِّل مال الزكاة إلى (وقف) يحبس أصله، وتسبل ثمرته. وهذا لا يجوز، لأننا إذا حصلنا ألف دينار زكاة، فالواجب أن نوصلها للفقراء والمستحقين في الحال ألفًا كما أخذناها.

ويذكر الشـيخ أن اسـتثمار أموال الزكاة تجوز في حالة واحدة، لبعض المؤسـسـات الخيرية التي يجتمع عندها أموال كثيرة، لا يستطيعون توزيعها دفعة واحدة، فيجوز لهم استثمارها، بشرط أن لا تكون مخاطرة في ذلك، ولمدة سنة واحدة فقط.

## التسامح في الأحكام الفقهية

**التســامح في الأحكام الفقهية/ عبدالعزيز بن ســعود الضــويحي.– الرياض: المؤلف، ١٤٣٤هـ، ٨٨ ص.**

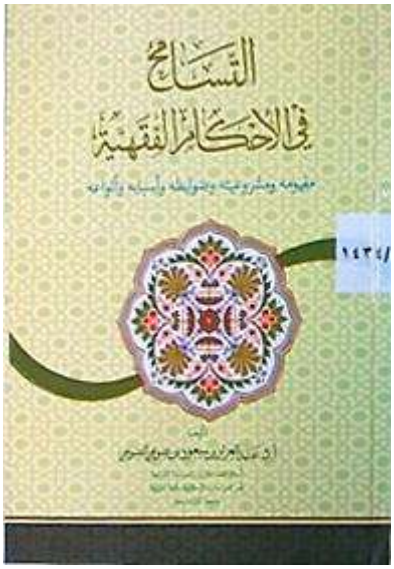


كثيرًا ما يرد في كتب الفقه قول الفقهاء في بعض الأحكام الفقهية: إنها مما تسامحت فيه الشريعة، مثل قولهم: يتسامح في قليل النجاسة والدم، ونحو ذلك مما يشق الاحتراز عنه، أو قولهم: يتسامح في يسير الغرر في بعض أنواع البيوع ، وغير ذلك من الفروع.

وذكر المؤلف أنه لم يجد من أفرد بحثًا خاصًا عن التسامح في الأحكام الفقهية، لذلك أفرد هذه المسألة بالبحث، وجعله في تمهيد وخمسة مباحث وخاتمة، هي:

- مدلول التسامح في الأحكام الفقهية والألفاظ ذات الدلالة.
- أدلة اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية.
- ضوابط اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية.
- أسباب التسامح فيها.
- أنواع التسامح فيها.
- بعض تطبيقات مصطلح التسامح في المؤلفات الفقهية.

وتوصل إلى نتائج في بحثه هذا، هي:

- عند إطلاق الفقهاء لفظ "التسامح" في مسائل فقهية، فمقصودهم من ذلك الأحكام التي شرعت من باب التسهيل على المكلف بسببٍ مشروعٍ من أصلٍ يقتضي المنع.

- هناك مصطلحات وألفاظ يستخدمها الفقهاء بمعنى التسامح، مثل: التيسير، والتخفيف، والرخصة، ورفع الحرج، والرفق.
- من أدلة اعتبار التسامح في الأحكام الفقهية النصوصُ الشرعية الدالة على التيسير والتخفيف، وعلى رفع الحرج، والنهي عن الغلو والتنطع في الدين، ونفي العنت، والنصوص الدالة على مشروعية الرخص، والقواعد الشرعية الدالة على رفع المشقة.
- من أهم ضوابط التسامح في الأحكام الفقهية: ثبوت ذلك بنص من الكتاب والسنة، ومراعاة مقاصد الشريعة، وعدم تتبع الرخص وتسويغ الواقع بمقتضى هوى النفس والتشهي دون النظر في الدليل الشرعي، ومن ضوابط التسامح إعمال فقه الموازنات.
- من أسباب التسامح الفقهي النقص العقلي (كالصغر، والجنون، والنوم..)، والنقص العضوي، والخَلقي (كالعمى). ومن الأسباب أيضًا النسيان، والمرض، والسفر، والخطأ، والجهل، والإكراه، وعموم البلوى، والحاجة، والضرورة.
- أنواع التسامح في الأحكام يكون بالإسقاط، والتنقيص، والإبدال، والتقديم، والتأخير، والتغيير، والتخيير، وتكميل الفرائض بالنوافل، والإنابة عن الغير.

## أحكام الأسماء والكنى والألقاب

**أحكام الأسماء والكنى والألقاب/ عمر بن عبدالله بن طالب.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٦ هـ، ٤٩٩ ص (أصله رسالة ماجستير).**

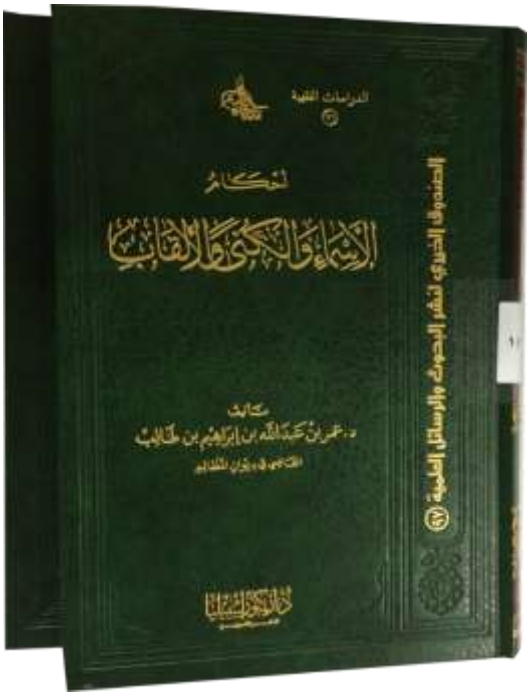


ذكر المؤلف أن الداعي إلى تأليفه في هذا الموضوع، إضافة إلى أهميته وعموم الحاجة إليه، هو ما رأى من انحراف عن أدب الإسلام في تسمية المواليد، وفيما شاع من الكنى والألقاب والأسماء المستعارة، وعزوف كثير من الناس عن الأسماء الشرعية إلى التسمية بأسماء أجنبية، مستوردة من ثقافة وافدة، لا تمتُّ بصلة إلى ديننا ولغتنا وقيمنا وكرامتنا، أو بأسماء رخوة مائعة، أو أسماء تحمل معاني بائسة أو مرذولة، وإن كان بعضها قد يبدو عذبًا في النطق، حلوًا في السمع، فلعل هذا الكتاب يكون زاجرًا عن هذا العزوف وذلك الانحراف، مرشدًا إلى أدب الإسلام في التسمية باسم يقره الشرع، ويستوعبه اللسان العربي، وتقبله الفطرة السليمة.

وأورد قول بعضهم: وإذا كانت القوانين تصدر في فرنسا وغيرها لضبط اختيار أسماء المواليد حتى لا تخرج عن تاريخهم، ولا تتعارض مع قيمهم الإسلامية، وإذا ألزم المسلمون في بلغاريا بتغيير أسمائهم الإسلامية، فنحن في الالتزام بدين الله أحق من أمم الكفر...

وقد خصص الباب الأول لأحكام الأسماء (الأحكام المتعلقة بالمسمَّى والمسمِّي، والمتعلقة بالاسم، والأسماء من حيث التغيير والنداء).

والباب الثاني لأحكام الكنى والألقاب.

ومن أبرز القواعد والضوابط التي ذكرها في باب الأسماء:

- الأصل حلُّ جميع الأسماء إلا ما دلَّ الدليل على حرمته أو كراهته، إما بنصه أو بوصفه.
- تحرم التسمية والتكنية والتلقيب بما يُدخل الضرر على الغير.
- تكره التسمية بكل ما يؤدي إلى مكروه، وتحرم بكل ما يؤدي إلى محرم.
- الأمر بالإحسان في التسمية ليس له ضابط في الشرع ولا في اللغة، فيرجع فيه إلى العرف.
- تحرم التسمية بكل اسم تضمَّن تعبيدًا لغير الله تعالى، أو كان علَمًا خاصًّا على الله عزَّ وجلَّ، أو كان علّمًا خاصًّا على كافر أو فاسق أو صنم أو حيوان مستهجن، أو كان يلحق ضررًا بالمسمى به.
- حكم التكنية والتلقيب باسم كحكم التسمي به، باستثناء اسم القاسم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فيحرم التكني به، ويجوز التسمية به والتلقيب.
- لم يثبت نهي عن كنية إلا الكنية بأبي القاسم، ولم يرد تغيير لكنية سوى الكنية بأبي الحكم وأبي القاسم.

ومن النتائج التي ذكرها لبحثه المفيد:

- الأصل جواز تسمية المولود بأكثر من اسم، إلا أن الأولى الاقتصار على اسم واحد، لفعله صلى الله عليه وسلم مع أولاده.
- اتفق الفقهاء على أن الأب هو الأحق بتسمية المولود عند التنازع، فلا يسمي غيره مع وجوده إلا بإذنه، وللأب أن يفوض هذا الحق لمن كان أهلاً له بلا نزاع، ويستحب له أن يستشير أم المولود وأهله في تسميته، وأن يستشير أهل العلم إن احتاج لذلك.
- الراجح عدم استحباب تسمية السقط قبل نفخ الروح فيه؛ لأن الشريعة إنما جاءت بتسمية المولود، والسقط قبل نفخ الروح قطعة لحم وليس بولد ولا إنسان، فلا وجه لتسميته.
- الأصل جواز التسمية بأسماء الملائكة عليهم السلام، وإن كان الأولى ترك ذلك؛ صيانة لأسماء الملائكة الكرام، وعدولاً إلى التسمية بالأسماء الفاضلة، وخروجًا من

الخلاف. وقد يكره أو يحرم التسمي ببعضها لعلة أخرى، مثل اسمي منكر ونكير، ومثل تسمية الإناث بها، لما في ذلك من مضاهاة المشركين.

- إذا كان الاسم علَمًا على جبار أو طاغية، بحيث يذكِّر به ويوجد نوعًا من الارتباط بين المسمى به وذلك الجبار أو الطاغية، فإنه يكره التسمي به.
- تكره التسمية بأسماء أهل الفسق والمجون المختصة بهم في العرف، وإن كان الاسم في ذاته حسنًا.
- متى حكم العرف باعتبار اسم من الأسماء خاصًّا بالذكور أو بالإناث، لم تجز تسمية الجنس الآخر به.
- القصد إلى التسمية بأسماء القرآن أو سوره أو ألفاظه خلاف المشروع.
- يجب تغيير الاسم الذي يحرم التسمي به، ويندب تغيير الاسم الذي يكره التسمي به، ويحرم تغييرهما إلى اسم محرم، ويكره تغييرهما إلى اسم مكروه، والسنَّة أن يكون التغيير الواجب أو المستحب إلى مستحب.
- يكره تغيير الاسم المستحب إلى اسم مستحب أو مباح، وكذا تغيير الاسم المباح إلى اسم مباح لغير حاجة؛ لمخالفته هدي النبي صلى الله عليه وسلم، حيث كان يفرُّ الأسماء المستحبة والمباحة.
- من كان اسمه محرمًا فإنه يجب عليه تغييره، ولا يجوز له طاعة أبيه في الإبقاء عليه.
- يحرم نداء النبي صلى الله عليه وسلم في حياته باسمه المجرد، أو ذكره بعد وفاته باسمه غير مقرون بوصف النبوة أو الرسالة أو ما يشعر بالتعظيم.
- يكره مناداة الولد لأحد أبويه بالاسم المجرد.
- لا حرج في تكنية الشخص الواحد بأكثر من كنية.
- يجوز التكني بأسماء الإناث بالإجماع، والسنَّة أن يكنى الرجل بأكبر أولاده، ولا حرج أن يكنى في بعض الأحيان بغير الولد الأكبر، ويجوز تكنية الرجل بغير أولاده بالإجماع.
- تشرع تكنية من لم يولَد له، سواء أكان صغيرًا أم كبيرًا بالإجماع، والأولى ترك تكنية الصغير حتى يكبر، ولكن يلاطف بما يلاطف به الصغار.

- اتفق العلماء على المنع من تكنية من ليس أهلاً للتكريم؛ لكفره أو فسقه أو بدعته، إلا إذا اشتهر بكنيته ولم يُعرف إلا بها، أو كان في ندائه بالكنية مصلحة شرعية.
- يكره التلقيب بلقب مضاف إلى الدين أو الإسلام عند أكثر العلماء؛ لأنه مخالف لهدي السلف، ولما فيه من التزكية، أو المبالغة المؤدية للفخر والخيلاء، ولما في بعضها من الامتهان للدين والإسلام بإضافة المعاني الفاسدة إليهما.
- يحرم الوصف والتلقيب بسيد الناس، وسيد الكل، ونحوهما، ويكره شرعًا ولا يصح لغةً الوصفُ بستِّ الدنيا، وستِّ العرب، وستِّ العلماء، ونحو ذلك.
- لا يجوز تلقيب الكافر بـ (الأخ) من غير تقييده بأخوة نسب أو وطن ونحوه، ما لم يقترن بالأخوة ما يرجِّح عدم إرادة معنى الأخوة في الدين.
- اتفق العلماء على تحريم تلقيب الإنسان بما يكره.
- لا حرج في استعمال لقب (دكتور) للحاصل على درجته العلمية؛ لأنه من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالمية بدخوله كما هو في كل لغات العالم أو جلِّها، ولأنه مجرد لقب علمي وظيفي غير ديني، يطلق على الحاصل على درجته العلمية، ولأنه قد انتقل إلى المسلمين وانتشر بين عامتهم وخاصتهم، ولم يعد من خصائص من نُهينا عن التشبه بهم.

## أحكام الرؤية

**أحكام الرؤية: دراسة فقهية مقارنة/ بندر بن أحمد علي الخضر البيحاني.– بيحان، اليمن: المؤلف، ١٤٣٤هـ، ٦٩٩ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

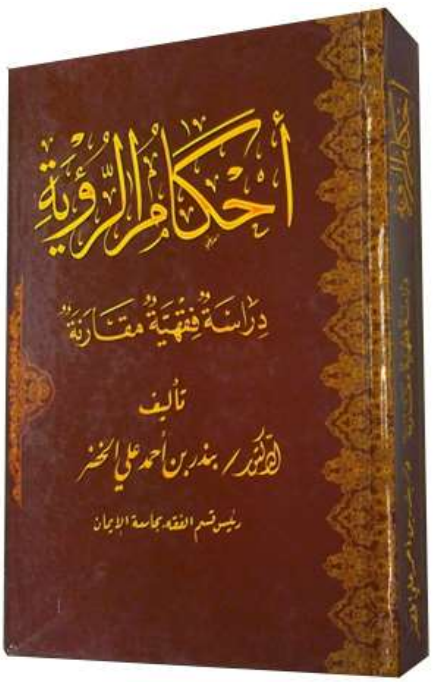


دراسة شاملة للأحكام الفقهية المتعلقة بالرؤية، جمعها المؤلف من أبواب الفقه المختلفة، وضمَّ إليها النوازل المعاصرة، ملحقًا كلَّ مسألة ببابها، وجميعها تتعلق بواقع الناس، عباداتهم ومعاملاتهم، ووزعها على بابين وثمانية فصول، هي:

- التعريف بالحكم والرؤية وألفاظها وبيان ما يشرع عندها.
- أحكام الرؤية في الطهارة.
- ثم في الصلاة.
- وفي الصيام والاعتكاف والحج.
- وفي المعاملات.
- وفي النكاح وفُرَقه.
- وفي العورات.
- والجنايات والأقضية والحدود.

واستنتج أمورًا في خاتمة بحثه، منها:

- هناك أقوال تُشرع عند رؤية أشياء، كالدعاء بالعافية عند رؤية المبتلى، والدعاء بالبركة عند رؤية ما يعجبه من نفسه أو ماله أو أخيه، والدعاء المأثور عند رؤية الهلال، ونحو ذلك من الأحوال.
- للرؤية أثر في الحكم بالنجاسة أو مشروعية التطهير، فاللون هو أحد الأوصاف التي يترتب عليها الحكم بالنجاسة من عدمها، ولا يُعرف اللون إلا بالرؤية، والنجاسة التي لا يدركها الطرْف معفو عنها.
- للرؤية أثر في الحكم بإعادة الوضوء، فيجب إعادة التطهر عند رؤية بقعة لم يصلها الماء من أعضاء الطهارة بعد جفاف الوضوء.
- للرؤية أثر في الحيض، فرؤية القصة البيضاء دليل على انتهاء الحيض بإجماع العلماء، ورؤية الكدرة والصفرة في أيام الحيض حيض، لا في أيام الطهر.
- للرؤية أثر في شروط الصلاة، ففي استقبال القبلة أجمع العلماء على وجوب إصابة عين الكعبة لمن يراها، ما لم يكن عاجزًا عن ذلك.
- للرؤية أثر في إباحة أفعال أو أقوال ليست من جنس الصلاة، وقد أجمع العلماء على أن المصلي لو رأى مشرفًا على الهلاك، كأعمى يقارب أن يقع في بئر، وما أشبه ذلك، ولم يكن يمكنه إنذاره إلا بالكلام، وجب الكلام. والراجح بطلان الصلاة بذلك.
- يترتب على رؤية الهلال أحكام شرعية عديدة...
- الرؤية ليست شرطًا في صحة البيع، بل يصح البيع من دون رؤية المبيع، ثم للمشتري الخيار إذا رآه، ورؤية بعض المبيع تقوم مقام رؤية جميعه إذا كان الكل من جنس واحد وعلى صفة واحدة...
- استحباب أخذ اللقطة عند رؤيتها، والقيام بما يجب من حفظ وتعريف، ولقطة مكة لا يجوز التقاطها للتملك، بل للحفظ والتعريف، ووجوب التقاط من وُجد في مكان غير آمن يُخشى فيه عليه من الهلاك والضياع، فيجب على من رآه التقاطه إجماعًا.

- يســـتحبُّ النظر من الخاطب للمخطوبة. ويباح لكل من الزوجين رؤية جميع بدن الآخر، مع تجنب التكشــف عند تواصــلهما عبر وســائل الاتصــالات الحديثة.
- لا خلاف بين الفقهاء في أن من علَّق الطلاق على رؤية شيء، فيقع الطلاق عند وقوع الرؤية اختيارًا...
- رؤية الرجل للأجنبية من غير قصــد لا مؤاخذة عليه، ويحرم قصــد النظر إليها من غير حاجة، ولو بغير شهوة، ويجوز رؤيتها للحاجة كالشهادة ونحوها.
- ترى المرأة ما يظهر غالبًا من مثيلتها بلا لذه، ويحرم نظر ما بين الســرَّة والركبة بين الرجال والنساء، إلا لأجل المداواة ونحوها من الحاجات.
- يضــمَّنُ العائن إذا تعمَّد إتلاف شــيء وجرت العادة بقدرته على ذلك، ولا خلاف في أنه ينبغي للإمام منعه من مداخلة الناس إذا عُرف بالإصـــابة بالعين.
- قيافة الأثر في الجنايات مما يمكن الاســـتعانة به في الوصـــول إلى المتهمين، والقبض على المجرمين عن طريق تتبع الآثار.
- يجب حضـور جماعة لرؤية إقامة الحدِّ مع من يقيمه، وكلما كثرت الطائفة كان ذلك أليق بامتثال الأمر، والواجب حضور جماعة يحصل بهم التشهير والزجر، ويختلفون قلة وكثرة بحســب اختلاف الأماكن والأشــخاص، فربَّ شــخص يحصل له التشهير والزجر بثلاثة، وآخر لا يحصل تشهيره وزجره إلا بأضعاف ذلك العدد.
- لا تأخذ الرؤية حكمًا عامًا في سائر مسائلها، بل يختلف حكمها من مسألة إلى أخرى حسب ورود الأدلة في كل مسألة، فقد تأخذ حكم الإباحة، وقد تأخذ حكم الوجوب، أو الاســـتحباب، أو الحرمة، أو الكراهة، كما أنها قد تبيح، أو توجب، أو تبطل ما ليس كذلك، وقد تكون سببًا في ثبوت الفسخ، أو الطلاق، أو النسب، أو إيقاع العقوبة...

# الأحكام الفقهية المتعلقة بالشفاعة

**الأحكام الفقهية المتعلقة بالشـــفاعة/ إبراهيم بن عبدالعزيز الجهني.– مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كرســـي معالي الأســـتاذ محمد عبده يماني لإصـــلاح ذات البين، ١٤٣٤هـ، ٣١٥ ص.**

الشفاعة هي التوسط لقضاء حاجة الغير في أمرٍ مستحسن أو مستقبحٍ شرعًا.

وقد بحث المؤلف موضوع الشفاعة بهذا المعنى من خلال فصلين طويلين: الأحكام المتعلقة بالشفاعة في العبادات، ثم في غير العبادات.

ومن النتائج التي توصَّل إليها في بحثه:

- الشـفاعة الحسـنة تكون فيما اسـتحسـنه الشـرع، ويختلف حكمها بحسـب الحال، فتكون جائزة، ومندوبة، وواجبة.
- الشفاعة السيئة تكون فيما حرَّمه الله، وحكمها التحريم على كلِّ حال.
- يُكره أخذ الهدية على الشفاعة حال اشتراطها، بشرط ألاّ يكون الشافع من العاملين في المكان المشفوع عنده، وتجوز حال عدم الاشتراط.
- اتفق أهل العلم على عدم جواز أخذ الرشوة في الشفاعة وغيرها.

- تستحبُّ الشفاعة بدفع الزكاة لمن لا تجب نفقته عليه.
- اتفق الفقهاء على استحباب الشفاعة إلى أصحاب الحقوق بالتخفيف عن الدائن من الدَّين وإسقاطه، أو الشفاعة على سبيل الضمان. واختلفوا في حكم الشفاعة بضمان دَين الميت، والصحيح جوازه، وهو قول جمهور العلماء.
- الشفاعة في النكاح من الشفاعات المشروعة، والمندوب إليها شرعًا.
- اتفق علماء المذاهب الأربعة على عدم جواز الشفاعة في الحدود بعد بلوغها السلطان وثبوت سبب الحدّ.
- للشفاعة في الحدود قبل بلوغ السلطان آثار إيجابية، وللشفاعة في الحدود بعد بلوغها السلطان آثار سلبية.
- الشفاعة في إسقاط القصاص أمر مندوب إليه، ما لم يترتب على هذا الإسقاط مفسدة أكبر منه، أو كان هذا القصاص مما لا يجوز العفو فيه.
- واتفقوا على جواز الشفاعة في التعازير بالجملة، سواء أكان حقًّا لله، أم للآدمي. وللإمام مراعاة حكم الأصلح بالعفو أو التعزير، حسب مبدأ جلب المصلحة ودرء المفسدة.

## أحكام الكتمان في الشريعة الإسلامية

**أحكام الكتمان في الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة/ عمر شاكر الكبيسي.– بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٣٣هـ، ٦٨٥ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

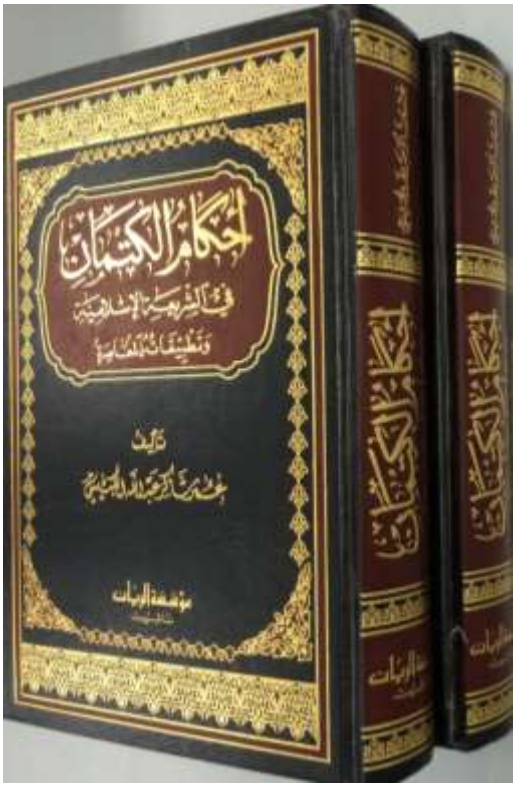


يرى الكاتب أن (الكتمان) أوسع معنى من (الإسرار)، وأن هذا الأخير أحد معانيه.

واختار أن يكون تعريفه: ترك إظهار الشيء سواء أكان نافعًا أم ضارًّا، بقصد أو بغير قصد، مما يحقق النفع أحيانًا بكتمانه، أو يضرُّ الناسَ بكتمانه. وهو ما يعني أنه على نوعين:

كتمان محمود، وهو ذلك الكتمان الذي يتم فيه ترط إظهار ما كان في إعلانه ضرر على الناس مما يتعلق بحفظ أسرار الناس، وستر ما يصدر منهم من معاص وأخطاء.

وكتمان مذموم، وهو ترك المنافع التي يحتاجها الناس في الدين والدنيا مما أمر الله تعالى بإعلانه وإظهاره من العلوم الشرعية والشهادة وقول الحق وغير ذلك.

وبحث موضوعه في بابين تضمن تسعة فصول، وهي في كتمان الإيمان، وكتمان الكفر والمعاصي، وكتمان الحديث والأسرار، وكتمان العلم، وكتمان الفضل، والأمانة، والشهادة، والعيب، وما يتعلق بالنكاح.

ومما ذكره في خاتمته:

- أن الأصل في المعاصي التي تصدر من المسلمين هو الكتمان عمومًا، لما سعى إليه الإسلام من الستر، وخصوصًا إذا كان صاحبها من ذوي المقام والهيئات.

وهذا بخلاف من اتخذ المعاصـــي ديدنًا له وجاهر بها، فهذا ينبغي فضـــح معاصـــيه؛ لأنه هتك ســـتر الله عليه، وجاهر الله والعباد بها، فيؤدَّب ويردع ويقتص منه..

- حرص الإسلام على إشاعة الحب بين الناس، إلا أن ذلك ليس على إطلاقه، فحبُّ الكافر المحارب لله ورســـوله ممنوع ومحذور، وإن كان من الأهل والعشيرة..
- وهذا الحبُّ يتحول إلى عبادة راقية إذا وجَّهه المرء لمن والَى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.. ولذلك جاء في السنة الندب لإعلان الحب لمن تحبه.
- من الكلام ما ينبغي فيه الكتمان، ومنه ما يستحب له الإعلان.. والأسرار اليوم صارت في مجالات كثيرة من صنوف الحياة، فإضافة إلى خطورة الأسرار الاجتماعية، وكذا العسكرية، صار للسرِّ آثار اقتصادية وعلمية، والأعمال المصرفية والمهنية لها أسرارها.. ولكن السرَّ قد لا يبقى ملازمًا للوجوب في كل أحواله، فمن استسرَّ شخصًا بمحاولة قتل أو فساد من هتك عرض أو سرقة مال وجب التبليغ عنه.. وذلك لتحقيق المصـــلحة العامة من الكشـــف عن الجريمة..
- ندب الإسلام إلى تبليغ العلم، وغلَّظ على كاتم العلم.. لكن إذا كان البوح به يؤدي إلى فتنة، أو كان في كتمانه مصلحة للصالح العام، أو أن بيانه يؤدي إلى استغلاله لغير ما وضع له من مقاصد، فيكتم عندئذ.
- هناك أحوال تسوغ للأمين كتمان الأمانة من غير حرج شرعي، وذلك من قبيل المحافظة عليها، كما إذا أنكرها أمام ظالم يســـأل عنها خوفًا من أن يسلبها، أو إذا أدَّى إرجاعها لصاحبها إلى استغلالها في محرَّم متيقن، كمن يسترد سلاحًا ليقتل به، أو يسترد وصية ليجحدها.
- حثَّ القرآن الكريم على أداء الشـــهادة والنهي عن كتمانها... وقد تعتريهاأحكام مختلفة حسب أحواله.
- ينهى عن كتمان أي عيب في المعاملات.. وكذلك في عقد الزواج.

# أحكام المجاورة

**أحكام المجاورة في أبواب العبادات والمعاملات في الفقه الإسلامي/ علي بن سلطان الجلابنة.– عمّان: دار النفائس، ١٤٣٤هـ، ٢١٦ ص (أصله رسالة ماجستير من جامعة اليرموك).**

المجاورة هي تقارب المحالِّ بين شيئين أو اختلاطهما، بحيث يُحدث هذا التقارب أو الاختلاط أثرًا عليهما أو على أحدهما.

ولهذه المجاورة شروط وأحكام ومقاصد في الفقه الإسلامي، درسها الباحث في فصلَي: العبادات، والمعاملات.

فمن المقاصد العامة للمجاورة التسهيل ورفع الحرج عن المكلفين، مثاله: اعتبار جواز صلاة الجماعة في الساحات المجاورة للمساجد إذا ضاق بهم المسجد.

والتسامح، كأن تجاور منطقة يخرج منها غازات للنجاسات، فيتسامح عن ذلك.

ومن المقاصد الجزئية للمجاورة: في رخص الصلاة، مثل صلاة الخوف لأجل مجاورة الأعداء، فإنها تصلَّى على هيئة تختلف عن هيئة الصلاة العادية.

وفي حقوق الارتفاق: كحقِّ الجار في إخراج الماء من بيته أو أرضه عن طريق أرض جاره؛ لعدم وجود مسيل غيره، أو حق مروره إلى بيته من أرض جاره لعدم وجود مسيل غيره. وهكذا.

## أحكام الخيانة في الفقه الإسلامي

**أحكام الخيانة في الفقه الإسلامي: المعاملات المالية والأحوال الشخصية أنموذجًا/ طارق الحويان.– عمَّان: دار غيداء، ١٤٣٦ هـ، ٢٢٤ ص.**

الخيانة هي أن ينقض الشخص غيره في أمانته أو في نفسه أو في ماله أو في مَحرَمه.

وهي مصطلح تدخل في العبادات وغالب المعاملات، إضافة إلى فقه الأسره.

وفي المعاملات بحث المؤلف الخيانة في فقه البيوع، وعقد الوكالة، والوقف، والوديعة، وعقد الشركة والمضاربة، واللقطة، والمساقاة والمزارعة، والإجارة والأجراء، والعاريَّة.

وفي الأحوال الشخصية بحث الخيانة في الحضانة، والعِدَّة، وخيانة الوصيّ والقيِّم على الأوصياء، ثم الخيانة الزوجية.

وذكر أنه يختلف الأثر المترتب على الخيانة في أبواب المعاملات في الفقه الإسلامي، فالخيانة في البيوع يترتب عليها أن للمشتري الخيار بين القبول للمبيع بالثمن، أو يحطُّ منه مقدار الخيانة.

والخيانة في ناظر الوقف يترتب عليها عزله من هذه الولاية.

والخيانة في اللقطة والوديعة وغيرها يترتب عليها ضمانها، ولو هلكت بغير تعدّ أو تفريط.

ونية الخيانة في المعاملات لا تستوجب ضمانها، إذ لا تكفي النية أن تكون سببًا للضمان، ما لم يكم هناك عمل يستوجب ضمانها.

وتنطبق الخيانة الزوجية على اللعان في الشريعة الإسلامية إذا وصلت الخيانة إلى الزنا، وعقوبته الرجم للمحصَن، والجَلد لغير المحصَن.

## أحكام الحرفة وآثارها في الفقه الإسلامي

**أحكام الحرفة وآثارها في الفقه الإسلامي/ عزيز بن فرحان الحبلاني.– ط٢.– الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٥ هـ، ٣٥٧ ص (أصله رسالة ماجستير).**

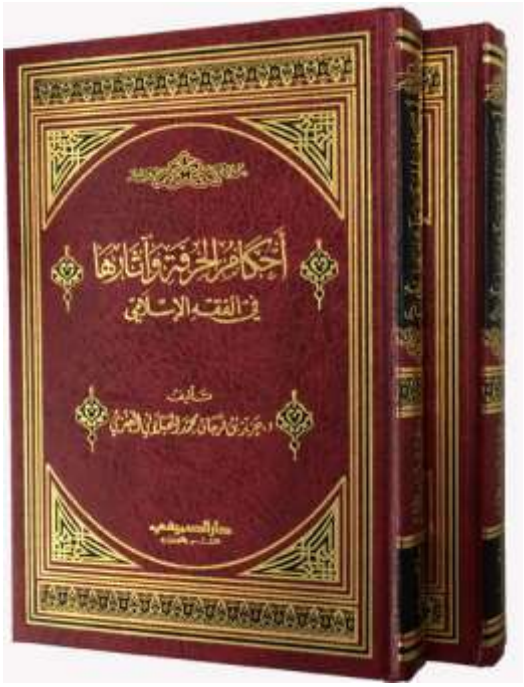


هدف الكاتب إلى بيان أهمية تعلم الحِرَف في الإسلام، لما يعود من خير على الفرد والمجتمع والوطن، وذكر أن بحثه تميَّز بقواعد وضوابط كثيرة ذكرها الفقهاء، والغرض منها إلحاق ما هو مستجد من الحِرف بأشباهها مما نصَّ عليه الفقهاء للحكم عليها، كما ناقش المثبطين عن العمل بذكر شبههم والإجابة عليها، وناقش بعض العلل التي ذكرها الفقهاء في الحكم على الحرف بالوضاعة.

ومن النتائج التي استخلصها من دراسة هذا الموضوع:

- اعتبرت الشـــريعة العمل والاحتراف عبادة إذا اقترن بالنية لكفاية النفس ومن يعول، ولخدمة المجتمع الإسلامي.
- لوليّ الأمر الحق في إجبار فئة معينة من الناس على احتراف بعض الصناعات التي يترفع عنها الناس، وذلك لأجل المصلحة العامة.
- إطلاق الفقهاء على الحرفة بالوضاعة لا يعني حرمتها، بل فيه دعوة للتنزه عن دنيء الاكتساب، والحرص على أفضلها.
- رخصـــت الشـــريعة للمحترف ما لا يرخص لغيره، وذلك بحكم أن المشـــقة ملازمة لغالب الحرف.

- المروءة قلما تنضـــبط، بل هي تختلف باختلاف البلدان، وبتغير الأزمان، فينبغي الرجوع في معرفة المروءة إلى العرف، ولا تتعلق بالشرع فقط.

## الأرض وما يتعلق بها من أحكام

**الأرض وما يتعلق بها من أحكام في الفقه الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة/ جيهان صبري محمد عبدالغفار.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٢هـ، ٥٩٥ ص. (أصله رسالة جامعية).**

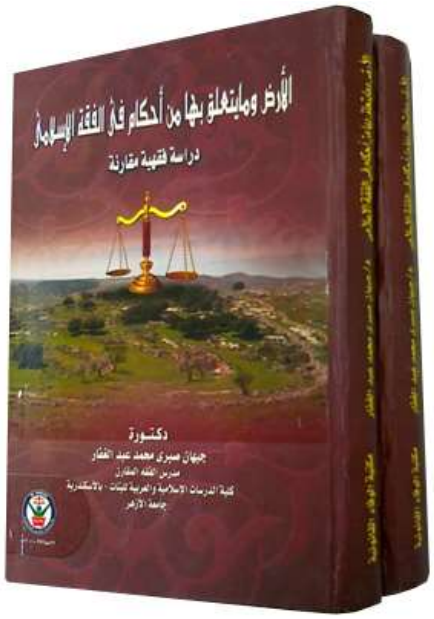


يرتبط عنوان الكتاب بأبواب فقهية متعددة، ويتعلق بجميع فئات المجتمع، فالأرض موطن الإنسان، وفيها خلافته. وفي القرآن الكريم والسنة النبوية آيات وأحاديث كثيرة حولها، لمكانتها وأهميتها. وقد قامت المؤلفة بجمع الأحكام الخاصة بها ودراستها في الفقه الإسلامي في هذا الكتاب. وجعلته في مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول أخرى، مع خاتمة وتوصيات. واحتوى بحثها على مطالب ومباحث عديدة.

ومما توصلت إليه من نتائج:

- ثبوت ملكية الأرض المفتتحة للمسلمين بمجرد الاستيلاء عليها.
- الموات من الأرض هو الأرض المعطَّلة عن الانتفاع، المجرَّدة عن الاختصاصات ومُلكٍ معصوم.
- الأرض التي عادت مواتًا مرة أخرى يجوز إحياؤها من غير مالكها الأول.
- حكم المعادن، سواء أكانت مستخرجة من أرض مملوكة أم غير مملوكة، إلى الإمام.
- وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من أنواع المعادن.
- إذا لم يوجد بالركاز علامة تميزه هل هو إسلامي أو جاهلي، فإنه يُحكم عليه بالوسائل الحديثة أو القرائن الدالة عليه.
- تفاوت القدر الواجب إخراجه من الزروع والثمار تبعًا للسقي والمؤنة.
- يشترط في منفعة الأرض المستأجرة أن تكون المنفعة مباحة ومشروعة.
- إذا كان العيب لا يضرُّ بالأرض، ويمكن معه الانتفاع بها، فلا يفسخ العقد.
- يشترط تعيين جنس البذر المزروع في الأرض الزراعية.
-

## قضايا فقهية ومالية معاصرة

**قضايا فقهية و مالية معاصرة/ الصادق بن عبدالرحمن الغرياني.– زليتن، ليبيا: دار و مكتبة بن حمودة، ١٤٣٠هـ، ٣٢٩ ص.**

المسائل التي بحثها:

- سبّ الدين عند الغضب كفر يحبط العمل.
- المقاطعة لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ماذا تعني ولمن تكون؟
- إقامة الجمعة في حقول النفط والمدن الأوروبية التي لا يتوطنها المسلمون.
- الاستشعار عن بعد وثبوت الشهر بولادة الهلال بعد الغروب.
- الحكم برؤية هلال لم يولد وتحيَّر الناس.
- الحكم برؤية هلال لا وجود له.
- السعي في المسعى الجديد.
- قفل المسعى القديم أثناء التوسعة وارتفاع الخلاف بحكم الحاكم.
- اللحوم المستوردة من بلاد غير إسلامية.
- العدوان على غزة وواجب الحكام والمحكومين.
- السوق المالية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي.
- الأزمة المالية المعاصرة وعلاقة الدائن بالمدين.
- الأسهم والسندات.
- حكم التعامل في السوق المالية (البورصة).
- التورق وبيع المرابحة للآمر بالشراء.

- الوعد الملزم في بيع المرابحة للآمر بالشراء.
- أحكام القرض والأجرة على الحوالة والسفتجة.
- السلف في صورة القراض والنظر في العقود إلى المقصود.
- نظام الدفع في الخدمات الهاتفية والبيع من الرصيد.
- بيع الخلو والعتبة.
- بطاقات الإقراض (الكريدت كارد) والرسوم التي تؤخذ عنها.
- قرار رقم ٢٠ لعام ٢٠٠٥ للقرض الإسكاني والتمويلي وبدائل عنه خالية من الربا.
- من صيغ التمويل الإسلامي بدائل شرعية خالية من الربا.
- الصلح عن دية الخطأ بما يدفعه التأمين.

## (١٢)

## أصول الفقه

## الاتجاهات الاجتهادية المعاصرة في الفقه الإسلامي

**الاتجاهات الاجتهادية المعاصرة في الفقه الإسلامي/ الذوادي بن بخوش قوميدي.– بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٤هـ، ٥٢٨ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

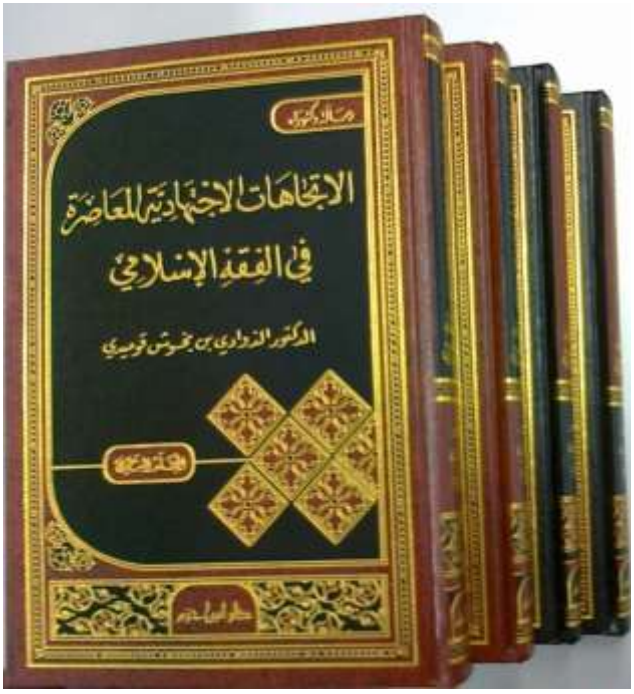


رصـــد فيه الاتجاهات الفقهية المختلفة في هذا العصـــر، ودرس ظروف نشـــأتها وخلفياتها التاريخية، وبيَّن معالم مناهجها، وكشف ما تعتمد عليه في استدلالها واستنباطها للأحكام، ووضـــعها جميعًا في ميزان النقد التحليلي لبيان قربها أو بعدها عن شـــروط الاجتهاد، وأوضح أهم الضوابط التي تقاس بها أية محاولة اجتهادية أو اتجاه اجتهادي، وتحدد الاتجاه الراجح.

وجعل بحثه في خمسة أبواب، هي:

**الباب الأول**: الاجتهاد الفقهي مفهومًا ونشأة وتأصيلاً، وفيه ثلاثة فصول:

- الفقه والاجتهاد في دائرة المفاهيم.
- حركة الاجتهاد الفقهي في دائرة التاريخ.
- حركة الاجتهاد الفقهي في دائرة المشروعية والتقعيد الأصولي.

**الباب الثاني**: في الاتجاهات الاجتهادية مفهومًا ونشأة وتاريخًا، وفي تمهيد وفصلان:

- مفهوم الاتجاه الاجتهادي والمذهب والمدرسة.
- أبرز الاتجاهات الاجتهادية في تاريخ الفقه الإسلامي.
- الاتجاهات الاجتهادية نشأة وتقسيمًا.

**الباب الثالث**: الاتجاهات الاجتهادية المعاصرة: مفهومها وخصائصها وخلفياتها ومناهجها الاجتهادية، وفيه خمسة فصول:

- الاتجاه السلفي (اتجاه إحياء الظاهرية).
- الاتجاه المذهبي.
- الاتجاه الحداثي.
- الاتجاه التبريري.
- الاتجاه الوسطي.

**الباب الرابع**: معالم المنهج الاجتهادي الميزان (منهج السلف والأئمة المحققين)، وفيه تمهيد وفصلان:

- معنى المنهج وطبيعته وأهميته.
- أهم خصائص المنهج الاجتهادي الميزان.
- أهم قواعد المنهج الاجتهادي الميزان.

**الباب الخامس**: في نقد وتقويم الاتجاهات الاجتهادية المعاصرة لمعرفة مدى كفاية مناهجها للحاجة الفقهية المعاصرة.

وذكر في الخاتمة أن تمايز الاتجاهات الاجتهادية القديمة أو الحديثة أو المعاصرة كان يحاكي سلوك الناس ونزوعهم إلى أحد طرفي قصد الأمور، وهو انحراف يحتاج إلى عزمات أهل الاجتهاد والتجديد لردِّ الناس إلى الوسط العدل.

وأن الاتجاه الحداثي خارج عن دائرة المنهج الاجتهادي الذي قرره الأصوليون خروجًا كليًا، في خلفياته ومناهجه وأهدافه.

وأن الحق والعدل هو في المنهج الوسط، الذي هو أقرب إلى منهج النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين والعلماء المحققين، وأن خصائصه وقواعده تعود إلى ما حرره وقرره جمهرة أهل العلم عبر التاريخ الطويل للاجتهاد الفقهي، وأنه الأقرب إلى أن يضطلع بالاستجابة لتطلعات حاضر ومستقبل العالم الإسلامي، وأن يجيب على أسئلة التجديد المطروحة في واقعنا الراهن.

## التجديد الأصولي

**التجديد الأصولي: نحو صياغة تجديدية لعلم أصول الفقه/ إعداد جماعي بإشراف أحمد بن عبدالسلام الريسوني.– هيرندن، أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٣٥ هـ، ٨٦٤ ص.**

جهد علمي متميز، شارك في إنجازه (١٣) عالماً أصوليًّا، قدَّموا فيه مبادرة علمية وعملية في إعادة كتابة "علم أصول الفقه" كتابة تجديدية جماعية، فجاءت المادة صقلاً للقديم النافع من تراث العلماء الأوائل، وإضافة للجديد المفيد من المسائل العلمية التي تعلي شأن هذا العلم، ليستعيد وظيفته المرجعية قائدًا موجهًا لمنهجية التفكير الإسلامي، وأداة لتحقيق الوحدة المنهجية والتقارب الفكري لأبناء الأمة، وضابطًا للعلوم الإسلامية الأخرى.

في **الباب التمهيدي** من الكتاب استعراض لتاريخ علم أصول الفقه، أظهر فيه الباحثون مظاهر التطور والتجدد في مسيرته، والغرض منه، ووظائفه، التي تتحقق بتقوية النظر المقاصدي في مسائل الأصول ومباحثه وقواعده، وهي تمثل المعيار الذي على أساسه ينبغي أن تسير عملية التجديد. ثم بيان القواعد المنهجية عند الأصوليين..

وفي **الباب الأول** حديث عن مصادر الأحكام الشرعية: الأصلية، والتبعية. يعني تبعيتها للكتاب والسنة، فهي كاشفة ومثبتة للأحكام، لا منشئة لها، وتتمثل في الإجماع والقياس والمصلحة.

فالقرآن أصل الأصول.. وقد بحثوا فيه أيضًا المسائل التي لها صلة وثيقة بالاستنباط من القرآن الكريم.

ثم حديث عن مفهوم السنة وكيفية التعامل معها...

وحديث عن الإجماع، من خلال ثلاثة مفاهيم له: المعلوم من الدين بالضرورة، تصريح كل المجتهدين بالحكم الشرعي، انتشار القول دون مخالف. ويحسن في خدمة هذا الدليل: تحري الطريق الذي ثبت به الإجماع، ودرجة نقله، وصفة وقوعه، ووجه الدلالة في متنه.

وبحث مسهب في القياس، والنظر في مسالك التعليل، لتتحقق الثمرة من المصدر.

والمصلحة، التي هي أصل كبير من أصول الأحكام، حيث يعمل بها عند وجود النص أو عدمه..

**والباب الثاني** عن الحكم الشرعي، الذي هو الثمرة والنتيجة النهائية لعلم الفقه وأصوله معًا، والذي من أجله قُعِّدت القواعد. وقرروا فيه أنه لا بد من حصول الكفاية في الواجب الكفائي حتى تبرأ ذمة المكلَّفين..

وحديث عن الموازنة والترتيب بين الأحكام الشرعية..

**والباب الثالث** فصِّل فيه "طرق الاستنباط"، التي هي عماد التفقه في الدين، وأساس فهم نصوص الوحي وإدراك معانيها. وقد جُعل في فصلين: في بيان الأصول الحاكمة لطرق الاستنباط، ودلالات الألفاظ.

وختم الكتاب **بالباب الرابع**، وهو عن الاجتهاد والإفتاء، وهو المنتهى الذي يسير إليه ويرسو عنده علم أصول الفقه ودارسوه، فليس هناك أرقى من الوصول إلى تكوين العقلية الاجتهادية والمقدرة الاجتهادية، والدفع بها نحو استخراج كنوز الشرع وتنزيلها على حاجات الناس ومشكلاتهم.

والإفتاء ثمرة من ثمرات الاجتهاد، إذ به يتم إفادة المكلَّفين بتفاصيل الحلال والحرام وغيرهما من أحكام دينهم...

## الترجيح بين الأقيسة المتعارضة

**الترجيح بين الأقيسة المتعارضة: ضابطه واعتباره/ علي حسين علي.– الكويت: مجلة الوعي الإسلامي، ١٤٣٤هـ، ٢٣٩ ص.**

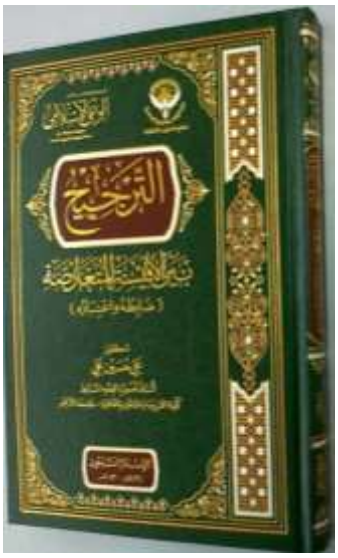


الترجيح بغير مرجح تعســـف، وبقدر ما تكثر وتتنوع الحالات والوقائع المتعارضـــة أمام الإنسـان بقدر ما تكثر المرجحات، وما يصلح مرجحًا في حالة أو واقعة قد لا يصلح في أخرى.

وهذا ما دفع الأصـوليين إلى تناول هذا الموضـوع بدقة وإحكام، فبيَّنوا حقيقته وشـروطه وحكمه، ووضـــعوا لـه الضـــوابط، وبيَّنوا الاعتبـارات التي تمنع الوقوع في الاختيـارات والترجيحات التي تخالف أحكام الشريعة.

وتناول المؤلف هذا الأمر بالتفصيل، من خلال تمهيد وثلاثة فصول:

فذكر في التمهيد أهمية القياس وتعريفه وركنه، والترجيح كذلك، والقواعد العامة للترجيح بإيجاز.

والفصل الأول في الترجيح بين الأقيسة المتعارضة: معنى وضابطًا وحكمًا.

والثاني: اعتبارات الترجيح بين الأقيسة المتعارضة، عند الجمهور والحنفية، والموازنة بينهما.

والثالث: تعارض أوجه الترجيح وكيفيته.

وتوصَّل إلى أن:

- الترجيح لا يكون إلا بعد العجز عن الجمع والتوفيق بين الدليلين المتعارضـــين ما أمكن.

- الضـــابط المعتبر في الترجيحات القياســـية غلبة الظن، فما أفاد الظنَّ الغالب فهو مقدَّم على غيره، وهو ما اتفق عليه علماء الأصول.
- التعارض إنما يقع بين دليلين ظنيين، ولا يقع بين دليلين موجبين للعلم، ولا بين موجب للعلم وآخر موجب للظن.
- وحيث إن الترجيح واجبٌ بين الأدلة المتعارضـــة المتســـاوية، فإنه يترتب على ذلك وجوب العمل بالراجح.
- اعتبارات الترجيح بين الأقيسـة المتعارضـة متنوعة، فمنها ما يعود إلى الأصـل وحكمـه، ومنهـا مـا يعود إلى العلـة وطرق إثبـاتهـا، ومنهـا مـا يعود إلى الفرع والأمور الخارجية، فعندما يكون لأحد القياسـين المتعارضـين فضـلٌ يرجَّح به على الآخر، فإن المجتهد يرجِّح ما تحقَّق فيه الظنُّ الغالب أو الأغلب، ويترك العمل بالآخر.
- الأصح في الترجيح تقديم المصلحة الأخروية على المصلحة الدنيوية.
- بعض المرجحات قد تتعارض بسـبب وجود أكثر من مرجح لأحد القياسـين على الآخر، مما يفتح الباب أمام المجتهدين لإعمال ما يرونه راجحًا أمام آراء الأصوليين لإزالة هذا التعارض.

والمؤلف أستاذ أصول الفقه في كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر.

## الضرورة والحاجة الشرعيتان

**الضرورة والحاجة الشرعيتان: حدودهما والفرق بينهما، مع نماذج تطبيقية تخص المسلمين خارج البلاد الإسلامية/ عبدالقادر أحنوت.– بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٥هـ، ٤٠٦ ص.**

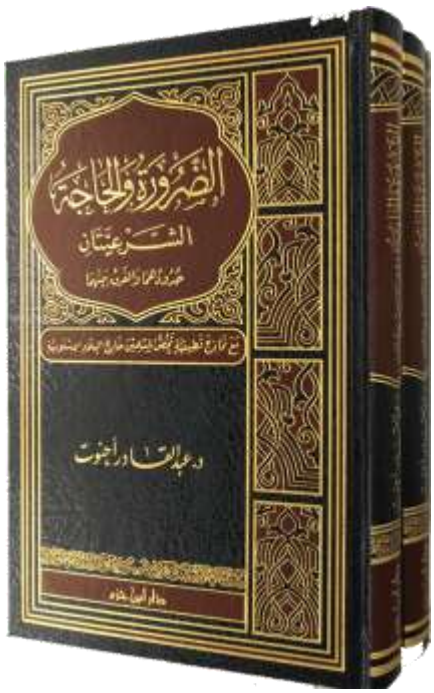


عرَّف المؤلف في **الباب الأول** الضرورة الشرعية في الأصول والقواعد الفقهية، وبيَّن الحكمة من إباحة المحرَّمات عند الضرورة، وحدَّ الضرورة ومعيارها، وحكمها ونطاقها، وأسبابها وحالاتها، وضوابطها الشرعية، والقيود التي ينبغي مراعاتها عند الإقدام على فعل المحرَّم أو الإفتاء بذلك.

وفي **الباب الثاني** تناول الحاجة الشرعية وبيَّن ماهيتها، والفرق بينها وبين الضرورة، وذكر جانب المشقة فيهما، والعلاقة بينهما وبين الأدلة الأصولية، كالاستصلاح والاستحسان وسدِّ الذرائع..

وفي **الباب الأخير** أورد نماذج تطبيقية للضرورة والحاجة في فتاوى شرعية تخص المسلمين خارج البلاد الإسلامية، وجعله في ثلاثة فصول:

- أولها: في كيفية تحديد مواقيت الصلاة، لا سيما العشاء الآخرة، في المناطق الفاقدة للعلامات الشرعية.
- والثاني: مسألة شراء المنازل عن طريق القرض الربوي في بلاد الغرب، وفتوى المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بالجواز في هذه المسألة بناء على قاعدة نزول الحاجة منزلة الضرورة.

- والثالث يتعلق بالجانب السياسي، وهو مسألة المواطنة والمشاركة السياسية للمسلمين في بلاد الغرب.

وذكر المؤلف في ختام جولته العلمية:

- أن الضرورة معتبرة شرعًا، وهي تعني الحالة الملجئة لفعل المحرم أو ترك الواجب، من أجل المحافظة على المصالح الضرورية للإنسان.
- الحدُّ المبيح للمحرَّم في الضرورة هو بلوغ الإنسان درجة يخاف منها تلف النفس أو العضو.. ولا يشترط ذلك القطع، بل يكفي بالظن الغالب، الذي أقامه الشرع مقام العلم في كثير من القضايا.
- أما الحاجة فهي حالة تستدعي تيسيرًا وتسهيلاً، وهي دون الضرورة، بحيث لا يتأتَّى بفقدانها الهلاك، وإنما تصير الحياة معها عسيرة، يشقُّ على الإنسان احتمالها.
- فالباعث على الفعل في الحاجة هو التيسير والتسهيل، بينما الباعث على الفعل الاضطراري هو الإلجاء.
- نزول الحاجة منزلة الضرورة يعني من حيث الاستثناء والترخص لأجلها، لا كونها تنزل منزلتها بإطلاق ومن جميع الوجوه. وسبب نزول الحاجة منزلة الضرورة من حيث الترخص، هو أن الحاجة من مقدمات الضرورة، فإذا استمرت من غير رفع لها اشتدت وصارت ضرورة باعتبار المآل، فهي حاجة في الحال، ضرورة في المآل إذا لم تندفع.

## (١٣)

## القواعد الفقهية

## الاستبصار والتؤدة...

**الاستبصار والتؤدة في عرض المستجدات والنوازل على قواعد المصلحة والمفسدة/ حامد القباج.– المغرب: منشورات السبيل، ١٤٣٣هـ، ١٥٩ ص.**

قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد من أهم القواعد الشرعية الكلية التي تضبط فقه هذه المرحلة، وهي مفتاح البصيرة والرشد في القول والعمل في واقعنا المعاصر المليء بالإشكالات والاضطرابات والمتناقضات، وهي السبيل إلى فتح باب التواصل والتفاعل مع مختلف فصائل

العمل الإسلامي السني، على تفاوت مناهجها في العمل، وأساليبها في التغيير، وهي المحور الذي يدور حوله فقه الاجتماع، وإعذار المخالف، وتأويل تصرفاته، وحملها على أحسن المحامل، بما يدفع التمحور حول الذات والتهارج مع الآخرين، ويمهد الطريق إلى جماعة المسلمين بمفهومها العام والشامل.. كما اقتبسه المؤلف من أحد الباحثين في الشأن.

وقد جعله في ثلاثة أبواب:

- قواعد المصلحة والمفسدة ومكملاتها.
- النوازل والمستجدات السياسية.
- فتاوى الأئمة المعاصرين في مشروعية الانتخاب والتصويت أو الترشح ودخول البرلمان في ضوء النظام الديمقراطي دفعًا لأشد المفسدتين بأخفهما، وجلبًا لما أمكن من المصلحة.

وقد ذكر للباب الأول – وهو المهم – (١٥) قاعدة، هي:

- الثواب والعقاب مرتبط بالمصالح والمفاسد لا بمشقة الأعمال.
- المصالح الخالصة قليلة الوجود.
- أكثر المصالح والمفاسد إضافية لا حقيقية.
- الأخذ بالمصلحة المرجوحة عند تعذر الوصول إلى الراجحة.
- السبب المشروع لمصلحة يبقى مشروعًا إذا تخلفت المصلحة لأمر خارجي.
- ترجيح خير الخيرين إذا لم يمكن أن يجتمعا جميعًا، ودفع شر الشرين إذا لم يمكن أن يندفعا جميعًا.
- تقديم المصلحة العامة على الخاصة.
- تقديم جهة التعاون المأمور به على الأصل المنهي عنه إذا كان من باب تقديم المصلحة العامة على الخاصة.
- إذا تعارضت مصلحة ومفسدة لا يمكن التفريق بينهما فيرجح الأرجح من منفعة الحسنة ومضرة السيئة.
- حسن الترتيب بين المصالح والمفاسد، وأن المقاصد مقدمة على الوسائل.
- الاعتماد على الظن الغالب في جلب معظم المصالح ودفع معظم المفاسد.

- إذا ثبتت قاعدة عامة أو مطلقة فلا تؤثر فيها معارضة قضايا الأعيان ولا حكايات الأحوال.
- ضرورة النظر في المآلات.
- مشروعية استعمال الألفاظ المستوردة للمصلحة بالضابط الشرعي.
- الأمور بمقاصدها.

## الاحتياط في الفقه الإسلامي

**الاحتياط في الفقه الإسلامي/ إبراهيم بن جامع أوتويو.– الرياض: جامعة الإمام، عمادة البحث العلمي، ١٤٣٦هـ، ٣ مج (١٤٥٢ ص) (أصله رسالة دكتوراه).**

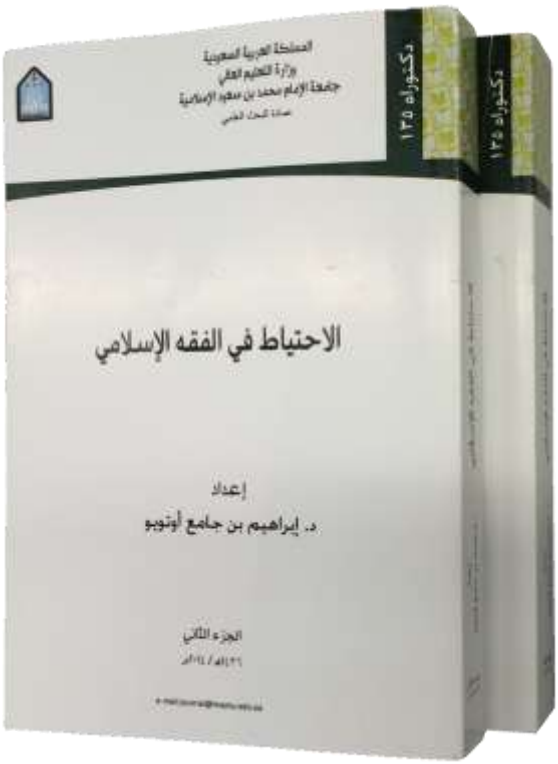

انتهى الباحث إلى أن الاحتياط في الفقه الإسلامي هو "احتراز المكلَّف من الوقوع فيما يشتبه فيه من حرام أو مكروه بطريق يزيل الاشتباه بيقين".

وأفاد أنه يدور فيه أحكام أربعة: الوجوب، والندب، والحرام، والكراهة.

وهو دليل شرعي، وأصل من الأصول المعتمدة، ويجوز أن يطلق عليه بأنه قاعدة أصولية أو قاعدة فقهية، وأنه إلى الأخير أقرب. وهو قاعدة ثابتة عند جمهور الفقهاء تدليلاً وتعليلاً وترجيحًا، وعمَّ تطبيقها جميع أبواب الفقه. والمذهب المالكي أكثر المذاهب مراعاة للاحتياط.

وإذا اعتبر قاعدة فقهية فهو قاعدة عامة تتفرع منها قواعد فقهية أخرى، منها:

قاعدة: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.

وقاعدة: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

وقاعدة: الحدود تدرأ بالشبهات.

وقاعدة: الخروج من الخلاف مستحب.

وقاعدة الأصل في الأبضاع التحريم.

وقال المؤلف: الاحتياط له علاقة بمقاصد الشريعة، من ناحية أنه يُعِين المكلف على تحقيق هذه المقاصد على وجهها الصحيح، ومن ناحية أن الاحتياط هو الفيصل عند تعارض المصالح والمفاسد، اللتين هما مدار هذه المقاصد.

وقال: يلاحظ أن الفقهاء عندما يأخذون بالاحتياط فإنهم يراعون في ذلك بعض ضوابط معينة، هي:

١- أن يكون القصد منه تحقيق المقاصد.

٢- أن لا يخالف الاحتياط دليلاً شرعيًّا أقوى منه.

٣- أن لا يترتب على الأخذ به تفويت مصلحة أرجح، أو جلب مفسدة أعظم.

٤- وجود سبب شرعي مقتض للاحتياط.

وذكر من بواعث الاحتياط: الاشتباه، والنسيان، والجهل، وتعارض الأدلة في الظاهر، والاختلاط، والشك، ونحو ذلك.

وقال: يلاحظ عند تطبيق الفقهاء للاحتياط أنهم سلكوا طرقًا مختلفة في تحقيق الاحتياط، فمنها:

أ- اجتناب الأمور المشتبهة أو المحتملة مطلقًا.

ب- الجمع بين الأمور المشتبهة إن أمكن ذلك.

ت- ارتكاب أشق الأمور المشتبهة.

ث- الرجوع إلى الأصل.

ج- التوقف والانتظار.

ثم نبه إلى أن الاحتياط أمره خطير، فلا يسوغ أن يقدم عليه أو يحكم فيه إلا من كان أهلاً له من العلماء.

وإلى أن الاحتياط مطلوب في الدين من غير مبالغة مذمومة، وأن التيسير مراعى في الشريعة من غير إفراط.

وقد جعل كتابه في خمسة أبواب طويلة، هي:

- التمهيد للرسالة.
- تطبيق الاحتياط في الطهارة.
- تطبيق الاحتياط في العبادات.
- تطبيق الاحتياط في المعاملات.
- تطبيق الاحتياط في الحدود والجنايات والقضايا المعاصرة.

## قواعد الاغتفار

**قواعد الاغتفار: دراسة تأصيلية فقهية/ أسامة عدنان الغُنْميين.- عمّان: دار وائل، ١٤٣٦ هـ، ٣٥٥ ص (أصله رسالة دكتوراه من الجامعة الأردنية).**

قواعد الاغتفار قواعد فقهية جزئية داخلة في كليات شرعية، أهمها: إزالة الضرر، ورفع الحرج، ودفع المشقة.

ويذكر المؤلف أن الاغتفار لا يعني الترخص بالهوى، ولا التحلل من الأحكام الشرعية، ولا هو تشريع مبتدع أو مضاد، وإنما هو نوع مسامحة دافعة للحرج، رافعة للمشقة، جالبة للتيسير، مزيلة للضرر، مقيَّدة بأحكام الشرع وأدلته العامة والخاصة.

وينبه إلى أن إعمال قواعد الاغتفار عملية دقيقة جدًّا، تحتاج إلى نظر واجتهاد مكين، خاصة بالعلماء ذوي المكنة والدربة والدراية الأكيدة في أدلة الشرع.

والمذهب الشافعي أوسع المذاهب تقعيدًا للاغتفار وبناء عليه.

وقاعدة الاغتفار عاملة في أبواب الفقه كلها.

وذكر أن التطبيقات الفقهية المعاصرة لقواعد الاغتفار قليلة جدًّا بالنظر إلى عدد تلك القواعد ومجالها الفقهي الواسع.

وجعل موضوعه في **بابين**:

**الأول**: معنى قواعد الاغتفار، وتاريخها، وعددها، وأهميتها، وتأصيلها، وأدلة إثباتها العامة، وحجيتها، ومسالك تأصيلها.

**الثاني**: قواع الاغتفار: معانيها، وأدلتها الخاصة، وشروطها، وتطبيقاتها في الفقه وفي الاجتهاد المعاصر.

والقواعد التي درسها المؤلف في هذا الباب هي:

- يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد.
- يغتفر في الشيء ضمنًا ما لا يغتفر قصدًا.
- يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء.
- يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء.
- يغتفر في الشرط ما لا يغتفر في الركن.
- يغتفر في التبرعات ما لا يغتفر في المعاوضات.
- يغتفر في الفسوخ ما لا يغتفر في العقود.
- يغتفر في القضاء ما لا يغتفر في الأداء.
- يغتفر في خلاف الأولى ما لا يغتفر في المكروه.
- يغتفر في المنافع ما لا يغتفر في الأعيان.
- يغتفر في العيد من الانبساط ما لا يغتفر في غيره.
- يغتفر في الطوافين ما لا يغتفر في غيرهم.
- يغتفر في حالة الحرب ما لا يغتفر في غيرها.
- يغتفر في النفل ما لا يغتفر في الفرض.
- يغتفر في معاملة الكفار ما لا يغتفر في غيرها.
- يغتفر عند الانفراد ما لا يغتفر عند الاجتماع.

وتطبيقات قواعد الاغتفار في الاجتهاد الفقهي المعاصر التي درسها المؤلف هي:

- بقاء المرأة التي أسلمت دون زوجها زوجة له.
- التأمين التعاوني (التكافلي).
- التأمين التجاري.
- بيع الأسهم.
- بيع صكوك المضاربة في البنوك الإسلامية.

والمؤلف رئيس قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة في جامعة اليرموك.

## حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته

**قاعدة (حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته) وتطبيقاتها الفقهية في فقه الأسرة والقضاء/ تأليف عبدالله بن محمد الهويمل.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٩٥ ص (أصله رسالة ماجستير).**

المدَّعى فيه، متى ما كان في نفس الأمر وحقيقته باطلاً أو حرامًا، فإن حكم القاضي به لمن هو عليه حرام لا يحلُّه له، ولا يسوغ له أن ينتفع به بوجه من وجوه الانتفاع، بل يبقى على ما هو عليه قبل القضاء من الحرمة والبطلان. وهذا يعمُّ الأموال والعقود والفسوخ، فلا يحلُّ شيء منها بحكم حاكم.

هذا شرح موجز لقاعدة "حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته".

فحكم الحاكم لا يحلُّ حرامًا، ولا يحرِّم حلالاً.

وقد أجمع العلماء على أن المال المحرَّم إذا قضى به القاضي لغير مالكه، ومن هو أحقُّ به، بشهادة زور، فلا يحلُّ للمقضي له أخذه والانتفاع به.

وفيه مسائل وبحوث، وزعها المؤلف على أربعة فصول تطبيقية للقاعدة المذكورة، في كتاب النكاح، والطلاق، واللعان، والقضاء.

ومن هذه المسائل:

- لو ادَّعى رجلٌ على امرأة نكاحًا وهي جاحدة، وأقام بيِّنة زور، اختلف العلماء فيها. رجَّح الباحث قول محمد بن الحسن، والقول الثاني لأبي يوسف من الحنفية، وهو عدم نفاذ هذا الحكم في الباطن، وإنما ينفذ ظاهرًا، ولا يحلُّ له وطؤها، وليس لها أن تمكِّنه من نفسها.
- إذا ادَّعى شخص لا وارث له أن شخصًا مجهول النسب ابنٌ له، وأقام على ذلك شاهدَي زور، اختلف العلماء فيها، ورجَّح الباحث قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، وهو أنه لا ينفذ حكم القاضي، ولا يكون ابنًا له من النسب بشهادة الزور.
- لو استأجرت امرأة شاهدين شهدا بطلاق زوجها لها، وهما يعلمان كذبهما، اختلف العلماء فيها، والجمهور على أنه لا ينفذ قضاء القاضي في الباطن، ولا يحلُّ لها أن تتزوج، ولا يحلُّ لأحد من الشاهدين نكاحها؛ لأنهما يعلمان كذبهما.

## قاعدة "إذا اجتمع الحلال والحرام غُلب الحرام"

**قاعدة "إذا اجتمع الحلال والحرام غُلب الحرام" وتطبيقاتها الفقهية والمعاصرة/ أحمد بن محمد السرَّاح.– الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٦ هـ، ١٢٢ ص.**

ويقال أيضًا: إذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع.

وهي من قواعد الاحتياط في الدين.

وذكر المؤلف أن أسباب اشتباه الحلال بالحرام تعود إلى تعارض الأدلة، أو الاختلاط في التطبيق وإنزال الحكم على الوقائع، أو اختلاط الحلال بالحرام، وهو المراد بالقاعدة.

ثم ذكر أن القاعدة ليست مطلقة، بل مقيدة ببعض الضوابط، منها:

- أن يعجز عن إزالة الاشتباه.
- أن يتساوى الحلُّ والحرمة.
- أن يكون الحلال متعلقًا بالمباحات وليس بالواجبات.
- أن يكون الحرام كثيرًا وغالبًا، فكلما كثر الحرام رجح جانب الحرمة أو الكراهة، وكلما قلَّ الحرام ضعف هذا الجانب.
- أن يكون الاختلاط ممتزجًا أو مستبهمًا غير متميز أو مستهلك.

ومن التطبيقات الفقهية التي ذكرها لهذه القاعدة:

- المتولد من مأكول وغيره كالبغل لا يحلُّ أكله.
- لو اشتبهت ميتة بمذكاة لم يجز تناول شيء منها.

- إذا اشترك كلب معلَّم وكلب غير معلَّم في صيد فإنه لا يحلُّ أكله.
- إذا كانت المرأة أحد أبويها كتابيًّا والآخر وثنيًّا فلا يحلُّ نكاحها، تغليبًا لجانب التحريم.
- التداوي بالأدوية المستحضرة المضرة والمستقذرة لا يجوز؛ لأنه إذا اجتمع الحلال والحرام غُلب الحرام.

ومن مستثنيات القاعدة التي ذكرها:

- معاملة من أكثر ماله حرام لا تحرم على الأصح إذا لم يعرف عين الحرام، لكن يكره.
- من اختلط بماله الحلال والحرام، أخرج قدر الحرام وفصله، وتخلَّص منه في وجوه الخير، والباقي حلال له.
- لو اختلط حمَامٌ مملوكٌ بمباحٍ لا ينحصر، جاز الصيد.
- يجوز التداوي بالأدوية المحتوية على نسبة قليلة من الكحول مستهلكة لا تصل إلى درجة الإسكار.

والمؤلف أستاذ أصول الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام في الرياض.

## (١٤)

## الأحكام الشرعية

### التقاسيم الفقهية وأثرها في الخلاف الفقهي

التقاسيم الفقهية وأثرها في الخلاف الفقهي وتأثرها بالمستجدات المعاصرة/ إبراهيم بن حسن البلوشي.– عمّان: الدار الأثرية ؛ السيب، سلطنة عُمان: مكتبة الوراق العامة، ١٤٣١هـ، ٥٣٤ ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الزيتونة).

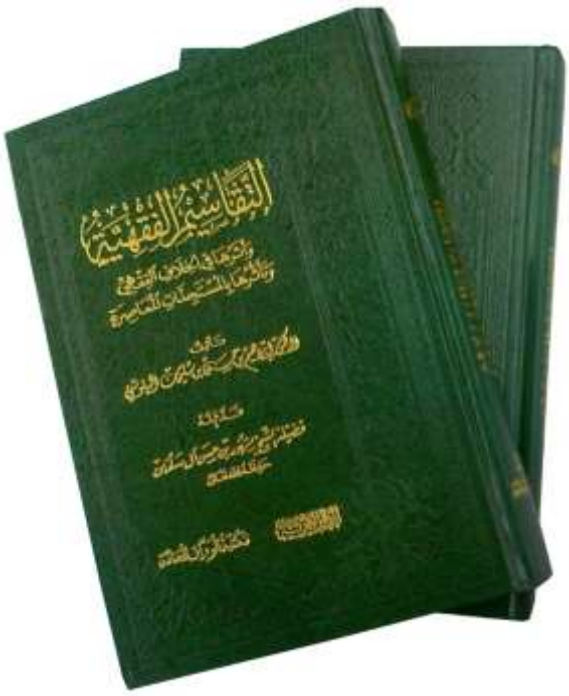

التقاسيم الفقهية علم يُعنى بكليات الأحكام الشرعية العملية التي تقبل التجزئة إلى جملة أجزاء متمايزة بعد حصرها باعتبار معيَّن، كما عرَّفها المؤلف.

قال: وهو فن جديد من فنون الفقه الإسلامي، حاله حال فنون الآلات المعينة على الفقه، مثل القواعد الفقهية، وأصول الفقه، والفروق الفقهية، وتخريج الفروع على الأصول، والأشباه والنظائر، ونحوها.

وذكر أنه علم مهم، لكونه يتضمن التأليف بين مواضع التقسيم المتفرقة في ثنايا الأبواب الفقهية، وجمع الفروع المتناثرة وإدراجها تحت كلِّي يسهل ضبطه وحفظه، وأنه لم يلق عناية خاصة بالتأليف والتقعيد والتأصيل إلى حين كتابة بحثه.

وقال: لاحظت أن الكتب الفقهية تذكر بعض التقاسيم الفقهية، كتقسيم الماء إلى ثلاثة أقسام، ويرى آخرون ترجيح تقسيم الماء إلى قسمين فقط، وعلى وفق ترجيح أحد التقسيمين يترتب الترجيح في الكثير من الفروع الفقهية.

قال: وتشتد الحاجة إلى أسلوب التقسيم والعناية به مع ازدياد فروع الأحكام الفقهية بطبيعة الحال مواكبة مع تطور وسائل الحياة والتكنولوجيا، واستحداث الناس وسائل عصرية تتناسب وظروفهم وأزمتنهم، وشدة تعقيد تلك المسائل وصعوبة تكييفها تكييفًا فقهيًا..

وجعل بحثه في مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة، وهي:

- مدخل إلى التقاسيم الفقهية.
- مدخل إلى الخلاف الفقهي والمستجدات المعاصرة وعلاقتهما بالتقاسيم الفقهية.
- التقاسيم في أبواب الفقه وأثرها في مسائل الخلاف الفقهي وتأثرها بالمستجدات المعاصرة.

ومما ذكره في خلاصة بحثه:

- هناك قواعد وضوابط للتقاسيم الفقهية متعلقة بصيغ التقسيم وحكمه ودليله والكلي المنقسم والأجزاء المنقسمة..

- التقاسيم الفقهية لها أثر كبير في اختلاف الفقهاء في فروع كثيرة، وهنالك أسباب لوقوع الخلاف بين الفقهاء في هذه التقاسيم، أورد الباحث أحد عشر سببًا له.
- تجدد النوازل وتقلبها قد يكون له أثر على تقلب التقاسيم الفقهية وتغيرها.
- هناك أمثلة كثيرة تثبت أن التقاسيم تؤثر في الخلاف الفقهي، وتتأثر بالمستجدات المعاصرة، في كافة أبواب الفقه، من عبادات ومعاملات وأحوال شخصية وجنايات وسياسة شرعية.

## استناد الأحكام الشرعية على الكشوفات العلمية

**استناد الأحكام الشرعية على الكشوفات العلمية/ سعيد بن أحمد صالح فرج.– بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٧ هـ، ٥٢٤ ص (أصله رسالة علمية).**

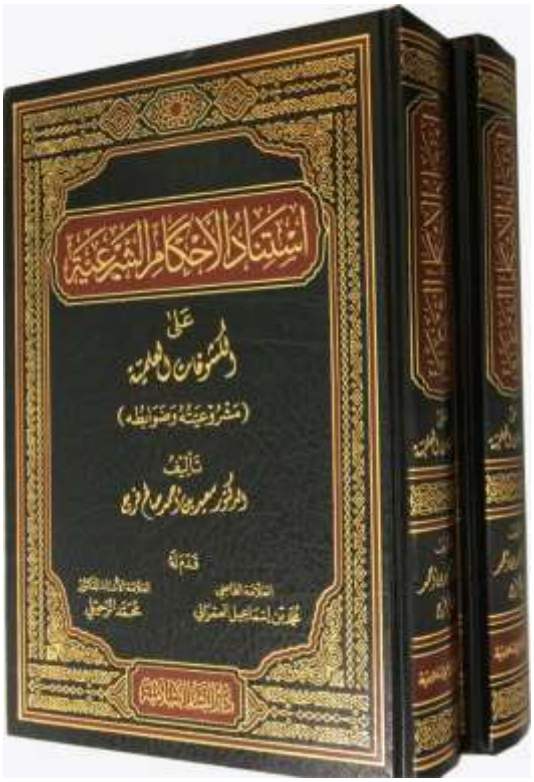

دراسة لمشروعية استناد الأحكام الشرعية على الكشوفات العلمية، وضوابط هذه المشروعية.
وتهدف إلى التأصيل العلمي لمشروعية بناء الحكم الشرعي على الكشف العلمي، واستخراج الضوابط الشرعية للمسائل الفقهية، وللكشوفات العلمية، وللمستَخدِم لهما، من أجل تضييق دائرة الخلاف، ودفع التعارض في فتاوى النوازل التي تستخدم فيها الكشوفات العلمية.
وقد توصل الباحث إلى مشروعية العمل بهذه المكتشفات في إصدار الأحكام الشرعية، وأنه سبق للفقهاء أن استخدموا هذا النهج، من خلال رجوعهم إلى أقوال أهل الخبرة، والقيافة، وبناء أحكامهم على القرائن.
كما توصل إلى الضوابط التي تجب مراعاتها عند بناء الحكم الشرعي على الكشف العلمي، من أهمها:
مراعاة التعليل في الأحكام الشرعية، والمقصد الشرعي، ومآل الفتوى، وقواعد الشرع الكلية، وألّا تكون المسألة مقطوعًا بحكمها الشرعي، وكون العمل التقني أو الكشف العلمي مأذونًا به، ويدل على غلبة الظن لا دونها من مراتب العلم، واستقرار الكشف العلمي، وشيوعه، واختباره في الهيئات العلمية العامة المعتبرة، ويكون الارتباط بين الحكم الشرعي والعمل التقني واضحًا، وأن تنفك نتيجة الكشف العلمي عما يكذبها.
ويشترط فيمن يصدر الحكم الشرعي أن يكون أهلًا للاجتهاد، ويحصل له التصور التام للواقعة والكشف العلمي.
ويكون القائم بالعمل التقني مؤهلًا تأهيلًا علميًّا في هذا العمل، ومجرّبًا، وعدلًا، وثقة، وغير متَّهم لطرف من أطراف القضية.
والكتاب في خمسة فصول، تحتها مباحث ومطالب دقيقة، هي:

- تعريف الأحكام الشرعية والكشوفات العلمية والفرق بين الأحكام الشرعية وإسقاطها.
- تقسيمات المسائل الفقهية والكشوفات العلمية وعلاقة بعضها ببعض.
- التأصيل الشرعي لاستناد الأحكام الشرعية على الكشوفات العلمية.
- ضوابط استناد الأحكام الشرعية على الكشوفات العلمية.
- تطبيقات استناد الأحكام الشرعية على الكشوفات العلمية.

# نظرية الإجبار

**نظرية الإجبار وما يترتب عليه من أحكام: دراسة فقهية مقارنة/ يحيى محمد عبدالمبدي.– القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤٣٤هـ، ٦٢٤ ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر).**

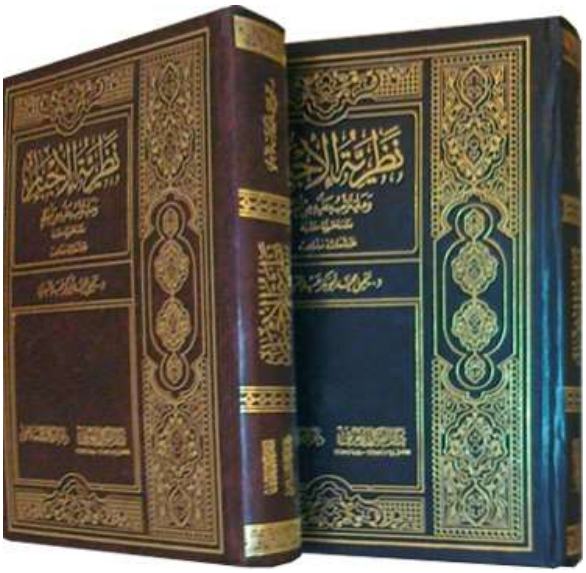

ذكر المؤلف أن موضوع (الإجبار) كان منثورًا في مسائل شتى بمختلف أبواب الفقه الإسلامي، فرأى جمع شتاته من صور ومسائل وقواعد وأحكام في سِفر واحد، ليكون قريب التناول، فهو يتصل بالحياة العملية للمكلَّفين في مجالات عديدة، ويجهل الكثيرون أحكام الإجبار في العقود، كما يتساهلون في تطبيقها.

وقد جعل كتابه في بابين، تحتهما فصـــول ومطالب ومباحث، الأول عنوانه: الإجبار في العبادات والأحوال الشخصية، والآخر: الإجبار في الجهاد والمعاملات المالية وحقوق الارتفاق والقضاء والقسمة.

وانتهى إلى نتائج ذكرها في الخاتمة، منها:

- الإجبار له أسس شرعية يقوم عليها في حالة ما إذا كان مشروعًا، ومن أهمها إزالة الضرر.

- الإمام إذا كان جائرًا ولا يضـــع الزكاة في مواضـــعها، فلا تُدفع إليه الزكاة، ويجتهد المزكي في دفعها إلى مستحقيها، إلا إذا طالبه بها، فلا يسعه الامتناع.
- من امتنع من أداء الزكاة أُخذت منه جبرًا.
- إذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية انتقض عهدهم بذلك.
- المحتكر يجبر على بيع ما احتكره.
- المفلس لو وُجد له مال وامتنع من بيعه لقضـــاء دَينه، باع الحاكم ماله جبرًا عنه.
- إذا امتنع الشريك من إصلاح الجدار المنهدم لا يُجبر عليه.
- الغاصـــب إذا زرع في الأرض المغصـــوبة أو بنى أو غرس، لا يجبر على القلع، ويخيَّر المالك بين أن يقرَّ الزرع إلى الحصاد، أو يدفع قيمته.
- الشريك الذي لا يستضرُّ بالقسمة لا يجبر عليها.
- الشركاء لا يجبرون على القسمة إن عمَّ ضررها.

## مسؤولية المباشر والمتسبِّب

**مسؤولية المباشر والمتسبِّب: دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية والقانون المدني/ عماد أحمد أبو صد.– عمّان: دار الثقافة، ١٤٣٢هـ، ٣٥٨ ص.**

المباشر هو من يقوم بالفعل الضارِّ بنفسه، فيترتب عليه الضرر مباشرة دون تخلل أية واسطة أخرى، فيكون فعله هو السبب الوحيد للنتيجة المترتبة عليه، وهي الضرر.

والمتسبِّب هو ذلك الشخص الذي يهيئ الظروف لوقوع الفعل الضار، بمعنى أنه يقوم بأفعال تجعل وقوع الضرر ممكنًا وليس مؤكدًا، كمن يحفر الحفرة، أو يتوقف بسيارته فجأة..

والكتاب بحث في مسؤولية المباشر والمتسبِّب، في الفقه الإسلامي، وفي القانونين الأردني والمصري، وأحيانًا غيرهما. من خلال بابين:

خصص الأول لأركان مسؤولية المباشر والمتسبب، من فعل ضار، وضرر، وعلاقة سببية.

والثاني لأحكام مسؤولية المباشر والمتسبب، في فصلين، الأول لتطبيقات المباشرة والتسبب، والآخر لأحكام مسؤولية المباشر والمتسبب من حيث دعوى الضمان وتقديره، إلى الاتفاقات المعدلة لأحكام الضمان والتأمين من المسؤولية.

وذكر المؤلف أن القانون المدني الأردني يعتبر أول قانون عربي مستمد من الفقه الإسلامي. وهو عميد كلية الحقوق بجامعة الزرقاء الخاصة.

ومما توصل إليه في كتابه، الذي استمر في تأليفه سنوات:

- المباشر في الفقه والقانون ضامن وإن لم يتعدّ، والمتسبب لا يضمن إلا بالتعدي.
- في حال اجتماع المباشر والمتسبب، فالأصل أن الضمان يضاف إلى المباشر، وعلى سبيل الاستثناء يضمن المتسبب دون المباشر في أحوال، وفي أحوال أخرى يشترك المباشر والمتسبب في الضمان.
- تفوق الفقه الإسلامي على الفقه الوضعي، خصوصًا فيما يتعلق بتقدير الضمان في الأذى الواقع على النفس أو ما دونها، وذلك من خلال إقرار مبدأ الدية والأرش وحكومة العدل.
- الفقه الإسلامي يقبل فكرة الإعفاء من الضمان قبل وقوعه، أو حتى التخفيف من أحكامه في حالة إتلاف المال. أما الأذى الواقع على النفس أو ما دونها، فالفقهاء فيه على خلاف، فمنهم من يرى أنه مسقط للقصاص دون الدية، ومنهم من يرى أنه مسقط للقصاص والدية. أما التشديد في أحكام الضمان بأخذ زيادة عن المقدَّر شرعًا، فغير جائز؛ لأنه أكل مال بالباطل.

## أثر الاستطاعة في الأحكام الشرعية

**أثر الاستطاعة في الأحكام الشرعية/ تأليف ناصر بن محمد المنيع.– الرياض: دار كنوز إشبيليا: الصندوق الخيري لنشر البحوث والرسائل العلمية ، ١٤٣٤هـ، ٢مج (٨٠٠ ص) (أصله رسالة دكتوراه).**

تنقسم الاستطاعة باعتبارات مختلفة.

فتنقسم باعتبار من يجب عليه الفعل إلى قسمين: استطاعة مباشرة بالنفس، واستطاعة بالغير.

وتنقسم باعتبار ماهيتها إلى قسمين أيضًا: مالية، وبدنية.

وباعتبار الكلام وعدمه إلى قسمين كذلك: ممكنة، وميسَّرة.

وباعتبار مقارنتها للفعل: استطاعة لا يجب أن تقارن الفعل، واستطاعة يجب معها وجود الفعل.

وقد درس الباحث في كتابه هذا الموضوعات والمسائل الفقهية التي تتعلق بها الاستطاعة، وهي: الاستطاعة في الطهارة، وفي الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، والعقود، والمكاتبة والمداينة والرق، والنكاح، والنفقات، والجنايات والحدود، والكفارات، والشهادات.

ومن النتائج التي أوجزها في خاتمته لبحثه:

- التيمم بالثلج جائز إذا لم يجد غيره من تراب ونحوه، ولم يستطع إذابته، فالله لا يكلف نفسًا إلا وسعها.
- العاجز عن استقبال القبلة بسبب الاشتباه أو المرض أو شدة الخوف ونحوه، يصلي على حسب حاله باتفاق الفقهاء.
- لا بدَّ من تحقق القدرة على الصيام، فالتكليف إنما يكون بحسب الوسع والطاقة.
- وقت اعتبار الاستطاعة في الحج، من حين الخروج من بلده، فلا بدَّ من كونه قادرًا على الحج في ذلك الوقت، وأن يكون عنده ما يكفيه للذهاب والعودة، وليس هناك تحديد لما يعتبر به الإنسان مستطيعًا؛ لحصول التفاوت بين الناس.
- لا تثبت الاستطاعة بالمسألة؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا.
- من حج بمال حرام أو مغصوب فقد أجزأه حجه، لكنه عاص في تصرفه بهذا المال.
- الاستطاعة البدنية والمالية شرط لوجوب الجهاد.
- المراد بالاستطاعة في النكاح هو أن يكون المرء قادرًا على الوطء ومؤن التزويج جميعًا.
- النفقة على الأقارب واجبة إن كانوا فقراء عاجزين عن الكسب، وكان المنفق قادرًا على الإنفاق.
- العجز المطلق عن الكفارة لا يكون سببًا في سقوطها، بل تبقى في ذمته، فمتى قدر لزمه الأداء، ولا تبرأ ذمته إلا بذلك.

## (١٥)

## العقود

### أحكام المقبوض بعقد فاسد

**أحكام المقبوض بعقد فاسد وتطبيقاته/ عبدالمجيد بن صالح المنصور.– الرياض: الصندوق الخيري لنشر البحوث والرسائل العلمية: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤ هـ، ٣٣١ ص (أصله رسالة ماجستير).**

العقد الفاسد عند الجمهور هو ما لا يعتبره الشرع، ولا يترتب عليه مقصوده.

وأسباب الفساد عندهم هي أسباب البطلان، وهي ترجع إلى الخلل الواقع في ركن من أركان الفعل، أو في شرط من شروط الصحة، أو لورود النهي عن الوصف الملازم للفعل، أو عن الوصف المجاور عند الحنابلة.

ولا يجوز الدخول في العقد الفاسد ابتداء إلا عند الضرورة، وبقدرها، وإن عصى ودخل بلا ضرورة، حرم عليه الاستمرار فيه، ووجب عليه فسخه حقًّا للشرع.

وذكر الباحث أن جماهير أهل العلم على أن ما قبضه المتأول الذي يعتقد صحة العقد، والمجتهد الذي تغيَّر اجتهاده، والمقلِّد الذي تشبَّه ببعض أهل العلم، يعتبر من الحلال الطيب، ويملكه، ويعفى عنه.

وأن الفقهاء اتفقوا على أن ما قبضه الكافر بعقود فاسدة ومحرمة، أنه يملكه بعد إسلامه.

ولا خلاف في أن المقبوض بعقد باطل لا يُملَك بقبضه، ولا تترتب عليه آثاره.

وقد بحث المؤلف موضوعه هذا من خلال ثلاثة فصول، هي:

- تملك المقبوض بعقد فاسد.
- الآثار الحكمية للمقبوض بعقد فاسد.
- التطبيقات الفقهية للمقبوض بعقد فاسد.

ومما توصل إليه في بحثه:

- القاعدة المتفق عليها عند أئمة المذاهب في ضمان المقبوض بعقد فاسد، أن ما ضمن في الصحيح ضمن في الفاسد، وما لا يضمن في الصحيح لا يضمن في الفاسد.
- إذا تم العقد ولم يحصل القبض بين الطرفين، فإن ضمان السلعة على مالكها؛ لبقائها في ملكه وتحت يده.
- والحكم في نماء المقبوض بعقد فاسد كالحكم في أصله، سواء أكان منفصلاً أم متصلاً، يجب رده وأصله إلى صاحبه، ويلزمه ضمانه لو تلف عنده، وأجرة مثله مدة بقائه في يده.
- جمهور الفقهاء على تحريم الانتفاع بالمقبوض بعقد فاسد، من ركوب السيارة، وسكنى الدار، ونحو ذلك.
- المال الحرام المقبوض بعقد فاسد، إن كان قائمًا بعينه، وأمكن رده أو التخلص منه، فإنه لا يملكه، ولا يجوز له الانتفاع به، ويجب رده إلى صاحبه أو التخلص منه بالتصدق، سواء أكان القابض عاصيًا أم تائبًا. وإن كان غير قائم بعينه، أو جهل عينه، ولم يمكن

رده ولا التخلص منه، كالمال الحرام المختلط، فإنه يملك، ويجوز له الانتفاع به إذا تاب قابضه.

- لا يجوز التخلص من المقبوض بعقد فاسد بنية التقرب به إلى الله، وإنما يتصدق عن صاحبه إذا لم يجده، وبنية التخلص منه لا التقرب به.
- لا يجوز بناء المساجد بالمال المقبوض بعقد فاسد.
- إذا عَرف صاحبَ المقبوض بعقد فاسد، وعرف عنه التعامل بالحرام، فإنه لا يرد إليه المقبوض بعقد فاسد، كالبنك الربوي، والزاني، ونحوه.
- الأوراق المالية الربوية لا تملك بالقبض، بل هي مفسوخة أبدًا عند جماهير أهل العلم.
- لا يجوز تملك أسهم الشركات المحرمة عن طريق الشراء والهبة والإرث ونحو ذلك.
- لا يجوز شراء البيوت عن طريق التمويل الربوي إلا في حال الضرورة.
- الأظهر أن المتأول والمقلد الذي اشترى البيت بالتمويل الربوي أنه يملكه.

## أحكام عقد الترخيص

**أحكام عقد الترخيص/ تأليف صالح بن عبداللطيف العامر.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٤٧٦ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

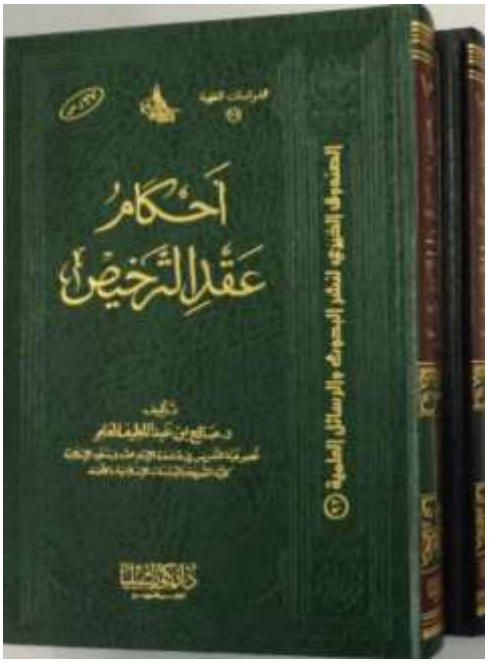


عرَّف القانونيون الرخصة بأنها حق، أو حقوق تُعطَى من سلطة مختصة لمباشرة عمل لا يعتبر صحيحًا بدون هذه الرخصة.

ولعقد الترخيص أهمية واضحة، لدخوله في كثير من الأعمال التجارية، لا سيما الدولية منها، وقد شاع هذا العقد في ميدان المواد النفطية، والآلات الميكانيكية والإلكترونية، والأجهزة السمعية البصرية، والألبسة الجاهزة، والصناعات الدوائية، والمطاعم، وتأجير السيارات، والنقل، وأدوات التجميل، ومؤسسات الرياضة والترفيه، وغيرها.

وغدا هذا العقد من العقود الدارجة في الدول النامية خاصة، فقد يسَّر لها الحصول على التقنية بثمن أقل.

ويتم الترخيص باستغلال براءة الاختراع أو بعض عناصره خلال مدة معينة مقابل الالتزام بدفع مبلغ معين، أو بصيغة دورية..

فعقد الترخيص هو عقد معاوضة يمنح به صاحب الملكية الفكرية لطرف آخر حق استغلال هذه الملكية مدة معينة مقابل التزام الأخير بدفع مبلغ من المال بحسب الاتفاق.

ويتمثل محل هذا العقد في حق استغلال علامة تجارية، أو حق نقل تقنية معينة واستغلالها.

وقد بحث المؤلف هذا الموضوع الحيوي في الفقه الإسلامي من خلال ثلاثة أبواب طويلة، هي:

الأول: حقيقة عقد الترخيص.
الثاني: التكييف الفقهي لعقد الترخيص وحكمه.
الثالث: الشروط والضمان في عقد الترخيص.
الرابع: نهاية عقد الترخيص.

وذكر المؤلف أن هناك شبهًا بين عقد الترخيص وبين بعض العقود المسماة في الفقه الإسلامي، كعقد الإجارة والبيع والوكالة والشركة، وترجَّح لديه تخريجه على عقد الإجارة لوجود التشابه الكبير بينهما، وعدم وجود الفوارق المؤثرة في صحة هذا التخريج.
ثم ذكر أنه يمكن تخريج عقد الترخيص في إحدى صوره على شركة العنان.. وأنه في حالة تعدد المرخَّص لهم والمعقود عليه، قياسه على إجارة المشاع التي أجازها عامة الفقهاء.
ثم ذكر شروط عقد الترخيص بالتفصيل..
وأنه توجد شبهة الاحتكار في حالة الترخيص الحصري، وذلك حينما يتعهد المرخِّص بأن لا يمنح ترخيصًا آخر إلى الغير لذات محل العقد.
وعقد الترخيص من عقود الضمان، ذلك أن الضمان أثرٌ من آثار عقود المعاوضات..
كما ذكر أن انتقال ملكية المعقود عليه في عقد الترخيص ليس له أثر على صحة العقد، سواء انتقلت الملكية إلى المرخَّص له أم لغيره، فيبقى عقد الترخيص مستمرًّا إلى نهاية المدة، وذلك تخريجًا على بيع العين المستأجرة، فإن هذا البيع لا يبطل عقد الإجارة على الصحيح، وهو قول جمهور الفقهاء.
وذكر أسباب فسخ عقد الترخيص، وطرق الفصل بين المتعاقدين عند وقوع خصومة بينهما...

## عقود المناقصات الإدارية

**عقود المناقصات الإدارية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي: دراسة فقهية تأصيلية مقارنة/ تأليف محمد خميس العجمي.– دمشق؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٣ هـ، ٣٨٣ ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر).**

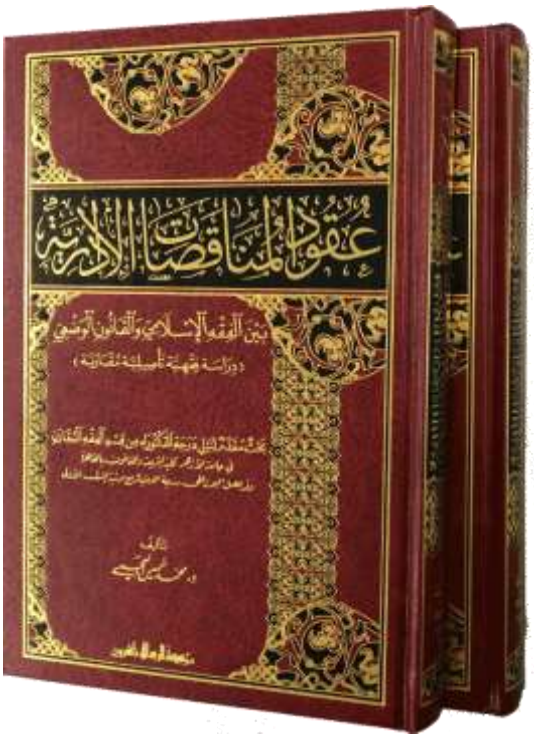


المناقصة طريقة في الشراء أو الاستئجار أو الاستصناع تخضع لنظام محدد، تلتزم فيه الإدارة بدعوة المناقصين إلى تقديم عطاءاتهم (عروضهم) وفق شروط ومواصفات محددة؛ لأجل الوصول للتعاقد مع صاحب أرخص عطاء وأفضل شروط.

وعقود المناقصات لها مسائل متجددة، وتحتاج إلى بيان حكم الشرع فيها.

وقد ذكر المؤلف أن المناقصات لم تُعرف سابقًا في كتب الفقه، وإنما عُرفت المزايدة، وهما متشابهتان في كثير من الإجراءات، وهي مثلها جائزة شرعًا، سواء أكان مناقصة عامة أم محدودة، داخلية أم خارجية، علنية أم سرية.

وبحث المؤلف هذا الموضوع مقارنًا بين الشريعة والقانون في بابين، تحتهما فصول وفروع ومطالب، وهما:

الأول: التكييف الشرعي والقانوني لعقد المناقصة.

الثاني: التطبيقات المعاصرة لعقود المناقصة والإشكاليات الشرعية التي ترد عليها.

ومما أفاده بعد جولته العلمية في هذا الشأن:

- مناقصة التوريد هي عقد بين جهة إدارية عامة ومنشأة خاصة أو عامة، على توريد أصناف محددة الأوصاف، في تواريخ معينة، لقاء ثمن معين يدفع على أقساط.

وتكيَّف مناقصة التوريد في الفقه الإسلامي – حسب إجراءاتها في القانون الإداري – إما من قبيل "بيوع المواصفات" حيث إن الوصف هو وسيلة التعريف بالمبيع لا الرؤية والمشاهدة.

أو يكون التوريد طبقًا للعينة أو النموذج المقدَّم من المورِّد للجهة الإدارية، وهذا البيع معروف في الفقه الإسلامي بنفس الاسم المذكور، وهو بيع العيِّنة أو الأنموذج.

وعقد التوريد جائز، لا يدخل في النهي النبوي عن بيع الكالئ بالكالئ، ولا عن بيع ما ليس عنده، والغَرر فيه مغتفر، والحاجة إليه عامة.

- تنقسم مناقصة المقاولات إلى مقاولات إجارة، ومقاولات استصناع..
- يجوز بيع دفتر الشروط على المناقِص، ولكن بشرط ألاّ يزيد عن القيمة الفعلية له.
- يرى أغلب الفقهاء المعاصرين مشروعية فرض غرامة التأخير على المقاولين والمورِّدين في عقد المناقصة إذا تخلَّفوا في تنفيذ التزاماتهم العقدية بدون عذر مقبول.
- يجوز الفسخ الجزائي لعقد المناقصة في حالات (ذكرها الباحث).
- الضوابط والشروط الإدارية في عقد المناقصة في جملتها لا تتعارض ومبادئ الشريعة الإسلامية، خصوصًا ما يتصل منها بتحديد القدرات والكفاءات والإنجاز بما يخدم المصلحة العامة، ويقطع على المتهاونين سبل الخلل والإمهال.

# عقد الصيانة في الفقه الإسلامي

**عقد الصيانة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي: دراسة مقارنة/ فيصل كيلاني محمد المهدي.– مصر؛ الإمارات: دار الكتب القانونية: دار شتات، ١٤٣٦ هـ، ٢ مج (أصله رسالة علمية).**

ذكر المؤلف أن من أسباب اختياره الكتابة في هذا الموضوع، هو أن عقد الصيانة من العقود المستحدثة في صورته الحالية، وقد ينطوي على غرر فاحش يضرُّ بأحد طرفي العقد، مما ينتج عن ذلك غبن وخلاف، كما قد ينطوي في بعض صوره على شرط فاسد أو باطل، وقد يكون في صورة منهي عنها، كشرطين في بيع. فجاء هذا لبحث لتفادي المعوقات التي تخرج العقد عن نطاق المشروعية الإسلامية.

وجعل موضوعه في بابين طويلين، تحتهما فصول وأبواب، وهما:

الأول: أقوال المانعين والمجوزين لعقد الصيانة.

الثاني: عقد الصيانة عقد مستقل بذاته.

وانتهى في خاتمة بحثه إلى أن:

عقد الصيانة ليس من قبيل بيع وشرط في أغلب صوره، ولا هو من قبيل الجعالة، ولا الاستصناع، ولا إجارة الأبدان، بل هو مستقل بذاته، له أركانه وشروطه التي تطبق عليها القواعد العامة للعقود في الفقه والقانون، بما يتفق مع طبيعته وصوره وأشكاله.

وأنه عقد مشروع شرعًا وقانونًا

ومن العقود الازمة.

ويلزم طرفيه بالتزامات وواجبات، يعدُّ الإخلال بها موجبًا للمسؤولية العقدية.

وهو كغيره من العقود تثبت فيه الخيارات المتنوعة.

وينتهي بما تنتهي به العقود القائمة على المنفعة أو المدة.

## نظرية الظروف الطارئة

**نظرية الظروف الطارئة: دراسة مقارنة في القانون المدني والشريعة الإسلامية والقانون الإداري: دراسة تحليلية مدعمة بالأحكام القضائية/ محمود علي الرشدان.– عمّان: دار اليازوري، ١٤٣٥هـ، ١٥٥ ص.**

حديثًا، تعتبر نظرية الظروف الطارئة من النظريات التي ابتكرها القضاء الإداري لحماية المتعاقد مع الإدارة من المخاطر التي يتعرَّض لها، لإعادة التوازن الاقتصادي للعقد الإداري.

والظروف الطارئة هي الحدث العام الذي لا يمكن توقعه، ولا يمكن دفعه.

ويفرَّق بينها وبين القوة القاهرة، بأنها الحادث المفاجئ الذي لا يمكن توقعه، ويستحيل دفعه إذا وقع، ولا دخل لأي من المتعاقدين في ذلك.

مثاله: الالتزام بتوريد سلعة، فقامت الحرب، ووقف استيرادها لأجل ذلك نهائيًا، بحيث لم يستطع أحد الوصول إلى مكان السلعة، فالحرب هنا تكون قوة قاهرة.

أما إذا اقتصر أثر الحرب على اضطراب المواصلات لمدد زمنية متقطعة، أو وجدت السلعة في أماكن أخرى، ولكن الحصول عليها لا يكون إلا بثمن باهظ، فإن الحرب في هذه الحالة تكون ظرفًا طارئًا.

وفي الفقه الإسلامي تحدث الكاتب عن أسس نظرية الظروف الطارئة فيها، وأورد قواعد فقهية عامة فيها، مثل قاعدة الضرر يُزال، وقاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أم خاصة، وقاعدة درء المفاسد أولى من جلب المنافع، وغيرها..

وبعد عرض ودراسة ذكر أن الضرر والجوائح والوفاء بالنقد قد بُنيت أحكامها في الفقه الإسلامي على نظرية الظروف الطارئة، وهي تعتبر من تطبيقاتها.

كما أورد رأي الأستاذ فتحي الدريني من أنها تعتمد على العناصر التالية:

- وجود عقد يتراخى تنفيذه عن وقت إبرامه.
- أن يقع بعد إبرام العقد حادث لم يكن متوقعًا وغير ممكن تفاديه أو رفعه.
- أن يحدث ضـــرر زائد أو فاحش غير معتاد نتيجة العذر الطارئ لا نتيجة للالتزام نفسه.
- لا يستوي أن يكون الضرر اللاحق بأحد المتعاقدين ماديًا اقتصاديًا يخلُّ التوازن بين التزامات ناشئة عن العقد، أو أن يكون معنويًا يمسُّ الاعتبار الإنساني، أو شرعيًا يمنع الشارع نفسه من تنفيذ العقد لظروف هذا الحادث المانع الشرعي.

كما أورد "نظرية العذر" التي تفرَّد بها المذهب الحنفي، وأنه توسَّع كثيرًا في الأعذار التي يفُسَخُ بها عقد الإيجار، والمراد بها عندهم "العجز عن المضي على موجب العقد إلا بتحمل ضرر غير مستحق به، أي بعقد الإيجار".

كما تحدث عن الجوائح والثمار في الفقه، وهي بيعها قبل جنيها، سواء ما ظهر منها أو لم يظهر، ثم تصاب هذه الثمار بجوائح.. وأورد اختلاف الفقهاء فيها.

والجائحة في المذهب الحنبلي كل آفة لا صنع للآدمي فيها، كالريح والبرد والجراد والعطش، وأما ما كان بفعل الآدمي فالمشتري بالخيار...

ومطلبٌ عن نظرية كساد العملة وانقطاعها وتغير قيمتها.

وخصص مبحثًا لنظرية الظروف الطارئة في القوانين المدنية الحديثة، وآخر في القانون الإداري والنظريات المقاربة لها.

والمؤلف حاصل على دكتوراه الدولة في القانون الخاص، ونائب أول لرئيس محكمة التمييز الأردنية.

## (١٦)

## العبادات

### فقه المفاضلة بين الطاعات

**فقه المفاضلة بين الطاعات/ حمد بن إبراهيم العثمان.– القاهرة: دار الفرقان، ١٤٣٤هـ، ٦٨٠ص.**

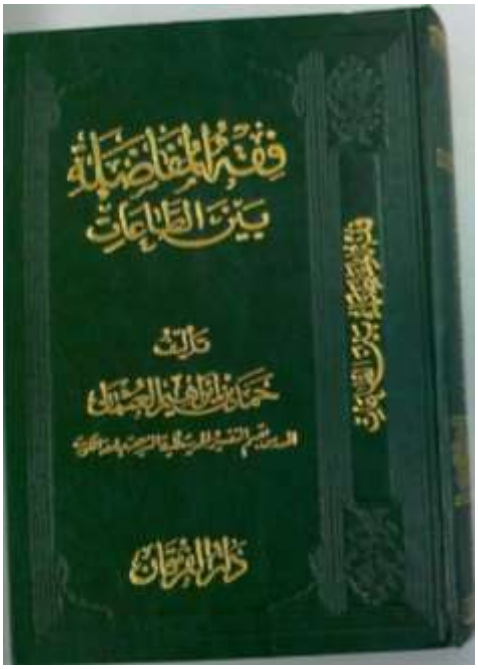


شأن المسلم التقرُّب إلى الله بأنواع العبادات كلها، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وذلك لما في كل طاعة من الحِكم التي تختلف عن سائر الطاعات، فيجتمع في العبد بسبب ذلك موجبات تكميل نفسه والترقي في مقامات العبودية.

والعبد في سيره إلى الله ملازمٌ لطاعة ربِّه لا ينقطع به السير؛ لأن العبرة بالخواتيم، ولا بدَّ من الاستقامة على طاعة الله إلى آخر لحظة من هذه الحياة، كما قال تعالى: {وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ} [سورة الحجر: ٩٩].

ومن نعمة الله على عبده أن يوفقه لعمارة وقته في طاعة الله، ويحبِّب إليه أنواع الطاعات، فترتاض جوارحه على فعل الطاعة، ويفرح بمناجاة الله والتقرب إليه.. وهو في كلِّ حال يترقَّى في مقامات العبودية.

وتختلف إرادات الناس وتتفاوت قدراتهم البدنية والذهنية، إلا أن جميع الطاعات وفق مقدور الخلق جميعًا، وإذا أراد الله بعبد خيرًا استعمله فيما هو أشدُّ له استعدادًا، وقبلَ من أعماله الصالحة، وفتح له أبوابًا أخرى من أنواع الطاعات، وحفظ له وقته، وصرف همَّته إلى طلب مرضاته.

وفي هذا الكتاب جملة من "فقه المفاضلة" بين الطاعات والعبادات حال التزاحم، بيَّن فيه مؤلفه مسائله بالدليل والترجيح، ليكون المؤمن على دراية بأحسن الأفعال، وأحسن الأعمال، وأحسن الأفعال، وليزداد أجرًا وثوابًا في الحسنات.

وقد بيَّن معيار التفضيل بالدليل، وأن معرفة مراتب الشرِّ عون على بلوغ أفضل الطاعات، وأن فاعل الطاعة خيرٌ من ناويها، وأنه بالسعي والصبر والعزيمة الصادقة تُنال الفضائل.

ثم بيَّن أن أفضل الأعمال أعظمها تحقيقًا للتوحيد، فالتوحيد أصل الطاعات، وأفضل الأعمال ما داوم عليه صاحبه، ومسألة التفضيل المطلق والمقيَّد ، والإخلاص ومضاعفة الحسنات، وأن عبودية الإحسان أفضل الطاعات، والفرائض أفضل من النوافل..

وذكر مسائل أخرى من هذا الجانب، مثل:

- الأفضل في طاعة الوقت.
- المفاضلة بين فرض العين والكفاية.
- الصلاة أفضل الأعمال.
- حراسة الشريعة من أفضل الطاعات.
- فضل ما يدوم على ما ينقضي.
- فضل العمل لتعدي نفعه.
- اجتناب المحرمات أفضل من نوافل الطاعات.
- المفاضلة بين الغني الشاكر والفقير الصابر.
- المفاضلة بين المقرض والمتصدق.

- طلب العلم أفضل الطاعات.
- المفاضلة بين الجهاد وسائر الطاعات.
- السرُّ في كون الجهاد أفضل الأعمال.

## الفصل وأثره في العبادات

**الفصل وأثره في العبادات: دراسة فقهية/ علي راشد المشاقبة.– عمّان: دار الفرقان، د . ت، ٢٩٢ ص (أصله رسالة علمية، نوقشت في عام ١٤٣٦ هـ، ٢٠١٥ م).**

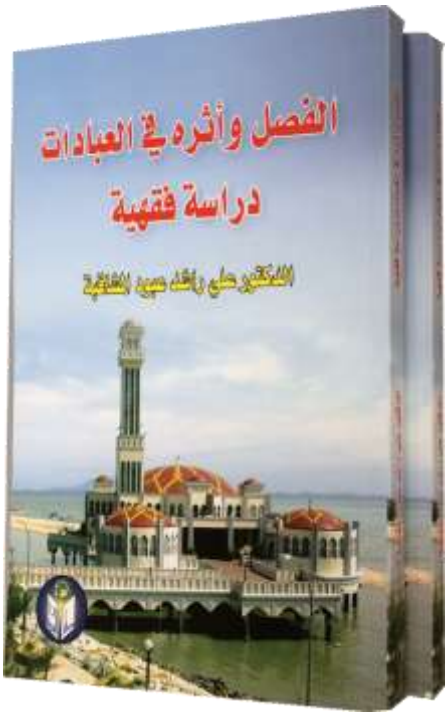


المراد بالفصل قطع التتابع في العبادة، بعبادة أو غيرها، عمدًا أو غيره.

والكتاب بيان لأحكام الفصل والآثار المترتبة عليه، من خلال ستة فصول، دُرس من خلالها أنواع الفصل في كل من الطهارات والصلاة والزكاة والصيام والاعتكاف والأيمان والحج.

مثال مسائل من هذه الموضوعات: الفصل بين أفعال الوضوء بالكلام، الفصل الطويل بين الأذان والإقامة، الفصل في الصلاة بترك ركن والشروع في ركن آخر، الفصل بين خطبة الجمعة وصلاتها، الفصل بالردة في الحول للزكاة، الفصل بين الخليطين أثناء الحول، الفصل بتأخير النية عن الفجر في صيام النافلة، الفصل بالخروج من المسجد أثناء الاعتكاف، الفصل بين اليمين والاستثناء، الفصل في الطواف بصلاة الجنازة، الفصل بالأكل والشرب في الطواف..

وذكر المؤلف أن للفصل في العبادات أنواعًا كثيرة، وهو إما أن يكون بعبادة أو بغير عبادة، فإن كان بعبادة فإما أن يكون من جنس تلك العبادة أو من غير جنسها، والفصل بتلك العبادة إما أن يكون مشروعًا أو غير مشروع، وقد يكون فعلها عمدًا أو غير عمد.

وأما فصل العبادة بشيء من غير العبادات، فإما أن يكون عمدًا أو غير عمد، وقد يكون فعله مشروعًا أو غير مشروع.

قال: ويترتب على الفصل في العبادات آثار كثيرة، منها:

- في الطهارات يحكم بطهارة سؤر الهرة بالغياب.
- وفي الصلاة تبطل بكلام الناس عمدًا لإصلاحها.
- وفي الصيام لا يبطل بنية الفطر دون الأكل.
- وفي الزكاة ينقطع حكم الحول باستبدال المال بغير جنسه، ولا ينقطع بجنسه.
- وفي الحج تجوز النيابة عن الحائض قبل طواف الإفاضة بإذنها.

## أحكام المساجد

**أحكام المساجد/ عبدالرحمن بن علي العسكر.– الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٧ هـ، ٤٧٢ ص.**

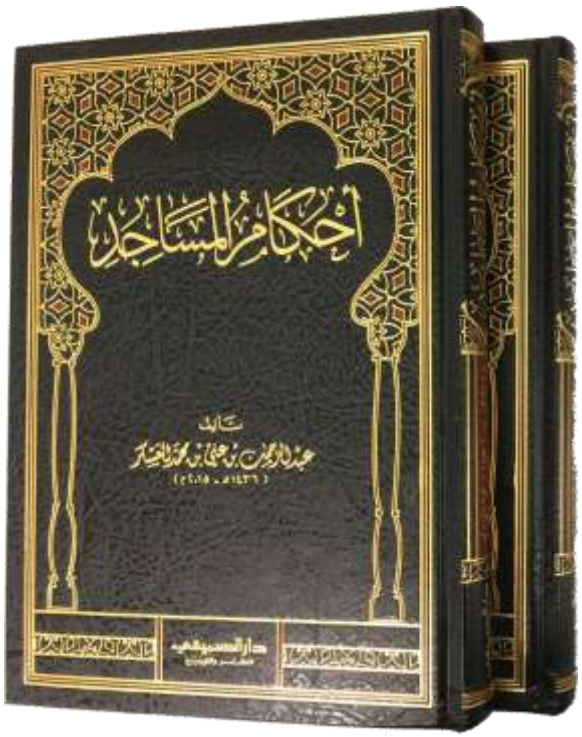


أعرض هذا الكتاب لما فيه من مباحث جديدة، تتعلق بحياة المسلمين اليومية، وفيه بيان أحكام تغيب عن أذهان كثير من الناس، أو أنه لا يؤبه بها، وهي تتعلق بأطهر المواقع وأجلِّ البقاع.

وقد جعل المؤلف كتابه في أربعة أقسام:

**الأول**: أحكام المسجد، من حيث معناه، وما يدخل تحت مسماه، وأحكام بنائه، وما ورد في ذلك من فضل، وما يلحق بها من أحكام وقفيته وكيفية بنائه.

**الثاني**: أحكام ما يشتمل عليه المسجد من مرافق ومحتويات، وما يندرج تحتها من نظافة ومتعلقات ذلك.

**الثالث**: أحكام ما يُفعل في المسجد من عبادات وأعمال برّ، وما يحرم فعله فيه أو يُكره.

**الرابع**: أحكام تتعلق بالقائمين على المسجد، من إمام ومؤذن وقيّم، وكذلك المأموم.

ومن الموضوعات التي تعرض لها، التي قد لا تظهر من الفهرس السابق: مصلَّى النساء، القبة والمنارة، الأبواب، تسمية المساجد، فرش المسجد، الأجهزة الكهربائية في المسجد، مكبر الصوت، أجهزة تضخيم الصوت والصدى، المصاحف في المسجد، تعليق اللوحات والإعلانات في المساجد، الكراسي والساعات والمساند، حكم نظافة المسجد وعلى من تجب، وقت نظافة

المسجد، تطييب المسجد وتبخيره، الأحذية في المسجد، المناديل وسلة القمامة، وضع الماء في المسجد وسقايته للشرب، الشجر والبئر والحمام في المسجد.

وكلها موضوعات مهمة، وددت لو عرضت أهم ما فيها، لكنه يطول.

من ذلك موضوع استدبار المصاحف في المساجد. فقد ذكر الفقهاء من صور عدم تعظيم المصحف: رميه بالأرض، واستدباره، وتخطيه، والجلوس عليه، أو وضع شيء فوقه. فهل وضع أدراج المصاحف في مكان يستدبرها بعض المصلين داخل في إهانة المصحف؟

المسألة فيها تفصيل. فإذا كان قصده باستدبار المصحف ازدراؤه، فلا خلاف بين العلماء في حرمة تعمد ازدراء القرآن، بل قد يصل به إلى الكفر، كما نصَّ على ذلك النووي والقاضي عياض.

أما إذا لم يقصد الازدراء، كمثل ما قد يكون في المساجد، فقد ذكر العلماء بعض الضوابط التي يزول فيها كراهة استدبار المصحف، غير قصد الازدراء.

منها: ألّا يباشر الاستدبار دون حاجز بينه وبين المصاحف، بأن يكون بين الشخص وبين المصحف حاجز، كما هو الحال في أدراج المصاحف أو خزائنها، حيث يفصل بين المصلي وبين المصاحف اللوح الخلفي للأدراج، فزالت بذلك الكراهة التي ذكرها العلماء في مسألة استدبار المصاحف، إذا وضعت أدراج المصاحف خلف المصلين.

وذكر العلماء من صور تدخل في امتهان المصاحف الجلوس عليه، أو أن تتخذ أدراج المصاحف كرسيًا يُجلس عليها، أو تكون هذه الأدراج موضوعة في المسند الذي يُبنى في المسجد، فيتعمد بعض المصلين الجلوس عليها، أو الاستناد إليها مع وجود المصاحف فيها، فيظهر أن هذه الصور داخلة في صور امتهان المصحف وازدرائه.

وموضوع المناديل وسلال القمامة التي كثرت في المساجد، فبيَّن المؤلف جوازه، وقال ما موجزه: وجود سلة للقمامة في المسجد ليست وليدة هذه القرون، بل تكلم الفقهاء عنها، وأقدم من وجدته ذكرها علماء القرن الثامن الهجري، فقالوا بأن المصلي قد يضطر للبصق أو نحوه في إناء أو قمامة توضع في المسجد، ثم قالوا: لكن ينبغي وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو التراب فور انقضاء الحاجة، والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة. هكذا نصَّ عليه شرّاح الشافعية، كالرملي والعبادي وغيرهم.

ويمكن استخلاص أربعة أمور فيما يتعلق بسلة النفايات أو القمامة التي توضع في المسجد:

١- أن توضع في مؤخرة المسجد لا أمام المصلين، وذلك عملًا بما ورد في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "**فلا يبزقن أحدكم قِبل قبلته، ولكن عن يساره أو تحت قدميه**".

٢- أنها إذا وضعت فيها نجاسة فيجب إخراجها فورًا من المسجد، لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بقاء النجاسة في المسجد، ووجود النجاسة في سلال القمامة في المسجد يمكن أن تتصور في المساجد المطروقة من الصغار والنساء، وبخاصة في طرق السفر.

٣- أنها إن لم تكن مشتملة على نجاسة، كقاذورات ونحوها، فينبغي إخراج ذلك فور انقضاء الحاجة، كم ذكرنا نصَّ الفقهاء عليه آنفًا.

٤- ذكر الفقهاء أنه إن وضع في المسجد سلة للقمامة فينبغي أن تكون سميكة، بحيث يتحقق أنه لا يصل إلى المسجد شيء من النجاسة، يعني لا يتسرب منها شيء إلى أرض المسجد.

وتكلم الفقهاء عن الشجر إذا غرست في المسجد، على رأي من يرى الجواز، أو كانت موجودة قبل بناء المسجد فخرج منه ثمر، فهل يجوز أكله؟

فصَّل العلماء في الحكم: فإن كانت غُرست لمصلحة المسجد فلا يؤكل منها، بل يباع ثمرها ويصرف في أمور المسجد؛ لأنه قُصد بزراعتها الصرف على المسجد.

وإن غُرست لأجل نفع الناس، فيجوز الأكل منها للغني والفقير.

واتفق الفقهاء على تحريم قضاء الحاجة في المسجد، وبناءُ حمّام يُقتطع بها جزء من المسجد هو قضاء للحاجة داخل المسجد، كتخصيص جزء من المسجد ليكون حمّامًا للإمام أو المؤذن بعد بناء المسجد.

# أحكام الصلاة على الكراسي

**أحكام الصلاة على الكراسي ومسائلها المستجدة/ محمد بن أحمد علي واصل.– الرياض: مدار الوطن للنشر، ١٤٣٥هـ، ١٤٤ ص.**

انتشرت الصلاة على الكراسي في كل المساجد، مع اختلاف في كيفية أدائها، والمصلون عليها بين مخطئ ومصيب.

وجاء هذا البحث لبيان أحوال أداء الصلاة عليها فرضًا ونفلاً، وكيفية مصافة الجالس على الكرسي إذا صلى مأمومًا حال عجزه عن القيام أو الركوع أو السجود، وبيان ما تيسَّر من الأحكام المتجددة بتجدد وضع الكراسي في المساجد.

كما تطرق إلى ما يتعلق بذات الكراسي، من حيث طهارته ونجاسته، أو تعليق النجاسة على جانب منه، وكونه موقوفًا على فرد أو جماعة، وبيان حكم الصلاة على كراسي وسائل النقل الحديثة، وصلاة الجماعة فيها، وبيان الأحوال التي تعتري المصلي في تلك الوسائل... إلى غير ذلك الأحكام.

ومما أفاد المؤلف من ذلك:

– من عجز عن القيام جاز له الجلوس على الكرسي، ويأتي بالركوع والسجود على هيئتهما، فإن استطاع القيام وعجز عن الركوع والسجود، أو عن أحدهما، صلَّى قائمًا، وجلس على الكرسي عند الركوع والسجود، أو عند عجزه عن أحدهما، وجعل سجوده أخفض من ركوعه.

– لا بدَّ للمصلي جالسًا لعجزه عن القيام، من الإتيان بتكبيرة الإحرام حال قيامه المستتم، عند قدرته عليه، ثم يجلس بعد افتتاحه الصلاة قائمًا، أما إن كان عاجزًا عن القيام دائمًا –كما هو الشأن في المعوَّق والمريض مرضًا مقعِدًا – فليكبِّر كيفما استطاع.

- من جلس محلَّ القيام في صلاته كلها فإن العبرة في مصافته: محاذاة الصف بمقعدته، وأما إن صلى قائمًا فالاعتبار في مصافته – حال قيامه – بالعقب، الذي هو مؤخر القدم، لا بالكعب.
- الأحق في القرب من الإمام هو من اتصف بكونه من أولي الأحلام والنهى، فإن انفرد بها المصلون على الكراسي دون غيرهم كانوا أحق بها، وإن انفرد بها المصلون على أقدامهم كانوا أحق بها؛ لما لقربهم من المصلحة للإمام والمأمومين. وإن تساوى الفريقان باتصافهما بالحلم والنهى، فالقادرون على القيام هم الأولى بالقرب.
- الراجح صحة صلاة القادر على القيام ونحوه خلف العاجز عن تلك الأركان أو عن بعضها.

## زكاة الديون المعاصرة

**زكاة الديون المعاصرة: دراسة تأصيلية تطبيقية/ عبدالله بن عيسى العايضي.– الرياض: بنك البلاد: دار الميمان، ١٤٣٦ هـ، ٢٧٨ ص (أصله بحث مكمل للماجستير).**

يعني المؤلف بالديون المعاصرة ما استحدث منها، فكانت من النوازل.

فبحث أثر الدَّين في الزكاة، وزكاة ديون التمويل بعقد البيع وأثرها في الوعاء الزكوي، ثم زكاة دَين القرض، وزكاة الأعيان المؤجرة إجارة تمويلية، وزكاة صكوك الاستثمار التمويلية، وزكاة السندات، وخصص الفصل الأخير (السابع) لتطبيقات على الديون في عناصر القوائم المالية وأثرها على الوعاء الزكوي للشركات.

والنتائج التي خلص إليها بعد البحث هي:

- وجوب الزكاة تجب في الدَّين الحالِّ المرجوِّ في الحال، ولو لم يقبضه الدائن؛ لأنه في حكم ما في اليد. أما الدين غير المرجوِّ فلا تجب فيه الزكاة حتى يقبضه ويحول حولٌ من حين قبضه.
- الدَّين المؤجل قد يكون دَينًا تجاريًّا أو دَين قرض. والدَّين التجاري المؤجل له حالتان:

١- أن يكون الدائن ممن يمكنه ضبط ما يقلبه من ديونه ومعرفة قيمة الدين في حول زكاته، فتجب عليه في قيمة الدين المؤجل كما لو كان حالًّا، فتجب الزكاة في أصل الدين أو المتبقي منه مع الربح الحالِّ المستحق، وتستبعد الأرباح التي جُعلت مقابل الأجل.

٢- أن يكون الدائن ممن لا يمكنه ضبط ما يقلبه من ديون، فتجب الزكاة فيما يقبضه من ديونه المؤجلة مرة واحدة عند القبض، وأقرب الطرق في ذلك أن يزكي ديونه التي ستحلُّ لعام قادم.

- الديون التي في ذمة المكلف تؤثر في أموال الزكاة فتنقصها، سواء أكان الدين حالًّا أم مؤجلًا، لكن الحالَّ يؤثر بقدره، أما المؤجل فينظر فيه وفق الحالين اللتين تقدمتا في الفقرة السابقة، فيؤثر بقيمته إن كان الدائن ممن يمكنه ضبط ديونه، فيحسم المكلف من أمواله الزكوية أصل الدين والربح المستحق، ويستبعد الأرباح التي جعلت مقابل الأجل، وإن كان لا يمكنه ضبط ديونه التي وجبت فيها الزكاة فيحسم الأقساط التي ستحلُّ لعام قادم.
- زكاة الأعيان المؤجرة إجارة تمويلية يتجه في زكاتها احتمالان:

**الاحتمال الأول**: تجب الزكاة في الأجرة المستحقة المرجوة التي لم تقبض، يضاف إليها ما بقي من الأجرة المقبوضة أثناء الحول، وتزكى عند حول المؤسسة المالية، إضافة إلى أقساط الإجارة المرجوة التي ستحلُّ لسنة قادمة، ودفعة التملك التي ستحلُّ لسنة قادمة.

**الاحتمال الثاني**: إيجاب الزكاة في الدفعات الإيجارية المقبوضة خلال العام كاملة، سواء بقي منها شيء أم لم يبق، ولا يلزمه زكاة ما سيحل لعام قادم. وبهذا ستكون المؤسسة المالية قد زكت الأجرة المقبوضة وحق التملك. وهذا الاحتمال هو الأقرب.

- صكوك الاستثمار التمويلية إن كانت للمتاجرة فحكمها حكم عروض التجارة، تجب الزكاة في قيمتها، وإن كانت للاستثمار فزكاتها بحسب موجوداتها.

## الزكاة والضريبة

**الزكاة والضريبة: الأساس العلمي والتطبيق العملي: دراسة فقهية اقتصادية/ عماد حمدي محمد محمود.- الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٥هـ، ٢١٥ ص.**

الزكاة عبادة مالية مفروضة على المسلمين.

وذكر الكاتب أن هناك وجوه اتفاق واختلاف بين الزكاة والضريبة، فالتشابه من حيث الوصف المالي والمحاسبي في شكل كل منهما، أما التباين فواضح، من كون الزكاة ركنًا من أركان الإسلام، وعبادة دينية، وتتسم بالدوام والصواب، والضريبة نظام مالي بشري يصيب ويخطئ، وتتبدَّل فيه الأحكام باختلاف الأهداف والتقديرات للمصالح، نتيجة الفكر المتطور، الذي يعتبره في يوم عدلاً، ثم يحكم عليه في الغد بأنه جور.

قال الكاتب: إن المسلمين تجب عليهم الزكاة فريضة شرعية، فإذا فرضت الدولة الضرائب على المسلمين وغير المسلمين، صارت الزكاة كلفة مالية زائدة على المسلم، بالنظر إلى غير المسلم [الذي لا يزكي أمواله]، ومن هنا وجب إعادة التوازن المالي والعدل المنشود إلى نصابه، فلا تُفرض ضرائب على المسلمين بمقدار ما يدفعونه من زكاة مفروضة؛ تحقيقًا لمقتضى العدل والمساواة في التكاليف المالية.

قال: لكل ما سبق، كان البديل هو أن تُفرض تكاليف مالية بغير اسم الزكاة على غير المسلمين، استئناسًا بما فعل عمر رضي الله عنه مع بني تغلب.

يعني حين صالحهم على أن يؤدوا ضعف زكاة المسلمين، حيث لا يمكن فرض الزكاة عليهم..

مباحث الكتاب الخمسة:

- تعريف الزكاة وتعريف الضريبة والحكمة من فرض الضريبة.
- مبادئ العدالة بين الزكاة والضريبة.

- النسبية والتصاعدية بين الزكاة والضريبة.
- التهرب من الزكاة ومن الضريبة.
- الأحكام التطبيقية والعملية المتعلقة بالزكاة والضريبة.

والمؤلف أستاذ الفقه المقارن في جامعتي الأزهر والطائف.

## (١٧)

## المعاملات

## الأفعال المؤثرة في عقود المعاملات

**الأفعال المؤثرة في عقود المعاملات/ تأليف سالم بن عبيد المطيري.– الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٥هـ، ٧٦٩ ص. (أصله رسالة دكتوراه).**

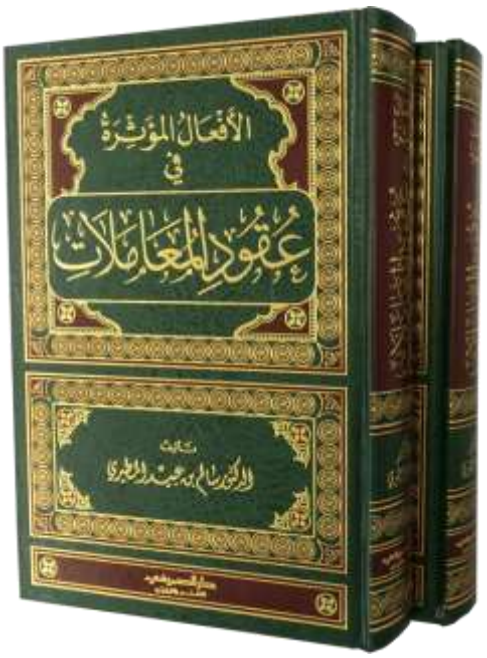


دراسة لفعل العاقد ومدى ثبوته في العقد بسبب الفعل. فذكر المؤلف ما يثبت أثرًا في العقد، وما لا يثبت أثرًا فيه من أفعال العاقدين.

وقد جعل بحثه في ستة فصول، هي: أفعال العاقدين وتأثيرها في عقود المعاملات، ثم الأفعال المؤثرة في عقود: المعاوضات، والمشاركات، والاستيثاق، والإرفاق، والتبرعات.

ومما انتهى إليه في هذا البحث:

- الفعل الذي يصدر عن العاقد مما له تعلق بعقده لا يشترط فيه قصد إحداث تأثير في العقد حتى يحصل الأثر.

- الحيازة والقبض الحقيقي والحكمي لهما أثر في استقرار عقد البيع، فإن العقد لا يستقر إلا بقبض المبيع. وهذا عام في كل مبيع.
- الإشهاد لا يقوم مقام القبض، فلا أثر له في بيع المبيع قبل قبضه، إذ لا يستقرُّ به الملك، ولا يصحُّ به البيع.
- قبض المبيع واستعماله في البيع الفاسد لا أثر لهما في حكم العقد، فلا يصح بهما العقد، ويجب فسخه وردُّ المبيع، ولو تغيَّر المبيع بالاستعمال.
- تلقي السلع خارج السوق لا أثر له في صحة عقد البيع، فإن العقد يصح، وإن كان منهيًا عنه.
- مفارقة مجلس عقد الصرف لا يبطل بسببها العقد إذا لم يتفرق العاقدان، فإذا انتقلا جميعًا من مكان لآخر ثم أتما العقد، صح.
- تلقي الركبان إذا صحبه غبن من المشتري، له أثر في ثبوت خيار الفسخ للبائع، فإنه يثبت له الخيار عند علمه بالغبن، وأما إذا لم يصحبه غبن من المشتري، فلا يثبت للبائع الخيار.
- مماطلة المشتري في دفع الثمن لها أثر في ثبوت خيار الفسخ للبائع، فإن للبائع أن يفسخ العقد بسبب مماطلة المشتري.
- إجراء المسابقات من الجهة الإدارية لا أثر له في ثبوت الصيغة، فإنه لا يعدُّ إيجابًا ولا قبولاً، وأما تقديم التصميم من المتسابقين فهو إيجاب منهم.
- تسليم رأس المال لعامل المضاربة لا أثر له في صحة عقد المضاربة، فإن التسليم لا يعتبر لصحة العقد.
- استقرار البيع بالقبض لا أثر له في صحة عقد الحوالة، فالحوالة على ثمن المبيع قبل قبضه صحيحة.
- التراخي في القبول لا أثر له في صحة عقد الوكالة، فالوكالة تصح ولو تراخى الوكيل في القبول.
- استعمال الوكيل ما وُكِّل به بلا إذن لا أثر له في عقد الوكالة، فإن العقد لا ينفسخ بذلك.

- إتلاف العين المعارة له أثر في عقد العاريَّة، فإن العقد ينفسخ به.
- التقاط اللقطة له أثر في ثبوت حكم الوديعة للعين، فتكون أمانة في يد ملتقطها بمجرد الالتقاط.
- الإشهاد على الوقف لا أثر له في لزوم الوقف، فإن الوقف يلزم، ولا يتوقف ذلك على الإشهاد.
- قتل الموصَى له للموصِي له أثر في عقد الوصية إذا كان عمدًا، فإن عقد الوصية يبطل بذلك، وأما إذا كان القتل خطأ، فلا أثر له في عقد الوصية.

## عقود المعاوضات المالية ومدى تحول الأحكام فيها

**عقود المعاوضات المالية ومدى تحول الأحكام فيها بين الفقه والقانون/ محمد فوزي الحادر.– عمّان: دار الفرقان، ١٤٣٤ هـ، ٣٩٧ ص.**

يطلق التحول ويراد به تغير الشيء ذاتًا وحقيقة، أو صفة، أو انتقاله من مكان إلى مكان حقيقة أو حكمًا، وانقلاب حقيقة إلى حقيقة أخرى.

والمقصود بتحول العقد، هو أن التصرف الباطل يتحول إلى تصرف آخر صحيح، إذا أمكن افتراض أن المتعاقدين كانا يريدان هذا التصرف.

وشروط تحول العقد إلى عقد آخر يجب أن تتوافر فيه شروط عامة، هي:

الأول: انتهاء العقد الأول، سواء أكان انتهاؤه بفسخ أو فساد أو بطلان.

الثاني: أن يتضمن العقد المنتهي آثاره المترتبة عليه مقومات العقد الجديد المتحول إليه.

الثالث: أن يكون العقد المتحول إليه مشروعًا بأصله، وهذا يعني عدم جواز التحول إلى العقود الباطلة.

وعقود المعاوضات المالية لازمة تقبل الفسخ، فيجوز للعاقدين أن يتراضيا على فسخ العقد.

أما عقود المعاوضات غير المالية فهي لازمة غير قابلة للفسخ، أي: لا يمكن للعاقدين أن يتراضيا على فسخه وإبطاله.

وعقود المعاوضات أنواع:

- مبادلة مال بمال، كالبيع والسلَم ونحو ذلك.
- مبادلة مال بمنفعة، كالإجارة والمزارعة والمساقاة.
- مبادلة مال بما ليس بمال ولا منفعة، كالنكاح والخلع.
- مبادلة منفعة بمنفعة، كالمهايأة.

ومجال بحث المؤلف يتركز على الأول والثاني، وهما من المعاوضات المالية، وقد بحث لأجل ذلك عقود التمليك في الباب الأول، وعقود العمل في الباب الثاني.

وبحث في الأول: عقود: البيع، والإجارة، والمضاربة، والهبة، والسلَم.

وفي الثاني عقود: الاستصناع، والمقاولة، والتوريد.

وتوصل المؤلف إلى أن جمهور الفقهاء أخذوا بمبدأ تحول الأحكام، ولكن بين مكثر ومقلّ.

وذكر طرائق هذا التحول وأساليبه في البحوث السابقة، ومثالها:

- يتحول عقد المضاربة إلى عقد إجارة في حالة فساد عقد المضاربة، وهذا قول جمهور الفقهاء.

- يتحول عقد المضاربة إلى عقد شركة بعد حصول الربح، لأن عقد المضاربة يبرم بين طرفين، يتعهد أحدهما بدفع المال للتجارة، ويتعهد الآخر بالعمل فيه، فإذا حصل الربح صارا شريكين فيه، بقدر النسبة المتفق عليها.
- يتحول عقد الهبة إلى عقد بيع إذا كانت الهبة بشرط العوض، وكان العوض معلومًا، نحو أن يقول: وهبت لك هذا الثوب على أن تعوضني هذا المقعد. وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء.
- يتحول عقد السلَم إلى بيع إذا كان عقارًا، كبيت أو أرض؛ لأن من شروط السلم أن يكون دَينًا موصوفًا في الذمة.
- يتحول عقد المقاولة إلى بيع في حالة ما إذا تعهد المقاول ببناء منزل مثلًا، ثم يقوم بنقل الملكية إلى الطرف الآخر.
- يتحول عقد التوريد إلى عقد استصناع في حالة كون العقد قائمًا على عقار، لاختصاص عقد التوريد بالمنقولات فقط.

والمؤلف من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القصيم في نجد.

## الهدية وأثرها في المعاملات الإسلامية

**الهدية وأثرها في المعاملات الإسلامية/ شاكر حامد جبل.– الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية، ١٤٣٧ هـ، ١١٢ ص.**

انتشرت الهدايا في المعاملات بشكل كبير، وصارت توضع على السلع وتلحق بها، ومنها ما لا يكون له علاقة بالسلعة.

وتنوعت أساليب جذب العملاء والمشترين على جميع المعاملات. وكل شركة تحاول جذبهم حتى يعظم ربحها. وكانت الهدايا نوعًا من هذا الترويج، ومنها شركات الأدوية، التي تجند مندوبين لتوزيع الأدوية على الأطباء في العيادات في هدايا مجانية، للتعريف بها..

ويهدف البحث إلى دراسة الهدية في المعاملات، والحكم على بعض الممارسات غير المشروعة فيها، من خلال (١٩) مبحثًا، هي:

تعريف الهدية ودليلها وبم تنعقد، هدايا البيوع وأقسامها، الهدايا الترويجية الوهمية (بيع النجش)، تكييف الهدية الإعلانية، التكييف الفقهي للهدية المرتبطة بالبيع، شروط جواز الزيادة والحط، كيفية جواز الزيادة والحط، الهدية المتعلقة بالبيوع، هدايا البنوك، هدية المنفعة، الهدايا الطبية، الزيادة في عقد السلَم، الزيادة في المرهون، تكييف الزيادة في رد القرض بأزيد مما اقترض، تكييف الزيادة في الصرف، الحط عن بدل الصرف والزيادة فيه، الزيادة والنقصان في الجعالة، الزيادة والحط في المزارعة والمساقاة.

ومما انتهى إليه المؤلف من نتائج في بحثه:

- الهدية الترويجية الوهمية هي إيهام المشتري بالشراء عن طريق هدية غير معلومة، أو زيادة غير معلومة في الكمية، أو إيهام الخصم من الثمن، فهو من بيع النجش، وهو تغرير بالمشتري، كما لو كان في بعض السلع هدايا غير محققة، أو تكون الهدية في كمية معينة من السلع دون بقية السلع، فهو من بيع النجش، وتغرير وتدليس على المشترين.
وهذا بخلاف الزيادة في كمية السلعة، أو الحط من ثمنها على سبيل الحقيقة، من غير تدليس، أو بالمساومة برضا المتبايعين، أو بيع الحطيطة، أو التولية، أو الوضيعة، فهي بيوع جائزة ومشروعة في الفقه الإسلامي.
- الهدية الإعلانية هي التي يقصد بها التعريف بصاحب المؤسسة أو بمنتجاتها، ولا علاقة لها بالشراء، ويجوز للشخص توزيع هدايا مجانية لا علاقة لها بالشراء، بشرط أن يكون صادقًا في الإعلام عن تجارته.
- الهدية الملحقة بالمبيع يجوز جعلها من الترويج المباح، اعتبارًا بنية الشخص وقصده.
- الهدية المعلومة غير المحققة (هدايا السحب) يتحقق فيها الغرر، والقمار، والترويج، أو التنافس غير المشروع، وهذا النوع من الهدايا محرم، ولا يجوز التعامل به.
- الهدية المخفية داخل السلعة غير جائزة؛ لأنها تؤدي إلى التنافس الحرام بين التجار..
- هدايا النقود حرام؛ لأنها ربا، ومن بيع النجش.
- الخدمات التي يقدمها البنك، من تسليم الشيك مجانًا، والبطاقة المصرفية، دون دفع ثمن لهذه الخدمات، جائزة وليست من القرض بفائدة.
- الهدايا التي تقدم للأطباء جائزة بشرط أن يكون الغرض من تقديمها الترويج والتعريف بالدواء وبالشركة، أما إذا كان الغرض كتابة الدواء مطلقًا فلا يجوز، ويكون حرامًا، ورشوة.

والمؤلف مدرس الفقه في كلية الدراسات الإسلامية والعربية ببني سويف، قسم البنات.

# الفساد في عقود المعاملات

**الفساد في عقود المعاملات: دراسة فقهية مقارنة/ السيدة عبدالمنعم البرعي.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٦ هـ، ٤٢٧ ص (أصله رسالة جامعية).**

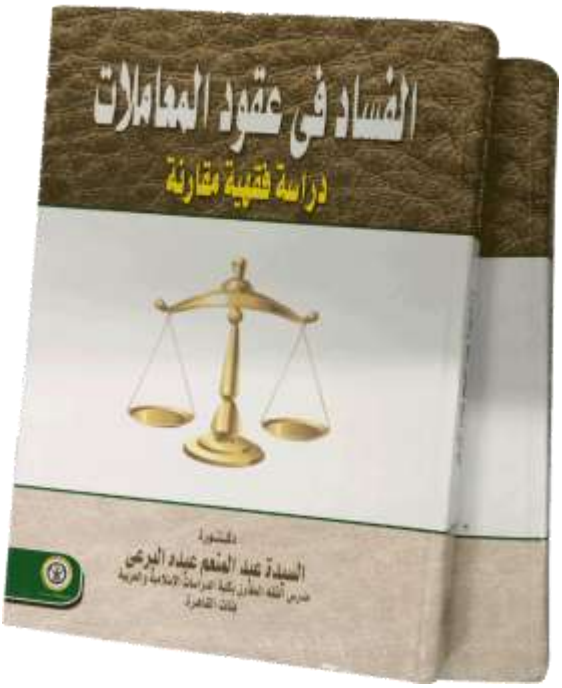


تذكر الباحثة أن من أسباب اختيارها للموضوع هو حصر أسباب الفساد العامة لعقود المعاملات، ومدى تأثير الفساد على العقد من عدمه، لا سيما ونحن في زمن راجت فيه أساليب الغش والغرر سعيًا وراء المكاسب المادية، دون النظر إلى استطابة الكسب وحلِّ التملك.

وقد بحثت هذا الموضوع من خلال خمسة فصول، هي:

- الغرر وأثره في العقد.
- الجهالة وأثرها في العقد.
- حكم العقد على غير المقدور على تسليمه.
- الإكراه وأثره في العقد.

- الشرط وأثره في العقد.

وذكرت في نتائج بحثها أن جمهور الفقهاء لم يفرقوا في العقد غير الصحيح بين أصل ووصف، فأينما وجد الخلل بطل العقد، ولذا فإن الباطل والفاسد معناهما واحد عند الجمهور، وهو مخالفة التصرف لأمر الشارع، سواء أكانت المخالفة راجعة إلى ذات التصرف وحقيقته وجزئه، أم راجعة إلى وصف من أوصافه اللازمة له.

ولكن الحنفية قالوا إن معناهما مختلف، فالفساد يتحقق إذا كانت المخالفة لأمر الشارع راجعة إلى وصفه دون أصله، والبطلان هو مخالفة التصرف لأمر الشارع إذا كانت المخالفة راجعة إلى أصله.

- الغرر حرام ومنهي عنه؛ لأنه من أكل أموال الناس بالباطل، على تقدير أنه لا يحصل المعقود عليه، كما أنه يؤدي إلى التنازع بين العاقدين؛ لأن البائع يكون عاجزًا عن التسليم غالبًا.
- العقد على المعدوم باطل باتفاق الفقهاء لعدم وجود المعقود عليه، إذ هو لبُّ العقد.
- الجهالة الفاحشة هي التي تنافي صحة العقد، وتفضي إلى المنازعة، وتمنع صحة العقد، بخلاف الجهالة اليسيرة، فإنها لا تمنع في العقد استحسانًا.
- اتفاق الفقهاء على أن رأس مال المضاربة لا بدَّ أن يكون من الدراهم والدنانير، ولا تجوز المضاربة بالعروض، وهي الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيوانًا ولا عقارًا.
- معلومية رأس مال المضاربة ومعلومية الربح؛ لأن جهالة رأس المال تؤدي إلى جهالة الربح.
- عدم صحة بيع غير المقدور على تسليمه؛ لأن ما لا يقدر على تسليمه شبيه بالمعدوم، والمعدوم لا يصح بيعه، فكذا ما أشبهه.
- ترجيح بطلان عقد المكره بغير حق؛ لأن أحكام الكفر سقطت من المكره بغير حق، فأحكام البيع أولى.

- يجوز للعاقدين أن يعقدوا ما شاؤوا من العقود، وأن يشترطوا ما شاؤوا من الشروط، غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو ألا تشتمل عقودهم أو شروطهم على ما حرمه الشارع أو نهى عنه؛ لأننا لو قلنا ببطلان هذه العقود لاقترانها بالشروط، لصار الناس في حرج وضيق، ولتقطعت العلاقات التجارية بين الناس.

والأصل في العقود والمعاملات الحلُّ لا الحرمة، فكان الأصل في الإقدام عليها الإباحة..

## فتاوى المعاملات الشائعة

**فتاوى المعاملات الشـــائعة/ الصـــادق بن عبدالرحمن الغرياني.– ط٣ .– زليتن: دار ومكتبة بن حمودة؛ مصراتة: دار ومكتبة الشعب، ١٤٣١هـ، ٢٠٢ ص.**

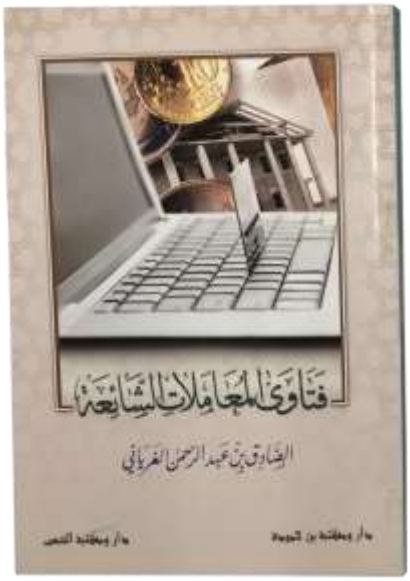


كتاب مفيد تأخر عرضـه والإشـادة به، فيه فتاوى وردود عن عقود وصـور من العبادات والمعاملات شـائعة، يكثر وقوعها في حياتنا المعاصـرة، ويحتاج إليها كثير من أفراد المجتمع الإسلامي.

وهذه نماذج من الفتاوى الواردة فيه، وهي في الصفحات على التوالي: ٤٢، ٦٧، ٨٩، ١٢٢، ١٤٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٩٠:

**س: ما حكم من اشترى سلعة فظهر أنها مسروقة؟**

**الجواب:** إن عرف مالكها فهو أحق بها، بلا ثمن؛ لأن الإنسان لا يشتري ماله.

وعلى الذي اشتراها من السارق أن يطالب السارق بردِّ الثمن، فإن لم يجد السارق، أو وجده ولم يقدر عليه، فهي مصيبة نزلت به، وليس له أن يمسك السلعة بعد معرفة صاحبه. فإن علم أن السلعة التي اشتراها مسروقة ولم يعرف مالكها، فعليه أن يبيعها ويأخذ رأس ماله، ويتصدَّق بالربح على صاحبها.

**س: هل يجوز استغلال حالة المضطر، أو من يجهل السعر، فيباع له ما ثمنه دينار بدينارين؟**

**الجواب:** المضطر الذي لا يجد حاجته إلا عند أحد من الناس لا يجوز استغلاله، وينبغي أن يباع له بالسعر المعتاد، فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر.

وإذا كانت السلعة من السلع الضرورية، كالطعام واللباس، واضطر إليها العامة، فلهم أن يأخذوها بقيمتها المعروفة، ولا يعطوا البائع زيادة، ولو لم يرض، تقديمًا للمصلحة العامة على الخاصة.

والذي يجهل السعر، ويسمى المسترسل، كذلك لا يجوز له أن يُغبَن في البيع، ففي الحديث: "**غبن المسترسل ربا**".

**س: هل بيع كيس الإسمنت (المكيَّس) الذي ينقص وزنه عن (٥٠) كجم يعدُّ غشًّا، وإذا قال البائع: هكذا أنا اشتريته، هل يعدُّ قوله عذرًا؟**

**الجواب:** المتعارف عليه بين الناس أن كيس الإسمنت يزن (٥٠) كجم، والمعروف في عرف الناس كالمشروط، فإذا أراد أحد أن يبيع أكياسًا ينقص وزنها عن هذا القدر المعروف عند

الناس فعليه أن يبيّن، وإلاّ يكون غاشًّا بتطفيف الميزان، ولا عذر له أنه اشتراه هكذا، وأنه لا يقصد الغش، بل يجب أن يكفّ، ويُمنع من البيع إذا لم يبيّن. والله أعلم.

**س: هل يجوز أن أشارك أو أشغل معي في عمل تجاري شخصًا لا يصلي؟**

**الجواب:** تارك الصلاة أقلُّ أحواله أنه فاسق، ومخالطة الفاسق مذمومة، إلا بالقدر الذي يُرجَى منه إصلاحه وهدايته، لما يُخشَى في خلطته من التهاون بالدين، وعدم المبالاة في أكل المال بالباطل، وبالرشا والربا وعقود الغرر، فإن أمن منه هذا الجانب لطبع فيه، أو رقابة عليه، فجناية ترك الصلاة في عنقه، ولا تحرم مشاركته، بل إن معاملة المشرك لا تحرم عند الأمن من فساده، فقد استعار النبي صلى الله عليه وسلم آلات حرب من صفوان بن أمية وكان مشركًا، ورهنَ درعه عند يهودي في ثمن شعير لعياله. لكن من يصلي ويتقي الله أولى بالمشاركة والخلطة، لما في مخالطته من العون على طاعة الله.

**س: أصدقاء يمزحون، فيأخذون من أحدهم بعض أشيائه، مثل نعله، أو نظارته، ولا يرجعونها إليه حتى يتعهَّد لهم بوجبة يأكلونها عنده، فهل يجوز هذا المزاح؟**

**الجواب:** هذا من المزاح الثقيل المؤذي، الذي لا تحمد عقباه في الغالب والكثير، وفيه أكل المال بالغلبة والقهر، فيجب تركه، إذ لا يحلُّ مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه.

**س: رجل قال لآخر: إن ربح الفريق الفلاني فضيافة الجماعة عليك، وإن ربح الفريق الآخر فضيافتهم عليَّ عشاؤهم، فهل يجوز مثل هذا؟**

**الجواب:** هذا من الرهان الذي يدخل في باب المقامرة والغرر، لا يجوز، وقد نهى النبيّ صلى الله عليه سلم عن عقود الغرر والقمار، وقال صلى الله عليه وسلم: "**من أدخلَ فرسًا بين فرسين** [أي في السباق] **وهو يأمن أن يسبِقَ فهو قمار**"[1].

---

(١) ابن ماجه (٢٨٧٦). ومعنى "يأمن أن يسبق": أن إدخال الثالث معهما كالعدم، لضعفه، والوثوق بعدم سبقه.

**س: ما حكم الممتلكات والآلات القديمة، توجد في الطرق، وبعض المواقع، التي رحلت عنها شـــركات أجنبية، كانت تدير أعمالاً في البلد ورحلت، أو لا يُعلم لها مالك، فهل يجوز تملكها والاستيلاء عليها من عامة الناس؟**

**الجواب**: هذه الأموال والممتلكات إن وجدت في غير حرز، بأن كانت في الطريق، أو في أرض من غير سياج ولا تحجير، فحكمها حكم اللقطة، يجب على من عثر عليها إذا أراد أخذها أن يعرِّفها ويســأل عن أصــحابها ســنة، حســب أحكام اللقطة، كما جاء في الحديث: "**عرِّفها ســنة**". فإن لم يجد الملتقط صــاحبَها فهو بالخيار بعد ذلك، إما أن يتملَّكها، أو يتصــدَّق بها عن نفســه، أو عن صــاحبها، إلا إذا علم أن صــاحب هذه الممتلكات والآلات لا يريدها، وتركها ليتخلص منها، فلا حرج على من وجدها أن يأخذها.

**س: ما مدى مسؤولية الطبيب، الذي تأتيه المرأة تريد أن تتخلص من الحمل، فيُجري لها عملية الإجهاض؟**

**الجواب**: يحرم على الطبيب إجراء عملية الإجهاض، إذا لم يتعيَّن على المرأة لإنقاذ حياتها، ويعدُّ الطبيب شريكًا للمرأة في الجناية، ويحرم إسقاط الجنين في جميع مراحل الحمل، ويجب على من أسقطه عُشر دية أمه إذا كان علقة، أي: دمًا جامدًا فما فوق، بأن كان مضغة أو تمَّ خلقه.

## الامتناع الإرادي عن الواجبات المالية

**الامتناع الإرادي عن الواجبات المالية وأثره في الفقه الإسلامي/ محمد إبراهيم صباح.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٤هـ، ٥٩٥ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

الامتناع هو رفض التنفيذ.

بيَّن الباحث هذا في الفصل التمهيدي، كما فرَّق بين الامتناع الإرادي وصور الامتناع الأخرى، كالإعسار، والظروف الطارئة. وألقى الضوء على مفهوم الواجبات المالية.

والباب الأول منه: الامتناع الإرادي عن الواجبات المالية في العبادات.

مثل الامتناع عن أداء زكاة المال وزكاة الفطر، وأداء الكفّارات المالية، والوفاء بالنذور المالية، ومثل الامتناع عن الهَدي الواجب.

والباب الثاني: الامتناع الإرادي عن الواجبات المالية في المعاملات والنكاح وما ألحق بهما.

مثل الامتناع الإرادي عن ردّ الوديعة، وعن ردّ اللقطة، والعاريَّة، والوقف، وتسليم المال الموصى به للموصى له، والامتناع عما وجب بنكاح أو قرابة أو مُلك، وعما وجب بتعدّ أو إتلاف أو للضرورة والواجبات العامة.

والباب الثالث: الامتناع الإرادي عن الواجبات المالية في العقوبات.

مثل أداء الدية، وأداء الأروش غير المقدَّرة، والغرامات المالية.

مثاله ما قاله الباحث في الامتناع الإرادي عن الوفاء بالنذور المالية: الناذر يلزمه الوفاء بنذره المطلق في الحال، والمعلَّق عند حصول شرطه، فإن امتنع عن الوفاء بنذره، فإن رُفع أمره إلى القاضي من المنذور له أو من محتسب، فيلزم القاضي أن يجبره على الوفاء بنذره بما يراه، وسواء كان هذا النذر لمعيَّن أم لغير معيَّن، فإن لم يوفِ بنذره حجر عليه.

# أحكام العيب في الفقه الإسلامي

**أحكام العيب في الفقه الإسلامي/ إسماعيل كاظم العيساوي.– الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٥ هـ، ٤٨٠ ص.**

العيب طريق للخصومة بين المتبايعين، ومسلك للنزاع بين المتعاملين، لذلك جاءت الشريعة الإسلامية لتنظم أحكامه، بمنع وقوعه، وسدِّ منافذ الخصومة فيه، وتحديد الآثار المترتبة عليه.

هكذا قال المؤلف في مقدمته، الذي جعل موضوعه في بابين طويلين:

الأول: حقيقة العيب وشروطه.

الثاني: العيب وأثره في التطبيقات الفقهية.

ومما توصل إليه:

أن المرجع في تحديد العيب هو الأثر والعرف.

وأن الفقهاء اختلفوا في اشتراط تعدد الخبراء، فمنهم من اشترط التعدد، ومنهم من اكتفى بواحد.

وأن كتمان العيب حرام شرعًا، سواء أكان الكتمان من البائع نفسه، أم من الأجنبي الذي يعلم العيب. والتحريم يشمل كتمان جميع العيوب.

كما ذكر أربعة شروط مما يجب توافره في العيب لكي تترتب عليه آثاره، وهي على الإيجاز:

- أن يكون العيب مؤثرًا (ومعنى التأثير: ما أنقص القيمة أو المنفعة وكان جسيمًا، والجسامة في العيب: أن يكون مما لا يتسامح العرف بمثله، أو لا يمكن إزالته بدون مشقة).
- قِدم العيب (وخلص فيه إلى أن العيب إذا كان قبل العقد فهو عيب قديم بالاتفاق...).
- الجهل بالعيب.
- عدم اقتران العقد بالبراءة من العيب (ورجح بأن البيع بشرط البراءة من العيوب صحيح، وأن مشترطه يبرأ به من كل عيب لا يعلمه، ولا يبرأ من عيب علمه فكتمه؛ لأنه تدليس وغش...).

وقد سبق طبع الكتاب عام ١٤١٨ هـ. ويبدو أن أصله رسالة علمية.

## العوض في المتلفات المالية

**العوض في المتلفات المالية في الفقه الإسلامي/ عبدالقادر بن عبدالله العاني.– بغداد: ديوان الوقف السني، ١٤٣٣ هـ، ٣ مج (أصله رسالة دكتوراه).**

ذكر المؤلف أن الفقهاء لم يجمعوا موضوع "العوض في المتلفات المالية" في باب واحد، وإنما تناثرت مسائله في أبواب الفقه، فرأى جمع شتاته وأطرافه في بحث منفرد متناسق، وجعل موضوعه في ثلاثة أبواب، تحتها فصول ومباحث ومطالب وفروع، وهي:

الباب الأول: العوض والمال والإتلاف والمتلف.

الثاني: مجالات المتلِف المالي.

الثالث: استيفاء العوض.

ومما توصل إليه في ختام بحثه:

- الضرر كما يكون بالفعل، يكون بالسلب أيضًا، كما إذا امتنع شخص من إطعام غيره حتى مات.
- الفقهاء جميعًا قائلون بالتعويض عن الضرر الحاصل بالتسبب.
- تعويض المتلف المالي على من أتلفه باعتبار أهلية الوجوب، بغضّ النظر عن أهلية الأداء وعوارضها.
- لو تلف نصاب الزكاة قبل التمكن من الأداء، سقطت الزكاة، إذا لم يفرط مالك النصاب.
- للابن شخصية مالية مستقلة عن والده، بدليل وجوب النفقة على الولد لوالديه، وليس للأب أن يتعدَّى على مال ولده، أو يأخذ منه إلا بقدر حاجته.

- إتلاف الأموال عند الحاجة يلزم المحتاج بتعويض المتلف، إلا إذا كان هناك إذن من المالك، أو كان مباحًا في العرف.
- في تلف العاريَّة يضمن المستعير ما تلف منها في غير الاستعمال المأذون به، سواء تعدَّى عليها أم لا.
- الوكيل لا يضمن إلا بالتعدي أو بالتفريط.
- النقص الحاصل في العين المغصوبة مضمون على الغاصب، سواء حصل بفعله أو بأمر سماوي.
- إن العقار يتصور غصبه، لأن تفويته على صاحبه وعدم الانتفاع به هو معنى الغصب.
- على السارق تعويض المتلف المالي الذي سرقه مطلقًا، سواء أقيم عليه الحد أم لا.
- الحيلولة من أسباب الضمان، وإن في حبس صاحب المال عن ماله بغير حق، يجب على الحابس ضمان ما تلف من مال للمحبوس، بخلاف ما لو كان الحبس لحق، فلا ضمان على الحابس؛ لأن المحبوس هو الذي عرَّض ماله للضياع.
- المفتي الذي لم يكن أهلاً للاجتهاد، وتلفت بفتواه نفسٌ أو مال، فإنه يغرمه؛ لأنه أظهر نفسه في غير محلها، وادَّعى ما لم يكن له، فكان كالطبيب الجاهل.
- الدَّين المؤجَّل يحلُّ بالموت، ولا يحلُّ بالتفليس ولا بالجنون.
- حقوق الله تعالى لا تسقط بالموت، وتؤدَّى من التركة.

والمؤلف فقيه من العراق، عمل باحثًا في الموسوعة الفقهية بالكويت، وأمينًا عامًا لمجلس الإفتاء بالعراق، وأوذي وتعرَّض للاغتيال، حتى توفي بعمَّان عام ١٤٣٠ هـ.

## التنازل عن الحق

**التنازل عن الحق كوسيلة من وسائل فض النزاع عند تساوي الحقوق وتعارضها: دراسة فقهية معاصرة/ حسن عبدالفتاح السيد محمد.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٦ هـ، ٨٦٧ ص (أصله رسالة علمية).**

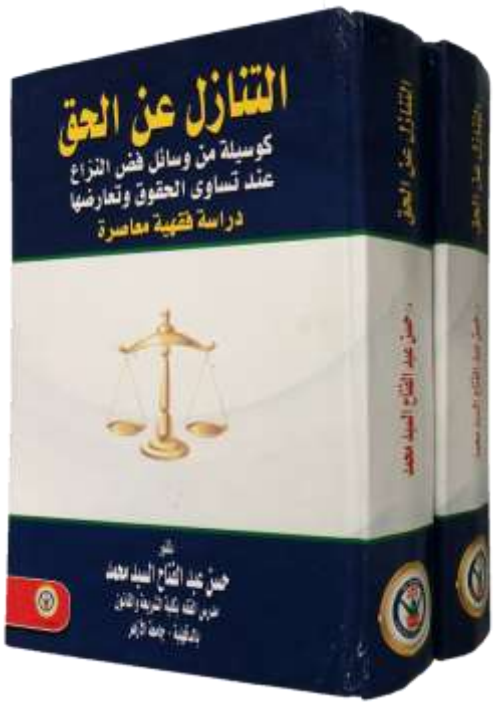


التنازل عن الحق يعدّ أهم وسائل فضّ النزاع بين الخصوم عند تساوي الحقوق وتعارضها، وهو يتماشى مع سماحة الإسلام.

ويشترك لفظ (التنازل) مع ألفاظ قريبة الصلة به، كالإسقاط، والإبراء، والعفو، والمسامحة، في أن جميعها ترك للحق. ويقول المؤلف إن (التنازل) أعمّ من الإسقاط والإبراء والعفو، ويختلف عن المسامحة في أنه لا يرد على حقوق الله تعالى؛ لأنها مبنية على المسامحة، والتنازل يختص بحقوق العباد.

قال: والتنازل تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة:

فتارة يكون جائزاً، كالتنازل عن حق الشفعة بعد ثبوته.

وتارة يكون مستحبًّا، كالتنازل عن حق الدَّين وإسقاطه عن المعسر.

وتارة يكون واجبًا، كالتنازل عن الحق لمن كان مضطرًّا.

وتارة يكون حرامًا، كالتنازل عن حق النسب.

وتارة يكون مكروهًا، كالتنازل عن حق الحضانة.

وجعل موضوعه في ثلاثة أبواب، تحتها فصول ومباحث عديدة، هي:

**الأول**: التنازل عن الحق عند التنازع في عقود المعاملات.

**الثاني**: أحكام التنازل عن الحق عند التنازع في مسائل الأحوال الشخصية.

**الثالث**: أحكام التنازل عن العقوبات الشرعية.

ومما توصل إليه في ختام بحثه:

- جميع الحقوق المالية يجوز التنازل عنها، كحق الدَّين.
- الحقوق الملازمة للشخص، اللصيقة به، لا يجوز له التنازل عنها، كحق الولاية على الصغير؛ لأن في التنازل عنها ضررًا على الغير.
- لو تعارض حق خاص وحق عام، يقدم الحق العام على الحق الخاص، لأن ضرر التنازل عن الحق الخاص أخف من ضرر التنازل عن الحق العام، كالتنازل عن حق ملكية عقار لبناء مرفق عام، مع التعويض العادل والفوري لصاحب الحق الخاص.
- حق الحضانة يجوز للزوجة التنازل عنه، كما يجوز لها الرجوع فيه بعد التنازل.
- لو تعارض الحق الثابت بالعرف مع الحق الثابت بالنص، فإنه يقدم الحق الثابت بالنص؛ لقوته، وكونه حجة على الجميع، بخلاف العرف، ولأن حجية العرف إنما ثبتت بالنص.
- لو تعارضت حقوق الزوج مع حقوق الوالدين، بأن منع الزوج الزوجة من القيام بحقوق والديها، تقدم حقوق الوالدين؛ لأن حقوق الوالدين أوجب من حقوق الزوج.
- لو تعارضت حقوق الزوج مع حقوق ذوي الأرحام، يقدم حق الزوج؛ لأن حقَّ الزوج أوجب من حق ذوي الأرحام.
- الحقوق الواجبة للزوجة على الدوام والاستمرار، كالقسم والنفقة والكسوة والسكنى، يجوز لها الرجوع فيها بعد التنازل عنها.
- الحدود يجوز التنازل عنها قبل الرفع إلى الإمام، ولا يجوز بعده، كحدّ السرقة والقذف؛ لأنها قبل الرفع إلى الإمام من حقوق العبد التي يجوز له التنازل عنها.
- يجوز إجبار الحاكم على التنازل عن الحكم في الدولة الإسلامية إذا كفر، أو ارتد بعد الإسلام، أو ترك الصلاة.. أو ترك الحكم بما أنزل الله عزَّ وجلَّ.

- وضع الشارع الحكيم وسائل كثيرة لفضّ النزاع بين المستحقين للولاية العامة أو الخاصة، ومن هذه الوسائل: القرعة، فهي مشروعة عند عدم تعيّن المستحق للولاية عند التساوي والتنازع.
- إذا تعارض حق براءة الاختراع مع المصلحة العامة، مثل حقه في إخفاء اختراعه عن المجتمع، مع الحاجة الشديدة إليه، كاختراع دواء يحتاج إليه الناس... فإنه يجوز إجباره على التنازل عن حق براءة الاختراع.

## المعاملات المالية المنهي عنها في الشريعة الإسلامية

**المعاملات المالية المنهي عنها في الشـــريعة الإســـلامية: تطبيقات معاصـــرة/ خالد عبدالقادر.– بيروت: مؤسسة الضحى للطباعة والنشر، ١٤٣٥هـ، ٣٠٣ ص.**

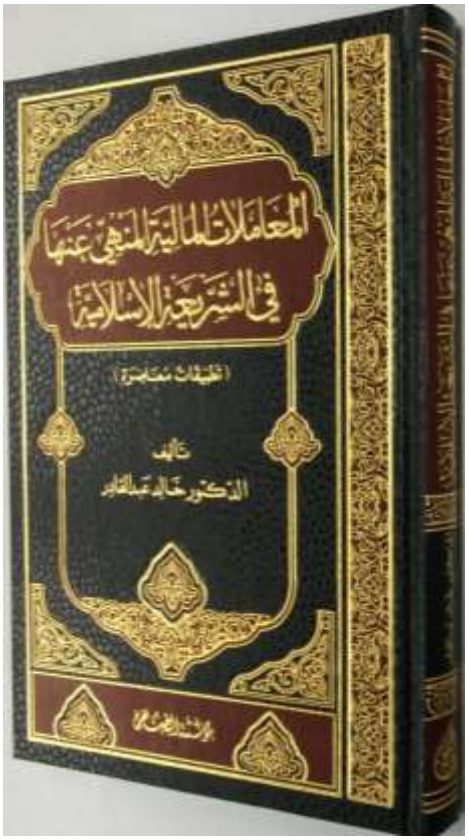

دراسة فقهية لمعاملات مالية تدخل تحت باب المنهيات الشرعية، في (١٧) موضوعًا، هي الأبواب المعروفة للمعاملات، وهذه أمثلة من المعاملات المحرمة التي ذكرها في كل موضوع، مع دراسة وتوضيح:

- المنهي عنه في البيوع: الخمر، الميتة، الأصنام، الدم وأعضاء الإنسان، الكلب والهرَّة، مهر البغي، مني الفحول، الاستثناء المجهول، بيع الحاضر للبادي، كثرة الحلف في البيع، بيع لحوم الأضحية والعقيقة، بيع المنذور...
- في الإجارة والجعالة: تأجير النفس لعمل محرَّم، تأجير المأجور، أكل أجرة الأجير، استئجار المحطات الفضائية، الأجرة على التجسس، الأجرة التي يأخذها الإعلامي على الإساءة للآخرين.
- في الشركة: كون رأس المال مجهولاً، اشتراط الربح بدون خسارة، شراء أسهم في شركات تتعامل بالحرام.
- في المضاربة: جهالة الربح، أخذ العامل ربحه دون حضور الشركاء، المحرَّم في صكوك المضاربة.
- في الضمان: جهالة الدَّين المكفول، أخذ الأجرة على الكفالة، الهروب من ضمان الإضرار.
- في الوديعة واللقطة: استعمال الوديعة بغير إذن صاحبها، التجارة بالوديعة، التقاط الدواب الضخمة، الامتناع عن ردِّها إلى صاحبها.
- القرض والدَّين: إقراض شيء مجهول، المماطلة بالسداد، أخذ البنك أجرة على القروض.
- في الوكالة: توكيل غير المسلم في إخراج الزكاة، خروج الوكيل عما شرطه الموكل، قبول توكيل في أمر محرَّم.
- في الشفعة: وضع الرهن عند غير المرتهن، تجزئة الرهن بتأدية بعض الدَّين.
- في الهبة والوصية: الإكراه على الهبة، الهبة لأهل البدع والمعاصي، ردُّ الطِّيب، الوصية لغير المسلم، الوصية بمعصية.

- في العاريَّة: إعارة العاريَّة، تأجير العاريَّة، تعدِّي المستعير.
- في الوقف: الوقف على أهل البدع والمعاصي..

## الرخص في المعاملات وفقه الأسرة

**الرخص في المعاملات وفقه الأسرة/ محمد بن أحمد أبا الخيل.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٥١٦ ص (أصله رسالة ماجستير من جامعة الإمام بالرياض).**

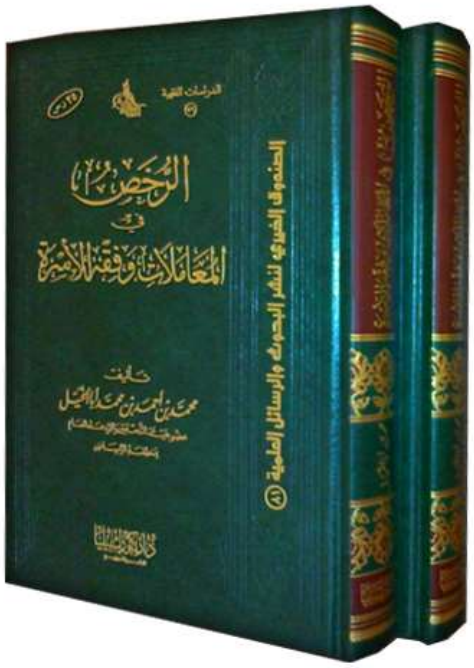


الرخصة كما عرَّفها العلامة تاج الدين السبكي هي "الحكم الشرعي الذي غُيِّر من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي". ولا خلاف في مشروعية الرخصة بالجملة.

ومعرفة الرخص والأسباب الداعية لها والنظر في كيفية تطبيقها سبيل لمعالجة مسائل مستجدة تتحقق فيها أسباب الرخص. وكثير منها بحاجة إلى بيان وجه الرخصة فيها، ومدى ثبوتها. وهذا ما قام به المؤلف. وفي الرخص إبراز لسماحة الإسلام وتيسيره، ومراعاته لما يصلح العباد في أمور دينهم ودنياهم.

ووزعت موضوعات الكتاب على فصلين كبيرين كما هو في عنوان الكتب، وتحتهما مباحث ومطالب عديدة.

ومما توصل إليه الباحث من نتائج:

- الأخذ بالرخصة مقدم على الأخذ بالعزيمة إذا كانت الرخصة في مقابلة مشقة لا صبر للمكلَّف عليها طبعًا أو شرعًا، وإذا كانت الرخصة مطلوبًا تحصيلها بقطع النظر عن اعتبار المشقة. وما سوى هاتين الحالتين يتردد القول في الترجيح بين الأخذ بالرخصة والأخذ بالعزيمة.
- تتبع الرخص التي هي في مقابلة العزائم لا خلاف في الجملة في مشروعيته بضوابطه، وأما تتبع رخص الفقهاء فمحل نزاع، والمختار عدم جواز تتبع رخص الفقهاء مطلقًا.
- في حكم بيع المغيَّبات في الأرض خلاف، والمختار جوازه مادام يعلم وجودها، وجوازها رخصة شرعية لدفع المشقة.
- اتفق الفقهاء على جواز المضاربة في الجملة، وهي رخصة ثبتت دفعًا للحاجة.
- اختلف العلماء في حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلوم الشرعية، والمختار جوازه مطلقًا، والجواز ليس على وجه الرخصة. والله أعلم.
- اتفق الفقهاء على جواز أخذ اللقطة اليسيرة، والجواز ثابت رخصة لضرورة حفظ المال من الضياع.
- اتفق الفقهاء على وجوب القسم بين الزوجات والعدل بينهن، واتفقوا على أن الزوج إذا سافر بإحدى زوجاته أنه إذا رجع لا يقضي لمن لم تسافر معه مدة سفره، وهذا الحكم ثابت رخصة شرعية.

- اتفق الفقهاء على أن الزوج إذا منع الزوجة من النفقة، فللزوجة أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها دون علمه، رخصة شرعية للحاجة.

## المخاطرة في المعاملات المالية المعاصرة

**المخاطرة في المعاملات المالية المعاصرة/ عبدالرحمن بن عبدالله الخميس.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٥٦٩ ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض).**

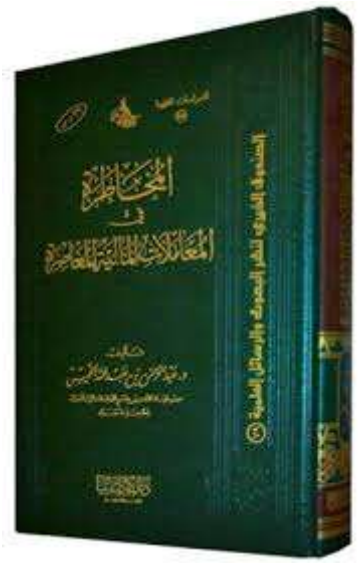

نتيجة التنمية والتطور السريع ابتكرت أدوات مالية متنوعة، بينها ما هو عالي المخاطر، وصار يهدد المستثمرين أو يؤرقهم، وأصبحت المخاطرة تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة المشاريع القائمة والناشئة، مع دراسة سبل تجنب أو تقليل المخاطر، عبر أدوات مالية أخرى عرفت بأدوات التحويط ضد المخاطر، أو إدارة المخاطر.

ولما كانت تلك الأدوات وليدة أسواق رأسمالية لا تبالي بمدى موافقة تلك الأدوات للشريعة الإسلامية، جاءت مليئة بالمخالفات الشرعية.

وعالج الكاتب هنا جملة من المعاملات – التي تصحبها المخاطر – في الميزان الفقهي الإسلامي وليس كلها، نظرًا لكثرتها، وهي أربعة محاور: الأسواق المالية، التأمين التجاري، التسويق الشبكي، التجارة الإلكترونية.

فجاءت خطة الكتاب في أربعة فصول أساسية، يسبقها فصل (المخاطرة وضوابطها).

وقد عرَّف المؤلف المخاطرة بأنها التعرض لاحتمال الهلاك أو التلف، وأنها قد تكون بالنفس أو بالمال.

وذكر أن المخاطرة تحصل بواحد من الأسباب التالية:

- تعريض المال للهلاك والتلف.
- حصول الضرر بالمخاطِر.
- تعليق تملك المال على المخاطرة.
- حصول الغرر أو الجهالة.
- حصول القمار.

كما ذكر أن الصفات المؤثرة في حصول المخاطرة في المعاملات المالية هي ما توفرت فيه الضوابط التالية:

- أن تكون المخاطرة في عقود المعاوضات المالية.
- أن تكون المخاطرة كبيرة، والخطر ظاهرًا وغالبًا على العقد.
- أن تكون في المعقود عليه أصالة
- ألاّ تدعو الحاجة إلى العقد.
- أن يكون العقد مبناه على المجازفة والمخاطرة المحضة.
- أن تفضي المخاطرة إلى أكل أموال الناس بالباطل.
- أن تؤدي المخاطرة إلى إيقاع الضرر بأحد المتعاقدين.
- أن تؤدي المخاطرة إلى حصول النزاع والخصومة بين المتعاقدين.

ومما انتهى إليه أن البيع على المكشوف من صور المخاطرات المعاصرة المحرمة، لما يتضمنه من مجازفة كبيرة غالبة على العقد، وهي واقعة على المعقود عليه أصالة، وليست تابعة لأمر مقصود..

وأن عقود المستقبليات والاختيارات قائمة على المجازفة والمخاطرة المحضة، وتعريض المال للهلاك والتلف، وليس على التجارة المبنية على طلب الربح.

وعقود المبادلات (المقايضات) بأنواعها الأربعة (مبادلة عوائد الأسهم، ومبادلة أسعار الفائدة، ومبادلة العملات، ومبادلة السلع) من المخاطرات المحرمة، لما فيها من المجازفة والمخاطرة... وتتضمن الغرر والضرر وأكل أموال الناس بالباطل.

وأن البيع والشراء على المؤشر من عقود المخاطرة المحرمة، لما فيه من مجازفة ومخاطرة محضة، ولما فيه من القمار المحرم، فأساس العقد وانتهاؤه على توقعات وصول المؤشر إلى رقم معين، وكل واحد من المتعاقدين لا يخرج عن كونه غانمًا أو غارمًا...

## أحكام الرواتب ومعاشات التقاعد في الفقه الإسلامي

**أحكام الرواتب ومعاشات التقاعد في الفقه الإسلامي/ نزار أحمد عويضات.– عمّان: دار النفائس، ١٤٣٧ هـ، ٣٨٣ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

بيَّن المؤلف في الفصل التمهيدي أحكام الأجير الخاص والمشترك؛ لأن العمال والموظفين في القطاع العام والخاص يندرجون في الفقه الإسلامي ضمن باب الأجير الخاص.

ونوقشت مباحث الكتاب من خلال بابين كبيرين، هما:

- أثر التضخم على الرواتب والمعاشات ووسائل صيانتها من التضخم والمماطلة والإعسار.
- التأمينات الاجتماعية للعمال والموظفين وزيادة رواتبهم ومعاشاتهم وحقوقهم المالية.

وذكر جواز ربط الأجور والرواتب ومعاشات التقاعد بالمستوى العام للأسعار، لحماية أصحاب الدخل المحدود من العمال والموظفين وأصحاب معاشات التقاعد، بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والانخفاض في القيمة الشرائية للأوراق النقدية. والقول بالربط القياسي بمستوى الأسعار يساعد العمال في الحصول على أجورهم الحقيقية وليس الاسمية.

كما ذكر امتياز أجور العمال والموظفين على سائر الالتزامات والحقوق الأخرى في حال إعسار رب العمل أو إفلاسه، رعاية لظروفهم وواقع معيشتهم.

وفي حال إفلاس أرباب العمل أو إعسارهم يُعطى العامل الحق في إنهاء عقد العمل؛ لأن في إبقاء العقد مع الإفلاس أو الإعسار التزام ضرر لم يلتزمه العامل أو الموظف وقت إبرام العمل.

وتستحق الأجرة في إجار الأعمال بعد إتمام العمل المتفق عليه، أو بحسب العرف.

ولا يجوز تأخير رواتب الموظفين عن وقت الاستحقاق، وهو تمام العمل، أو نهاية المدة المتفق عليها، فإذا كان الاتفاق على جعل الراتب شهريًّا لزم دفعه للعامل في نهاية كل شهر، وتأخيره عن ذلك من غير عذر يعدّ مطلًا أو ظلمًا.

ومبدأ تأمين العمال والموظفين ورعايتهم يعتبر مبدأ أصيلًا في الإسلام، فالعامل إذا ضعف عن العمل أو بلغ سنّ الشيخوخة، وكان من رعايا الدولة الإسلامية، فُرض له راتب تقاعدي يفي بحاجته وحاجة من يعول.

ومكافأة نهاية الخدمة التي يقدمها التأمين الاجتماعي تكريم للموظفين والعمال، وتقدير لجهودهم وعملهم، وفيها تشجيع لغيرهم، ولذلك فهي جائزة شرعًا.

والراتب التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة لا تجب الزكاة فيهما قبل قبضهما حقيقة أو حكمًا.

وإذا مرض العامل أو الموظف في القطاع العام مرضًا يُرجى برؤه فالأصل أن يستمر صرف راتبه كالمعتاد دون توقف، وفي حال أنه أصيب بمرض لا يرجى برؤه أو لا يقوى معه على العمل، فيحال إلى التقاعد المبكر، مع صرف الراتب التقاعدي له بانتظام.

ومن الخطأ قياس العاملين في القطاع الخاص على العاملين في القطاع العام، فإلزام رب العمل بدفع الأجرة للعامل المريض حالة مرضه ظلم تأباه الشريعة، ويعطى حاجته من نفقات الأقارب الموسرين ومن بيت مال المسلمين؛ لأن الدولة من واجبها أن توفر الكفاية التامة لكل من يعيش في كنفها.

والموظفون والعمال في القطاع العام والقطاع الخاص يدهم يد أمانة، فأدوات العمل التي بين أيديهم، من آلات ومعدات وأجهزة كمبيوتر وغيرها، لا يضمنونها إلا بالتعدي أو التقصير.

## أحكام رأس المال في الشركات

**أحكام رأس المال في الشركات والمسائل المعاصرة المتعلقة به/ وليد بن محمود قاري.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٤٢٨ ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى).**

يشكل رأس المال العصب الرئيسي في الشركات، وبدونه لا قائمة لها، والشركات بدورها تعد دعامة أساسية في النظام الاقتصادي؛ ولذلك تتنافس الدول في جذب رؤوس الأموال إليها، وتوفير المناخ المناسب لها. وقد تطورت الشركات الحديثة.. وهي في شقها التنفيذي متوقفة على الناحية التشريعية أو التنظيمية، وبحاجة إلى توضيح أحكام فقهية منظمة لها لتؤدي دورها، ولئلا تتحول إلى أنظمة أخرى لا تتفق مع الأحكام الشرعية. وهذا ما بحثه المؤلف في كتابه هذا، وجعله في بابين وفصول ومطالب ومباحث، والفصول هي:

- شروط رأس المال في الشركات.
- التصرف في رأس المال وضمانه.
- الربح والخسارة وعلاقتهما برأس مال الشركة.
- أحكام الاختلاف في رأس المال.
- أحكام رأس المال المتعلقة بانتهاء الشركات.
- تكوين رأس المال في الشركات الحديثة.
- تعديل رأس المال في الشركات الحديثة.
- حماية رأس المال والمسؤولية المتعلقة به في الشركات الحديثة.
- أثر رأس المال في انقضاء الشركة.

ومما توصل إليه من نتائج:

- رأس المال كمصطلح إنما يستعمل في شركة الأموال وشركة المضاربة دون غيرهما.
- يشترط العلم بمقدار رأس المال وصفته في انعقاد الشركة، كما يشترط حضور رأس المال عند عقد الشركة، ولا يجوز عقدها على الديون.
- لا يشترط في رأس المال كونه من الأثمان، بل يجوز جعل العروض رأس مال باعتبار قيمتها يوم العقد، كما لا يشترط تساوي المالين في القدر، ولا اتحاد جنس رأس المال ووصفه، ولا خلط رأس المال في انعقاد الشركة.

- لكل واحد من الشريكين أو الشركاء حق التصرف في رأس المال في شركة الأموال، ويصح اشتراط العمل في رأس المال على أحد الشريكين أو الشركاء دون غيره، كما يصح اشتراط عمل صاحب المال مع العامل في المضاربة.
- لا تثبت النفقة للشريك العامل من رأس المال حضرًا أو سفرًا إلا عند اشتراط النفقة له، أو عند وجود عادة بالنفقة، وتكون بالمعروف عند التجارة، محسوبة من الربح أولاً، ثم من رأس المال.
- لا يتحمل الشريك العامل شيئًا من الخسارة إذا لم يتعدَّ أو يفرِّط، بل تكون على رأس المال، وتقسم على قدر المشاركة..
- التلف المضمون في رأس المال لا يجبر بالربح، أما غير المضمون فيجبر بالربح ما بقيت الشركة، سواء كان التلف الحاصل في رأس المال قبل التصرف فيه، أو بعد التصرف فيه، ولو اشترط خلافه.
- إذا اختلف رب المال والعامل في قدر رأس المال أو في صفة رأس المال، فالقول قول العامل مع يمينه، ما لم تكن لرب المال بينة.
- تبطل الشركة بهلاك جميع رأس المال إن لم يبق فيها ربح، ولا تبطل بهلاك بعض رأس المال مطلقًا.
- يجوز تنظيم التنازل عن الحصص بما يتلاءم مع الاعتبار الشخصي بين الشركاء، والثقة المتبادلة بينهم، بحيث لا تنتقل إلا بموافقتهم.
- يجوز تكوين احتياطي مع الربح لحماية رأس المال.

## الوساطة العقارية

**الوساطة العقارية وتطبيقاتها القضائية/ عبدالله بن صالح السيف.– الرياض: الميمان للنشر، ١٤٣٤هـ، ٦٢٠ ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض).**

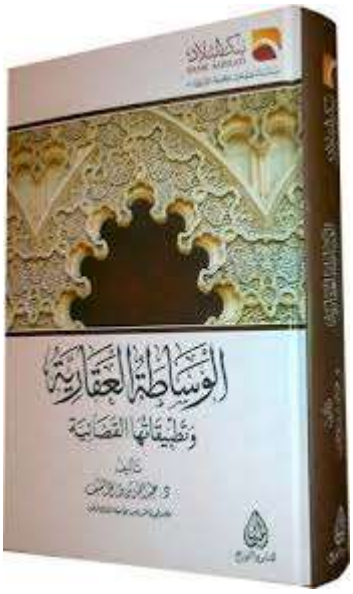


الوساطة العقارية هي عقد على عوض معلوم مقابل السعاية بين عاقدين في عقار لا نيابة عن أحدهما.

وهي مهنة شريفة عمل بها الأقدمون، وأقرَّ جوازها النبي صلى الله عليه وسلم.

وتخرَّج في الشريعة الإسلامية على الجعالة، والإجارة، والمضاربة.

وهي على أنواع: الوساطة بالبيع والشراء، وبالتأجير وإدارة الأملاك، وبالتطوير العقاري، وبالتمويل العقاري.

وجعل المؤلف بحثه في بابين كبيرين: الأحكام العامة لعقد الوساطة العقارية، والآثار المترتبة على عقد الوساطة.

- ومن أحكام العاقدين فيها: أن عوض الوساطة مستحق لمن تمت الصفقة على يديه من الوسطاء إذا تعددوا وانفرد بعضهم بالقيام بالعقد، أما إذا تعاونوا وكمل بعضهم عمل بعض، فيقسم العوض بينهم.
- جرى العرف على أن الشريكين في المنشأة العقارية الواحدة يعدان شخصية واحدة عند تقسيم العوض على أكثر من منشأة، كما أن الأب والابن إذا استقلَّ كل منهما بمنشأة فإنهما لا يحتسبان كشخصية واحدة، وإنما كل واحد منهما شخصية منفردة.

- إذا قام وسيط عقاري بربط راغب بالشراء بوسيط آخر من غير تحديد عقار، فالأصل أن العوض في هذه الحال يقسم بين الوسيطين.
- تجوز الشراكة بين الوسطاء، ويصحُّ إنابة بعضهم في القيام بالأعمال المنوطة، ما لم يكن العامل أجيرًا خاصًا، أو يقضي شرطٌ أو عرفٌ بخلافه، وتجوز شهادة الوسيط العقاري ما لم تجرَّ نفعًا.
- ومن أحكام العمل فيها: لا يستحق الشخص – إذا لم يكن وسيطًا في الصفقة — عوض الوساطة، من حيث الأصل، في توثيق الصفقة، أو نقل أوراقها، أو كونه مقوِّمًا للعقار، وإنما له أجرة المثل على أعماله.
- ومن أحكام العوض فيه: جواز تقدير العوض بما زاد عن الثمن المسمى، كأن يقول: بعه بكذا فما زاد فهو لك، أو فهو بيننا، شريطة أن يكون المسمى مثل قيمته في السوق أو أقل.
- ومن أحكام العقار فيها: تقع الوساطة في العقار على الأراضي الخام، والأراضي المطورة، والوحدات السكنية القائمة، والمباني التجارية، والمزارع، والاستراحات. ويشترط أن يكون العقار مستوفيًا لشروط بيعه شرعًا، وأن يكون الغرض من الاستفادة منه مباحًا.
- للوسيط لعقاري عدة حقوق، كاحترام مهنته، وبذل العوض له كاملاً في حينه، وعليه التزامات، كالصدق، والخلق الحسن، والأمانة، والتوثق من ملكية العقار، وتوثيق العقد بما يمنع النزاع.
- الوسيط العقاري الأصل فيه أنه مسؤول عن جميع تكاليف المزاد والإعلان، ما لم يقم شرط أو عرف بخلافه.
- الأصل أن الوسيط لا يجب عليه تحصيل الأجرة من المستأجر، ما لم يقم شرط أو عرف خاص بخلافه.

# قضايا الزراعة والبيئة في الشريعة الإسلامية

**قضايا الزراعة والبيئة في الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية مقارنة/ محمد كمال مبروك إبراهيم.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٤هـ، ٦٦٧ ص.**

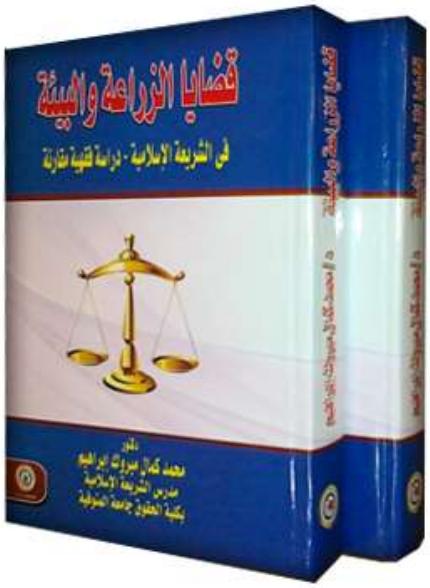


أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه في الفقه المقارن، وكانت بعنوان: "القيود الواردة على الحرية في مجال الزراعة وموقف الإسلام منها: دراسة مقارنة". وهذا العنوان أفضل وأوضح من سابقه. وقد اشتمل على خمسة أبواب:

- ناقش الأول القيود الواردة لحماية الملكية، وفيه ثلاثة فصول تتعلق بتقييد ولي الأمر للملكية، والغرس والزرع في الأرض المغصوبة، وما يتعلق بإحياء الموات.
- والباب الثاني يتعلق بالقيود التي تهدف إلى حماية البيئة، من التلوث، والاستنزاف، والإخلال بالتوازن الطبيعي.
- والثالث عن القيود الهادفة إلى حماية الصحة، ويشمل حكم استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، وحكم زراعة المواد المضرة بالصحة، وحكم الهندسة الوراثية للنبات.

- وناقش الباب الرابع القيود الواردة على الحقوق التابعة (الشرب، المجرى، المسيل، المرور) وتعلقها بالزراعة.
- وفي الخامس بيان للقيود الواردة على عناصر العملية الزراعية عمومًا، ويشمل الزرع الممنوع، وبيع الزرع للعدو، واتخاذ الكلاب لحراسة الزرع، وعمل المرأة في الزراعة، واستخدام الأطفال في الزراعة.

ومما توصل إليه الباحث:

- جواز تسميد الزروع بالنجاسات إذا ثبت خلوها من الضرر.
- تحريم الاحتطاب الجائر المسبِّب للتصحر.
- منع الإضرار بالأرض الزراعية، وحرمة ترك زراعة الأرض الصالحة للزراعة، وتحريم التبوير، وتحريم الزرع المضرّ بالغير، والبذور المجهدة للتربة.
- جواز استعمال الأسمدة والمبيدات الكيماوية بضوابط، منها: وجود الحاجة لاستعمالها، وعدم وجود بدائل طبيعية تقوم بوظيفتها، وعدم وجود ضرر محقق من استعمالها.
- جواز تقييد ولي الأمر المباح بضوابط.
- اختيار الرأي القائل إن الماء إذا أحرزه الإنسان صار ملكًا له يصح بيعه وهبته والتصدق به.
- اختيار رأي القائلين بجواز إجراء الماء في أرض الغير إذا كانت هناك ضرورة، ولو بغير إذنه، ما لم يضرَّ به.
- حرمة إجارة المسلم نفسه على فعل معصية، سواء كان المستأجر كافرًا أو مسلمًا.
- حرمة بيع السلاح وآلة الحرب للعدو.
- جواز عمل الصبي بالزراعة، وجواز إجارة الصبي نفسه في الزراعة وغيرها من أوجه العمل، إذا كان مميزًا، وأذن له وليه في ذلك.

# الأحكام الفقهية في تخطيط المدينة الإسلامية

**الأحكام الفقهية في تخطيط المدينة الإسلامية/ إياد عاشور الطائي، خليل حسن الزركاني.– عمَّان: مكتبة المجتمع العربي، ١٤٣٥هـ، ٩٠ص.**

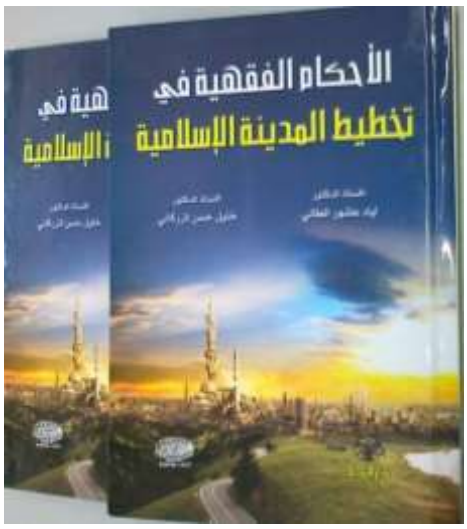


هذا يدخل ضمن كتب الحيطان، أو أحكام البنيان، ذات الموضوعات النادرة والعويصة في الفقه الإسلامي.

وهذا بحث موجز في أحكام الشوارع، محرماتها وسقائفها، وهيئتها العامة والخاصة، والأنفاق ونظافتها، وحالات تجاوز الشوارع، واستعمال حق المرور فيها، وتوزيع الأسواق، وأحكام الأسوار وضرورة بنائها، ومواصلة صيانتها وترميمها، مما يخص أمن المدينة، وتوفير مياه الشرب وأمكنتها الحائزة على اهتمام سكانها.

وبحث أحكام الضرر البيئي في نظام الجيرة في المدينة الإسلامية، من أحكام ضرر المياه، وضرر الروائح، والدخان والأتربة، وقنوات الصرف، والضرر على العمارة الإسلامية.

وبحث موضوع الأبواب على الطرق غير النافذة والمشتركة الخاصة، والعلاقة بين صاحب السفل وصاحب العلو، وعيوب الدار، واستعمالات أنواع الأراضي، ونزع الملكية للمصلحة العامة وعلاقته بالأبنية داخل المدينة الإسلامية، ونزع الملكية العامة لإقامة

طريق داخل المدينة، والتشكيل العمراني للمدينة، والمعايير التخطيطية لاستعمالات الأرض والأبنية داخلها.

## استثمار الأوقاف

**اســـتثمار الأوقاف: دراســـة فقهية تطبيقية/ تأليف أحمد بن عبدالعزيز الصـــقية.– الدمام؛ الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٤هـ، ٤٣٩ص (أصله رسالة دكتوراه).**

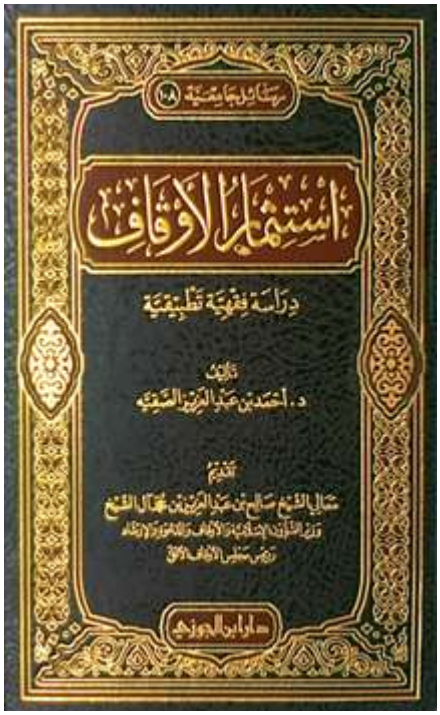


دراســـة فقهية تطبيقية متميزة في الأوقاف، ركز المؤلف على جانب حيوي منها، وهو الاســـتثمار، ومعالجة ما طرأ من أمور عصـــرية جديدة فيها، وعرَّفه بأنه "تنمية ما حُبس أصله وسُبلت ثمرته بكل الوسائل المشروعة". وجعل بحثه في بابين طويلين، هما:

– حقيقة استثمار الوقف وما يؤثر فيه والحقوق المتعلقة به.

– أحكام استثمار الوقف وتطبيقاته.

ومما ذكره في نهاية البحث:

- اســـتثمار الوقف من أصـــناف العبادة ذات النفع المتعدي، مع ما جاء من الحث على عمارة الأرض.
- القول بوقوع الوقف على التأبيد يمكِّن من الاستثمار الأمثل للوقف بأنواعه.
- الراجح مشروعية استبدال الوقف فيما يحقق المصلحة.
- مشروعية وقف صور متعددة من أنواع الموقوف، وتبيَّن الإجماع على مشروعية وقف العقار، كما ترجَّح مشـــروعية وقف المشـــاع والإقطاعات والإرصـــاد، والأموال النقدية بأنواعها، والمنافع والحقوق.
- يمكن الإفادة من صـــور التأمين التعاوني المشـــروع، ســـواء من خلال إنشـــاء صناديق وقفية تحقق التأمين التكافلي للوقف من داخله، أو عن طريق اشتراك الوقف في جمعيات تقوم على التأمين التعاوني.
- إذا كان المال الموقوف المستثمر لم يدخل في ملك معين، فلا تجب فيه الزكاة.
- الراجح مشروعية استثمار الوقف من حيث الجملة.
- الإجارة هي أكثر صور الاستثمار الوقفي الذي ذكره المتقدِّمون، ولا يختلفون في مشروعيتها من حيث الأصل، ومن صورها المشروعة: التأجير مع تعجيل الأجرة، والإجارة الجزئية والكلية.
- المساقاة والمزارعة من أنجح الطرق لتثمير الأراضي الزراعية الموقوفة، التي يعجز الوقف عن تمويلها ذاتيًا.
- يشرع بيع الوقف أو بعضه لاستبداله بما هو أنفع، أو بيع بعضه لصيانته الضرورية.
- من الصور المعاصرة لاستثمار الوقف: استثماره بالمشاركة المتناقصة، بشراء الوقف نصيب شريكه الممول، أو الاستثمار لريع الوقف بمثل هذه المشاركة، أو الاستثمار بالاستبدال الذي يحقق المصلحة، ولا إشكال في مشروعيتها بعد مراعاة ما تقرر من ضوابط.

- يمكن الاستفادة من الصناديق الاستثمارية الخالية من أي نشاط محرم لتكون أوعية وقفية، سواء من خلال إنشاء هذه الصناديق الوقفية، أو كوسيلة تستثمر فيها أموال الوقف، مع وجوب الأخذ بما ورد في الضوابط.
- الأظهر هو المنع من استثمار الوقف عن طريق صكوك المقارضة، لما تتضمنه من محاذير شرعية.
- يمكن استثمار الوقف النقدي فرديًا بالمرابحة للآمر بالشراء، أو البيع بالتقسيط، أو السلَم، كما يمكن استثمار النقود الموقوفة جماعيًا في الصناديق الوقفية، بشرط مراعاة الضوابط المقررة هنا.
- كما يمكن استثمار الوقف بالإجارة التمويلية، وهي مشروعة ما دامت تحقق المصلحة التي يتغيّاها الوقف، وتسهم في تنمية العين الموقوفة، ولم تتضمن ما يخالف ضوابط الاستثمار الوقفي.

## (١٨)

## فقه الأسرة

### الثابت والمتغير من أحكام الأسرة

**الثابت والمتغير من أحكام الأسرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية/ يمينة ساعد بوسعادي.– الرياض: باحثات لدراسات المرأة، ١٤٣٦ هـ، ٥٩٧ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

موضوع الثابت والمتغير في أحكام الأسرة – كما تقول المؤلفة – له أهمية بالغة في حياة المجتمع؛ لأنه يمسُّ كل فرد، والحاجة ملحة للاجتهاد المعاصر في موضوعاته المتجددة وفق مقاصد الشريعة الإسلامية لإثبات مرونة أحكامها وصلاحيتها لكل زمان ومكان وحال، ولإثبات مقدرتها عمليًا على التصدي لمشكلات المجتمع المعاصر.

وقد ركزت على تحديد المعايير الفاصلة بين ما يعدُّ تغييرًا مقبولاً شرعًا يعبِّر عن إرادة الشارع، وما ليس كذلك، وذلك في إطار أحكام الأسرة، مع وضع أسس وضوابط تصرفات المجتهد في اجتهاده.

وجعلت موضوعها في بابين:

الأول: ضبط مصطلحات الموضوع.

الثاني: مسالك دعاة تغيير الأحكام الشرعية الثابتة وتطبيقاتها في أحكام الأسرة.

ومما توصلت إليه في ختام دراستها:

- قامت أدلة كثيرة معتبرة على أن الشريعة الإسلامية مبنية على أحكام ثابتة وأخرى متغيرة.
- اتسمت أحكام الأسرة في مجملها بأحكام ثابتة لا يمكن تغييرها مهما تغيرت أحوال الناس؛ حماية لها من الانهيار، وبالتالي انهيار المجتمع.
- الحكم المتغير معتبر شرعًا إذا كان موافقًا لقصد الشارع ومستنبطًا نصوص الشريعة وقواعدها.
- مجالات الأحكام المتغيرة متعددة، منها الفروع والجزئيات التي تستند إلى الدليل الظني.
- نظام الأسرة حوى مقاصد عامة وخاصة تهدف إلى إقامة مجتمع قوي متماسك تتجلَّى فيه صورة الإسلام حتى تهتدي إليه المجتمعات الإنسانية الأخرى.
- عدم إدراك مقاصد الشريعة في أحكام الأسرة دفع بالبعض إلى محاولة تغيير الأحكام الثابتة فيها بآليات مختلفة، حاولت الكاتبة استخلاصها وتطبيقها على بعض المسائل.
- ومن جميل ما أوصت يه: تخصيص مسائل نظام الأسرة بمحاكم خاصة؛ لحساسية ما يعرض فيها من قضايا ومشكلات ذات الطابع الخصوصي أو السرّي الذي يميّز القضايا الاجتماعية، مما يجعل مناقشتها والتداعي فيها محرجًا لجميع الأطراف، ولأن آثار التداعي في مثل هذه المسائل لا يقتصر على الزوجين فقط، بل يتعداهما إلى الأهل والأقارب من الطرفين.

# العنف الأسري

**العنف الأسري: دراسة فقهية تطبيقية/ تأليف سليمان بن ضيف الله اليوسف.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٢ مج ( ١٠٨٩ ص ) (أصله رسالة دكتوراه).**

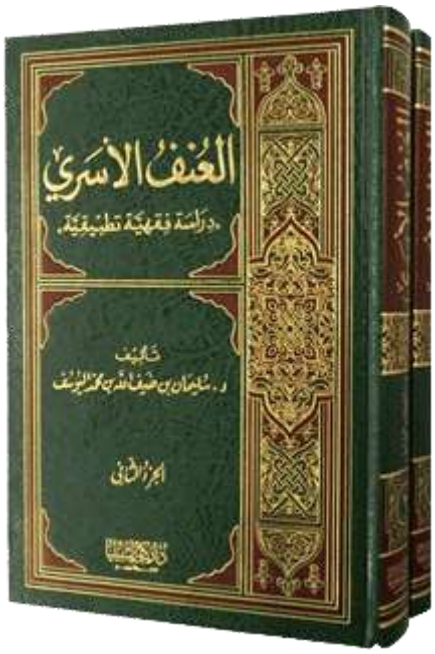


يعني بالعنف الأسري: الاعتداء أو الإضرار داخل الأسرة بغير حق شرعي. وما أقرته الشريعة لا يعتبر عنفًا أسريًّا؛ لغلبة مصالحه.

وهو أنواع: بدنية، وجنسية، وصحية، واجتماعية، ومالية. ويكون بالقول، أو الفعل، أو الترك. ويقع على جميع أفراد الأسرة.

ويكون خفيفًا، وخطيرًا، ومشتركًا، ومتكررًا، وطارئًا.

وهو ظاهرة عالمية.

وله أسباب شخصية، واجتماعية، ومن أكبرها: ضعف الوازع الديني، والجهل، والأمراض النفسية، والفقر.

وله آثار سيئة، على المعنِّف، والمعنَّف، والأسرة، والمجتمع.

والعنف الأسري بمفهومه الصحيح محرم، ظاهر التحريم في الشريعة الإسلامية؛ لما فيه من الظلم والأذى وعدم الرحمة.

والمنهج الشرعي في التعامل مع الأسرة هو الرفق، ولا يُصار إلى الشدة إلا عند الحاجة، وبقدرها فقط.

اتهمت اللجان الغربية الشريعة الإسلامية بإقرارها العنف في (١٤) قضية. وكلها باطلة.

وتتكئ هذه الاتهامات على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. ومبدأ المساواة بينهما باطل حسًّا وطبًّا وعقلاً وعرفًا وشرعًا، وما اعتمد على الباطل فهو باطل.

وقد أدى تعسف بعض المسلمين في استعمال حقوقهم الأسرية في القوامة والولاية والحقوق إلى فتح المجال لإلصاق العنف بشريعة الإسلام، الناهية عنه.

ويأتي العنف الأسري من حرمان المرأة من قوامة الرجل عليها، ومن دعوتها إلى الحرية المطلقة، ومن تأخير زواجها، وتحديد النسل، لما يتبع ذلك من تعريضها للأمراض، والاغتصاب، وحرمانها من النفقة.

الحلُّ القضائي للعنف الأسري من أهم حلوله الشرعية، وله حلول فقهية غير قضائية، هي: التعريف بالحقوق الشرعية، نصرة المظلوم، تأهيل المعنِّف، الإصلاح، الحماية الحكومية للمظلومين.

ومن معوقات الحل القضائي تعسر إثبات العنف لوقوعه داخل البيوت أو على انفراد، والتأخير في الجلسات وفي الحكم.

يُقتل الزوج إذا قتل زوجته عمدًا وليس بينهما ولد، ورجح الباحث قتل أحد الزوجين ولو كان بينهما ولد، كما رجَّح قتل الوالد قصاصًا إذا قتل ابنه عمدًا بدون شبهة، ويُقتل الولدُ إذا قتل والده، والأخ أخاه؛ قصاصًا.

نشر الفواحش بين المحارم في وسائل الإعلام داخل في إشاعة الفاحشة بين المؤمنين.

من أتى محارمه بزنا أو لواط، واجبٌ قتله، محصنًا أو غير محصن.

وترجح لدى الباحث عدم قبول لعان الأزواج المدمنين، والفسّاق الظالمين على زوجاتهم العفيفات، مع تعزيز ذلك بطلب البصمة الوراثية.

يثبت الفسخ لزوجة السكران، ومتعاطي المخدرات، والمدخن إذا أضرَّ تعاطيه بها، ولم تكن على علم باستعماله قبل العقد. ولا يثبت للزوج الفسخ إذا كانت زوجته هي المتعاطية؛ لأن له حيلة في التخلص منها.

يُقطع أحد الزوجين إذا سَرق من مال الآخر نصابًا محرزًا لا شبهة فيه، ولا يُقطع الوالد إذا سرق من مال ولده المحرز عنه؛ لوجود الشبهة، ويُقطع الولد إذا سرق من مال والده المحرز عنه، وكذلك الأخ إذا سرق من مال أخيه إذا لم تكن هناك شبهة قوية.

ابتزاز الزوج لزوجته وتهديد أهلها بفضحهم أمر محرَّم موجب للعقوبة التعزيرية ... وكذا ابتزاز الزوجة لزوجها بتصويره وهو عريان وتهديده بنشر ذلك محرم، تعاقب عليه الزوجة.

تحريم ضرب الزوج زوجته عدوانًا وظلمًا، وثبوت القصاص لها منه إذا أمكن، وإذا لم يمكن وجب تعزيره إذا طلبت ذلك. وكذلك إذا ضربت الزوجة زوجها.

إذا طلبت الزوجة المضروبة الفسخ أجابها القاضي إلى ذلك، أو بعث الحكمين، حسب الضرر اللاحق بها.

بيع أعضاء الأولاد تعتبر من جرائم الحرابة.

استعمال الوالد ولده في التسول محرَّم؛ لما فيه من العنف، إلا إذا كان الوالد فقيرًا عاجزًا عن الكسب، قد تخلى الناس عنه.

يجوز للزوجة طلب الفسخ من زوجها إذا طردها من غير ضرورة.

إيذاء الزوجة لوالد الزوج أو لأهله محرَّم، وهو نشوز على الزوج، فله حق تأديبها.

لا يجوز للزوج إلزام زوجته بالسفر معه وهي لا تطيقه، ولا يجوز له إلزامها بخدمة أهله، وليس ذلك من حقوقه الواجبة، وإذا ألزمها فيجب على القاضي إنصافها.

الحمل حق للزوجين، فلا يجوز لأحدهما منع الآخر من حقه.

يحرم على الزوج أن يهجر زوجته ظلمًا وعدوانًا، وإذا فعل ذلك فلها طلب الفسخ منه.

يحرم على الزوجة أن تهجر زوجها قصاصًا عن ظلمه وسوء عشرته، بل يجب عليها محاولة إصلاحه، أو إلزامه بالمشروع قضاء، أو طلب فسخ النكاح.

يجوز للأخ أن يهجر أخاه لباعث نفسي ثلاثة أيام فقط.

يحرم على الزوج حرمان زوجته من إبداء رأيها بقصد الإضرار بها.

يجب على الولد أن يقدِّم حقَّ والديه على حقِّ زوجته.

يحرم وضع الوالدين أو أحدهما في دار المسنين، إلا من حاجة محققة واضحة، بشرط رضاهما، ومن أدخلهما من غير حاجة فهو عاق عقوقًا عظيمًا، يجب تأديبه وإلزامه برعاية والديه.

ديون الزوجة على زوجها، الديون العادية كالقرض، والمهر، والنفقة الماضية، وكلها يجب على الزوج سدادها، فإذا ماطل بغير عذر حُبس وأُدِّب حتى يسدِّد.

يحرم على الزوج إكراه زوجته على الجماع المضرِّ بها لمرضها، أو لما يصاحب جِماعَهُ من عنف، أو إكثار لا تتحمله الزوجة، وإذا أصرَّ الزوج على ذلك فللزوجة مقاضاته، ويلزمه القاضي بمراعاة زوجته عن طريق الصلح المناسب، فإن لم يعتدل فللزوجة طلب الفسخ.

لا يحلُّ للزوجة أن تحولَ بين زوجها وبين الزواج بأخرى بأي وسيلة كانت، وإذا فعلت ذلك فله تأديبها بما تؤدَّب به الناشز.

يجب على الوالد الغني تزويج ولده الفقير إذا احتاج إلى ذلك، وكذلك يجب على الأخ الغني تزويج أخيه الفقير إذا احتاج إلى ذلك.

يحرم على الوالد معارضة زواج أمه في حال موت زوجها أو طلاقها، إذا كان الزوج كفؤًا، بل يجب على الولد الغني الإنفاق على زواج أمه الفقيرة إذا لم يمكن تزويجها إلا بذلك، إذا رغبت في الزواج.

## الأحكام المتعلقة بمؤخر الصداق

**الأحكام المتعلقة بمؤخر الصداق/ نورة بنت عبدالله المطلق.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٩٢ ص.**

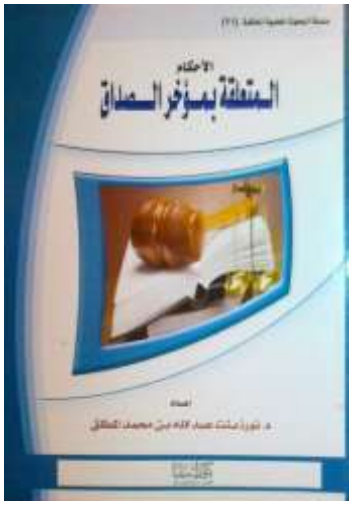


ذكرت فيه المؤلفة أقسام الصداق بالنسبة للأجل، ووقت وجوب الصداق المؤجل، وتأجيل مهر المثل، وامتناع المرأة من تسليم نفسها حتى تقبض الصداق المؤجل، والإبراء من مؤخر الصداق والمصالحة على الحطِّ منه، وزكاة مؤخر الصداق، والمخالعة بمؤخر الصداق، وتعجيل الصداق المؤخر في مقابل التنازل عن بعضه.

وتبيَّن من هذا البحث الموسَّع أن:

- الصداق ينقسم بالنسبة للأجل إلى قسمين: معجَّل ومؤجَّل، ويجوز دفعه كله معجلاً، أو تأخيره كله، ويصح أن يكون بعضه معجلاً وبعضه مؤجلاً، على حسب ما يتم الاتفاق عليه عند العقد.
- إذا أُجِّل الصداق وأُطلق ولم يذكر وقت محدد؛ فإنه يصح الأجل، ومحله الفرقة بطلاق، أو فسخ، أو موت.
- إذا أُجِّل الصداق إلى وقت وزمن مجهول، فإن كانت الجهالة متقاربة، كالحصاد، فهو كالمعلوم الصحيح، وإن كانت الجهالة متفاحشة، كمجيء المطر، لم يصح الأجل، بل يبطل، ويجب المهر حالاً.
- يجب الصداق المؤجَّل للمرأة عند الطلاق، والفسخ، وعند وفاة الزوج أو الزوجة، ويسدَّد من تركته.
- للمرأة أن تهب مؤخر صداقها لزوجها، دخل بها أو لم يدخل؛ لأن المهر ملك لها، وهو دَين على الزوج، وهبة الدَّين لمن عليه الدين تصح مطلقًا.

- يجوز تعجيل الصداق المؤخر في مقابل التنازل عن بعضه، لأنه دَين، فتجوز المصالحة عنه ببعضه حالاً.

## أحكام الأم في الفقه الإسلامي

**أحكام الأم في الفقه الإسلامي/ إعداد وفاء بنت عبدالعزيز السويلم.– الرياض: مدار الوطن للنشر، ١٤٣٤هـ، ٤٢٠ ص (أصله رسالة ماجستير).**

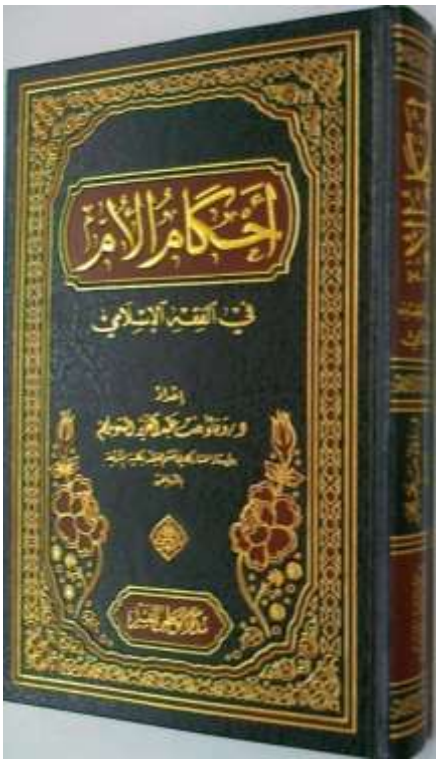


للأم مكانة كبيرة في الإسلام، فهي دعامة رئيسية في الأسرة، وصاحبة كلمة في التربية، فهي مربية الأجيال، وبصلاحها تصلح الأسرة والمجتمع، وبفسادها يفسدان.

وكثير من أحكام الأم لا يعرفها الأمهات، مع أهميتها، بل وضرورتها، لتقوم بما أسند إليها من مهام كما يطلب منها دينها.

وذكرت المؤلفة أنها لم تقف على كتاب مستقل عن الأحكام الفقهية للأم، ولذلك قامت هي بهذه المهمة العلمية، وجمعتها من أكثر أبواب الفقه، وجعلت كتابها في خمسة فصول، هي: أحكام الأم في العبادات، وفي المعاملات، وفي الفرائض والرقّ، وفي فقه الأسرة، وفي الجنايات والحدود والقضاء وما يتعلق بذلك.

وظهرت لها نتائج بعد هذا البحث، من أهمها:

- حقُّ الأم آكد من حقِّ الأب، وهي مقدمة في البرِّ عليه عند تزاحم برِّهما.
- أولى الناس بغسل المرأة بعد وصيتها أمها وإن علت، ثم ابنتها وإن نزلت.
- استحباب قضاء الصوم عن الأم الميتة مطلقًا.
- استحباب حج الولد عن أمه الميتة برًا بها، ويبدأ بالحج عن الأم قبل الأب فيما إذا كان الحج واجبًا عليهما.
- حرمة الخروج إلى الجهاد إلا بإذن أمه فيما إذا كان فرض كفاية، بخلاف فرض العين، فيخرج بغير إذنها.
- حرمة التفريق بين الأم وولدها الصغير في السبي، وجواز ذلك مع ولدها الكبير.
- جواز ولاية الأم على مال ولدها الصغير ومن في حكمه.
- جواز استئجار أمه إرضاعَ ولده.
- جواز أخذها من مال ولدها إذا احتاجت إلى ذلك.
- استحباب استئذان الأم في نكاح ابنتها.
- عدم وجوب طاعة الأم في طلبها تطليق الزوجة.
- عدم وجوب إنفاق الأم على ولدها حال وجود الأب وعدم عسره، ووجوب النفقة عليها حال عدم الأب أو عسره.
- وجوب إنفاق الولد على أمه المحتاجة، وتقديم الأم على الأب في الإنفاق إذا لم يقدر الولد إلا على نفقة أحدهما.
- الصغير بعد سن السابعة يحكم به لمن هو أصلح له وأقدر على حفظه وصيانته وتعليمه وتأديبه، سواء كان الأب أو الأم.
- عدم قتل الأم بولدها، وقتله بها.

- عدم قطع الأم بسرقة مال ولدها، ولا الولد بسرقة مالها.
- عدم تعزير الأم لحقِّ ولدها، وتعزيره لعقوقها.

## (١٩)

## الجنايات والعقوبات

### دور الاقتصاد الإسلامي في الحدّ من الجريمة

**دور الاقتصاد الإسلامي في الحدّ من الجريمة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع المالي الوضعي/ رضوان الشافعي مرزوق.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٥هـ، ٧٠٣ ص.**

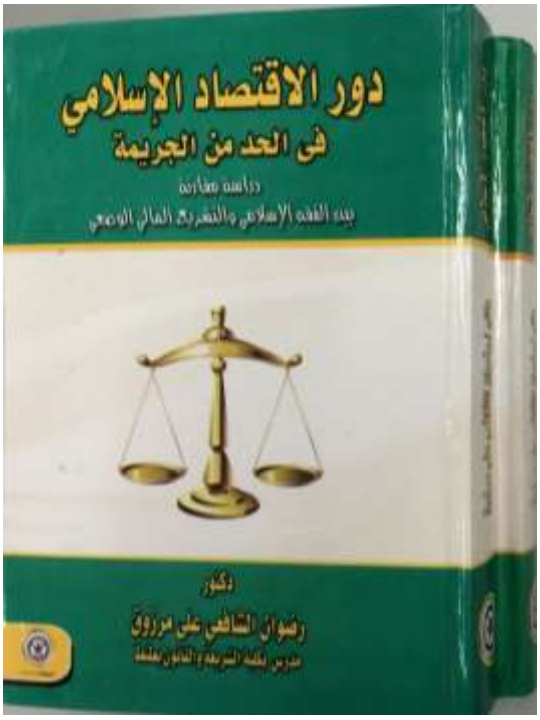


دراسة المسببات الاقتصادية للجريمة من الأهمية بمكان، وذلك لمعرفة المشكلات الاقتصادية التي تؤثر في الأمن الاجتماعي.

ودور الاقتصاد الإسلامي في علاج المشكلات الاقتصادية يتلخص في "إغناء الفقراء والمحتاجين وضبط سلوك الأغنياء والمكتسبين"، إغناء الفقراء بكفايتهم من الزكاة والصدقات وبيت المال، وضبط سلوك الأغنياء بتحريم الربا وأخذ الزكاة منهم طوعًا أو كرهًا، وكذلك

ضبط سلوك المكتسبين بتحريم الغش والاحتكار وكافة صور المعاملات الباطلة شرعًا. فالعاطل والمحتاج يجد من يأخذ بأيديهما، والغِنى والكسب يكون من خلال ضوابط الشرع، فلا شطط ولا حيف، ولا استغلال ولا احتكار ولا انحراف.

أما الاقتصاد الوضعي فدوره يختلف من مذهب إلى آخر، واستقرت أغلب الشعوب حديثًا على حرية الأسواق، بحجة أن هذه الحرية كافية لضبط السلوك البشري وتحقيق الرفاه لهم، إلا أن هذه الحرية أنهكت قوى الطبقة الوسطى، وتاجرت بالطبقة الدنيا، وأثرَت المتربصين بثروات الأمم من الشركات المتعددة الجنسيات، وأنتجت في مجال الإجرام عصابات إجرامية دولية لا دين لها ولا ضمير ولا أخلاق.

ويبين الكاتب هنا أن للاقتصاد الإسلامي القدح المعلَّى في علاج المشكلات الاقتصادية التي تسبب الجريمة، أو تزيد من معدَّلاتها.

وبحث موضوعه من خلال ثلاثة أبواب وفصول ومباحث، والأبواب هي:

- البطالة والفقر ومؤشرات الجريمة.
- العولمة والتقدم التقني ومؤشرات على الجريمة.
- العوامل الاجتماعية والقيم والأخلاق وانعكاسها على الجريمة.

وذكر نتائج توصل إليها، منها:

- سوء توزيع ثمار النمو الاقتصادي بين أفراد المجتمع يؤدي إلى الفقر، ومن ثم تنامي معدلات الجريمة.
- السياسات الاقتصادية الإسلامية، كالزكاة، والسياسة الضريبية، ومنع الربا، وإلغاء الاحتكار، والحث على العمل، من شأنها الحد من انتشار العديد من صور الجرائم داخل المجتمع.
- الإجماع منعقد بين العلماء في كافة التخصصات على أن البطالة تؤدي إلى الجريمة.
- نموذج الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية العامة، ويفرز الثورات والانقلابات ودكتاتورية السلطة، والنموذج الرأسمالي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

وإفراز العديد من الأزمات الاقتصادية، مثل أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٨م، وأزمة عام ٢٠٠٨ م، ويؤدي إلى الاحتكار والجرائم الاقتصادية.

- تنامي الفساد والجريمة المنظمة مع بداية حقبة العولمة.
- يتميز الاقتصاد الإسلامي بالرقابة الذاتية للقائمين على تنفيذ الأعمال الموكولة إليهم.. والنظم الوضعية على الرغم من وجود أجهزة رقابية كثيرة، منها الجهاز المركزي للحسابات، ونيابة الأموال العامة، ومكافحة التهرب الضريبي، إلا أنها لم تفلح في كبح جماح الجرائم الاقتصادية، ومن أهمها غسيل الأموال..
- الرأسمالية تعمق القيم الأنانية والفردية بين أفراد المجتمع، وتوهن العلاقات الأسرية، والاقتصاد الإسلامي بخلافه...

## العاهة العقلية وأثرها في نطاق التجريم والعقاب

**العاهة العقلية وأثرها في نطاق التجريم والعقاب: دراسة فقهية مقارنة/ محمد أحمد حلمي الطوابي.– الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ١٤٣٤هـ، ١٥١ ص.**

مع إعفاء أصحاب العاهات العقلية من المسؤولية الجنائية، إلا أن أفعالهم الإجرامية تظلُّ أفعالًا غير مشروعة في ذاتها، من حق المجتمع أن يتخذ من الاحتياطات التي تحول دون وقوع مثل هذه الأفعال في المستقبل، إذا كان وقوعها متوقعًا من بعض أولئك المعوَّقين، فإن المفاسد المتوقعة كالواقعة عند الفقهاء..

والدماء والأموال معصومة، والأعذار الشرعية لا تبيح عصمة المحل، فإذا كان الجاني له من الأعذار ما يمنع عنه العقوبة، فإن هذه الأعذار لا تؤثر على حق الغير في تعويض الأضرار التي سببها له الجاني بفعله؛ لأن الفعل يظلُّ محرَّمًا على الفاعل..

فصول الكتاب الستة:

- مناط المسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية.
- مذاهب الفقهاء في ارتكاب ذي العاهة العقلية جريمة موجبة للحدِّ أو القصاص.
- مدى ثبوت المسؤولية التأديبية في حقِّ ذوي العاهات العقلية.
- مدى ثبوت المسؤولية المدنية في حق المجنون ومن في حكمه.
- وسائل دفع الخطورة الحادثة من المجنون ومن في حكمه.
- الحماية الجنائية والاجتماعية لذوي العاهات العقلية والبدنية: دراسة فقهية مقارنة.

## تصرفات السكران في الفقه الإسلامي

**تصرفات السكران في الفقه الإسلامي/ تأليف ناصر بن محمد المنيع.– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٤٩٠ ص (أصله رسالة ماجستير).**

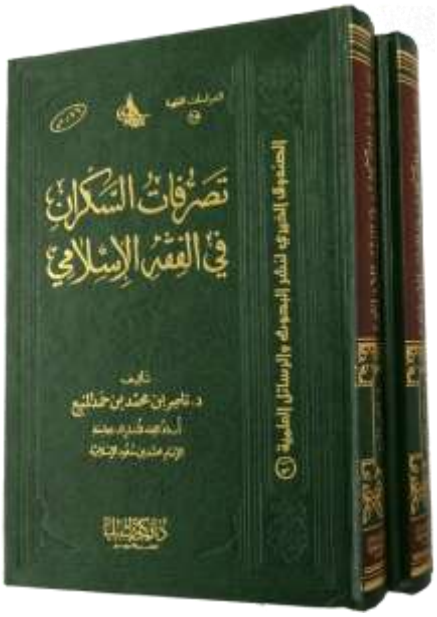


يحتاج الناس إلى معرفة حكم تصرفات السكران من حيث الصحة والبطلان، وخاصة في هذا العصر الذي انتشرت فيه المسكرات والمخدِّرات انتشارًا كبيرًا، وتنوعت أشكالها وأنواعها، وأصبح السكارى يشكلون خطرًا كبيرًا على حياة الناس وأعراضهم وأمنهم.

وجاء هذا البحث دراسة وافية لبيان حكم تصرفات السكران من خلال بابين، تحتهما فصول ومباحث ومطالب.

ومما توصَّل إليه المؤلف في بحثه:

- أجمع الفقهاء على أن من أُكره على شرب الخمر تحت وطأة القتل، والمضطر إلى شربها، لا يكون مكلَّفًا، ومن ثم لا يكون مؤاخذًا على تصرفاته، فهو بمنزلة المغمى عليه والمجنون.
- السكران العاصي مؤاخذ على تصرفاته؛ لأنه مكلَّف، والسكر لا ينافي الخطاب.
- السكران الذي لا يعقل لا تحلُّ ذبيحته، لعدم القصد؛ ولأنه قد يخطئ موضع الذبح، فلا يذبح على الوجه الشرعي.
- عبادة السكران الزائل العقل، من طهارة وأذان وصلاة وصيام واعتكاف ونحو ذلك، لا تصح منه، وعليه قضاء الصلاة والصيام إن كان متعمدًا بسكره.

- تصرفات السكران المالية غير معتبرة؛ لأن السكر يزيل العقل، فلا يعقل ما يقول، والعلم شرط في المعاملات.
- جمهور العلماء على أن طلاق السكران واقع. وغيرهم لا يراه.

- للعلماء رأيان في جنايات السكران، فمنهم من يرى وجوب القصاص منه، ومنهم من لا يرى ذلك. ورجَّح الباحث القصاص، لأن عدمه يورث مفاسد، وفيه تشجيع للمجرمين على ارتكاب الجرائم.

## الحرز في السرقة وضوابط تطبيقه على الجرائم الإلكترونية

**الحرز في السرقة وضوابط تطبيقه على الجرائم الإلكترونية: دراسة فقهية مقارنة/ حسن محمد بودي.– الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٤٣٦ هـ، ٩٦ ص.**

بعد أن ذكر المؤلف مفهوم الحرز وشروطه، بيَّن ضوابط تطبيق الحرز على السرقات الإلكترونية، مثل الاستعمال غير المشروع لبطاقة الائتمان، وحرزية المعلومات الإلكترونية في الأموال..

وذكر أن الحرز في الشرع هو كل مالا يعدّ صاحب المال في العادة مضيعًا لماله بوضعه فيه، ومن ثم فهو يختلف باختلاف الزمان والمكان وعادات الناس في إحراز أموالهم.

وذكر أن اختلاف علماء الفقه الإسلامي في وضع تعريف محدد للحرز مرجعه اختلاف أعرافهم بشأنه. هكذا قال.

واشتراط الحرز لقطع يد السارق من شأنه تحجيم تطبيق الحد، مما يعني أن التشريع الإسلامي له مقصد ومغزى وغاية من وراء تشديد العقوبة، فالقطع في حدّ ذاته ليس هدفًا، وإنما الهدف هو الزجر من أجل استقرار الأوضاع، واستتباب الأمن، ونشر الطمأنينة، والحث على أن يعيش كل فرد من كسب يده، فلا يكون عالة على غيره بالسرقة أو غيرها من الطرق غير المشروعة في تحصيل الأموال.

وعليه فإن من يتهم الشريعة الإسلامية بالتشدد في تشريع عقوبة القطع، يكون قد غاب عنه هذا المقصد وذلك المغزى.

وقال المؤلف: إذا كان الحرز في الشريعة الإسلامية ينضبط بما لا يعدّ صاحب المال في العادة مضيعًا لماله بالوضع فيه، فإن الناس في عصرنا هذا لا يعتبرون البنك مضيعًا أو مفرطًا للمال بوضعه له في الماكينات الآلية المنتشرة في الشوارع والميادين العامة.

وعليه فلا مانع شرعًا من اعتبار هذه الماكينات حرزًا لما وضع بداخلها من أموال، فإذا قام شخص باستخراجها بطريق غير مشروع، فإنه يعتبر مخرجًا للمال من حرزه، ومن ثم يكون مستحقًّا لتوقيع الحدّ عليه إذا توافر بشأنه بقية الشروط، كالتكليف، وبلوغ النصاب، وعدم الشبهة.

وينطبق هذا الحكم على الأموال المحمية من الاختراق عبر شبكة الإنترنت عن طريق أرقام سرية، مادام أن العرف لا يعتبر صاحبها مفرِّطًا أو مضيِّعًا لهذه الأموال بوضعها خلف الأرقام السرية.

والمؤلف أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق في جامعة طنطا.

## نوازل السرقة

**نوازل السرقة وأحكامها الفقهية/ فهد بن بادي المرشدي.– الرياض: الجمعية الفقهية السعودية: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٦٢٢ ص (أصله رسالة دكتوراه من المعهد العالي للقضاء بالرياض).**

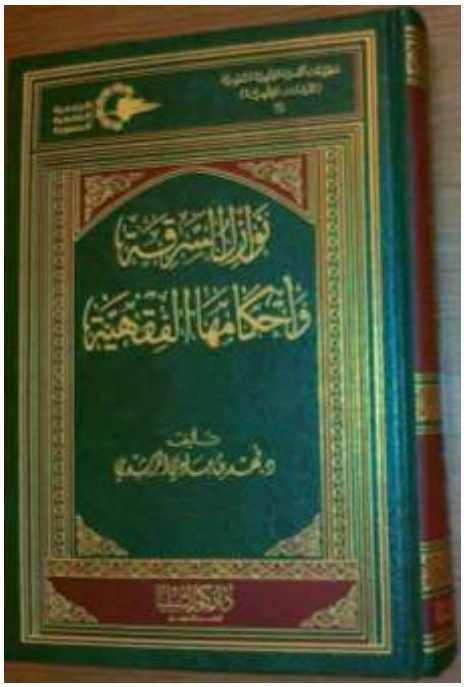

يهدف الباحث إلى الوصول للحكم الشرعي فيما تجدد للسرقة من صور في عصرنا، منها ما كان موجودًا لكن ظهر بأساليب أخرى، ومنها ما هو مستحدث. وذكر أنه استقصى جميع الصور والتطبيقات المعاصرة التي تتعلق بهذا الموضوع، مع بيان ما يمكن إدراجه تحت أحكام السرقة وما لا يمكن إدراجه. واجتهد في جمع آراء المعاصرين حول كل قضية، والأسس التي اعتمدوها في إصدار فتاويهم. وجعل موضوعه في خمسة أبواب، هي:

- نوازل تتعلق بمالية المسروق.
- نوازل تتعلق بالحرز.
- نوازل تتعلق بكون المسروق محترمًا.

- نوازل تتعلق بطرق الإثبات (القرائن المستجدة).
- نوازل تتعلق بعقوبة حدّ السرقة.

ومما أوجزه من نتائج توصل إليها في الخاتمة:

- لا تُقطع يد من سرق الحيوانات المحنطة، ولو كانت مذكاة، للاختلاف في جواز اتخاذها وبيعها.
- الغاز المحاز في أنابيب يعتبر مالاً يُقطع في سرقته، لأنه أصبح محرزً بتعبئته.
- يُقطع بسرقة الطاقة الشمسية بعد حيازتها في آلات معينة؛ لأنها بعد حيازتها لا تبقى على صورتها الأصلية من الضوء والحرارة، بل تتحول إلى طاقة كهربائية.
- يقطع بسرقة المياه التي يتم معالجتها وتنقيتها من الشوائب، ثم يتم تعبئتها في قوارير خاصة؛ لأن هذه المياه لم تعد باقية على صورتها الأصلية من الإباحة، ولهذا صار لها قيمة مالية بين الناس.
- يقطع بسرقة خطوط الهاتف والتيار الكهربائي؛ لإمكان حيازتها ونقلها.
- لا يقطع بسرقة الدم الآدمي من بنوك الدم؛ للاختلاف في ماليته.
- الدخول إلى بيانات الحاسب الآلي بطريق غير مأذون فيه للقيام بالتحويل الإلكتروني غير المشروع للأموال يعتبر سرقة لمال محرز، ما لم يكن هناك أموال أو تفريط في حفظه؛ لأن الحرز معتبر بالعادة التي لا يقترن بها تفريط.
- يقطع بالسرقة من كبائن الصراف الآلي؛ لأنها محرزة بالحافظ.
- لا يقطع بالسرقة من كبائن اتصالات العملة، وثلاجات البيع الآلية الموجودة في الأماكن العامة؛ لأنها غير محرزة.
- السيارة إن كانت مغلقة الأبواب في العمران فهي محرزة بنفسها.
- النسخ غير المشروع للمعلومات والبرامج، والاعتداء على العلامة التجارية، والسرقات الأدبية، كل ذلك لا يعدُّ سرقة موجبة للحد، لأن هذه الأشياء لا توضع في حرز، ولهذا يمكن لكل أحد الاطلاع عليها أو القيام بنسخها وتصويرها، أو تقليدها.

- سرُّ الصنعة (حق الاختراع) إن كان على دعامة أو قرص، أو في مستندات محرزة، فإن أخذه يعد سرقة موجبة للحد، أما مجرد الاطلاع عليه وإفشاؤه — دون أخذه — فإنه لا يعد سرقة موجبة للحد، ولكنه يوجب التعزير.
- يقطع بسرقة الأموال من البنوك الربوية؛ لأن أموال هذه البنوك ليست حلالاً محضًا، وليست حرامًا محضًا، وإنما هي أموال مختلطة أو مشبوهة، وبالتالي تكون مكروهة، والكراهة لا تنفي مالية الشيء، ولا تسقط حرمته.
- يقطع بسرقة التحف الأثرية واللوحات الفنية التي تشتمل على صور أو رسومات كاملة لذوات الأرواح.
- وجود أثر لبصمة المتهم في محل الجريمة وإن دلَّ دلالة قاطعة على وجوده في محل الجريمة، لكنه لا يستلزم كونه الفاعل الحقيقي.
- قرينة التصوير والتسجيل الصوتي تعتبر من القرائن الضعيفة؛ وذلك لإمكانية وسهولة التزوير فيها.
- تعيين الكلب للمتهم يعتبر من القرائن الضعيفة؛ لتطرق الاحتمالات الكثيرة إليها.
- يجوز تخدير العضو المقطوع حدًا؛ لعدم وجود ما يمنع من ذلك، ولأن هذا من باب الإحسان المأمور به عند إقامة الحد.
- لا يجوز إعادة العضو المقطوع حدًا؛ لأن هذا يتنافى مع النكال المقصود في العقوبة.
- الأصل عدم جواز إعادة العضو المفصول قصاصًا، إلا في حالة إذن المجني عليه بذلك، أو في حالة إعادة المجني عليه عضوَهُ المجنى عليه.

## فقه المعتقلات و السجون

**فقه المعتقلات و السجون بين الشريعة و القانون/ حسن عبدالغني أبو غدة.– ط٣ .– الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٧٢٧ ص (أصله رسالة دكتوراه قدمت لجامعة الزيتونة).**

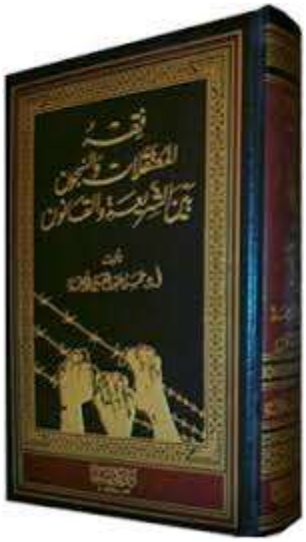

الحبس مشروع باتفاق الفقهاء، ويعني تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه والخروج إلى أشغاله ومهماته.. وهو أشبه بالعقوبة الاحتياطية الاضطرارية. والغاية منه الردع والتأديب والإصلاح.

وكان الدافع الذي دفع المؤلف إلى الاهتمام بموضوعه هو ما رأى من معاني الكرامة التي يعامل بها السجناء في سجون، وبالمقابل ما سمع أو قرأ عن سجون أخرى فيها إهمال وتضييع لكرامة الإنسان وحقوقه، وإخفاء مصيره عن أهله وأقربائه، وما يتبع ذلك من مشكلات فردية وأسرية واجتماعية... فأحبَّ أن يجمع أحكام السجن وحقوق السجناء من منظور إسلامي في كتاب، موثقًا بأحكامه الشرعية.

وجعله في أربعة أقسام، تحتها أبواب عديدة، هي:

- في السجن ومشروعيته وأنواعه.
- موجبات السَّجن وضوابطها من حيث الجريمة.
- الأحوال التي نصَّ الفقهاء عليها بالسجن.
- المقصود بالسجن في الشرع.
- السجون عند غير المسلمين.
- نشأة السجون عند المسلمين.
- أماكن بعض السجون وصفاتها بعد عصر الخلفاء الراشدين.
- تصنيف السجون عند المسلمين.
- الإنفاق على السجون.
- التصرفات الشاذة في بعض سجون المسلمين وإصلاحها.
- العناية بصحة السجين.
- تعليم السجين.
- أحكام بعض العبادات المتصلة بالسجين.
- تشغيل السجين.
- أحكام بعض التصرفات المتصلة بالسجين.
- علاقة السجين الاجتماعية.
- تأديب السجين.
- مباشِر السجن.
- هيئات أخرى مسؤولة في السجن.
- مراقبة الدولة السجون وتفتيشها.

وأشار الكاتب في خاتمته إلى أهم الثمرات التي ظهرت في موضوعه، منها:

- لا يجوز أخذ غرامة مالية من المحكوم بالحبس القصير بدلاً عن مدة حبسه.
- الحبس كفَّارة للذنب المحبوس فيه، لأن الله أكرم من أن يعاقب على الذنب مرتين.

- لا يجوز حبس المتهم إلا بقيام قرائن قوية على الارتياب فيه، وله حقُّ الطعن في إقراره إذا أُكره عليه.
- يجوز باتفاق الفقهاء حبس الممتنع من أداء الحق – إذا قدر عليه – حتى يؤديه.
- برز من خلال البحث اهتمام المسلمين بتصنيف السجون والسجناء، مراعين في ذلك اختلاف الجنس، والعمر، وتجانس الجرائم، واختلاف مدة العقوبة، ومراتب السجناء القانونية والاجتماعية، وصفاتهم المدنية والعسكرية، وتبعية السجون.
- يجوز حبس الأحداث في بيوت آبائهم، وإلزامهم بتأديبهم، كما يجوز حبسهم فيما يشبه المراكز الإصلاحية ودور رعاية الأحداث.
- بيان مشروعية الإقامة الجبرية وعمل المسلمين بها في البيوت ونحوها.
- بيان تمكين المحبوسين في سجون المسلمين من العلم ووسائله، وأهمية ذلك في الإصلاح.
- ضبط موجبات تأديب السجين ومعاقبته، وما يجوز أن يعاقب به وما لا يجوز، ووجوب مراعاة نية الردع الإصلاحي في العقوبة.
- حرص المسلمين على إسناد أمر السجون إلى الأكفاء الصالحين، الذين يعتبرون وظيفتهم قربة دينية وخدمة اجتماعية عظيمة الأهمية.
- اتجاه الشريعة إلى وجوب تزويد السجن بطبيب، ومرشد ديني، ومشرف اجتماعي، ومدرس ، ومعلم حرفي، وموظف مسؤول عن تسجيل ما يطرأ على أحوال السجناء.
- قيام الجهات القضائية ونحوها بتفتيش السجون الإسلامية، ومتابعتها أساليب معاملة السجناء، والكشف عن المظلومين.

# الابتزاز المعاصر

**الابتزاز المعاصر: مفهومه وآثاره وطرق علاجه/ علي عودة الشرفات.– عمّان: دار الفاروق، ١٤٣٥ هـ، ٧٠ ص.**

الابتزاز المعاصر هو الحصول على المال أو المنافع أو أشياء معنوية من الغير، بالتهديد بكشف أشياء مهمة عنهم، أو الإضرار بهم إن لم يستجيبوا، مقابل السكوت أو عدم الإضرار بهم.

وفرَّق المؤلف بينه وبين ألفاظ ذات صلة به، مثل: الإكراه، والغصب، والسرقة، والتهديد، والرشوة، والإجبار.

وذكر من أنواع الابتزاز: المادي، والعاطفي، والجنسي، والديني، والسياسي.

مثال من صور الابتزاز المادي: ابتزاز الرجل زوجته بالعقاب العاطفي أو الجسدي للحصول على راتبها أو مالها الخاص، وعدم الاستجابة لتلبية حقوقها إلا بعد استجابتها لأطماعه.

ومثال الابتزاز الجنسي: الابتزاز من قبل أصحاب الألبسة حينما يضعون كاميرات دقيقة في غرف القياس تصوِّر المرأة عند خلع الثياب، ثم يقوم صاحب المحل بتهديد الفتاة وابتزازها جنسيًّا.

وذكر المؤلف أسبابًا كثيرة للابتزاز ودوافعه، مثل: رفقاء السوء، الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الفرد، إساءة استخدام وسائل التقنية الحديثة، ضعف العقوبات والتشريعات الرادعة لجرائم الابتزاز... وغيرها.

وبيَّن أن حكم الابتزاز في الفقه الإسلامي هو التحريم، وأورد الأدلة على ذلك.

ثم بيَّن آثار الابتزاز الضارة، مثل انتشار الجريمة في المجتمع، وانتشار الأمراض النفسية والجنسية، والفوضى والخوف والرعب، وحالات الانتحار.. وغير ذلك.

ومن طرق علاج الابتزاز التي ذكرها:

- زرع الرقابة الذاتية في الإنسان، من خلال قيام الأسر بدورها التربوي، وتنشئة الشباب على القيم الإسلامية، والتذكير بالرقابة الإلهية على جميع البشر.
- المجاهدة والصبر.. فلا يلبى طلب المبتز...
- إطلاق حملات التوعية حول هذه المشكلة..
- عدم وضع أي معلومات شخصية أو صورة أو أرقام حسابات أو غيرها من المعلومات التي قد تؤدي إلى إحراج صاحبها إذا ما حصل عليها شخص ما وحاول ابتزازه.
- سنّ القوانين والتشريعات التي تواكب هذه الجريمة المتطورة والتي تكون رادعة لها.
- إبلاغ الجهات الأمنية وغيرها، وعدم السكوت على من يمارس هذه الجريمة.

## الآثار الشرعية والقانونية للضرر المعنوي

**الآثار الشرعية والقانونية للضرر المعنوي: دراسة مقارنة/ أمل يوسف القواسمي.– عمّان: دار النفائس، ١٤٣٥هـ، ١٨٤ ص (أصله رسالة دكتوراه من الجامعة الأردنية).**

الضرر المعنوي هو ما يصيب المرءَ من سوء حال أو ضيق أو نقصان ونحوه مما هو على نقيض المنفعة، بما يقابل في معناه الضرر المادي.

وقد تناولت هذه الدراسة موضوع الآثار الشرعية والقانونية للضرر المعنوي، هادفة إلى توضيح التأصيل الشرعي في التعامل معه، ومقارنة ذلك بما ذهب إليه القانون الوضعي من التعويض عن هذا النوع من الضرر.

ومعالجة هذا الموضوع جاء من خلال ثلاثة محاور:

**الأول**: في بيان حقيقة الضرر المعنوي، بهدف توضيح أنواعه وخصائصه ومفهومه.

**الثاني**: بيان قيام المسؤولية عن الضرر المعنوي شرعًا وقانونًا، بهدف إقرار تحمل التبعة والالتزام عن وقوع هذا النوع من الضرر، بشروطه وضوابطه.

**الثالث**: توضيح الجزاء المقرر على قيام المسؤولية عن الضرر المعنوي؛ لأن قيام المسؤولية يستلزم وجود الجزاء المقرَّر عليها.

قالت الباحثة: وقد أظهرت الدراسة العناية التشريعية البالغة في جانب الحقوق والمصالح المعنوية المشروعة للإنسان، وتنوع الجزاء المقرر شرعًا على ما يصيبها من ضرر معنوي، على وجه لم تبلغ سموَّه القوانين الوضعية..

فقد أقرَّت الشـــريعة الإســـلامية جزاءات متنوعة بطبيعتها كأثر لقيام المســـؤولية عن الضـــرر المعنوي، وذلك تبعًا لنوع المســؤولية القائمة، مع المراعاة البالغة لتحقيق مقصــد جبر الضــرر، وزجر وردع المعتدي، على وجه يتحقق معه المقصد الشرعي من تقرير الجزاء..

ومع تبني القوانين المدنية الحديثة لمبدأ التعويض عن الضرر المعنوي، إلا أن هناك قصورًا تشريعيًا ظاهرًا من الناحية التطبيقية لمبدأ التعويض عن الضرر المعنوي، يرجع إلى الخلط بين ما هو مقرَّر في الشريعة الإسلامية من قواعد رفع الضرر وجبره، وبين النقولات غير الحكيمة عن القوانين الغربية.

## كيفية استيفاء العقوبات

**كيفية استيفاء العقوبات في الفقه الإسلامي/ مجيد صالح الكرطاني.– بغداد: ديوان الوقف السني، ١٤٣٤ هـ، ٥٨٣ ص (أصله رسالة جامعية).**

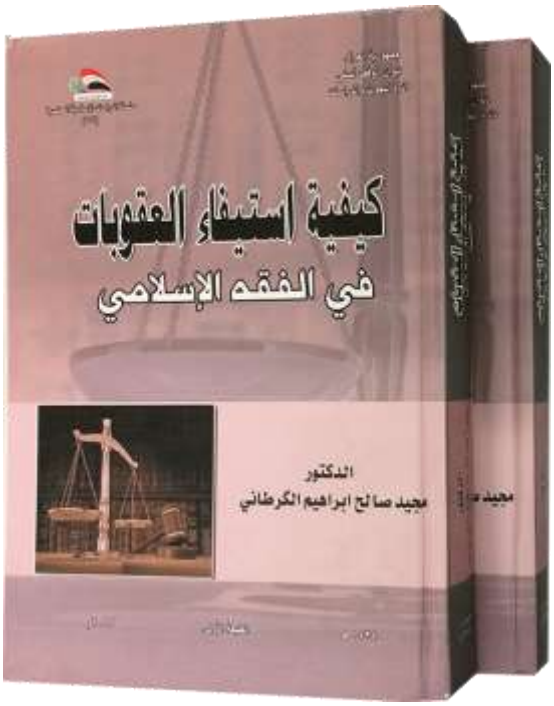

بحث الكاتب موضوعه من خلال ثلاثة فصول طويلة مفيدة، هي:

**الأول**: كيفية استيفاء الحدود (عقوبات: الزنى والقذف وشارب الخمر والسرقة والمحاربين والردة والبغي).

**الثاني**: كيفية استيفاء القصاص من الجاني على النفس وما دونها.

**الثالث**: كيفية استيفاء عقوبة جرائم التعزير (البدنية، والمالية، والنفسية).

وقد ذكر أن الإسلام تعامل مع الجاني بشدَّة ورحمة معًا، فلم يجوِّز الشفاعة في الحدود، فلا رأفة في إقامتها على الجناة، لكنه لم يجوِّز إقامة الحدِّ في الحرِّ والبرد الشديدين، وفي حالة المرض والحمل، إضافة إلى عدم استخدام السوط الغليظ.. ويكون قصد الجلاد تطهير الجاني وليس تعذيبه.

وأضاف أن الإسلام متناهٍ في دقة استيفاء العقوبة، ففي الجلد تُختار آلة الجلد من حيث الحجم والمعدن، وفي هيئة الجلاد يكون واقفًا، ويقدم رجله اليمنى على اليسرى، وإمساكه بالسوط يكون بأصابعه الخنصر والبنصر والوسطى، ولا يرفع يده بحيث يرى إبطه؛ لأن في ذلك مبالغة في الضرب. وألاّ يكون جَلده في مكان واحد، بل لا بدَّ من تفريقه. وكذلك في مقدار ثياب المجلود عند الجلد، والهيئة التي ينبغي أن يكون عليها، وغير ذلك من المسائل.

وذكر أنه لا مانع في الوقت الحاضر من استيفاء القصاص ممن اعتدى على أية منفعة مهما أمكن ذلك، من خلال الاستعانة بالخبرات الطبية وآلاتها الحديثة..

ورجَّح عدم جواز استخدام الأدوية المخدِّرة عند استيفاء العقوبة؛ لأن المقصود من العقوبة الزجر، ومن أسبابه: حالة الألم التي يشعر بها الجاني، ونظر الناس إليه وهو على هذه الحالة. وباستخدام التخدير تزول هذه الحالة.

كما ترجَّح لديه عدم جواز إعطاء الجناة أعضاءهم المقطوعة لكي يعيدوها أو يهبوها أو يبيعوها..

## (٢٠)

## السير والجهاد

## الدخول في أمان غير المسلمين

**الدخول في أمان غير المسلمين وآثاره في الفقه الإسلامي/ عبدالحق بن حقي التركماني.– مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، ١٤٣٣هـ، ١٩٤ ص (دعوة الحق؛ ٢٥٠).**

كتب المؤلف مقدمة في عقد الأمان، وبيَّن مشروعية منح الكفار الحربيين الأمان، ووجوب الوفاء لهم به، وجواز الدخول في أمان الكفار للحاجة، وما ينعقد به الأمان.

ويتضح من خلال هذا فقه التعامل بين المسلمين وغيرهم في ظل التغيرات المعاصرة، وقد تزايدت الحاجة إلى هذا الفقه بعد أن كثر انتقال لمسلمين إلى دول غير إسلامية وإقامتهم فيها، وما يتبع ذلك من مساكنة غير المسلمين ومخالطتهم ومشاركتهم، ويلزم بيان كل هذا، من شروط الإقامة بينهم، وحقوقها، وواجباتها، في العبادات والمعاملات والآداب والأخلاق.

وذكر المؤلف عشرة آثار مترتبة على دخول المسلم في أمان غير المسلمين، هي:

- تحريم خيانتهم والغدر بهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم.

- معاملة الكفار على أساس أنهم يملكون أموالهم ملكًا صحيحًا، ولا يجوز للمسلم أن يستولي عليها إلا بوجه أذن به الشرع الحنيف.
- المسلم في بلاد الكفار يجب عليه الالتزام بأحكام الدين كما يجب عليه في بلاد الإسلام. (وحقق القول هنا في مذهب الحنفية في إباحة الربا وغيره في دار الحرب).
- جواز معاملتهم بالبيع والشراء والهبة والقرض والرهن والمعاملات المباحة.
- إذا دخل المسلم بلاد الكفار الحربيين وكان يقصد القيام بعمليات عسكرية ضدهم، فأظهر لهم طلب الدخول في أمانهم، فأعطوه الأمان، وسمحوا له بدخول بلادهم؛ وجب عليه – ديانة وأخلاقًا – الالتزام بعقد الأمان، وحرم عليه الغدر بهم.
- إذا دخل جماعة من المسلمين في أمان قوم من الكفار الحربيين، ثم قامت الحرب بينهم وبين جماعة أخرى من المسلمين، لم يجز لأولئك المسلمين المستأمنين نصرة إخوانهم المسلمين إلا بعد أن يلغوا الأمان مع أولئك الكفار ويُعلموهم بذلك.
- جواز السفر بالقرآن حال العهد والأمان.
- المسلمون المستأمنون في بلاد الكفار لا يقيمون الحدود بينهم، لعدم وجود ولاية إسلامية عليهم، لكنهم يلتزمون بما يترتب على ارتكاب المعاصي الموجبة للحدود، من توبة وصوم وكفارة ودية، ونحو ذلك مما يلزمهم ديانة.
- المسلم المقيم في بلاد الكفار ينبغي عليه أن يعاملهم بالحسنى ويدعوهم إلى الإسلام، ويتألَّفهم بموافقتهم في غير ما حرَّمه الله تعالى، ولا يرتكب ما يحملهم على النفرة من الدين الحق، ولا يثيرهم بتصرف يحملهم على إيذائه والإضرار به.
- يجب على المسلم أن يحفظ لمن أحسن إليه من الكفار جميلَه، ويشكره على إحسانه، ويقابله بالوفاء وجميل الذكر وإرادة الخير.

# معاهدات السلام مع المحتل في ميزان الشريعة

**معاهدات السلام مع المحتل في ميزان الشريعة/ سناء محمد أبو فارس.– عمّان: دار آمنة، ١٤٣٦ هـ، ٣١٣ ص.**

المعاهدات في الإسلام لها شروط ينبغي مراعاتها والالتزام بها عند إبرامها، وبغير هذه الشروط يحكم ببطلانها. والمعاهدات مع المحتل لم تحقق الشروط الصحيحة، وعلى رأسها المصلحة، ولذلك يحكم ببطلانها.

هكذا قالت المؤلفة، وذكرت أن الدولة عندما تلجأ إلى عقد المعاهدة فإن هذا يكون من أجل تحقيق الآمال لشعوبها واستقرارهم، فإن لم تحقق المعاهدة ذلك فإنها تلغى؛ لأن الهدف منها لم يتحقق.

وجعلت بحثها في ستة فصول:

- معاهدات السلام وبيان مشروعيتها وشروطها.
- معاهدات السلام مع المحتل في التاريخ الإسلامي.
- معاهدات السلام مع المحتل في العصر الحاضر.

- نماذج من معاهدات السلام العربية – الإسرائيلية: دراسة تحليلية في ضوء الشريعة الإسلامية.
- بنود معاهدات السلام في ميزان الشريعة والآثار المترتبة عليها.
- التحلل من معاهدات السلام من منظور شرعي.

ومما توصلت إليه الكاتبة في بحثها:

- موقف الشريعة من المحتل هو قتاله وإخراجه {وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ} [سورة البقرة: ١٩١].
- معاهدات السلام مع المحتل الصهيوني الأصل فيها عدم الجواز، للأدلة التي تطالب بإخراجه من أرض المسلمين، وإذا دعت المصلحة للصلح فمن أجل تخفيف آثار العدوان، مع عقد النية على الاستعداد في فترة المعاهدة من أجل قتاله وإخراجه.
- وبدراسة معاهدات السلام مع المحتل تبيَّنت أنها لصالحه، وأبرز آثارها تقوية العدو في كافة الميادين. ولم يتحقق منها السلام العادل والشامل.
- لم تحقق هذه المعاهدات المصلحة من عقدها في كثير من بنودها، بل على العكس جلبت المفسدة، وحققت المصلحة للمحتل.
- عطلت هذه المعاهدات الجهاد، وهو الأصل، وأخضعت الشعوب للرضا بالأمر الواقع، واعتبار المحتل وكأنه صاحب حق.
- وتنازلت الشعوب بموجب هذه المعاهدات عن كثير من حقوقها، ودفعت العرب إلى أن يكونوا متفرقين، كل يبحث عن مصلحته الخاصة، وألغت اتفاقية الدفاع المشترك، وألزمت نفسها بالدفاع عن المحتل، ومنعت المقاومة الشعبية من ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن أوطانها.
- هذا المحتل بعد مرور سنوات على هذه المعاهدات ازداد ظلمًا وعدوانًا، ولم يلتزم بما جاء فيها، بل ضرب بكثير منها عرض الحائط.

## (٢١)

## الشريعة الإسلامية

### أسباب تطبيق القوانين الأجنبية وسبل العودة للشريعة الإسلامية

**أسباب تطبيق القوانين الأجنبية وسبل العودة للشريعة الإسلامية: دراسة شرعية قانونية تأصيلية تحليلية مقارنة/ أوان عبدالله الفيضي.– الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ١٤٣٦ هـ، ١٥٨ ص.**

يحدد الأسباب، ويبين الشبهات المثارة حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والرد عليها ودحضها، ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة للعودة إلى الحكم بالشريعة الإسلامية، وذلك بالدعوة إلى تقنين أحكام الشريعة [هكذا قال المؤلف، وسيأتي تصحيحه]، وضرورة التأكيد والدعوة إلى أفضلية الشريعة على القوانين الوضعية.

فهو في فصلين كبيرين:

الأول عن أسباب احتفاظ البلاد الإسلامية بعد استقلالها بالقوانين الأجنبية، وفيه مبحثان:

١- آثار ازدواجية التشريع الموروثة عن الدولة العثمانية.

٢- إثارة الشبهات حول تطبيق أحكام الشريعة لإسلامية، وهي:

- الادعاء المغرض بعدم قدرة الشريعة الإسلامية على التطور.
- الادعاء المغرض بعدم ملاءمة تطبيق الحدود الشرعية في ميدان القانون الجنائي.
- الادعاء المغرض بأن تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية غير ممكن في ميدان الاقتصاد والتجارة.
- الادعاء المغرض بعدم الإيفاء بحقوق الأقليات غير المسلمة في الدول الإسلامية.
- الادعاء المغرض بأن تطبيق الشريعة الإسلامية لا ينسجم مع القانون الدولي.
- الادعاء المغرض حول مكانة المرأة وحقوقها في الإسلام.

وقد أجاب المؤلف عن كل هذه الشبهات والمطاعن.

وتبيَّن أن الشريعة الإسلامية أفضل نظام قانوني؛ لأنها واسعة في توجيهاتها، ومحيطة بدقائق المسائل والأمور، ولذلك فهي توصف بالمرونة وعدم الجمود، لقيامها على قواعد كلية شاملة، وفيها ما لا يحصى من الفروع والمسائل، وما يمكن تسميته بالتطبيقات والحلول العملية للمشكلات والقضايا الإنسانية، صغيرها وكبيرها.

واتضح له أن تسمية "التقنين" لأحكام الشريعة الإسلامية تسمية غير دقيقة، وأن الأفضل تسميتها بالتدوين لأحكام الشريعة، دفعًا لشبهة عدم جواز تقنين الأحكام الشرعية، وأن مصطلح التدوين أكثر دقة من مصطلح التقنين.

وذكر أن فكرة التدوين هذه قديمة، فقد أشير بها في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، وأن هذه الفكرة تحولت إلى حقيقة في عصر الخلافة العثمانية، وجرى تطبيقها عمليًّا من خلال "مجلة الأحكام العدلية" في أواخر عهد الدولة.

## (٢٢)

## النظام السياسي

## (يشمل السياسة الشرعية)

### تجديد الفقه السياسي في المجتمع الإسلامي

**تجديد الفقه السياسي في المجتمع الإسلامي: التأصيل/ أحمد بن سعد حمدان الغامدي.– القاهرة: دار الفوائد: دار ابن رجب، ١٤٣٣هـ، ١٩٦ ص.**

"من أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب، على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم، فقد ضلَّ وأضلّ". من كلام ابن القيم رحمه الله.

قال المؤلف بعده: فواقعنا غير واقعهم، وظروفنا غير ظروفهم، وقياس واقعنا على واقعهم وظروفنا على ظروفهم فيه ظلم لأولئك العلماء، وتجنّ عليهم. كما أن الاستدلال على الواقع بتلك النصوص الشرعية التي استدل بها أولئك الأعلام على واقعهم، فيه تجنّ على النصوص، وتحميلها ما لا تحتمل.

قال: ولهذا فلا بدَّ من بحث جديد، وإحياء للفقه السياسي، الذي يجب أن يقود الأمة من جديد، معتمدًا فيه على نصوص الشريعة، وملاحظة الظروف التي عاشتها الأمة وتعيشها اليوم.

فإن الفقه السياسي الذي كتب قبل اليوم فقه كانت له ظروفه وملابساته واجتهاداته وتنظيراته، لكنه اليوم لم يعد كثير منه صالحًا لتحقيق طموحات الأمة.

ثم قال: هناك عقليات قد تكونت في ظلِّ ضعف الأمة، وتجذَّرت في أعماقها مفاهيم خاطئة تفزع من كل جديد، وترفض كل تجديد، ظنًّا منها أنها تحمي عقيدة الأمة، وتحافظ على وحدتها.

وهذه النوعية من الناس يحسن بها أن تعيد فهمها لدين الله عزَّ وجلَّ، وأن تتحرَّر من الجمود والتقليد، وأن تنظر في أحوال الأمة وما أصابها من ظلم واستبداد حطَّم كرامة الفرد المسلم، وكسر عزَّته، وأضاع المجتمع، وأفقدته ثروته، وجعله مجتمعًا ذليلاً بين الأمم، حتى بلغ بهم الذلُّ إلى أن يشفق عليهم أعداؤهم، لما يرون من بطش حكامهم بهم، واستباحتهم دماءهم.

ثم تأتي أصوات ضعيفة تفسِّر الدين وفق ضعفها وعجزها، ظنًّا منها أنها تنصر دينها وتحمي أمَّتها. والله المستعان.

وضمَّن كتابه ثلاثة مباحث، هي: قواعد وتأصيل، التأصيل العملي للفقه السياسي، المراجعة النقدية.

وفي المبحث الأخير مراجعة للمصنفات السلطانية القديمة، وتحرير لطرق الاستدلال.

## الضوابط الأصولية للاجتهاد في السياسة الشرعية

**الضوابط الأصولية للاجتهاد في السياسة الشرعية/ عبدالكريم عمر الشقاقي.– بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٤هـ، ٤٢٩ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة بغداد).**

الغرض من السياسة الشرعية تحقيق المصلحة العامة.

وأحكامها تقع ضمن دائرة الشريعة الإسلامية، ولا تنفصل عنها.

ومجالات السياسة الشرعية من حيث مسائلها لا تخرج في إطارها العام عن الجوانب العملية التي تقبل التغيُّر.

وكل ما صدر عن أولي الأمر من أحكام وإجراءات منوطة بالمصلحة، فيما لم يرد بشأنه دليل خاص.

والضابط الأصولي للاجتهاد عبارة عن معايير أصولية تقيِّد التفكير الاجتهادي.

ولا يتصدَّى للاجتهاد في السياسة الشرعية إلا من كان فقيهًا مسلمًا بالغًا عادلاً ملمًا بجملة الأصول، عارفًا بالمقاصد، وبما يدور حوله.

وقد جعل المؤلف كتابه في أربعة فصول:

- التعريف بمفردات العنوان.
- تطبيقات السياسة الشرعية في ضوء الضوابط الأصولية للخلفاء الراشدين.
- تطبيقات السياسة الشرعية في ظل الضوابط الأصولية لفقهاء الشريعة.

الإسلامية (وفيه ثلاثة مباحث: القواعد الأساسية للسياسة الشرعية،

الضوابط الأصولية في السياسة الشرعية فيما لا نص فيه، فقه المقاصد والموازنات)

- مجال تطبيق السياسة في العصر الحديث (وفيه ثلاثة مباحث أيضًا: تطبيق السياسة الشرعية في أعمال الدولة الداخلية: العقوبات والخدمات، المسائل المتعلقة بالجهاد، علاقات الدولة الخارجية).

وذكر المؤلف أن نظام السياسة الشرعية لا يخرج عن الأسس التالية: الحاكمية لله، الشورى، الطاعة، العدل والمساواة.

واستنتج أن الأحكام في السياسة الشرعية عند الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم كان واضحًا فيها ترتيب الأدلة (كتاب الله، السنة، الشورى).

وأن الخليفة الذي يأمر بأمر ثم يموت عنه، وكان في ذلك الأمر مصلحة مرجوة، لا يغير ذلك الأمرَ خلَفه، كما حصل في بعث جيش أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

وأن مصلحة حفظ الدين مقدمة على كل مصلحة أخرى، كما تبيَّن ذلك في حروب الردة.

للإمام أو من ينوب عنه أن يتصرف في أمر أعطى الشارع له صلاحية الحكم فيه بعدة وجوه تختلف حسب اختلاف ما يتعلق به من المصالح أو العلل المعتبرة، كما في مسألة الحكم في الأسرى.

سد الذرائع أصل مهم في السياسة الشرعية لحسم مادة الجريمة، كما في الإجماع السكوتي المنعقد على قتل الجماعة بالواحد، حتى لا يستهان بحياة الإنسان، ولئلا يقول المحرض والمشارك في القتل لست قاتلاً.

لولي الأمر أن يهدد بما لا يعزم على تنفيذه (مع قدرته عليه) بغية الإصلاح، كما فعل سيدنا علي رضي الله عنه مع رعيته.

الشورى تكون في بعض المواضع واجبة، خصوصًا ما فيه تقرير مصير أمة أو بلد، أو الأمور ذات الطابع العام التي فيها من الخطورة ما فيها، كإعلان الحرب، وعقد المعاهدات البعيدة المدى...

منع بيع السلاح في أيام الفتن؛ لأن في السماح ببيعه إعانة على الفتنة.

عدم إقامة الحدود في الفتنة على من يخاف لو أقيم عليه الحدُّ ثارت الفتن والمحن، كرئيس عشيرة أو قبيلة كبيرة، كفعله صلى الله عليه وسلم في عدم إقامة الحدِّ على كبير المنافقين عبدالله بين أبي سلول، وإقامته على حسان بن ثابت وحمنة بنت جحش رضي الله عنهما.

جواز الدخول في المعاهدات الدولية التي تعنى بالجانب المدني، كالجانب الاقتصادي وحقوق الإنسان وحرية الصحافة، ومنظمات الأغذية العالمية والحفاظ على البيئة...

## المرجعية في ضوء السياسة الشرعية

**المرجعية في ضوء السياسة الشرعية/ طه أحمد الزيدي.– بغداد: المجمع الفقهي العراقي: دار الفجر؛ عمّان: دار النفائس، ١٤٣٥ هـ، ٢٨٨ ص.**

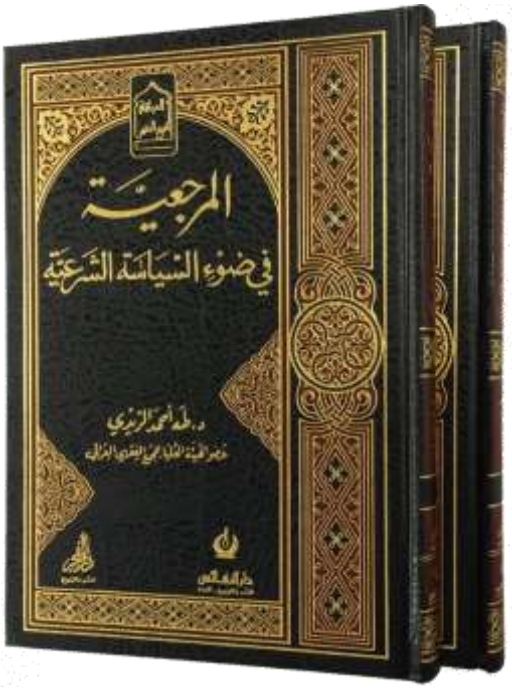


عالجت هذه الدراسة مسألة المرجعية الإسلامية بشقيها الفقهي والسياسي، والتكامل بينهما، لتأصيل مرجعية شاملة لأهل السنة والجماعة.

وقد ضمَّت قسمين:

عالج الأول بفصوله الثلاثة المرجعية الفقهية في ضوء السياسة الشرعية، مركزًا على تأصيل مفهومها، وسبل تشكيلها، ومقومات قيامها.

وبحث القسم الثاني بفصوله الثلاثة أيضًا مرجعية مؤسسة أهل الحلِّ والعقد في ضوء السياسة الشرعية، مفصلاً مفهومها ووظائفها وحقوقها ومقومات تشكيلها.

ومما توصل إليه المؤلف في خاتمة بحثه:

- أهل الحلِّ والعقد مؤسسة شرعية تضم نخبة من العلماء والزعماء والوجهاء، ترجع إليها الأمة في شؤون الإمامة العظمى وحراسة الدين، وتعالج القضايا التشريعية والاجتماعية الكبرى بمقتضى الشريعة والمصلحة، ولها شوكة ومهابة وطاعة، لا سيما عند غياب الحاكم الشرعي.
- تستمد مؤسسة أهل الحلّ والعقد سلطتها من الشريعة الإسلامية مباشرة، وأما السيادة العملية فتكون للأمة وإرادتها ممثلة بواسطة هؤلاء العلماء والقادة الذين اختارتهم.
- العلماء هم عماد هذه المؤسسة وجمهورها، وبهم تمثل هذه المؤسسة مرجعية شاملة للأمة بمفهومها العام، وسلطتها أعلى سلطة في الأمة بعد الحاكم الشرعي.
- يقع على أهل الحلّ والعقد مسؤولية تحقيق أمرين عظيمين للأمة، هما مدار قيام الخلافة في الأرض والإمامة في الأمة، وهما: حراسة الدين، وسياسة الناس به. فإن كان للأمة إمام أعانوا على ذلك، وإن فُقد وجب عليهم القيام بذلك حتى قيامه.
- لا بدَّ أن تتمتع هذه المؤسسة بالشوكة والتمكين، لتتمكن من إنجاز مهماتها العظمى، ولا سيما السياسية.
- فالوظائف السياسية أصل وظائفهم، ومجمع أعمالهم، ومقصد قيامهم ووجودهم، ومن أبرزها: تولية الإمام، باختياره، ومبايعته، والمتابعة والمراقبة لأعماله، وعزله عند وجود ما يقتضيه.
- أما الوظائف العلمية فتتمثل في دراسة الأمور العامة للمسلمين من الناحية الفقهية، وإصدار الحكم الشرعي بشأنها، ولا سيما النوازل والحوادث، وتعريف الناس بها، ووضع التشريعات والنظم التي تسيّر عمل الدولة الإسلامية، ومداومة الإشراف عليها، والحفاظ على هوية الأمة بكشف الشبهات الفكرية الخطيرة التي يثيرها الأعداء.

- من أهم أسباب الاستبداد السياسي، ومن ثم الفوضى السياسية التي تعاني منها البلدان العربية والإسلامية، هو غياب مؤسسة أهل الحل والعقد، وإن وجدت نظائرها فهي تفتقر إلى المقومات الشرعية التي وضعت أصولها الشريعة الإسلامية، وأصَّل فروعها وجلَّى حوادثها فقهاء الأمة.

## الاستدلال الخاطئ بالقرآن والسنة عن قضايا الحرية

الاستدلال الخاطئ بالقرآن والسنة عن قضايا الحرية: دراسة نقدية/ إبراهيم بن محمد الحقيل.- الرياض: مجلة البيان، ١٤٣٤هـ، ٦٨٧ ص. (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الملك سعود).

السائد في هذا العصر من معنى الحرية هو مصطلح غربي تبلور في الثورة الفرنسة، ودُعي العالم كله إليه، وتريد القوى العالمية من فرضه السيطرة على الأمم وأديانها وثقافاتها، وعولمتها على وفق الأنموذج الغربي في فرض حرية مطلقة.

ويثبت هذا البحث أنه لا حرية مطلقة ألبتة إلا عند من يقول بالمذاهب الفوضوية التي تلغي الأديان والأخلاق والقيم والحكومات وجميع الأنظمة، بحجة أنها قيود تقيد الإنسان، وهي مذاهب نظرية لم يُعمل بها، ولا يمكن العمل بها.

فلكل أمة من الأمم مفهومها للحرية، وتستمدُّ قيودها من قناعتها بدينها أو أخلاقها أو أعرافها، وتكون هذه القيود قليلة عند أمم، كثيرة عند أمم أخرى.

وفكرة الحرية بمفهومها الغربي تربط القيود على الحرية برضا الناس بعيدًا عن رضا الله تعالى، وتعالج قضية الحرية من خلال نظرة جزئية مادية بعيدًا عن النظرة الدينية، وتختزلها فيما يتعلق بالدنيا دون الآخرة، والدنيا في المفهوم الغربي هي الغاية والمنتهى، وهي عند المؤمن وسيلة للآخرة.

ومصطلح الحرية في المفهوم الغربي يستمدُّ قيوده عليها من الإنسان فقط، بينما قيود الحرية في الإسلام تستمدُّ من شرع الله تعالى.

والحرية في الفهم الغربي تتيح إبداء الرأي وتطلقه بلا قيود، إلا القيود المحددة في القوانين التي وضعها البشر، ولذا لا تمنع من شتم الله تعالى وإنكاره، وازدراء الأديان، أما في الإسلام فالأصل ألاّ يبدي المؤمن من الرأي إلا ما كان خيرًا فقط.

والحرية في الفهم الغربي تجعل السيادة في القانون للإنسان، فهو المشرّع من دون الله تعالى.. أما في الإسلام فإن السيادة لشريعة الله تعالى.

والذين اقتنعوا من المسلمين بفكرة الحرية الغربية لم ينتبهوا للأصل الذي بُنيت عليه، وظنوا أن الإسلام يوافقها ولا يعارضها، فحشدوا من النصوص الشرعية ما يوافق الحرية بمفهومها الغربي في جميع مجالاتها الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعاموا عن النصوص التي تناقضها، ومنهم من ردَّها أو حرَّفها وتأوَّلها لمصلحة المفهوم الغربي، في هزيمة نفسية تدلُّ على الجهل بحقيقة الإسلام، وبحقيقة الأفكار المادية المعاصرة.

وجاء هذا الكتاب نقدًا للحرية بالمفهوم الغربي، ونقضًا لها من أساسها بنصوص الكتاب والسنة، بفهم كبار المفسرين من علماء الأمة، وكشفت تقليد من انساق وراء فكرة الحرية من بعض المفسرين والمفكرين المسلمين، بعرض حججهم ومناقشتها.

ونوقش كل هذا من خلال مباحث وطالب اجتمعت تحت أربعة فصول، هي:

- نقد مفهوم الحرية الغربية.
- الاستلال الخاطئ بالقرآن على حرية الرأي ونقده.
- الاستلال الخاطئ بالقرآن على الحرية السياسية ونقده.

- الاستلال الخاطئ بالقرآن على حرية المرأة ونقده.

## الوطن والمواطنة

**الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشريعية/ يوسف القرضاوي.– القاهرة: دار الشروق، ١٤٣١هـ، ٨٦ ص.**

مهَّد المؤلف لموضوعه بحديث عن الوطن والمواطنة، وجعل فصله الأول "مواطنة المسلم وغير المسلم داخل المجتمع المسلم"، والآخر "مواطنة المسلم في غير المجتمع الإسلامي".

وأصله بحث قدَّمه إلى المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، حول "الوطن والمواطنة" وما يتعلق بهما من أحكام شرعية، في إطار عقَدي ومقاصدي.

يقول المؤلف: أيُّ الولاءات والانتماءات أولى بالتقديم على غيرها؟ أعني إذا تعارض الولاء للوطن والولاء للدين، فأيُّهما يقدَّم، وبأيِّهما نضحِّي؟

ويجيب بقوله: الذي يظهر في هذه الحالة أنه في حالة التعارض بين الدين والوطن، فإن الدين هو المقدَّم؛ لأن الوطن له بديل، والدين لا بديل له.

ولهذا رأينا الرسول الكريم وأصحابه حين تعارض الدين والوطن: هاجروا في سبيل الله، وضحُّوا بالوطن الذي ضاق بعقيدتهم.

قال: وقد بيَّن القرآن الكريم في مفاصلة واضحة وحاسمة، أن دين المسلم أعزُّ عليه، وأحبُّ إليه من كل شيء سواه، مما يعتزُّ به الناس ويحرصون عليه، وذلك في قوله تعالى: {قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ} [سورة التوبة: ٢٤].

وبهذا يتبيَّن بما لا شكَّ فيه، أن دينَ المسلم المعبَّرِ عنه في الآية بحبِّ الله ورسوله، يجب أن ترجحَ كفَّته على كلِّ الروابط والقيم الأخرى، بما في ذلك الآباء والأبناء، والإخوة، والأزواج، والعشيرة، والأموال، والتجارة، والمساكن التي يرضونها. وهذه العبارة تعبَّرُ عن الأوطان التي رضوها وارتبطوا بها ماديًا وعاطفيًا.

ويقول أيضًا: تحدث المشكلة أيضًا حين يغلو بعض الوطنيين في فكرة الوطنية، أو عاطفة الوطنية، حيث ترى بعضهم يجعلون الوطن مقابل "الدين"، أو بديلاً عن الدين، وإن شئتَ قلتَ: مقابلَ "الله"، أو بديلاً عن "الله".. فكما تبدأ الأمور "باسم الله"، تبدأ باسم الوطن، وكما يُقسِمُ الناس بالله، يُقسمون بالوطن، وكما يعمل الناس لوجه الله، يعملون لوجه الوطن!! وكأن الوطن أصبح إلهًا، أو وثنًا يشركونه مع الله عزَّ وجلّ، مع أن المسلم قد جعل محياه ومماته كما جعل صلاته ونسكه لله، كما قال تعالى لرسوله: {قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [سورة الأنعام: ١٦٢].

والحسُّ الديني عند المسلم يرفض أن يقرن باسم الله اسمًا آخر، أو يُقسم بأحد أو بشيء مع الله، أو يعمل عملاً لوجه غير وجه الله، ناهيك أن يفرده.

ويقول في موضع آخر (ص ٤٩): تحدث المشكلة كذلك عندما تتحول النزعة الوطنية إلى عصبية جاهلية، يتجمع فيها أهل الوطن ضد غيرهم، وينحازون فيها بعضهم لبعض، ينصر أخاه في الوطن ظالمًا أو مظلومًا، ويستجيب له إذا دعاه في الحق أو الباطل، على نحو ما قيل في وصف أحد زعماء قبائل العرب: إذا غضب غضب له مائة ألف سيف، لا يسألونه فيمَ غضب؟!

وكما وصف أحد الشعراء أبناء قبيلته بقوله:

لا يسألون أخاهم حين يندُبهم  في النائبات على ما قال برهانا

العصبية: أن تُعين أهلك وقومك على ظلم الآخرين، وأن تشهد لهم على الآخرين محقِّين كانوا أو مبطلين، وأن تقول ما قال أتباع المتنبئين الكذبة من قبائل العرب أيام حروب الردة: كذاب ربيعة أحبُّ إلينا من صادق مُضَر!

هكذا تكون العصبية القومية، وكذلك تكون العصبية الوطنية، كما رأينا ذلك في النزعات النازية والفاشية في أوربا في أواسط القرن العشرين، من رفع شعارات: ألمانيا فوق الجميع، وإيطاليا فوق الجميع!

والإسلام يعلِّم المسلم أن يدور مع الحق حيث دار، وأن يقول الحق وإن كان مرًا، وأن يكون قوّامًا بالقسط شهيدًا لله، ولو على نفسه أو الوالدين أو الأقربين، وكذلك لا يجرمه شنآن قوم على ألاّ يعدل، بل يجب أن يقوم بالقسط مع مَن يحب ومع مَن يكره، فعدلُ الله لجميع عباد الله.

ومن هنا أنكر الإسلام العصبية بكل أنواعها، سواء كانت عصبية قبلية، أم عصبية قومية، أم عصبية إقليمية، أم أيَّ عصبية كانت.

روى الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**مَن قاتلَ تحت رايةٍ عميَّة، يغضبُ لعصَبَة، أو يدعو لعصَبَة، أو ينصرُ عصبَة، فقُتل، فقِتلَتهُ جاهلية**".

## المواطنة والوطن في الدولة المسلمة الحديثة

**المواطنة والوطن في الدولة المسلمة الحديثة/ علي محمد الصلاّبي.– القاهرة: مكتبة الفنون والآداب: مؤسسة اقرأ للنشر، ١٤٣٦ هـ، ١٨٣ ص.**

بيَّن فيه مؤلفه مفهوم المواطنة، والمفاهيم المتعلقة بها، والأدلة القرآنية والنبوية المتعلقة بالوطن، وتأصيل مفهوم المواطنة، وحقوق المواطنين وواجباتهم، ومعالجة الصراعات الطائفية، وفكرة المواطنة العربية، في خمسة مباحث موسَّعة.

ومما خلص إليه:

- فكرة الوطن والوطنية تقوم على حاجة الإنسان إلى المكان وارتباطه به، وهذا أمر طبيعي، فكل كائن حيّ محتاج إلى مكان أو مأوى يلوذ به، فالوحوش لها جحورها، والطير لها أعشاشها، وقد نرى الطيور والأسماك ونحوها تسير المسافات الشاسعة، وقد تخترق البحار والمحيطات، ثم تعود إلى أماكنها الأولى، أي إلى أوطانها.
- المواطنة بمفهومها السياسي هي عقد اجتماعي بين المواطن الفرد والدولة، بما تحمله من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية وإدارية، وبذلك تكون العلاقة علاقة مشاركة بين الطرفين بأسلوب حضاري وتنظيمي.

- إن تحديد أساس هذا المبدأ وإمضاءه في الدولة الحديثة المسلمة بداية من العهد النبوي على نحو تطبيقي واقعي نصَّت عليه وثيقة دستور المدينة، إذ اعتبرت اليهود المقيمين في المدينة من مواطني الدولة، وجعلت لهم من الحقوق والواجبات مثلما للمسلمين.
- أكد القرآن الكريم على مكانة الوطن، وأن للديار حرمة، والاعتداء عليها بإخراج أهلها منها وإذلالهم فيها يعتبر فعلة شنعاء وجريمة في حق أهلها، وبيَّن القرآن الكريم الضابط لعاطفة حبِّ الوطن والمواطنة، وحسن توجيهها، وتحديد مسارها، بحيث يكون مسلكًا وسطًا للأمة.
- من حقوق المواطنة حق الحماية، فلكل مواطن حق الحماية اللازمة على نفسه وماله وعرضه وشرفه وأهله، سواء من الاعتداء الخارجي أو الداخلي، ويجب توفير الحماية لجميع المواطنين على السواء، وتشمل الحماية حماية النفس والمال والعرض.
- إن غير المسلمين في الدولة الحديثة المسلمة مواطنون، مثلهم مثل المسلمين، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، ولكن لا يعني ذلك بحال أن لغير المسلمين أي حق في أن يعطلوا إرادة الأغلبية المسلمة، أو يعترضوا على مبدأ إقامة دولة مدنية حديثة مرجعيتها الإسلام، وإنفاذ التشريعات الإسلامية، وإنما عليهم أن يقبلوا بخيار الأغلبية، وليس ذلك قهرًا أو إرغامًا لهم على قبول الإسلام كدين، ولا التنازل عن معتقداتهم وقوانينهم.
- لغير المسلمين الحق في تعليم أبنائهم وفق ديانتهم، وإنشاء مدارس خاصة بهم، مع احترامهم الكامل للنظام التعليمي للدولة، باعتباره صورة من صور المبادئ العامة للدولة الحديثة المسلمة، ويعفون من التعليم الإسلامي في معاهد المسلمين.
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية من غير المسلمين — كما كان يقبلها من المسلمين — وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم لهم الهدايا، حتى أصبح هذا السلوك من سمات المسلمين في تعاملهم مع غير المسلمين.
- الدولة الحديثة المسلمة تهتم بالحريات الشخصية، وتمثل في الواقع مركز الدائرة بالنسبة إلى جميع الحريات الأخرى، وتعني الحرية الشخصية عند بعض علماء القانون حرية الفرد في الرواح والمجيء، وحماية شخصه من أي اعتداء، وعدم جواز القبض عليه أو معاقبته أو حبسه إلا بمقتضى القانون، وحريته في التنقل والخروج من الدولة وإليها.

## التداول على السلطة التنفيذية

**التداول على السلطة التنفيذية/ علي محمد الصلابي.– دمشق؛ بيروت: دار ابن كثير، ١٤٣٥هـ، ٢٧٩ ص.**

يتحدث المؤلف في كتابه هذا عن التداول على السلطة التنفيذية من خلال عدد من الفصول والمباحث، التي تشرح مفهوم التداول، ومكونات السلطة التنفيذية، مع إطلالة تاريخية مسهبة منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى العصر الحديث.

وتعرض للفروق الأساسية بين نظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو والبيعة في الإسلام.

كما شرح خطاب الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعد انتخابه، وتكلم عن فقه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاستخلاف، مع توضيح فكرة ولاية العهد، وما يتعلق بذلك.

وفي الكتاب تقرير ودعوة لتطلعات الشعوب إلى حقها في اختيار حكامها بإرادة حرة، وعن طريق صندوق الاقتراع، والتداول السلمي.

ومما توصل إليه المؤلف في خلاصة بحثه:

- السلطة الإسلامية ليست سلطة ثيوقراطية، التي تجعل الحاكم يستمد سلطته من الإله، ويُضفَى عليه التقديس والتفوق على البشر، بحيث لا يُعارَضُ حكمه ولو استبدَّ بالأمر. إنما السلطة في المفهوم الإسلامي أن الشعب يختار الحاكم، وهو مفوَّض من قبله بتنفيذ أوامر الله تعالى، وهو مقيَّد بالكتاب والسنة، ومن حق المواطنين النقد والمعارضة والنصيحة.
- السلطة التنفيذية في الدولة المسلمة هي الهيئة الحاكمة التي تقوم بتنفيذ القوانين وتسيير الإدارة والمرافق العامة، وهي تتكون من جميع المسؤولين في الدولة، من رئيس الدولة والوزراء والموظفين.
- يسمي الفقهاء السلطة التنفيذية العليا باسم الخلافة، أو الإمامة، أو الإمارة. وفي العصر الحاضر تسمى الرئاسة.
- ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بوجوب تنصيب الخليفة أو رئيس الدولة، وقالوا: إنه واجب، وقالوا: إن الأمة آثمة إذا لم تقم بهذا الواجب. وحيثما خلا عصر من العصور أو فترة من فترات حياتها من وجود إمام أو رئيس للدولة، فجميع أفراد هذه الأمة آثمون، ولا يُخرجهم من هذا الإثم ولا يرفع عنهم هذا الوزر إلا العمل بجد، وبكل ما في وسعهم، لإيجاد أمير عام ومبايعته وتنصيبه. واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن والسنة القولية والفعلية والإجماع والقواعد الفقهية، مثل: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
- البيعة بمعناها الخاص هو إعطاء الولاء والسمع والطاعة للخليفة مقابل الحكم بما أنزل الله تعالى، وأنها في جوهرها وأصلها عقد وميثاق بين الطرفين، الإمام من جهة وهو الطرف الأول، والأمة من جهة ثانية وهي الطرف الثاني. فالإمام يبايَع على الحكم

بالكتاب والسنة والخضوع التام للشريعة الإسلامية عقيدة وشريعة ونظام حياة، والأمة تبايع على الخضوع والسمع والطاعة للرئيس في حدود الشريعة.

- اهتم الحكم الإسلامي بأسس ضمان العدالة فيما يلي:
  أ- استقلال الشريعة والفقه عن سلطة الدولة التنفيذية.
  ب- اختيار الرئيس يقوم على أساس البيعة الحرة.
  ت- الحدّ من سلطة الحاكم.
  ث- مراقبة الحاكم ونقده وتقويمه.
  ج- استقلال المؤسسات العلمية والتعليمية والمالية عنهم.
- استقرَّ في مفهوم الصحابة أن بقاء الأمة على الاستقامة رهن باستقلال ولاتها، ولذلك كان من واجبات الرعية تجاه حكامهم نصحهم وتقويمهم.
- أعلن الصدّيق رضي الله عنه مبدأ أساسيًّا تقوم عليه خطته في قيادة الأمة، وهو أن الصدق بين الحاكم والأمة هو أساس التعامل، وهذا المبدأ السياسي الحكيم له الأثر الهام في قوة الأمة، حيث ترسيخ جسور الثقة بينها وبين حكامها. إنه خلق سياسي منطلق من دعوة الإسلام إلى الصدق.
- تحتاج شعوب العالم اليوم إلى هذا النهج الرباني في التعامل بين الحاكم والمحكوم، لكي تقاوم أساليب تزوير الانتخابات، وتلفيق التهم، واستخدام الإعلام وسيلة لترويج اتهامات باطلة لمن يعارضون الحكام أو ينتقدونهم. ولا بدَّ من إشراف الأمة على التزام الحكام بالصدق والأمانة من خلال مؤسساتها التي تساعدها على تقويم ومحاسبة الحكام إذا انحرفوا، فتمنعهم من سرقة إرادتها وشرفها وحريتها وأموالها.
- لا مانع شرعًا من إضافة شرط يحدد مدة ولاية الرئاسة، حيث إن روح النظام الإسلامي لا تتنافى إطلاقًا مع توقيت الرئاسة بمدة زمنية محددة، إذا ما تضمن عقد الرئاسة ذلك، وتمَّ النص على ذلك في الدستور.
- الحاكم في الإسلام مقيَّد غير مطلق، فهناك شريعة تحكمه، وقيم توجهه، وأحكام مقيدة، وهي أحكام لم يضعها هو ولا حزبه أو حاشيته، بل وضعها له ولغيره رب العالمين، ولا يستطيع هو ولا غيره من الناس أن يلغوا هذه الأحكام، أو يجمدوها، فلا

ملك، ولا رئيس، ولا برلمان، ولا حكومة، ولا مجلس شورى، ولا لجنة مركزية، ولا مؤتمر للشعب، ولا أي قوة في الأرض تملك أن تغير شيئًا من أحكام الله الثابتة.

- أجاز كثير من الفقهاء طريق الاستيلاء بالقوة من باب الضرورة، مع إجماعهم على حرمتها، مراعاة لمصالح الأمة، وحفاظًا على وحدتها، وأصبح الواقع يفرض مفاهيمه على الفقه، وصارت الضرورة والمصلحة العامة تقتضي تسويغ مثل هذه الطرق.
- إن الاستبداد والاستيلاء على حق الأمة بالقوة، وإن كان يحقق مصلحة آنية، إلا أنه يفضي إلى ضعف الأمة مستقبلاً، وتدمير قوتها، وتمزيق وحدتها، كما هو شأن الاستبداد في جميع العصور والأمصار.
- إن الاستمرارية في ممارسة الشورى مع ما يعتريها من عوائق ومصاعب، تثري الأمة في الفقه السياسي، وتقطع به مسافات كبيرة في هذا المجال، وقد تعثَّر الفقه السياسي في مسيرته التاريخية، ولم ينطلق الانطلاقة المطلوبة بسبب النظام الوراثي والاستبدادي.

## البرلمان في الدولة الحديثة المسلمة

**البرلمان في الدولة الحديثة المسلمة/ علي محمد الصلابي.– بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٤ هـ، ٣٧٠ ص.**

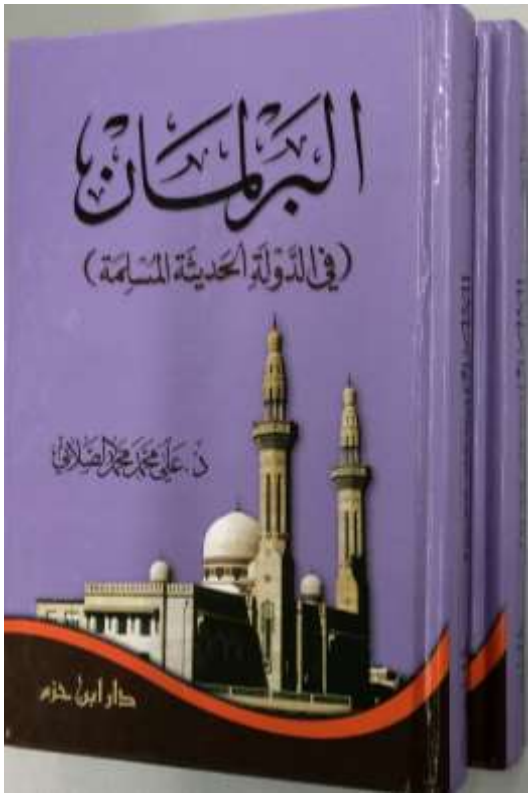


يقوم النظام البرلماني على أركان أساسية، أهمها وجود مجلس نيابي منتخب، يمارس سلطته الفعلية التشريعية والرقابية وإقرار الموازنة.

ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من أهم الركائز اللازمة والضرورية لتفعيل وإنجاح البرلمان، وهذا المبدأ يحول دون جمع السلطات في شخص أو هيئة واحدة، فيجزِّئ الصلاحيات ويقسمها إلى السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

قال المؤلف: وهذه التجربة الإنسانية المتعددة جاءت بعد معاناة وتراكمات وصراعات طويلة، أثرَت العقول البشرية ومنحتها فرصة الخيار الأفضل، والإسلام يأمرنا بالأخذ بالأفضل فيما توصل إليه العقل البشري من نتاج إنساني متقدم في الطرق والوسائل، والاستفادة من النظم البرلمانية، وذلك بأخذ الإيجابيات، وترك السلبيات وما يتعارض مع ثوابت القرآن الكريم والسنة الشريفة، فكل الوسائل التي لا تتعارض مع ثوابت الإسلام مباحة، بل تدخل هذه المصالح ضمن المصالح المرسلة، وهو باب عظيم في أصول الفقه.

قال: ومبدأ الفصل بين السلطات وظيفيًّا كان معروفًا لدى فقهاء الإسلام، وأما فصلها عضويًّا بحيث لا يتولى السلطة التنفيذية من يتولى السلطة القضائية، فلم يكن مطبقًا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم؛ لعدم الحاجة إليه، ولخصوصية مرحلة الوحي...

قال: ولقد كان الفصل بين سلطتي التشريع والتنفيذ في الفقه السياسي الإسلامي منذ البداية... ولهذا وجب فصل السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية بشكل واضح، لكي يتحقق التوازن في السلطات والحكومة، ويمنعها من الفساد..

وظهر مفهوم الانتخابات باعتبارها طريقة يختار بها المواطنون أو بعضهم مَن يرضون، ويتوصل من خلالها لتحديد المستحق للولاية أو المهمة المنتخب فيها، والتي تعرف باسم الانتخابات الرئاسية لانتخاب رئيس الدولة، أو الانتخابات البرلمانية أو البلدية، أو الاستفتاء العام، أو أية انتخابات أخرى، كاتحادات الطلاب والنقابات وغيرها..

وقد عرف المسلمون النظام الانتخابي – وإن لم يكن بالصورة المماثلة الآن – منذ فجر الإسلام الأول، فلقد بايع الأنصار النبيَّ صلى الله عليه وسلم في بيعة النقباء، حين طلب من الأنصار أن يُخرجوا إليه اثني عشر نقيبًا منهم، يكونون على قومهم بما فيهم.

وفي بيعة العقبة التي سبقت الهجرة، حيث ولدت يومئذ أولى المؤسسات الدستورية الإسلامية بالاختيار، مؤسسة "النقباء الاثني عشر"، فتميزت الدولة عن "النبوة والرسالة".

وسار على هديه صلى الله عليه وسلم الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم.

وقد درس المؤلف بالتفصيل هذه الموضوعات المهمة بما يناسب المسلمين في هذا العصر، مستندًا إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ومعطيات العقل البشري بما يلائم ديننا، من خلال ثمانية مباحث، هي:

- تعريف البرلمان وتاريخ نشأته وأركانه وصوره.
- الفصل بين السلطات.
- الانتخابات البرلمانية.
- شروط وصفات وكيفية اختيار أعضاء البرلمان.
- وظائف البرلمان.
- الضمانات المقررة للبرلمانات وتحكيم الأكثرية.

- الحقوق السياسية لغير المسلمين.
- ترشح المرأة في البرلمان.

## وسائل حسم المنازعات الدولية في الشريعة الإسلامية

**وسائل حسم المنازعات الدولية في الشريعة الإسلامية/ سيد محمد بيومي فودة.– الجيزة: مركز الدراسات العربية، ١٤٣٧ هـ، ٢٠٨ ص.**

إذا كان التحكيم وإبرام المعاهدات من أهم وسائل حسم المنازعات الدولية التي وصل إليها تطور الفكر الإنساني في مجال القانون الدولي المعاصر، فقد عرفت الشريعة الإسلامية هاتين الوسيلتين، ووضعت لكل منهما القواعد والضوابط التي تكفل تنظيمه وضمان فاعليته.

ولم يقتصر الأمر على الجانب النظري، وإنما كانت الدولة الإسلامية الكبرى تضرب أروع الأمثلة في الحرص على حسم المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، سواء بالتحكيم، أو إبرام معاهدات الصلح الدائمة، أو المؤقتة.

ويذكر المؤلف أنه يمكن القول بوجه عام أن النظرية التي وضعتها الشريعة الإسلامية في شأن حسم المنازعات الدولية تقوم على محورين:

**أولهما**: الحث على حسم هذه المنازعات بالوسائل السلمية، التي تتمثل في وسيلتين، هما: التحكيم، والصلح.

فقد وضعت الشريعة الإسلامية الأسس والقواعد التي تنظم التحكيم بين أطراف المنازعات لكي يصلوا من خلاله إلى ترضية عادلة جابرة للضرر، ودافعة للأذى، وقاطعة لدابر النزاع.

كما أجازت الشريعة الإسلامية الصلح بين أطراف المنازعة ليصلوا من خلاله إلى اتفاق ملزم للطرفين طلبًا للسلم وحقنًا للدماء.

**والثاني** هو الحرب.

فقد جعلته الشريعة الإسلامية الملجأ الأخير لحسم المنازعات الدولية حينما يكون هو الخيار الأخير الذي لا محيص عنه.

إلا أن الشريعة لم تقف عند هذا الحد، وإنما عمدت إلى وضع ضوابط للحروب تخلع عنها النزعة الاستعمارية.

وجعل المؤلف كتابه في ثلاثة فصول:

- السلم في العلاقات الدولية هو الأصل في المفهوم الإسلامي.
- الحث على حسم المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.
- القوة المسلحة الملجأ الأخير لحسم المنازعات الدولية.

## الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة

**الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والآثار المترتبة عليها: دراسة فقهية مقارنة/ هشام محمد سعيد آل برغش.– القاهرة: دار اليسر، ١٤٣٤هـ، ٢ مج (١٥٠٠ ص) (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر).**

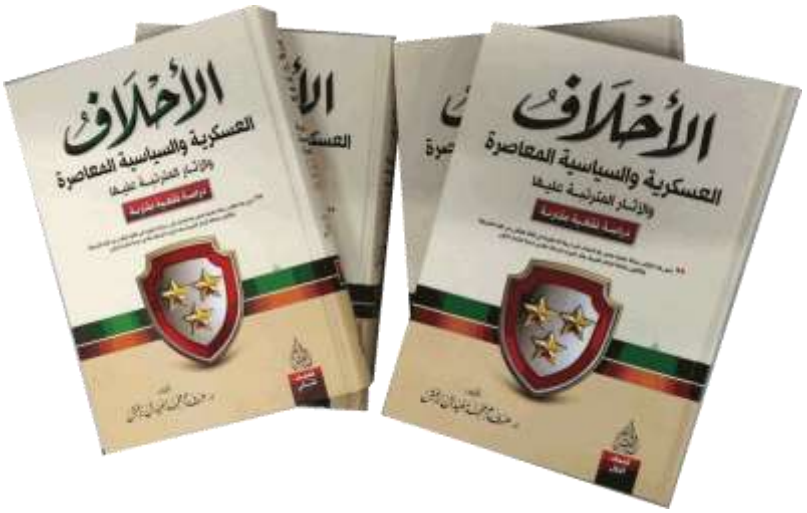


يعني بالأحلاف العسكرية المعاهدات والمعاقدات بين جيوش اتفق أطرافها على النصرة بالقوة. وبالأحلاف السياسية ما كان التناصر فيها سلميًّا.

وقد بيَّن المؤلف موقف الفقه الإسلامي من عقد هذه الأحلاف، وهل يمكن عقدها بين دول إسلامية وغير إسلامية؟ وهل يختلف الحكم إذا كانت الراية الظاهرة والكلمة المسموعة والحكم النافذ لهذه الدول غير الإسلامية؟

كما بيَّن حكم التحالفات المرحلية بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وبين الأحزاب العلمانية التي ترفض هذه المرجعية، من أجل تحقيق هدف مشترك، وحكم ذلك وضوابطه.

وعالج الباحث موضوعه من خلال ثلاثة أبواب، هي:

الأول: مفهوم الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة وصورها وأنواعها وتطورها التاريخي.

الثاني: موقف الفقه الإسلامي من إقامة الأحلاف العسكرية المعاصرة.

الثالث: موقف الفقه الإسلامي من إقامة الأحلاف السياسية المعاصرة.

ومما توصل إليه من نتائج:

- دار الإسلام لا تتحول إلى دار كفر بمجرد استيلاء الكفار عليها، ما دامت شعائر الإسلام ظاهرة، وما دام سكانها المسلمون يدافعون عن دينهم، ويقيمون بعض الشعائر، وخصوصًا الصلاة.
- إقامة الخلافة الصحيحة واجب شرعي يتحتم على المسلمين أن يسعوا لأجل إقامتها ونصب الخليفة.
- القول إن الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بالدول غير الإسلامية هو الحرب، لا يعبر بدقة عن وضع الدولة الإسلامية، ولا يعكس بصدق صورة الجهاد الإسلامي، والذي ترجح لدي أن الأصل في العلاقة بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية هو (تحقيق السيادة للدين).
- لا يعترف الإسلام بشرعية أي معاهدة تستباح فيها الشخصية الإسلامية، وتفتح بابًا للأعداء يمكنهم من الإغارة على جهات إسلامية، أو يضعف من شأن المسلمين، بتفريق صفوفهم وتمزيق وحدتهم.
- اتفق الفقهاء على إبطال الشرط الذي يؤدي إلى مخالفة نص شرعي، أما العقد المتضمن هذا الشرط ففي صحته مع إبطال الشرط خلاف.
- كما اتفقوا على أن من شروط عقد الهدنة ألاّ تكون مؤبَّدة. وليس في الشريعة معاهدة مؤبدة غير معاهدة الذمَّة (عقد الذمَّة).
- الانضمام تحت لواء الكفار ورايتهم لحرب المسلمين وكسر شوكتهم من أعظم صور الموالاة وأخطرها على الإطلاق، وهو خيانة عظمى لله ولرسوله والمؤمنين، وهو كفر يخرج من الملَّة والعياذ بالله.
- الاستعانة بالكفار تحت راية المسلمين ولوائهم في قتال دولة مسلمة عادلة تعتبر جريمة عظيمة وخطيئة كبيرة، فاعلها في غاية الفسوق، إلا أنه لا يكون بذلك كافرًا يخرجه من ملة الإسلام، لكنه على خطر عظيم.
- الاستعانة بالكفار تحت راية المسلمين ولوائهم في قتال دولة مسلمة جائرة، إن كان فاعل ذلك يريد من ورائه غرضًا دنيويًّا، كالسلطة وجمع الثروات، فهو جرم عظيم للغاية، وإن كان فاعل ذلك يريد إزالة الظلم ففعله خطأ محض، ومعصية توجب التوبة.

- لا خلاف بين الفقهاء في عدم التحالف مع الكفار والاستعانة بهم على أهل البغي.
- اتفقت كلمة أئمة فقهاء المذاهب على تحريم بيع السلاح لأهل الحرب، وكل ما من شأنه أن يتقووا به على حرب المسلمين.
- لا يجوز تأجير القواعد العسكرية وما كان في معناها في بلاد المسلمين للكفار، أيًّا كان انتماؤهم وتوصيفهم.
- الأحزاب العلمانية التي ترفض الإسلام جملة وتفصيلاً وتحاربه، فإنه لا يختلف على كفرها، ولا يجوز التحالف مع مثل هذه الأحزاب العلمانية.
- التحالفات على تحقيق أمر مشروع مع أحزاب علمانية غير غالية، تقبل بصورة جزئية...

## (٢٣)

# النظام الإداري في الإسلام

## إدارة الدولة الإسلامية

**إدارة الدولة الإسلامية/ تأليف محمد بن شاكر الشريف.– الرياض: مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات، ١٤٣٤هـ، ٢٦٨ ص.**

إدارة الدولة في دوائرها الثلاث: العليا (الرئاسية) والعامة (الإدارة الحكومية) والفرعية أو الجزئية، مرتبطة بالولاية، حيث تمثل الإدارة الجانب العملي من الولاية.

فالإدارة في ثوبها العام تنقسم إلى جزء نظري، ويتمثل في الخطط والأهداف، وجزء عملي، ويتمثل في التنظيم والتوجيهات والمراقبة.

والكتاب دراسة وعرض للإدارة الإسلامية للدولة في جانبها النظري: من حيث التصور والمقومات، والعملي: من حيث الهياكل والمؤسسات والتنسيق بينها.

وجعله في ثلاثة أبواب:

**الباب الأول**: الإدارة: المفهوم والأسس. وهو أربعة فصول:

- التعريف بالإدارة.

- قواعد وأصول في الإدارة.
- عضو الإدارة: صفته، توليته، عزله.
- الأسس الإدارية.

**الباب الثاني**: إسهامات علماء المسلمين القدامى في التأليف في الإدارة. وهو ثلاثة فصول:
- وصايا الأمراء وتعليماتهم الإدارية لعمالهم، وهو يمثل الإدارة الفرعية.
- مؤلفات بعض علماء المسلمين في كيفية إدارة مكونات الدولة، وهو يمثل الجانب العملي في الإدارة: الإدارة العامة.
- مؤلفات بعض علماء المسلمين في الهيكل العام لشكل الدولة وبيان ولاياتها المتعددة، وهو يمثل الجانب النظري في الإدارة: الإدارة العليا.

**الباب الثالث**: الإدارة الفعلية للدولة إسلاميًا، وفصوله هي:
- التقسيم الجغرافي للدولة.
- تدوين الدواوين.
- من التصرفات المرادة من الإدارة العليا رأس النظام أو السلطة (الخليفة أو الأمير أو الملك أو الرئيس) في إدارة الدولة.
- الإدارة في الجانب السياسي.
- الإدارة العسكرية.
- التزام الإدارة العامة للدولة بتحقيق حاجات الرعية ومتطلباتهم.

## (٢٤)

## النظام المالي في الإسلام

### الخلافة الراشدة في ضوء نظم التخطيط المعاصرة

**الخلافة الراشدة في ضوء نظم التخطيط المعاصرة/ أحمد سعود الحسن.– الكويت: مكتبة آفاق، ١٤٣٣هـ، ١٥٩ ص.**

تناول التخطيط الاستراتيجي وقواعده المختلفة في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، والمهارات القيادية والصفات الشخصية التي أهلت هؤلاء الخلفاء بجدارة لإدارة فذة للدولة الإسلامية، ومواجهة التحديات المختلفة، وتحقيق الإنجازات الكبرى.

وتناول جوانب الحياة المختلفة في هذا العهد، وابتدأ بالهدف المراد تحقيقه في كل جانب، ثم المعلومات التفصيلية المهمة، باعتبارها وسائل تؤكد تحقيق هذا الهدف. وفي ختام كل جانب تم تقويمه... وهذه الجوانب تشمل:

- التراجم الشخصية والسير الذاتية والحياة الإيمانية والأخلاقية لكل خليفة.
- المبادئ الإنسانية (الحرية، العدالة، الشورى).

- النظام الإداري: الولاية والوزارة والقضاء والحسبة والشرطة والكتابة والبريد والخاتم.
- الحياة المالية والاقتصادية: نشأة بيت المال وموارده ومصروفاته، ونشأة الدواوين ورواتب الخلفاء والولاة، ووضع النقود والنشاط الاقتصادي.
- الحركة العلمية: المدارس الفقهية وجمع القرآن الكريم والاهتمام بالحديث الشريف واللغة العربية والتاريخ.
- الحياة العسكرية والفتوحات الإسلامية، في بلاد العراق وفارس والشام ومصر وشمال إفريقيا وغيرها.
- الحياة السياسية: استخلاف الخلفاء الأربعة وأهم لأحداث السياسية والفتن الداخلية.
- الشبهات في عصر الراشدين وأصول الرد عليها.

قال المؤلف: إن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كانت لهم رسالة واضحة يريدون أن يحققوها خلال خلافتهم، ولهم رؤية عامة في كيفية الوصول إلى هذه الرسالة، ولديهم أهداف استراتيجية محددة تضبط جميع سياسات إدارة الدولة، ولهم أيضًا أهداف متخصصة دقيقة لكل مجال من المجالات، ومعرفة مفصلة بالوسائل التي يستخدمونها لتحقيق هذه الأهداف والرؤية والرسالة، وإنهم بعد اتخاذ الأسباب البشرية توكلوا على الله وسألوه النصر والتمكين..

## الضبط الإداري في فكرة القانون الوضعي والشريعة الإسلامية

**الضبط الإداري في فكر القانون الوضعي والشريعة الإسلامية/ ياسين بن بريح.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٥هـ، ١٢٧ ص.**

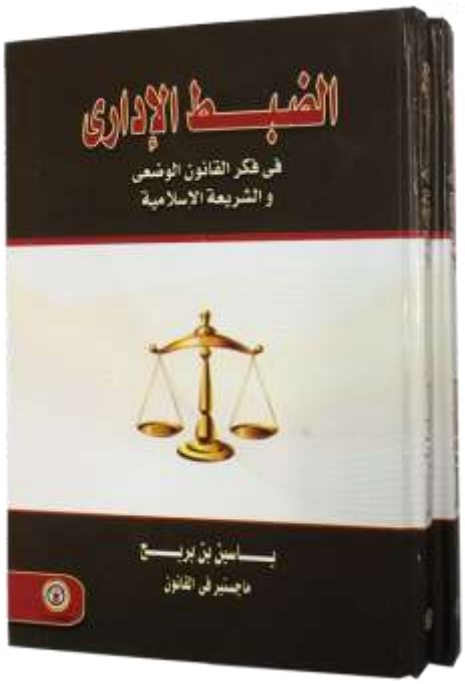


يهدف الضبط الإداري إلى صيانة المجتمع وحفظ نظامه العام.

وقد عالج المؤلف سلطة الضبط الإداري من خلال مقارنة بين النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، وتبيَّن أنهما يتفقان ويتباينان، من حيث:

- الأهداف. فالضبط الإداري في النظام الوضعي يسعى إلى المحافظة على النظام العام بعناصره التقليدية، وفي التشريع الإسلامي يعني التضامن لتنفيذ ما أمر الله به وما نهى عنه. فهو في الإسلام أشمل، لأنه لا يقتصر على الجانب الدنيوي، بل يشمل الدينيَّ أيضًا، المتمثل في مقاصد الشرع.
- المصدر: واختلاف مصدر الضبط واضح بينهما.
- الوظائف: وظيفة الضبط الإداري في النظم الوضعية قاصرة على السلطة التنفيذية، بينما في الشريعة يقوم بها المسلمون على وجه الكفاية، فإذا قام بها البعض سقط الحرج عن الباقين، وإن كانت فرض عين على الإمام والولاة.

كما يجوز للفرد المسلم في النظام الإسلامي إذا رأى منكرًا الالتجاء إلى القضاء ليستصدر حكمًا بمنعه، وتسمَّى دعوى الحسبة، يمارسها الفرد المسلم باسمه الخاص لصالح المجتمع المسلم كله، ولو لم تكن له مصلحة في ذلك، والنظام الإسلامي يلغي الاعتبار الشخصي من الدعوى، وتكفي صفة "المسلم" للدفاع عن أي مصلحة إسلامية تهمُّ المسلمين، في حين تكون الدعوى في النظم الوضعية قائمة على المصلحة الشخصية، فحيث لا مصلحة فلا دعوى.

- يلتقي النظامان في الرقابة القضائية على أعمال الضبط الإداري، فإذا كانت أعمال الضبط الإداري في النظم الوضعية تخضع للرقابة القضائية، فإن الأمر كذلك في الشريعة الإسلامية، فنظام ولاية المظالم يخضع أعمال سلطة الضبط لرقابته، بل إن سلطات والي المظالم أوسع مدى من سلطة القاضي في النظم الوضعية، وهذا ما يحقق الأمن للمجتمع أكثر.

## (٢٥)

# النظام المالي في الإسلام

## التصرف في المال العام

**التصرف في المال العام: حدود السلطة في حق الأمة/ خالد الماجد.– بيروت: الشركة العربية للأبحاث والشر، ١٤٣٤ هـ، ٤١٦ ص (أصله رسالة ماجستير).**

المال العام ملكٌ للمسلمين، ويصرف في مصالحهم العامة والخاصة، وينوبهم في التصرف فيه وليّ الأمر، أو من ينيبه.

ويسمَّى المال العام مال المصالح العامة، تمييزًا له عن مال المصالح الخاصة، الذي هو مال الزكاة وأربعة أخماس الغنيمة. وعلى هذا فكل ما يردُ للدولة الإسلامية من أموال جُلبت بطرق مشروعة فهو مال عام، ما عدا الزكاة وأربعة أخماس الغنيمة.

والتصرف في المال العام من أهم الموضوعات الاقتصادية والسياسية التي تُبحث. وتُدرج مسائله ضمن موضوعات الفقه الإسلامي، والمال من الضرورات الخمس الذي يجب حفظه، وقد صار له أثر بالغ في قوة الدولة وتأثيرها في الساحة الدولية.

وقد بحث المؤلف هذا الموضوع بطريقة منهجية موضوعية، قائمة على موازين علمية، وتتبع النصوص الشرعية فتناول أنواع التصرفات الواقعة في المال، ليبين ما يشرع منه وما لا يشرع، وليضع ضمانات تكفل وقوع التصرف في المال العام على الوجه المشروع، وحمايته من الاستغلال والاستخدام في تكريس السلطات والفساد السياسي.

وتوزع الكتاب على قسمين:

**الأول**: المتصرفون في المال العام، وخصوصًا تصرف ولي الأمر من جهة، وتصرف الأفراد من جهة ثانية.

**والثاني**: حماية المال العام، أشار فيه إلى مسؤولية ولي الأمر في حماية المال العام، وتأمين أجهزة الرقابة ومشروعيتها، إضافة إلى حق الأمة في الرقابة على التصرف في المال العام.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها:

- وجوب التصرف في المال العام بالأصلح، ومقتضاه عدم جواز إنفاق المال العام إلا لتحقيق أمرين:

أ- مصلحة خالصة أو راجحة.

ب- دفع مفسدة خالصة أو راجحة.

- يجب تحقيق العدل والإنصاف في إنفاق المال العام بين أفراد الدولة الإسلامية، استحقاقًا وقَسْمًا.
- يجب اعتبار الأولوية حين توجيه النفقات من المال العام إلى مصارفه، والمعتبَر في الأولوية المصلحة.
- تلزم ولي الأمر حقوق يجب الإنفاق عليها من المال العام، ومنها:

١- الإنفاق على تحقيق أمنَي الدولة الداخلي والخارجي.

٢- دفع مرتبات موظفي الدولة.

٣- الإنفاق على التعليم.

٤- الإنفاق على الصحة العامة.

٥- الإنفاق على الدعوة إلى الله.

٦- الإنفاق على إنشاء المرافق العامة وصيانتها.

٧- الإنفاق على رعاية العاجزين من رعايا الدولة الإسلامية.

- لا يجوز لولي الأمر أن يهب من المال العام من أراد، تبرعًا من غير عوض، بلا حاجة ولا قيام بمصلحة للمسلمين؛ لأن تصرفه في المال العام تصرف النائب، فيلزم أن يكون تصرفه فيما استنيب عليه بالمصلحة، ولا مصلحة للمسلمين في هبة من ليس بمحتاج ولا يقوم بمصلحة لهم.
- صرف المكافآت من المال العام مشروع بشرطين.

أ- أن يكون العمل المكافأ عليه مباحًا.

ب- أن يكون العمل المكافأ عليه نافعًا.

- الإنفاق من المال العام على عقد المسابقات وتخصيص الجوائز لها جائز بشرطين:

أ- أن تكون المسابقة مباحة.

ب- أن تكون المسابقة نافعة.

- مسؤولية حماية المال العام تتحملها الأمة جميعًا، وأعظمها مسؤولية ولي الأمر، ومما يجب عليه إجراؤه لتحقيق الحماية:

١- الرقابة على التصرف في المال العام؛ لإقرار التصرف الرشيد، ومنع التصرف الضار أو منع تكراره.

٢- تعيين المؤهلين في وظائف الدولة.

٣- معاقبة المعتدي على المال العام، حدًّا فيما ثبت فيه حدّ، وتعزيرًا فيما كان من الجرائم التي لا حدَّ على مرتكبها.

٤- تضـــمين المعتدي على المال العام مطلقًا، ســـواء أعوقب أم لم يعاقب، وسـواء أكانت جريمة سـرقة أم غيرها.

- الراجح إقامة حدّ القطع على سارق المال العام، إلا أن يكون له حق في المال العام معلوم المقدار لم يســتوفه، فهذا الحق شــبهة تَدرأ حدَّ القطع عنه، وإن كانت لا تمنع عقوبته عقوبة تعزيرية.
- القطع والصلب عقوبتان مشروعتان على آخذ المال العام حرابة.

## (٢٦)

## الحسبة والاحتساب

### احتساب النساء على الرجال

**احتساب النساء على الرجال/ عبدالكريم بن محمد الزاحم.– الرياض: مطابع دار طيبة، ١٤٣٤هـ، ١٩٢ ص (أصله رسالة ماجستير).**

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية احتساب النساء ومشروعيته، وذكر أحكام احتساب النساء على الرجال وضوابطه، وبيان مجالات هذا النوع من الاحتساب، وتعرف الآثار المترتبة على تعطيل الاحتساب.

وبيَّن الكاتب مشروعية القيام بالاحتساب من النصوص الواردة في الكتاب والسنة، التي تشمل الرجال والنساء.

وقد دلَّت بعض النصوص على مسؤولية النساء ودورهن في الحسبة.

وقيام النساء من السلف الصالح بالاحتساب، كما في كتب التراجم والتاريخ وبعض قصص الصحابيات.

ونصَّت الشريعة الإسلامية على قواعد وصفات يجب على المرأة المحتسبة أن تأخذ بها عند مزاولتها الاحتساب.

كما يجب أن تكون على دين وخُلق، وقدوة حسنة لغيرها، حتى لا يكون الطعن في سلوكها سبيلاً وحجة للآخرين يعتذر بها عن عدم الاستجابة للأمر والنهي.

وللاحتساب دوره وأهميته في نشر الفضائل وإنمائها في المجتمع المسلم، ومحاربة الرذائل والفواحش وإخمادها.

ويدفع الله العقاب العام عند القيام بالاحتساب على المنكرات.

## (٢٧)

## النظام القضائي في الإسلام

### استقلال القضاء في الفقه الإسلامي

**استقلال القضاء في الفقه الإسلامي/ محمد بن عبدالله السحيم.– الدمام؛ الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٣٦ هـ، ٧٥٩ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

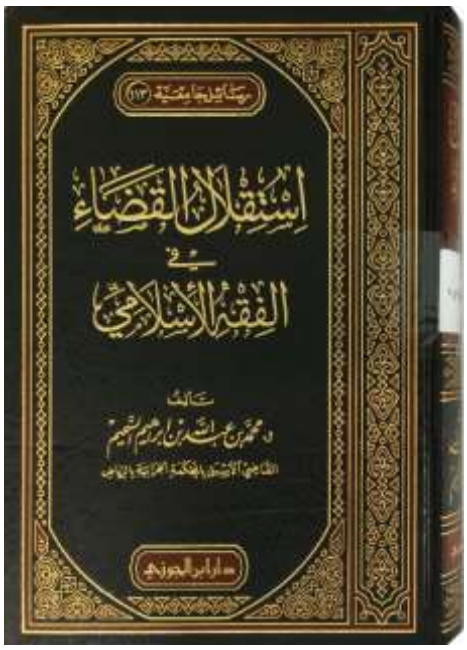


يهدف الكتاب إلى تجلية حقيقة استقلال القضاء في الإسلام وحكمه، وجمع الأمور التي من شأنها ضمان استقلال القضاء وبحثها، وبيان ما يمنع استقلال القاضي في قضائه، وإبراز الآثار المترتبة على استقلال القضاء.

ولذلك انتظمت موضوعات الكتاب في أربعة أبواب:

الأول: حقيقة استقلال القضاء وحكمه.

الثاني: ضمانات استقلال القضاء.

الثالث: موانع استقلال القضاء.

الرابع: أثر استقلال القضاء.

وقد ذكر المؤلف أن نشأة الاستقلال الذاتي الداخلي والاستقلال الخارجي الوظيفي كان مع نشأة القضاء في الإسلام، وإن برز فصل القضاء عن ولاية الولاة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بينما الاستقلال الخارجي عرف في عهد الخليفة هارون الرشيد، وجرى عليه العمل بعد ذلك.

وقال: حكم استقلال القضاء الوجوب، إلا إذا كان الاستقلال مؤديًا إلى خلل في تحقيق العدل تحققًا أو ظنًّا، أو كان قضاء القاضي مخالفًا للاختصاص، فيمنع حائذ.

وأن من المقاصد الشرعية لاستقلال القضاء: تحقيق سيادة القضاء، وعدالته، وهيبته، وقوته، ونزاهته.

ومما توصل إليه في نتيجة بحثه:

- كفاية القاضي المالية من ضمانات استقلال القضاء الواجبة في بيت المال.
- تحريم أخذ القاضي الأجر من الخصوم إلا عند الحاجة، كعدم فرض رزق له من بيت المال، أو كان ذلك الرزق لا يفي بحاجته وحاجة من يمونه.
- حماية مكانة القضاء من ضمانات استقلاله (فصل فيها المؤلف).
- اجتهاد القاضي من ضمانات استقلاله، وتجديده لاجتهاده بتكرر القضايا المتناظرة.
- منع التدخل في القضاء من ضمانات استقلاله.
- أهمية دور الإمام في حفظ استقلال القضاء بمنع التدخل فيه، وذلك من خلال إنشاء ديوان خاص مستقل بالقضاء يرعى شؤونه وأهله.
- موقف القاضي إزاء محاولات التدخل الممنوع هو الرفض الواضح القاطع، وعدم السماح بهذا التدخل.
- من آثار استقلال القضاء فتح باب الترافع، إذ الأصل في الدعوى السماع، ولا ينتقل عن هذا الأصل إلا بمسوغ مشروع.

- ومن آثار استقلال القضاء أيضًا شمول سلطانه، ولهذا الشمول مظهران: الاستجابة لدعوة المحاكمة، وشمول تنفيذ الأحكام.

## القضاء في العالم الإسلامي من الشريعة إلى القانون

**القضاء في العالم الإسلامي من الشريعة إلى القانون: الأسباب والمهدات/ عبدالعزيز بن أحمد البداح.– القاهرة: دار القيم الإسلامية، ١٤٣٤ هـ، ١٨٨ ص.**

لم يحرص الاحتلال الأجنبي على شيء حرصه على تنحية الشريعة وإحلال القانون الوضعي مكانها، لعلمه أن في ذلك مسخًا للأمة ونسخًا لدينها، كما يقول المؤلف، وأنه استبدل بها قوانينه وجعلها شريعة للبلاد الإسلامية.

وذكر أن مؤامرات أعداء الإسلام في الداخل والخارج لم تكن لتنجح في تنحية الشريعة وإقصائها لولا عناصر منتسبة للإسلام، الذين بذلوا جهودًا وقدموا تضحيات، وشكَّلوا التغطية اللازمة لتنفيذ المؤامرة.

ومما توصل إليه من خلال دراسته هذه:

- أن كليات الحقوق كانت من أكبر الوسائل الفكرية والعملية لتدعيم القانون الوافد الغريب على المسلمين، ومدَّه بكل أسباب البقاء والنماء؛ لأنها أدت إلى قيام طبقة قانونية جديدة من المسلمين أنفسهم، لتحلَّ محلَّ الأجانب في دوائر القضاء والتشريع، حتى يصبح هذا الانقلاب الخطير ذا شكل وطني في ظاهره.
- قويت حركة التغريب والعلمنة في المجتمع، فدعا أبواقها ونادى دعاتها إلى تنحية الشريعة وإحلال القانون الوضعي بأساليب مختلفة، وهذه الكتابات تندرج ضمن المطالبة بفصل الدين عن الدولة، ورفع الغطاء الشرعي عنها.
- أسهمت صحافة السوء في ترسيخ العلمانية في المجتمعات الإسلامية والدعوة إلى إقصاء الشريعة الإسلامية وتحكيم القوانين الوضعية.
- دخلت القوانين الوضعية إلى البلاد الإسلامية بسبب المبتعثين من القضاة وغيرهم، ممن تأثروا بالحضارة الأوربية وأعجبوا بنظمها وقيمها.
- من بدايات تنحية الشريعة: إدخال القانون الوضعي في صلب البرامج الدراسية لكلية الشريعة بجامعة الأزهر، وتسميتها بكلية الشريعة والقانون، وهذه التسمية في غاية الخبث، وتجمع بين المتناقضات: الشريعة والقانون، وهي عمل يقصد به تقريب الشقة بينهما، وحلّ عقدة الرفض في نفوس المسلمين.
- اتخذ شعار الإصلاح جسرًا عُبِر عليه لعلمانية التعليم والتوجيه في العالم الإسلامي، وتنحية الدين عن الحياة الاجتماعية، وإبطال العمل بالشريعة، والتحاكم إلى القوانين الوضعية، واستيراد النظم الاجتماعية الغربية، وكان هذا الشعار سيفًا مصلتًا في وجوه المعترضين، يُتهمون بالتخلف ويوصَمون بالرجعية كلما اعترضوا على مشروع أو ناهضوا مخططًا.
- بدأ التغريب في الدولة العثمانية في المجال الاجتماعي، متمثلاً في الدعوة إلى السفور والاختلاط بين الجنسين، وانتهى بالتغريب في مجال الحكم والتشريع.
- كان إلغاء القضاء الشرعي في الدولة العثمانية محوًا للهوية، وانقلابًا على الدولة، وشؤمًا طال بلاد الإسلام كلها.

# الضمانات الكفيلة لحسن أداء القضاة لمهامهم

**الضمانات الكفيلة لحسن أداء القضاة لمهامهم بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي/ ضاحي موسى عبدالرازق.– الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٤٣٥هـ، ٣٤٠ ص.**

حسن اختيار القاضي ضمان لعدم بغي الحاكم أو انحراف المحكوم.

والقضاء ولاية لا تستقيم لصاحبها ما لم يأمن جور الناس، ولا يتحقق له ذلك بغير استقلاله فيما يعرض عليه من دعاوى عن أي تدخل تفرضه جماعة أو فرد، أو بشيء يؤثر في وجدانه، أو ينحرف بحيدته عن جادة الصواب.

تضمن الكتاب معالجة موضوع حسن أداء القضاء والضمانات الكفيلة بذلك في بابين:

- السلطة القضائية والقاضي.
- الضمانات الكفيلة لحسن أداء القضاة لمهامهم بين الشريعة والقانون.

ومما ختم به بحثه:

- القاضي نائب عن رئيس الدولة في السلطة القضائية، وهي إحدى السلطات التي يتمتع بها الرئيس الأعلى للدولة لحفظ الدين، وسياسة الدنيا به، وإقامة شرع الله في أرضه.
- يشترط فيمن يتولَّى القضاء أن يكون مسلمًا بالغًا عاقلاً حرًّا، رجلاً على الراجح، عدلاً، عالمًا مجتهدًا، سليم الحواسّ، من سمع وبصر ونطق، حسنَ السيرة.
- لا يجوز تولية المرأة القضاء، على الرأي الراجح، ومن ولاّها فهو آثم.
- للإمام أن يجبر من تعيَّن عليه القضاء للقيام به حتى لا يؤول الأمر إلى غير أهله، ولأنه لو لم يجبره على تولي القضاء بقي الناس بلا قاض، ومن ثم تضيع حقوق الناس.
- من وسائل حماية القاضي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، تأمينه على مقومات حياته، وذلك بعدم جواز عزله دون سبب؛ لأن القاضي معيَّن لمصلحة المسلمين، فيبقى مادامت المصلحة محققة.
- يجوز عزل القاضي لتحقيق مصلحة المسلمين، كوجود من هو أفضل منه، أو لتسكين فتنة بين الناس قائمة.
- الأصل أنه لا يجوز أن يأخذ القاضي رزقه من الخصوم إلا في حالة أن يعجز بيت المال عن كفايته، وفي هذه الحالة يجوز للسلطان أن يفرض رسمًا ماليًا ثابتًا على القضايا بحيث لا يتضرر منه أحد، ولا يكون التقدير إلا بإذن السلطان.
- الهدف من مجانية القضاء هو كفالة حق التقاضي للجميع دون استثناء، وضمان حياد القاضي ونزاهته حتى لا يساوم الخصوم، أو يتطلع إلى هداياهم ورشاويهم.
- يجب على القاضي أن يمتنع – حسب الرأي الراجح في الفقه الإسلامي – عن إجابة الدعوات الخاصة، سواء أكان المضيف قريبًا من القاضي أم أجنبيًا عنه؛ لوجود التهمة في ذلك، فضلاً عن أنها تعتبر هدية في المعنى، وذلك حفاظًا على هيبة وكرامة ونزاهة وحياد القاضي، ومنعًا من إثارة الشك حول نزاهته.

كذلك يمتنع على القاضي في القانون الوضعي حضور الولائم، وقبول الدعوات الخاصة، ومؤاكلة أحد الخصوم، وجعلَ ذلك سببًا يخوِّل الخصوم طلبَ ردِّ القاضي عن نظر الدعوى.

- كما يمتنع على القاضي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي مباشرة البيع والشراء بنفسه، لنفسه ولغيره، أو القيام بأي عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته.

## (٢٨)

# النظام الاجتماعي في الإسلام

## الضمان الاجتماعي في الفقه الإسلامي

الضمان الاجتماعي في الفقه الإسلامي/ أحمد محمد إسماعيل برج.- الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، ١٤٣٤هـ، ٣٦٨ ص.

أورد المؤلف في أول مقدمته إحصائية مؤلمة نقلاً عن كتاب "الحرمان والتخلف في ديار المسلمين" للأستاذ نبيل صبحي الطويل، يقول فيها إن نحو (٣٦) دولة معدمة فقيرة ومن أكثر الدول تخلفًا في العالم، أغلب سكانها من المسلمين، وأربع منها أعضاء في جامعة الدول العربية، ونسبة الأمية فيها ٨٠% أو أكثر...

وجاء هذا الكتاب تأثرًا بواقع المسلمين المؤلم، ورغبة في وضع سياسة لإنعاش الحياة الاجتماعية في البيئة الإسلامية، ورفع مستوى معيشة الأفراد فيها، وأن الإسلام عمل على تحقيق الضمان الاجتماعي بنوعين من السياسة:

- وقائية، هدفها مقاومة الفاقة والفقر والركود، حتى يكون أكثر الأفراد عاملين منتجين.
- وعلاجية، هدفها تدبير المعونة لمن حالَ ضعفه أو شيخوخته أو مرضه أو عاهته من القدرة على العمل والكسب.

وجاء بحثه في بابين تحتهما فصول ومباحث، هما:

- حق الضمان الاجتماعي في الإسلام وأسسه.
- موارد الضمان الاجتماعي في الشريعة.

وأسفرت نتائج بحثه عن أمور ذكرها، من مثل:

- الضمان الاجتماعي الإسلامي نظام حضاري عادل وشامل ومرن، وعندما طبق كما أمر الله به، حقق نتائج لا يمكن أن تتحقق في ظل تشريع آخر.
- يتسع هذا النظام ليشمل جوانب الحياة، فهو يعالج مشكلة الفقير، ويضمن له آدميته وحريته.
- يقوم الضمان الاجتماعي في الإسلام على أساس المساواة بين الناس، والتكسب بطريق مشروع.
- ويعمل هذا الضمان على إحداث التوازن الاجتماعي داخل الدولة الإسلامية، باعتبار أخوة المسلمين، وواجب التعاون بينهم.
- الزكاة هي المورد الأصيل للضمان الاجتماعي، ولو أنها نفذت تمامًا لقُضي على مشكلة الفقر.
- ولولي الأمر الحق في فرض مال آخر غير حق الزكاة على الأغنياء إذا لم تكفِ الزكاة وبقية الموارد الأخرى في سدّ حاجات المحتاجين.
- إذا لم يوجد للإنسان عمل، أو كان عاجزًا، فإن نظام النفقات في الإسلام يضمن له كفايته داخل الأسرة الواحدة، وإذا لم يكن له من ينفق عليه داخل الأسرة فله في موارد بيت المال الأخرى ما يكفيه ويكفي حاجته.
- تعتبر الكفّارات والصدقات والوقف من الموارد الأساسية التي تعمل على تنفيذ أهداف الضمان الاجتماعي داخل دولة الإسلام.

- يعدُّ التأمين المعاشي نظامًا يتمشى مع روح الشريعة الإسلامية ومبادئها، لأنه يحقق أهداف الضمان الاجتماعي دون الوقوع فيما حذَّر الدين منه.
- واقترح الكاتب إنشاء هيئة عامة منظمة مستقلة تكون مهمتها إجراء مسح اجتماعي شامل للمدن والقرى لمعرفة الفقراء والمحتاجين، وحصر كل من يدخل في دائرة الاستحقاق، وتقوم بجمع الزكاة من كل قادر، مع إدارة أموال الزكاة وبقية الموارد والمحافظة عليها واستثمارها بالطرق المشروعة، وتقوم بتوزيعها على الفئات المحتاجة من خلال المسح الاجتماعي، ويراعى في ذلك الوضع الأكثر نفعًا للفقير والمجتمع...

## الصلة بين العقيدة والعلاقات الاجتماعية

الصلة بين العقيدة والعلاقات الاجتماعية/ ثريا بنت إبراهيم السيف.- الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٥هـ، ٢ مج (٨٢٧ ص) (أصله رسالة ماجستير).

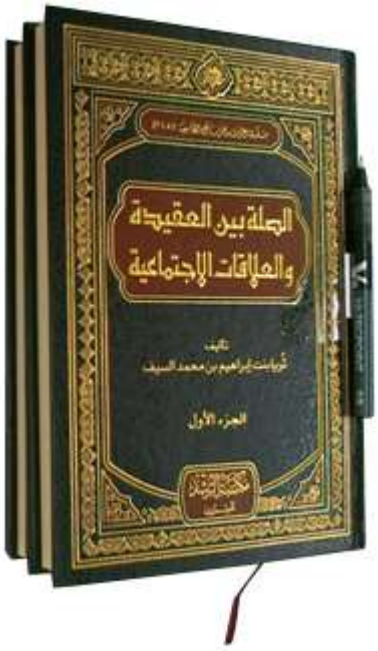


من أنماط العلاقات الاجتماعية: العلاقات الأسرية، وعلاقات الجوار، والصداقة، والعلاقة بين الفرد والمجتمع، الإسلامي وغيره.

وهناك كثير من نصوص الكتاب والسنة تربط العقيدة بالعلاقات الاجتماعية، وتدلُّ على الأثر الإيجابي لها.

وقد بحثت الكاتبة هذا الموضوع من جانبين، وفي بابين، هما : أثر العقيدة على العلاقات الاجتماعية، والعكس.

– وذكرت في جانبه الأول، أن الإيمان باعث على التحلي بما يندب إليه الشرع، مما يعود على علاقات المؤمن الاجتماعية بالألفة والمودَّة.

– وأن فعل الخير بأنواعه، والثبات عند الفتن، والتوازن في الحياة، والفطنة والحذر من الشر، والبصيرة في الأمور، من آثار الإيمان على علاقات أفراد المجتمع.

– وأن الأمن النفسي والفكري والاجتماعي، وترابط أفراد المجتمع من ثمرات العقيدة الصحيحة.

– وأن عقيدة الولاء والبراء سبب للمحافظة على هوية المجتمع الإسلامية، وعامل مهم لتقوية روابط الإخاء واتفاق الكلمة بين أفراد المجتمع.

– وكذا تأتي شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بابها.

– وبيَّنت أهمية وجود القدوة الحسنة المحققة للتوحيد في المجتمع، وأن القدوة السيئة من أعظم أسباب ضلال الناس عن دينهم.

ثم ذكرت تأثير العلاقات الاجتماعية على العقيدة سلبًا أو إيجابًا، وأن المطَّلع على سير الأولين ومن تبعهم، يرى كيف تؤثر علاقاتهم الاجتماعية على دينهم وعقيدتهم، والمرء مرتبط بعلاقات اجتماعية مختلفة، ولها أثرها على العقيدة.

– وأن التنشئة العقدية عامل أساس في تكوين شخصية إيمانية متوازنة ثابتة على القيم، وخاصة عند الأطفال والشباب.

– ويختلف حكم خلطة المؤمن بأفراد مجتمعه باختلاف أثرها في عقيدته.

– وتعتبر طبيعة البيئة التي يعيش فيها الفرد، ونظام الدولة التي تحكم تلك البيئة، سببًا للتأثير على صلاح المرء أو فساده.

– وذكرت أن العولمة الاجتماعية تريد فرض النظام الاجتماعي والحضارة الغربية بكل أنماطها على مجتمعات العالم دون مراعاة الخصوصيات الحضارية والثقافية، وهدفها جعل مجتمعات

العالم نُسخًا أخرى من مجتمعات الدول الكبرى، مع مسخ خصوصية العقيدة والديانة التي تميز كل مجتمع عن غيره.

- ودلَّت النصوص على أن حفظ حقوق المسلمين، وحسن التعامل معهم، والنصيحة لهم، والصبر والسماحة معهم، وحسن العهد والوفاء، والصلة والبرّ في تعامل المسلمين مع بعضهم، له أثره الإيجابي على إيمانهم، وضدُّ ذلك من الأخلاق السيئة والتعامل السلبي له أثره السلبي على الإيمان.

- ودين الإسلام دين المعاملة الحسنة، والرحمة والحنيفية السمحة، وهو يسع الناس كلهم، ويغمرهم بالإحسان، ومنه حسن التعامل مع الكفار، والبرُّ بغير الحربيين، ولا يخالف ذلك عقيدة البراء منهم ومن دينهم، ولما له من تأثير إيجابي على هدايتهم، كما أن التعامل السلبي المخالف للمشروع سبب في تنفيرهم من دين الإسلام، وليس من البراءة في دينهم من شيء.

- ليس كلُّ مَن تلبَّس ببدعة يسمَّى مبتدعًا وتُجرى عليه أحكام المبتدع، لأنه قد يكون جاهلاً، أو متأولاً، أو مخطئًا، بل يوصف عمله بأنه بدعة.

وعند الإنكار على المبتدع يُنظر في سبب ابتداعه، فإذا كان مخطئًا يبيَّن له الصواب بالأدلة، وإن كان جاهلاً يعلَّم، وإن كان متأولاً يُزال المتشابه بالمحكم من النصوص. ويكون ذلك بالرفق، مع الحذر من تنفيره بالغلظة، فقد يكون ذلك سببًا لصدِّه عن اتباع الحق، وتمسكه بالباطل.

## (٢٩)

## حقوق الإنسان في الإسلام

### تأصيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي

**تأصيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من منظور إسلامي: دراسة تأصيلية مقاصدية/ جابر عبدالهادي سالم الشافعي.– الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٤٣٦ هـ، ٢٨٦ ص.**

حقوق الإنسان في الإسلام أوسع نطاقًا من حقوق الإنسان في الإعلان العالمي والنظام الدولي، حيث تعطي الشريعة للإنسان حقوقًا قبل ميلاده، وأثناء حياته، وبعد وفاته، في حين يقتصر النظام العالمي على حقوق الإنسان أثناء حياته، أي مدة ولادته حتى وفاته. كما قال المؤلف. وذكر أيضًا أن حقوق الإنسان في الإسلام أكثر وضوحًا وتحديدًا من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فمثلاً التكافل الاجتماعي في الإسلام منظم بدقة، فالزكاة محددة مقدارها، ومن يقوم بدفعها، ومصارفها، وإلزام ولي الأمر بتطبيقها.

وأن حقوق الإنسان في الإعلان تستوعبها مقاصد الشريعة الإسلامية العامة، مع بعض التحفظات التي أشار إليها المؤلف.

وحماية وضمان حقوق الإنسان في الإسلام أقوى وأوضح، وخرقها يستدعي عقوبتين: دنيوية يطبقها ولي الأمر، وأخروية تتمثل في العذاب الأخروي، بخلاف حقوق الإنسان في الإعلان العالمي، فإن الحماية والضمان أقل.

والالتزام بتطبيق حقوق الإسلام يرجع إلى عدة أسباب، منها أن المسلمين يطبقون هذه الأحكام على أساس أنها ملزمة لهم ديانة، فهم يؤمنون بها، وملتزمون بها باعتبارها أحكامًا ملزمة. أما المجتمع الدولي، فيأتي التزامه بالحقوق المذكورة في الإعلان العالمي كتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد اعتمدت الجمعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأصدرته، ولكن باعتراف الكثير من الدول والأفراد أنه لا يوجد ما يكفل تطبيق هذه الحقوق التي أتت في الإعلان..

وقد عالج المؤلف هذه الأمور وغيرها من خلال خمسة فصول، تحتها مباحث عديدة، وهي:

- ماهية حقوق الإنسان وأقسامها ومصادرها.
- ماهية مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمقاصد الضرورية في الشريعة الإسلامية.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمقاصد الحاجية في الشريعة الإسلامية.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمقاصد العامة الأخرى في الشريعة الإسلامية.

ويسبقها فصل تمهيدي بعنوان: عالمية وإنسانية شريعة الإسلام.

والمؤلف أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية.

وأشير إلى كتاب نفيس يدور في موضوع هذا الكتاب، وهو لعالم جليل، عنوانه:

**الإسلام والأيام العالمية**/ عكرمة سعيد صبري.- عمّان: دار النفائس، ١٤٣٦ هـ، ٢٨٠ ص.

يذكر فيه الأيام العالمية التي أعلنتها الأمم المتحدة، كيوم العمال، ويوم المرأة، وغيرهما، وينقد ما خالف فيها الإسلام، وما يقابلها في الإسلام.

## (٣٠)
## الحلال والحرام

### الحلال والحرام والمغلَّبُ منهما

**الحلال والحرام والمغلَّبُ منهما في الفقه الإسلامي: دراسة تطبيقية معاصرة/ محمد سعيد الرملاوي.– بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٤هـ، ٧٨٤ ص.**

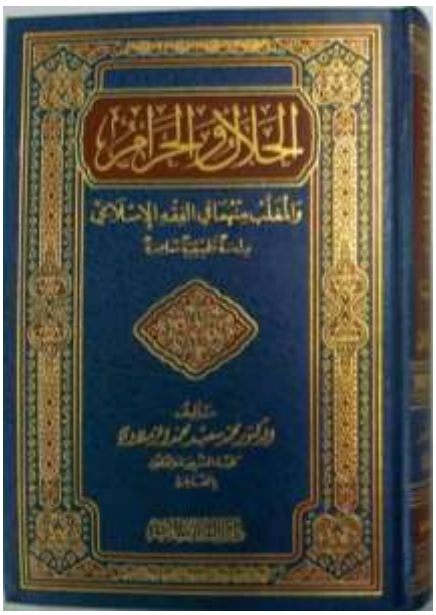


اجتماع الحلال والحرام مبثوث في أبواب الفقه المختلفة، والعمل بالتغليب فيه من الأمور المقررة في التشـــريع الإســـلامي، جاءت به القواعد والأحكام المنظمة له، ولم يُترك أمرُ بيانه لعقول البشر.

وقد كشف المؤلف في هذه الدراسة الفقهية بعض الموضوعات المتعلقة بأحكام التغليب؛ لمعرفة القواعد والضوابط المنظمة لأحكامه، وذلك من خلال تتبع المسائل ذات العلاقة بهذا الموضوع الحيوي، وخاصة في هذا العصر، الذي تداخل فيه أمر الحلال والحرام على كثير من المسلمين

في مسائل ونوازل عديدة، فكان لا بدَّ من الوقوف على الضوابط والقواعد الشرعية التي تحكم هذه الأمور. وذكر أنه لا توجد كتابات متخصصة ومراجع سابقة في الموضوع.

وقد جعل بحثه في تمهيد طويل وستة فصول، وهي في مجال التغليب في العبادات، والمعاملات، وبين الكفر في مجمل الأحكام، وفي مجال الأحوال الشخصية، والجنايات والحدود والأقضية، والأطعمة والأشربة.

أما التمهيد فكان في مطالب عديدة وأربعة مباحث، هي: تعريف التغليب، استعمالاته، القواعد المنظمة لأحكام التغليب، الألفاظ ذات الصلة بالموضوع.

ومن المسائل التي توصَّل إلى حكمها بالتغليب:

- تغليب جانب الطهارة في المياه المعالجة بعملية التكرير، سواء أكان ذلك بصبِّ موادَّ كيميائية على الماء، فيغلب على النجاسة ويزيل أثرها، أم كان بتصفية الماء بالمكائن العصرية (شبكات معالجة المياه) أو بمكاثرتها بالماء، فتزول النجاسة بزوال التغير طعمًا ولونًا ورائحة.
- مَن مات في حادث فتقطَّع جسده، فإن وُجِد الأكثر من جسده غُسِّل وصُلي عليه، وإن وجد الأقل، فلا غسل ولا صلاة؛ لأنه لا صلاة على عضو.
- إذا اشتبه الخارج من الإنسان الصحيح بين المني وغيره، وجبَ عليه الغسل؛ تغليبًا للاحتياط.
- إذا اختلط التراب بغيره فإن الحكم للغالب، فإن كانت الغلبةُ للتراب جاز التيمم به، وإلا فلا.
- في الميت المجهول الحال، يُعمل فيه بالتحري وتغليب العلامات لغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين.
- عند اختلاط الموتى، كما يحدث في الزلازل والأعاصير، فيموت أصحاب أديان مختلفة، ويختلط المسلم بغير المسلم، فإنهم يُغسلون ويكفنون ويُصلَّى عليهم بنيَّة المسلم، ويُدفنون في مقابر المسلمين، تغليبًا لجانب المسلم، واحتياطًا لإقامة حقوق المسلمين.

- لا زكاة في المتولد بين الأهلي والوحشـــي، تغليبًا لجانب المســـقط، ولأنه لا نصَّ ولا إجماع، وإنما المورد في بهيمة الأنعام.
- في الحيوان البرمائي بالنسـبة للمحرم، الغلبةُ فيه للتوالد، فإذا كان يبيض ويفرخ في الماء ويتوالد فيه فهو صيد بحر، وإلا فهو صيد برّ.
- جواز أخذ الموظف راتبه من الدولة؛ لأن المال الحرام في خزانة الدولة أقلُّ بكثير مما عندها من مال حلال يأتيها من مصادر مشروعة، وهذا الحرام الأقلُّ لا يضرُّ وجوده، لأن الحلال غالب والحرام مغلوب.
- تغليب الحاجيات على التحسينات عند التعارض؛ نظرًا لوجود حالة الضرورة.
- إذا اجتمعت الإشارة والعبارة في الأيمان، غلبت الإشارة على العبارة؛ لأنها أقوى.
- اشـــتراط الذكاة للحيوانات البرمائية، عملاً بالقاعدة في الأطعمة، وهي أنه إذا اجتمع فيه حاظر ومبيح غلب الحاظر.
- حرمة تناول لحوم المتولد بين نوعين، أحدهما مأكول والآخر غير مأكول؛ لاجتماع عنصر التحريم والتحليل، ولا سبيل للتمييز.
- تحريم الكافيار "بيض السـمك" المسـتورد من الدول غير الإسـلامية؛ لأنهم لا يتورَّعون عن صيد جميع الكائنات البحرية، المأكولة وغير المأكولة، والكافيار المستورد من تلك البلاد يجمع بين بيض ما يحلُّ أكله وما لا يحلّ، فيجتمع فيه المبيح والمحرَّم، فيغلب المحرَّم، عملاً بقاعدة الحظر في الأطعمة.

## (٣١)

## النوازل والفتاوى

## فقه النوازل للأقليات المسلمة

**فقه النوازل للأقليات المسلمة/ محمد يسري إبراهيم.– ط٢.– القاهرة: دار اليسر، ١٤٣٣هـ، ٢ مج (١٢٨٤ ص) (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر).**

وجود الأقليات الإسلامية اليوم لا ينبغي النظر إليه على أنه مجموعة مشكلات معقدة التركيب، بقدر ما ينبغي أن ينظر إليها على أنها سفارات إسلامية تعرِّف حقائق الإسلام، وتتبنى قضايا أمتها، وتتفاعل مع حواضر الإسلام المختلفة بطريقة إيجابية.

وحتى تقوم الأقليات الإسلامية بواجبها نحو نفسها ودينها وأمتها، فلا مناص من توحدها قطريًا، وتنظيمها عمليًا، وضبط مرجعيتها شرعيًا، وإيجاد ما يسمى بفقه الأقليات المسلمة.

هذا ما قاله المؤلف، الذي جعل بحثه في ثلاثة أبواب، تحتها فصول ومباحث ومطالب، من بينها: أهمية التأصيل لفقه النوازل وخصائصه ومقاصده، القواعد المتعلقة بالرخص والمشقات، والضرورات والحاجات، والترجيح بين المصالح والمفاسد، من نوازل الصلاة: في حال استمرار الليل أو النهار، من نوازل الزكاة: حكم دفع الزكاة لغير المسلمين، من نوازل النكاح: حكم الزواج الصوري بقصد الحصول على الإقامة أو الجنسية في غير دار الإسلام، من نوازل الطلاق: حكم الطلاق الذي يوقعه القاضي غير المسلم في بلاد الأقليات، من نوازل السياسة الشرعية: المشاركة السياسية في الدول غير المسلمة.

- وجدت الأقليات المسلمة في العالم نتيجة الهجرة الاختيارية أو الاضطرارية، وهي تبلغ في تعدادها اليوم (٤٠٠) مليون مسلم أو تزيد.
- يتعيَّن على المفتي في نوازل الأقليات المسلمة رعاية المآلات، مع النظر إلى نتائج التصرفات ومقاصد المكلفين، وأعراف أهل الزمان والمكان.
- قد تتغير الفتيا بتغير الأعراف، شريطة ألاّ يكون تغير العرف مصادمًا للشرع، بل محققًا لمقاصده، وأن يكون الناظر في التغير من المجتهدين المعتبرين.
- يقوم أهل الحلِّ والعقد ببلاد الأقليات الإسلامية مقام الإمام أو نائبه فيما يملكون إقامته من واجبات الدين، وبما يحقق المصالح ويدفع المفاسد.
- التزام مذهب فقهي واحد للمجتهد في نوازل الأقليات ليس بلازم، ويمكن اعتبار المذاهب الاجتهادية المتعددة كالأقوال في المذهب الواحد. ولا يضرُّ المجتهدَ التلفيقُ بين المذاهب إذا تتبع القولَ لدليله، وجانبَ اتباعَ الهوى، ولم يخرق إجماعًا صحيحًا.
- من نوازل الصلاة في بعض بلاد الأقليات الإسلامية حين يقصر الليل أو النهار قصرًا مفرطًا، مع بقاء العلامات الفلكية الشرعية للأوقات جميعًا وتميزها، يتعيَّن على أهل تلك البلاد أداءُ الصلوات جميعًا في أوقاتها المقدَّرة، ولا يسوغ الجمع إلا لعذر.
- من نوازل الزكاة: يجوز إعمال سهم المؤلفة قلوبهم في بلاد الأقليات إذا مسَّت إلى ذلك حاجة شرعية معتبرة يقدِّرها أهل الحلِّ والعقد في تلك الديار.
- من نوازل السياسة الشرعية: المشاركة السياسية للمقيمين في بلاد الأقليات جائزة متى ما حققت المصالحَ الشرعية المعتبرة، وانضبطت

بالضوابط الحاكمة لأمر هذه المشاركات، ولم تتضمن مفاسد ترجح على تلك المصالح.

## موسوعة أخلاقيات مهنة الطب

**موسوعة أخلاقيات مهنة الطب: القضايا الأخلاقية والفقهية في المهن الصحية/ محمد علي البار، حسان شمسي باشا، عدنان أحمد البار.– جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، كرسي محمد حسين العمودي لأخلاقيات الممارسة الطبية، ١٤٣٣هـ، ٣ مج.**

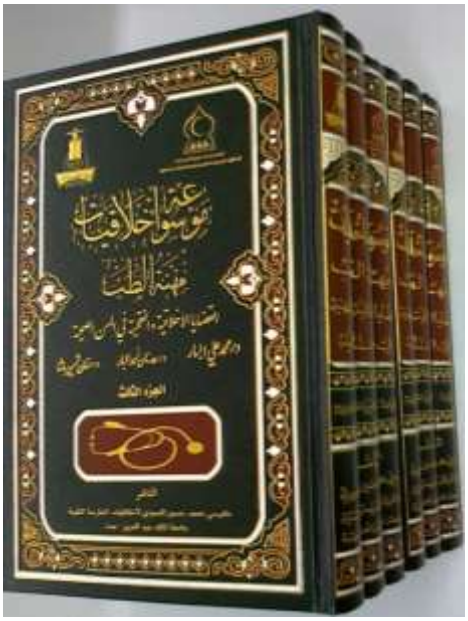

تحتوي هذه الموسوعة المفيدة على (٣١) فصلاً متنوعًا، وهذه بعض عناوينها التي تبين ما يبحث فيها، من قضايا فقهية وأخلاقية في مهنة الطب والعلاج:

- الأخلاقيات الطبية بين الفلسفة الغربية والنظرة الإسلامية.
- خُلق الطبيب.
- أصول العمل الطبي.
- مسؤولية الطبيب.

- التأمين الصحي.
- أخلاقيات الإعلانات والهدايا في المجال الطبي.
- أخلاقيات البحوث الطبية.
- أخلاقيات معاملة الأطفال والمسنين في الإسلام.
- أخلاقيات وآداب مهنة التمريض.
- القواعد الطبية الفقهية.
- التداوي بالمحرمات.
- العورات في الممارسة الطبية.
- أخلاقيات تشريح جثث الموتى.
- الطبيب وجراحة التجميل.
- حقوق مرضى الإيدز.
- الانفجار السكاني وقضية تحديد النسل.
- الإجهاض: الواقع والأحكام الشرعية.
- طرق وأنواع الاستيلاد المستحدثة (أطفال الأنابيب).
- أخلاقيات الوراثة الطبية.
- الإنعاش القلبي الرئوي والتداوي قرب نهاية الحياة.
- موت الرحمة: الموقف الغربي والموقف الإسلامي.
- زرع الأعضاء: نظرة طبية فقهية.
- الصوم بين الفقه والطب.

## الطب البديل

**الطب البديل: دراسة فقهية/ هند بنت عبداللطيف السلمي.– الرياض: المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، ١٤٣٧ هـ، ٤٨٥ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

عرَّفت منظمة الصحة العالمية الطب البديل بأنه مجال واسع من المهارات والممارسات المعتمدة على النظريات والاعتقادات والخبرات المتأصلة في الثقافات المختلفة، سواء كانت قابلة للتفسير أم لا، وتستخدم في الحفاظ على الصحة والوقاية، وعلاج المرض العضوي أو العقلي والنفسي.

وتذكر المؤلفة أن تعلم الطب البديل من فروض الكفايات؛ لحاجة الناس إلى العلاج، لا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه الأمراض الخطيرة والمعدية.

وأنه يجب على ممارس الطب البديل الالتزام بضوابطه، وتشمل:

الضوابط الشرعية: متمثلة في تقوى الله والصدق والإخلاص، وأهليته للممارسة، وعلمه بالأحكام الشرعية والقواعد والضوابط الفقهية المتعلقة بالمسائل الطبية، وأداء الشهادة، وحفظ السر، وسائر الأخلاق الإسلامية.

الضوابط المهنية: متمثلة في الحصول على ترخيص مزاولة المهنة، والبعد عن الاستغلال، والحرص على تنمية المعلومات والتطورات العلمية والاكتشافات الحديثة، وعدم ممارسة الطرق غير المعترف بها، والاستعانة بغيره عند الحاجة، وعدم الإجراء الطبي بلا إذن المريض أو وليّه، وحفظ سره، وقيام علاقاته مع غيره من الممارسين على تعاون وثقة.

وجعلت بحثها في بابين طويلين: حقيقة الطب البديل، وأحكام الطب البديل.

ومما توصلت إليه:

- ما ورد من الطب البديل في كتاب الله تعالى أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم حق وصدق يجب التصديق به، وإن لم يثبت بتجربة طبية أو نظرية علمية.
- تباح التجارب الطبية على الحيوان بشرط ألا يؤدي ذلك إلى تعذيبه، مع اتخاذ أسهل طرق التجربة وأبعدها عن التعذيب، ووجود مقصد صحيح من تحقيق منفعة للإنسان، وقيام الضرورة أو الحاجة إليها، وكون القائم على التجربة ذا علم في مجال تخصصه.
- مشروعية الحجامة واستحبابها بلا خلاف بين الفقهاء.
- مراعاة ما ورد في السنَّة من توقيت الحجامة في اليوم السابع عشر، والتاسع عشر، والحادي والعشرين.
- يباح الكيّ الذي لا يصاحبه ألم ولا يُبقي أثرًا، كالكيّ بأشعة الليزر، والكيّ بالتبريد؛ لانتفاء علة النهي عن الكيّ، لما فيه من التعذيب.
- تحريم الكيّ الذي يصاحبه ألم ويبقي أثره، ما لم تدع إليه الحاجة... ويحرم إن كان دافعه الوقاية من مرض قبل وقوعه، أو لم يغلب على الظن نفعه.
- مشروعية الطب الغذائي كوسيلة علاجية من وسائل الطب البديل، وهو الاعتماد على نظام غذائي معين، مع مراعاة الكم والكيف والتوقيت، واختيار ما يوافق طبيعة الآكل، والبعد عما يضره.
- إباحة الطب الغذائي مقيدة بشروط حلّ الأطعمة..
- الصوم بنية محضة للحمية لا يعتد به، ولا يعتبر صومًا شرعيًّا، ولا ثواب له، لفقده شرط النية، وإن جُمعت نية الحمية إلى نية الطاعة والقربة صح الصوم على الراجح، ويقع الثواب بقدر نية الطاعة.

- حقيقة التداوي بلسع النحل هو تداوٍ بسمّه، وحكمه إن كان قاتلًا محرَّم، سواء في التداوي أو غيره، وإن لم يكن قاتلًا أبيح استعماله للتداوي عند الحاجة إليه، وأن يكون بقدرها، مع غلبة ظن السلامة والنفع...
- يباح التداوي بالأعشاب، ويشترط لذلك ألا تكون مسكرة أو نجسة، وألا يترتب على الاستعمال ضرر، وأن يكون العلاج مبنيًّا على خبرة علمية..
- يباح التداوي بالماء شربًا واغتسالًا ما لم يؤدّ إلى محرَّم أو ضرر، كما يباح التداوي بدخول حمامات الماء للتداوي ونحوه مما تدعو له الحاجة، بشرط عدم الاختلاط، مع ستر العورات، والأمن من النظر إليها، وتغيير ما فيها من منكرات.
- يباح التداوي بالطين والرمل، كسائر أنواع التداوي المشروعة، مع مراعاة عدم الضرر، وعموم شروط التداوي.
- يكره على القول الراجح الانتفاع بطين "البحر الميت" في التداوي وغيره، تورعًا عن إتيان أماكن عذاب الأمم السابقة.
- الرياضة مشروعة في الأصل، ويختلف حكمها باختلاف الغاية منها، فهي لإعداد البدن للجهاد واجبة أو مندوبة، ولاكتساب القوة والنشاط للعبادة مندوبة، ولمجرد التسلية والهواية باقية على أصل الإباحة، ما لم يترتب عليها ضياع الوقت والمال، وللعلاج تأخذ حكم أصل التداوي.
- يشترط لإباحة التدليك أن يقوم بتدليك الرجال رجل، وبتدليك النساء امرأة، وعدم كشف العورة أو لمسها، أو النظر إليها، وكون المدلِك ثقة أمينًا ورعًا.
- يحرم التداوي بالطاقة بجميع طرقه ووسائله، لما تضمنه من مخالفات عقدية ومبادئ إلحادية، وابتداع وتشبه بالكفار، وتغييب للحقائق، وتدليس على الخلق.
- [يقول الشيخ محمد صالح المنجد – في موقع الإسلام سؤال وجواب –: العلاج بالطاقة الحيوية من العلاجات الحديثة القائمة على الدجل والشعوذة

لأكل أموال الناس بالباطل، وهو علاج له أصـــوله البوذية القائمة على الخرافة].

- لا تأثير للإبر الصينية في صحة الصوم؛ لعدم حصول التغذية بها، بل هي مجرد استثارة أماكن معينة بواسطتها.

## مدى مشروعية التداوي بالمحرَّمات

**مدى مشـــروعية التداوي بالمحرَّمات: دراســـة مقارنة/ محمد عبدالمقصـــود داود.– الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٤٣٥ هـ، ٧٩ ص.**

التداوي من الأمراض أمر مطلوب شرعًا، وهو سنة الأنبياء عليهم السلام، ومن الحقوق المقرَّرة شرعًا. وقد شجَّع رسول الله صلى الله عليه وسلم على العلاج والأخذ بالأسباب. ويجبر المريض على التداوي إذا ترتَّب على إصـابته بمرض معيَّن إلحاقُ الضـرر بالآخرين، كما في الأمراض المعدية.

وقد بحث المؤلف هذا الموضوع من خلال فصلين، تحتهما مباحث ومطالب، وهما:

- إباحة العلاج والتداوي.
- التداوي بالمباحات والمحظورات.

وذكر في الخاتمة أنه:

- يتحدَّد حكم التداوي شـــرعًا بحســـب حال المرض والآثار المترتبة عليه، من حيث الخطر أو الضـــرر، فالأصـــل فيه الندب، ويندرج نحو الوجوب بقدر اقتراب المريض من المشقة والحرج، وبحسب تدرُّج النفس نحو الخطر والهلاك...
- الأصـــل في التداوي أن يكون بالمباحات، ولا يكون بمحرَّم. ولكن إذا ثبت بالقرائن والتجارب وبشهادة الأطباء الحاذقين المتمرِّسين، أن الشيء المحرَّم فيه دواء لمرض أو شـــفاء لعلة – ولو في غالب الظنّ – ولم يوجد أي دواء مباح يقوم مقامه، فإنه يباح العلاج والتداوي به اســتثناء من القاعدة العامة، مادام ذلك قد تمَّ في حدود القيود والضوابط الشرعية.
- يجب التدرُّج في اســتعمال هذه المحرَّمات، فيجعل الخمر آخرها اســتعمالاً أو تناولاً، وذلك لانفرادها بخواصَّ تخالف غيرها من المحرَّمات؛ لأنها أمُّ الخبائث. أما إذا تعيَّنت للدواء، ولم يوجد في الأدوية المحرَّمة التي هي دونها دواء، جاز التداوي بها للضرورة؛ صونًا لها من الهلاك.

## سبل حماية الصحة العامة من الأمراض

**سبل حماية الصحة العامة من الأمراض في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي/ موسى محمد حسن المرادني.– الإسكندرية: الفتح للطباعة والنشر، ١٤٣٦ هـ، ٥٧٦ ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة المنوفية).**

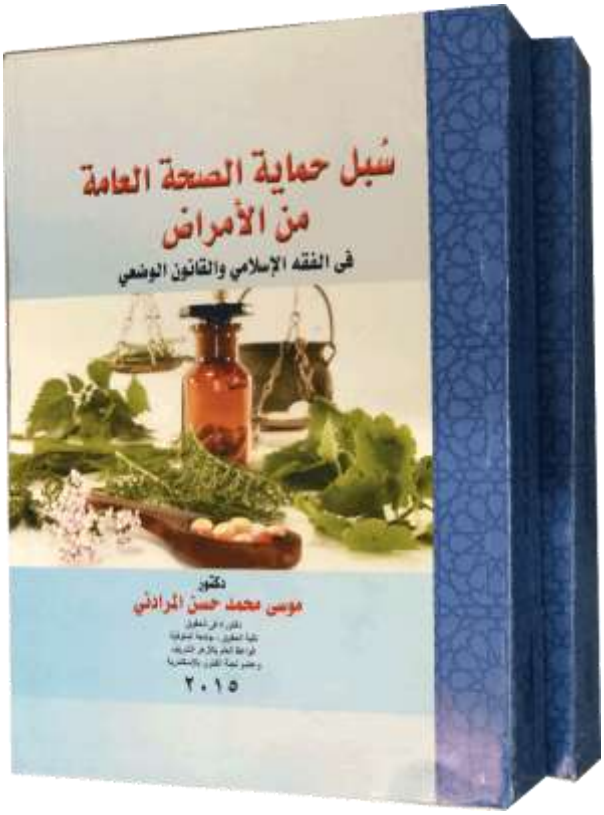


قسم المؤلف دراسته إلى بابين كبيرين، هما:

- عناية الشريعة والقانون بالطهارة والنظافة والحفاظ على البيئة والغذاء.
- عناية الفقه الإسلامي والقانون الوضعي بتنظيم اللقاء الجنسي والتداوي من الأمراض.

وذكر المؤلف أن للطهارة دورًا مهمًا في حماية الإنسان من الأمراض، وهذا ما جاءت به جميع الشرائع السماوية..

وأن الإسلام اهتم بنظافة أعضاء الإنسان (كاليدين والوجه والعينين والأذنين والرأس والرجلين) لتعرضها لكثير من الملوثات والبكتريا والطفيليات وغيرها.

كما اهتم الإسلام بغذاء الإنسان، من تربة وهواء، وسمع وضوضاء، وحثَّ على نظافة البيئة.

وأكد على لزوم محاربة الغش والتسمم في الغذاء ومنتجاته، وهو كثير في هذا العصر، مثل المواد الحافظة التي تكسب الغذاء طعمًا أو لونًا مميزًا، وخاصة في حلوى الأطفال، وقد تبيَّن أن فيها خطورة على صحة الإنسان.

ويتجنب كل ما يضرُّ بالإنسان وصحته من ممارسات جنسية، وخاصة أثناء الحيض والنفاس. وكذلك الزنا واللواط والسحاق، فهي تؤدي إلى الإصابة بأمراض خبيثة ومعدية.

كما يلزم تجريم من يقوم بالاتجار بالدم أو بالأعضاء، وتغليظ العقوبة لمن يفعل ذلك، لما ينتج عنها من أمراض وآثار سيئة..

## الإذن في العمليات الجراحية

**الإذن في العمليات الجراحية المستعجلة وغير المستعجلة في ضوء الفقه الإسلامي والنظم الوضعية/ إعداد أسامة عبدالعليم الشيخ.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٤هـ، ١٤٧ ص.**

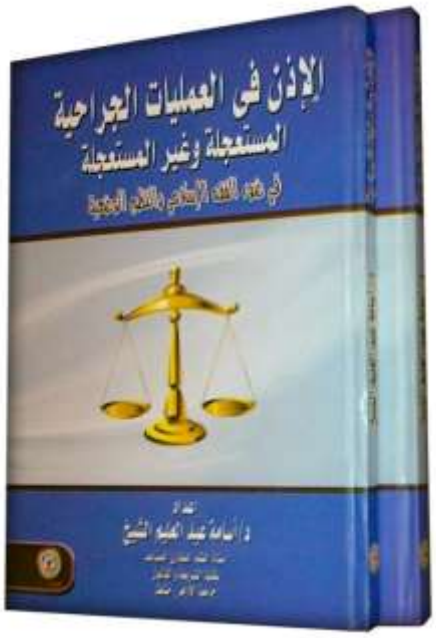


يقصد بالإذن في العمليات الجراحية موافقة المريض أو وليه على قيام الطبيب المختص بعلاج المريض بالتدخل الجراحي، كالاستئصال، أو الإصلاح، أو الزراعة، أو غير ذلك من الطرق التي تعتمد كلها على الجرح والشق والخياطة.

والغرض من الإذن هو التأكيد على حماية جسد المريض من التعدي باعتباره إنسانًا ذا حرمة لا ينبغي انتهاكها، وألاّ يحدث أي تدخل في خصوصيته أو مساس بجسده إلا في حدود ما يعلمه المريض ويوافق عليه مسبقًا.

وقد تحدث المؤلف عن مفهوم هذا الإذن، وأنواعه، والحكم الشرعي له، وشروطه، والاستثناءات الواردة من اشتراط الإذن، ورفض المريض أو وليه الجراحة، في خمسة فصول.

وذكر أنه لا يجب على المريض التداوي من مرض ولو ظن نفعه، فيباح له أو وليه أن يأذن للطبيب بإجراء عملية جراحية يقصد بها شفاء المريض من مرضه، ولا يأثم إن ترك ذلك.

وأن الإذن الطبي أنواع، من مطلق ومقيد، وإذن لفظي، أو كتابة، أو إشارة.

ومما يشترط لصحة الإذن بإجراء العمليات الجراحية:

- أن يكون الإذن صادرًا ممن له الحق، وهو المريض، أو وليه عند فقد المريض للأهلية.
- أن يكون الآذن مختارًا.
- أن تكون دلالة الصيغة على إجازة فعل الجراحة صريحة، أو قائمة مقام التصريح.
- أن يعطي الإذن وهو على بينة وإدراك من أمره، فلابد من إيضاح الأمر له حتى يعرف ما هو مقدم عليه.
- أن تكون العملية الجراحية المأذون بإجرائها مشروعة.

واستثنيت بعض الحالات من اشتراط الإذن الطبي، مثل:

- الحالات الخطرة التي تهدد حياة المريض بالموت، أو تهدد بتلف عضو من أعضائه، ويكون فيها فاقدًا للوعي، أو أن حالته النفسية لا تسمح بأخذ إذنه، ولا يكون وليه حاضرًا لأخذ الإذن منه.
- الحالات التي تقتضي المصلحة العامة معالجتها.

ولا يجوز للطبيب إجراء الجراحة الضرورية عند رفض المريض العلاج.

كما لا يجوز للولي أن يمتنع عن معالجة موليه، إذ الولاية تتضمن فعل الأصلح، وعدم العلاج ضرر محض، فلا يكون من حق الولي.

## التقشير الطبي للبشرة وأحكامه في الفقه الإسلامي

**التقشير الطبي للبشرة وأحكامه في الفقه الإسلامي: دراسة تأصيلية/ حسن محمود عبدالدايم.– الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ١٤٣٦ هـ، ١٤٥ ص.**

التقشير الطبي للبشرة –كما يقول المؤلف – هو إجراء طبي بوسائل طبيعية أو تقنية مناسبة، يهدف إلى إزالة بعض طبقات الجلد التالفة أو غير المرغوب فيها، رغبة في الحصول على بشرة جديدة وسليمة خالية من المشكلات المراد علاجها.

ولهذا التقشير صور كثيرة، ولإجرائه طرق متعددة، مثل: القشير الطبيعي، والميكانيكي أو الفيزيائي، والكيميائي، والتقشير بالليزر. والمريض يختار أسهلها وآمنها باسترشاد الطبيب المعالج.

واختلف العلماء حول الحكم الشرعي للتقشير الطبي، وجاء خلافهم على رأيين:

**الأول** يرى حرمة إجراء عمليات التقشير.

وهؤلاء فريقان: فريق قال بالتحريم مطلقًا، وفريق قال بالتحريم ولكنهم استثنوا حالات معينة، كالتداوي وإزالة الضرر ونحوهما.

**والثاني** يرى جواز إجراء عمليات التقشير.

وهؤلاء على فريقين أيضًا، فريق قال بالجواز مطلقًا، وفريق قال بالجواز ولكنهم منعوا صورًا معينة للضرر ونحوه.

وانتهى المؤلف إلى القول بتفصيل الحكم في هذه النازلة، وهو جواز التقشير السطحي مطلقًا بجميع أنواعه، سواء أكان الداعي إليه علاجيًّا أم غير علاجي (التجميل والزينة). وكذلك جواز التقشير البسيط والعميق للبشرة حتى لو ثبت أنهما يسببان أضرارًا للبشرة، شريطة أن يكون ذلك لداعي التداوي والعلاج دون التجمل والزينة. ويُستثنى من ذلك التقشير الكيميائي العميق، فهو محرَّم لأضراره البالغة، ولإمكانية الاستغناء عنه بأنواع أخرى من التقشير.

قال المؤلف في خاتمته: إن القول بجواز التقشير الطبي ليس على إطلاقه، بل هو مقيَّد بعدة ضوابط، أهمها:

- ألاّ يترتب على إجرائه ضرر أكبر من المصلحة المروجة منه.
- وألاّ يتضمن غشًّا أو تدليسًا.
- وألاّ يكون فيه إسراف وتبذير محرَّم.
- وألاّ يكون فيه تشبه للرجال بالنساء أو العكس.
- وألاّ يكون فيه خلوة محرَّمة أو كشف لما أمر الله بستره من العورات.
- وألاّ تُستعمل فيه مواد محرَّمة أو نجسة.

والمؤلف أستاذ القانون المدني بكلية الشريعة والقانون في جامعة الأزهر، ورئيس قسم القانون بكلية الإمام مالك للشريعة والقانون في دبي.

# التجارب الطبية على الإنسان: دراسة فقهية

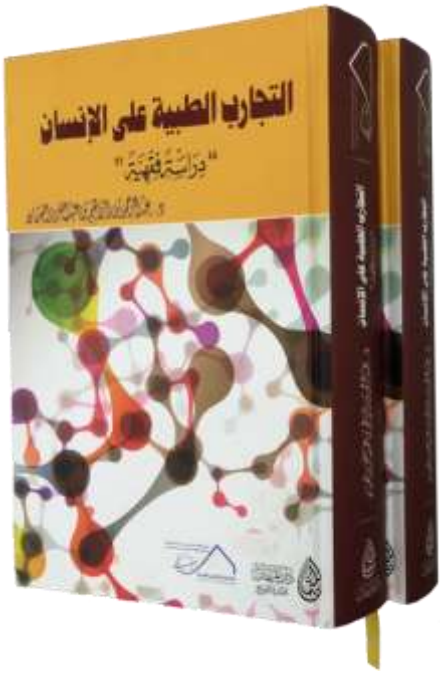


**التجارب الطبية على الإنسان: دراسة فقهية/ عبدالرحمن بن إبراهيم العثمان.– الرياض: دار الميمان، ١٤٣٥هـ، ٧٣٧ ص. أصله رسالة دكتوراه).**

يلجأ إلى التجارب الطبية لعلاج مرض أو لاكتشاف حقيقة علمية مشروعة؛ لحفظ الصحة وعلاج المرض.

وتلقى التجارب الطبية اهتمامًا كبيرًا من الدول، فشكلت لها لجان، ووضعت لها أنظمة، وفرض على الأطباء الالتزام بها.

والطبيب المسلم إذا لم يجد حكمًا شرعيًا لتجاربه الطبية، لجأ إلى القوانين الوضعية والأعراف الطبية من حوله.

وهذه دراسة فقهية في التجارب الطبية على الإنسان، وبيان حكمها الشرعي على اختلاف صورها ووجوهها، وجعلها الباحث في أربعة أبواب:

- حقيقة التجارب الطبية وشروط إجرائها.
- محل التجارب الطبية.

- أحكام الإنفاق على التجارب الطبية وأخذ العوض عليها.
- المسؤولية في التجارب الطبية.

ومن نتائج البحث:

- لا بدَّ للتجارب الطبية من شروط تضبط سلوك العالم المجرِّب، وتحفظ حياة المجرَّب عليه، وتنظم التجربة ذاتها، بما يحقق الفائدة منها، ويؤدي إلى السلامة من أضرارها، أو تقليلها، مثل: أهلية الطبيب، والالتزام بالأصول العلمية الثابتة لإجراء التجارب الطبية، والإذن بإجراء التجربة، وتحقق مشروعية هدفها، وأمن ضررها، وألا تؤدي إلى ارتكاب محظور شرعي.
- العلاج الوراثي للخلايا التناسلية محرَّم، سواء أكان بإصلاح المورِّث المعتل، أم حذفه، أم إضافة مورِّث سليم من أحد الزوجين، أم من غيرهما، ليأخذ مكان المورِّث المعتل، أو ليُحدث وظائف وراثية جديدة؛ لعدم الإحاطة بحقيقة هذا النوع من العلاج، ولغلبة المفاسد على المصالح.
- لا تجوز التجارب الطبية على الخلايا الجسدية لتحسين الخِلقة، كما لا تجوز على الخلايا التناسلية لتحسين النسل؛ لأنها تغيير لخَلق الله تعالى من غير سبب شرعي يقتضيه.
- كل تجربة لا يكون للجنين المجرَّب عليه مصلحة مباشرة منها لإنقاذ حياته أو علاجه من مرض به، فهي غير جائزة.
- إجهاض الجنين بعد نفخ الروح فيه – وهو ما تمَّ له ١٢٠ يومًا – لإجراء التجارب عليه، محرَّم بالإجماع.
- لا يختلف الحمل من الزنا عن الحمل من نكاح صحيح في حرمة إجهاضه قبل نفخ الروح أو بعده لإجراء التجارب العلمية عليه.
- لا يجوز إجراء العمليات الجراحية التي لا ينتفع بها الإنسان، حتى وإن ظهرت فائدتها في مجال البحث العلمي الطبي.

- إذا قُطع عضو من إنسان حيّ في حدٍّ أو قصاص، أو قُطع خطأ، لم يمكن إعادته إليه، فيجوز إجراء التجارب على هذا العضو إذا أذن المقطوع منه، ورُجي النفع من التجربة، ولم تكن عبثًا.
- يجوز الإنفاق على التجارب الطبية من بيت المال؛ لأنها وسيلة إلى رعاية مصلحة من أعظم مصالح المسلمين، وهي الصحة، بما يوجب حفظها، ويدفع ضرر الأسقام عنها، إلا أن الإنفاق عليها مشروط بتوفية الأمور الصحية الأهم منها.
- لا يجوز الإنفاق على التجارب الطبية من الزكاة؛ لأنها ليست من الأصناف التي ذكرها الله تعالى في آية الزكاة. وأما صدقة التطوع فيجوز بذلها لها.
- ما ينشأ عن التجربة الطبية ملك محترم للقائم به، وله قيمة مالية معتبرة شرعًا.
- الأَولى عند التنازع بين الطبيب المجرِّب وبين المجرَّب عليه الاعتماد على رأي طبيبين اثنين من أهل الخبرة، للكشف عن حقيقة موافقة العمل الطبي للأصول العلمية الثابتة أو مخالفته لها.

- تجب الدية في مقابل ما نشأ عن الفعل الضارّ للطبيب في أحوال...

## أحكام الأشعة

**أحكام الأشعة واستخداماتها في الفقه الإسلامي/ عبدالله بن إبراهيم الخضيري.– الرياض: الصندوق الخيري لنشر البحوث والرسائل العلمية: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٤هـ، ٢مج (٦٠٠ ص) (أصله رسالة دكتوراه من جامعة الإمام بالرياض).**

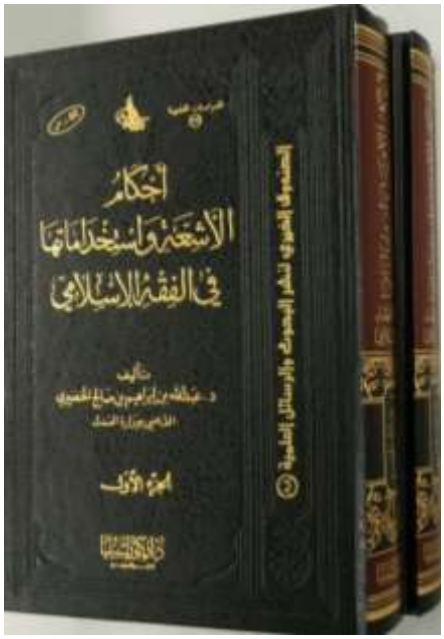


تأتي أهمية هذا الموضوع من جِدته، وارتباطه بالتطور التقني المعاصر، وكثرة نماذجه، وعدم وجود بحث متخصص فيه، والحاجة إلى بيان حقيقة الأشعة وأحكامها شاملة فئات المجتمع.

وقد بحث المؤلف هذا الموضوع المهم من خلال ثمانية فصول، منها أحكام الأشعة في العبادات، وفي المعاملات، وفي فقه الأسرة، وفي الأطعمة، وفي العقوبات، وفي العمل الطبي، وفي التلويث الإشعاعي للبيئة.

وقد ذكر عشرة أنواع للأشعة، وبيَّن استخداماتها العلاجية والتقنية والتجارية والأمنية والحربية والجنائية، وأحكامها جميعًا، وشروط وآداب استخدامها..

وفي فصل العبادات ذكر أثر الأشعة في الطهارة، واستخدام ما تلوث بالإشعاع من ماء وتربة، واستخدامها في التطهير والتعقيم وحكمه، وأورد ضوابط استخدام الأشعة في المساجد، وأثر نفاذ الأشعة في الجسم عن طريق الفم على الصيام، وعن طريق الأنف، والأعضاء التناسلية، والشرايين والأوردة، وعن طريق الجلد والمسام، وأثر كل ذلك على الصيام، وخصص مبحثًا لاستخدام الأشعة في الحرب، في الجهاد، وفي الاقتتال بين المسلمين.

ومن أحكام الأشعة في المعاملات التي بُحثت: حكم إجراء التعاملات التجارية بواسطة الأشعة (نقل الصوت، نقل الكتابة، نقل الإشارة، أو نقلها معًا)، إجراءات الحسابات بالأشعة، واستخدامها في ضبط صفات المبيع، وإتقان التصنيع، استخدامها في تغيير الصفات الوراثية للمنتجات الزراعية، وفي إثبات العيوب المصنعية، وفي إثبات الغش والغبن، التبرع بالأشعة،

العمل في مجال الأشعة، البث الفضائي والإذاعي عبر الأشعة، حكم فحص الآثار بالأشعة، ضمان الأضرار لناشئة عن الأشعة.

## التخلص من النفايات الطبية

**التخلص من النفايات الطبية: دراسة فقهية/ إعداد أمل بنت إبراهيم الدباسي.– الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، ١٤٣٣هـ، ١١١ص.**

تبدو أهمية هذا الموضوع مما يترتب على إساءة التخلص من النفايات الطبية من التعدي على صحة الإنسان وبيئته، مما يتطلب نظرًا شرعيًا في توصيف المشكلة، ومساءلة المسبب جنائيًا. والأمر يشغل بال المؤسسات الحكومية المعنية بالصحة وحماية البيئة في مختلف دول العالم.

وقد عالجت الباحثة هذا الموضوع من خلال ستة مباحث، هي:

- المراد بالنفايات الطبية.
- الأضرار الصحية والبيئة الناتجة عنها.
- كيفية التخلص منها.
- التوصيف الفقهي لإساءة التخلص منها.
- المسؤولية الجنائية المترتبة على إساءة التخلص منها.

وتنقسم نفايات المنشآت الصحية إلى خطرة وغير خطرة، والخطرة منها تنتج عن الأنشطة الطبية، التي تشكل خطرًا على صحة الإنسان وبيئته، خلال التداول، والتخزين، والنقل، والمعالجة، والطرح التلقائي، كالنفايات التي تسبب العدوى، والنفايات الكيميائية...

وهناك جملة من الطرق الصحيحة للتخلص من النفايات الخطرة، التي أوجبتها بعض الدول، وتنفذ في المشافي الصحية، تبدأ بفرز النفايات الطبية، ثم جمعها ونقلها داخل المنشأة الصحية، ثم مرحلة تخزينها، وفي كل مرة أمور ينبغي مراعاتها، ثم المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة التخلص منها، إما بحرقها وترميدها، أو ردمها ودفنها، أو باستخدام أنظمة التعقيم بالأتوكلاف، أو التعقيم البخاري، أو بأنظمة المعالجة بالميكروويف، أو المعالجة بالأشعة، أو بأنظمة المعالجة الكيميائية، أو أنظمة المعالجة الأخرى، كنظام المعالجة بالحرارة أو التعقيم الحراري.

ويمكن أن توصف جريمة إساءة التخلص من النفايات الطبية في الفقه الإسلامي بأنها جريمة إفساد في الأرض، وتوصف في نصوص النظام بجريمة تلويث البيئة أو الاعتداء على البيئة.

ومن يسيء في عمليات التخلص من النفايات الطبية مسؤول جنائيًا، وبالنظر إلى الضرر المترتب على هذا التلويث يمكن أن يعتبر متسببًا، ويعزَّر.

## أحكام التشوهات البدنية

**أحكام التشوهات البدنية/ إبراهيم بن محمد الزبيدي.– الرياض: دار كنوز إشبيليا: الصندوق الخيري لنشر البحوث والرسائل العلمية، ١٤٣٤ هـ، ٣٨٥ ص (أصله رسالة ماجستير من جامعة الإمام بالرياض).**

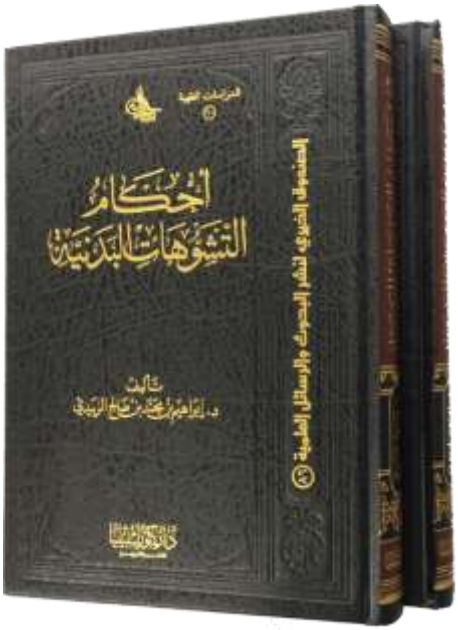


دراسة لأحكام العيب الظاهر المشوِّه للخلقة في الإنسان، وتتناول كل تشوُّه يؤثر في تصرفات الشخص المشوَّه، أو الجناية على عضوه المشوَّه.

ومهَّد الباحث لدراسته بتعريف التشوهات البدنية وأسبابها، ثم بيَّن أحكامها في العبادات، وفي النكاح والجنايات والحدود، ثم نوازل التشوهات البدنية، في ثلاثة أبواب.

ومما توصَّل إليه:

- إذا قُطع أحد أعضاء الوضوء من دون محل الفرض، فيجب غسل بقية المفروض بلا خلاف.
- يجب مسح العضو المجروح إذا كان مكشوفًا ولا يضره المسح.
- إذا كان العضو الزائد نابتًا في محل الفرض فيجب غسله بالاتفاق.
- صحة إمامة المشوَّه العاجز عن بعض الأركان، بمثله وبغير مثله.
- الصائم لا يفطر بمداواة الجراح ونحوها مما ينفذ إلى جوفه، بشرط أن لا يكون مغذيًا.
- من فقد عاتقه ولا يستطيع لبس الإحرام لإخفاء تشوهه، فيلبس ما يقدر عليه من اللباس وعليه الفدية.
- من عجز عن أداء فريضة الحج ببدنه، فلا يجب عليه أداء الفريضة بنفسه، ويلزمه إن كان مستطيعًا بماله أن ينيب غيره.

- لا يجوز إسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه حتى ولو كان مشوَّهًا، إلا إذا كان في بقائه خطر على أمه.
- الطبيب الحاذق الذي يعطي الصنعة حقها لا ضمان عليه في تلف ما تولَّد من فعله المأذون من جهة الشارع وجهةِ من يطبُّه..
- من قُطع له عضو فركَّب بدله عضوًا صناعيًّا، فلا يجب غسل العضو الصناعي في الطهارة؛ لأنه إذا زال العضو الأصلي سقط فرضه، لزواله.
- يجوز تجميل العضو المشوَّه بالجلد الطبيعي إذا كانت المواد المستخدمة في تكوينه غير نجسة ولا محرمة، وكذا العضو الصناعي.

## أحكام المعوقين في الشريعة الإسلامية: أحكام العميان

**أحكام المعوقين في الشريعة الإسلامية: أحكام العميان/ محمد سلمان القضاة.– عمّان: دار الإسراء، ١٤٣٦ هـ، ٣٧٠ ص.**

عالج المؤلف أحكام المكفوفين في الفقه الإسلامي من خلال سبعة أبواب مفصلة.
وقد خصص الأول منها لتعريف المعوَّق والأعمى، وموقف المجتمعات البشرية منها.
والأبواب التالية بيان لأحكام العميان في العبادات، والأسرة، والمعاملات، والقضاء والشهادات، والدماء والحدود، ومسائل أخرى متفرقة.
وبيَّن أن الأعمى ينطبق عليه ما ينطبق على ذوي الأعذار من الأحكام، وأنه لا يكلف إلا بما يستطيع، فالأحكام الشرعية كلها تقوم على مبدأ رفع الحرج ودفع المشقة عن المسلمين.
ونبَّه إلى أن العمى لا يعتبر عيبًا في الزواج، ويحق له أن يكون وليًّا في النكاح وشاهدًا عليه، كما يصح طلاقه ولعانه ومراجعته.
وفي المعاملات تصح منه كافة العقود، والقاعدة التي سار عليها الفقهاء، أن ما لا يصح منه مباشرته بسبب العمى يصح له أن يوكل غيره فيه.
وهو كالمبصر في المشمومات والمحسوسات والمذوقات، واعتبروا له الوصف كالمعاينة، وهو ما قال به جمهور العلماء.
وفي القضاء والشهادات والولايات العامة اتفق الفقهاء على عدم صحة تولية الأعمى للإمامة العظمى، واشترطوا لها البصر، كما ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة توليته القضاء ابتداء، وعزله إن طرأ عليه، وذلك لفقده البصر الذي به يعرف المدَّعي من المدَّعى عليه، والمقرَّ من المقرِّ له.
وأجاز توليته القضاء فريق من الحنابلة، وهو قياس المذهب عندهم، كما جاز له ذلك في قول عند الإمامية والإباضية.
ولم ير المؤلف مانعًا يمنع من تولي الأعمى القضاء، خاصة إذا كان عماه طارئًا، وذلك لتوفر وسائل العلم الحديثة التي تساعده في قضائه.
أما بالنسبة للإفتاء، فلا فرق بين الأعمى والمبصر، وهو ما ذهب إليه كل الفقهاء.
ويُعفى الأعمى من الشهادات التي تحتاج إلى بصر.
وفي الدماء والحدود لا فرق في القصاص بينه وبين المبصر؛ لتساويهما في الدماء.
وله عذر في التخلف عن الجهاد، لكن لا تسقط عنه المشاركة بماله ولسانه فيه.

وأحكام أخرى له في التذكية والصيد..

**ملاحظة:** اسم المؤلف من صفحة العنوان، بينما ورد على الغلاف: مصطفى أحمد القضاة.

ومن الكتب المطبوعة التي تبين الأحكام الشرعية للمكفوفين:

- **أحكام الأعمى في الفقه الإسلامي**/ محمد بن عمر الشماع.- الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٨ هـ، ٥٢٨ ص (أصله رسالة ماجستير مقدمة عام ١٤١٤ هـ).
- **أحكام الأعمى في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة**/ خالد بن محمد الدوغان.- الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٢ هـ (أصله رسالة ماجستير).
- **إنباء الخلان بأحكام العميان**/ محمد بن عبدالرحمن الأهدل.- الطائف: مكتبة دار البيان الحديث، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٨ ص.
- **الكواكب النيرات في أحكام ذوي العاهات: الأخرس، الأعمى، المقعد، في العبادات والأحوال الشخصية**/ أشرف حسين عيسوي.- القاهرة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٦ هـ، ٣٤٧ ص.

## أحكام المحاجر

**أحكام المحاجر في الفقه الإسلامي/ محمد حمدان فهد.- عمّان: دار وائل، ١٤٣٤هـ، ٢٣٢ ص (أصله رسالة جامعية).**

يعني بالمحاجر: مصادر توفر مواد خام الحجارة مصنفة حسب الجودة والنوعية واللون، تكون في التلال الجيرية، وفيها تقلع وتُقطع الحجارة الخام، التي يتم تصنيفها وصقلها في مصانع الحجر.

ويعني المكان الذي تستخرج منه الحجارة ومشتقاتها.

وفي فصل تمهيدي بيَّن الباحث أهمية المحاجر في الاقتصاد المحلي، والمصطلحات ذات الصلة، وأثر المحاجر على البيئة.

ثم الفصل الأول، وفيه بيان الأحكام المستقلة بالمحاجر بشكل عام، من حيث الملكية الفردية، وفيما يتعلق بإجارة الأرض للتحجير فيها، ثم اشتراط العمل في المحاجر، وأحكام بيع المحاجر وزكاتها.

والفصل الثاني (الأخير) تطبيقات عملية متعلقة بالتحكيم الشرعي في المحاجر، مثل مطالبة أحد الشركاء بقسمة شركة المحجر القائمة بينهما، وشفعة الشريك بها، والاختلاف في عرض طريق المحاجر، واستئجار الأرض للتحجير فيها، وبيع العربون، وإثبات ملكية المحاجر، وغير ذلك.

وحديثه عن جبال فلسطين.

ونبه إلى أن بعض العقود تنص على بيع الصخور الصالحة غير الظاهرة للعيان، غائبة في طبقات الأرض، فهذا لا يجوز؛ لأنه من بيع الغرر.

وأوصى أصحاب المحاجر بإخراج زكاة الناتج من محاجرهم بعد الانتهاء من العمل في كل من الصخور الصالحة إذا بلغت النصاب؛ قياسًا على زكاة الزروع والثمار التي تجب فيها الزكاة بعد الانتهاء من حصادها.

## أحكام النِّفط في الفقه الإسلامي

**أحكام النِّفط في الفقه الإسلامي/ عمر نهاد الموصلي.– بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٥ هـ، ٤٨٠ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

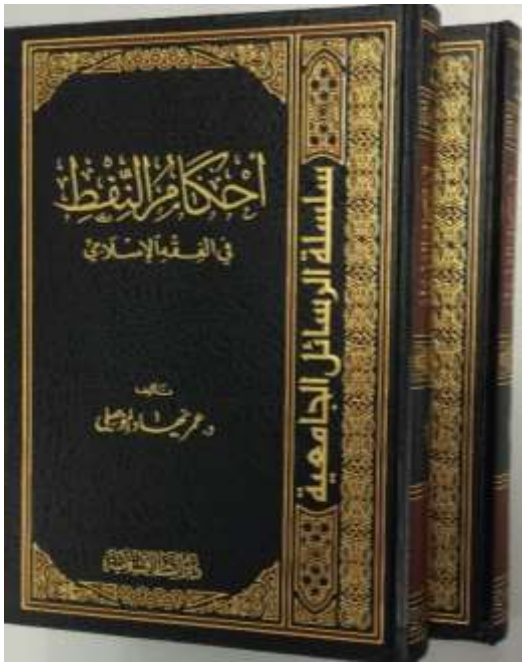


تناول فيه المؤلف ملكية النفط في الشريعة الإسلامية وقارنها ببعض القوانين الوضعية، ثم زكاة النفط وتوزيع وارداته، وعقود النفط الامتيازية، مبينًا معنى الامتياز وحكمه في الفقه، وأنواعه، مقارنة بالقوانين أيضًا، وختم بحثه بالحديث عن بورصة النفط وأحكامها، ثم بدائلها في الفقه.

وتوصل المؤلف إلى أن:

- ملكية النفط مطلقًا ملك للدولة، تتصرف فيها حسب مصالح الأمة الإسلامية، وهو الراجح عند المالكية، وبهذا قال الفقهاء والباحثون المعاصرون، ورجَّحه الباحث، خلافًا للجمهور الذين اعتبروه تبعًا للأرض التي يستخرج منها، ويكون ملكًا عامًّا إذا وجد في غير الأرض الخاصة.
- لا يملك الفردُ المعدنَ بإحيائه المعدن بنفسه، أو إحيائه الأرض التي وجد فيها المعدن. ويرى الباحث جواز إقطاع المعادن الباطنة دون الظاهرة إقطاع انتفاع لا إقطاع تمليك، وحسب المصلحة، ولفترة زمنية محددة.
- لا زكاة على الدولة في النفط المستخرج، سواء أُعدَّ للاستثمار أم لم يعدّ.
- تجب الزكاة في النفط إذا كان مملوكًا ملكية خاصة، لتعلُّق الزكاة بكل معدن، سواء كان مائعًا أم جامدًا؛ لعموم قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ} [سورة البقرة: ٢٦٧].
- عقد امتياز النفط هو عقد توقعه الدولة مع جهة خاصة بشأن البحث والكشف عن النفط، أو تطوير حقوله وحُسن الإنتاج من أجل تحقيق مصلحة عامة.
- أنواع عقود الامتياز النفطية ثلاثة: التقليدي، والمقاولة، والمشاركة.
- عقود الامتياز التقليدية والمشاركة عقود باطلة؛ لوجود الغبن الفاحش فيها، ووجود التغرير، إضافة إلى الجهالة الحاصلة بسبب معرفة حجم الإنتاج الذي جرى بشأن العقد.
- البورصة عند الاقتصاديين هي السوق المالي الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون والسماسرة في أوقات محددة من اليوم لإجراء عمليات التداول على الأوراق المالية والسلع والمعادن وغيرها.
- ذهب عامة أهل العلم إلى تحريم العقود المستقبلية والآجلة والاختيارية في بورصة النفط وغيرها.
- ذكر الباحث حلولاً وبدائل للبورصة العالمية: ضرورة إقامة بورصة نفط إسلامية يشرف عليها الفقهاء والاقتصاديون تحت مظلة المجامع الفقهية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، واستبدال عقود إسلامية بعقود البورصة، كالسلَم والمواعدة وخيار الشرط، وغيرها من العقود.

# لباس الرجل

**لباس الرجل: أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي/ ناصر بن محمد الغامدي.– ط٣.– مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، ١٤٣٤هـ، ٢ مج (١٥٨٦ ص) (أصله رسالة دكتوراه).**

اللباس من نعم الله تعالى على عباده، شرعه سترًا للعورات، ومواراة للسوءات، وحفظًا من البرد، ووقاية من الحر. وهو من أخطر المداخل التي قد يدخل منها دعاة الفساد والرذيلة، بقصد إفساد الأخلاق، ونشر العري والفاحشة في الذين آمنوا، مما يوجب الحذر، والاهتمام بأحكامه وضوابطه وآدابه الشرعية، كما يقول المؤلف.

وقد أباح الإسلام لأتباعه صنوفًا متعددة، وألوانًا مختلفة من الألبسة المشروعة التي تغنيهم عن الحرام، وتسدُّ حاجتهم عن التطلع إلى اللباس الممنوع.

وقد بحث المؤلف هذا الموضوع المهم في كتابه، وذكر أنه لم يسبق إليه أحد بهذا التفصيل، وجعله في خمسة فصول، مشتملة على عدد من المباحث والمطالب والفروع، وهي:

- أنواع لباس الرجل المشروع.
- شروط لباس الرجل ومن في حكمه.
- آداب لباس الرجل في الفقه الإسلامي.
- أحكام لباس الرجل المتعلقة بالعبادات.
- الأحكام المتعلقة بتجارة ملابس الرجال الممنوعة.

ومما لخصه من أحكام فيها:

- يباح للرجل لبس الملابس بشتى الألوان، إلا المعصفر والمزعفر؛ لأنهما من لباس الكفار، ويباح له لبس ثياب الخز، والمصنوعة من جلود الحيوانات المأكولة المذكاة، أو ميتتها إذا دبغت.
- يجوز نقش الخاتم بالاسم، والذكر، ولفظ الجلالة، من غير كراهة، إذا أمن عليه من مسّ الجنب والحائض، ودخول الخلاء، والاستنجاء به.
- يحرم على الرجل لبس الحرير والديباج والذهب الكثير، ويباح له من ذلك اليسير التابع، وما دعت إليه ضرورة أو حاجة لا تندفع إلا به، على أن الأولى بالرجل أن يبتعد عن جميع ذلك ما استطاع إلى البعد سبيلاً.
- يحرم التشبه بالنساء أو الكفار والمشركين، أو الفسقة والسفلة في اللباس الذي اختصُّوا به وعُرفوا بلبسه، ويعتبر التشبه في هذا من أعظم المحرَّمات.
- يباح للرجل لبس الملابس المشتملة على صور غير ذوات الأرواح، كالشجر والحجر ونحوهما، ويحرم عليه لبس ما اشتمل على صور ذوات الأرواح، أو الصليب، أو شعارات الأمم الكافرة الدينية، أو الكتابات الرقيعة السافلة.
- للباس تأثير واضح على الصلاة صحة وعدمًا، وحرمة وكراهة، ونقصًا في الأجر والكمال والفضيلة، فيشترط فيها ستر العورة، وستر أحد العاتقين، ويستحبُّ فيها أخذ أكمل وأجمل الزينة من الثياب، تأدبًا للوقوف بين يدي الله تعالى. ويحرم فيها كشف العورة، واشتمال الصمّاء، والسدل، والتلثم من غير حاجة، ولبس النجس من الثياب، ولبس المغصوب والحرير والذهب، وما فيه صورة ذات الروح، والإسبال.
- بيع اللباس وشراؤه وثمنه يتبع حكم الاستعمال جوازًا وعدمًا، فإن كان اللباس مباحًا شرعًا جاز بيعه وشراؤه، وحلَّ ثمنه، وإن كان محرَّمًا حرم جميع ذلك، وإن كان مكروهًا كره، وإن أُبيح لباس معيَّن للضرورة والحاجة جاز بيعه وشراؤه لها مقيَّدًا بما تندفعان به، وحلَّ ثمنه.

## (علوم أخرى)

## (٣٢)

## الفلسفة وعلم النفس

## جنايات أرسطو في حق العقل والعلم

**جنايات أرسطو في حق العقل والعلم: مظاهرها، آثارها، أسبابها/ خالد كبير علال.– عمّان: الوراق للنشر، ١٤٣٦ هـ، ٤٢٥ ص.**

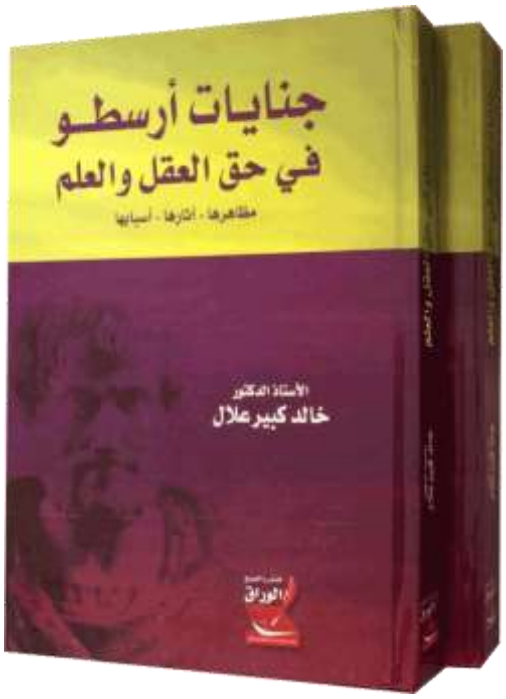


يذكر الأستاذ خالد أن جهده في هذا الكتاب عمل علمي شامل لأعمال أرسطو، أقامه على قاعدة عريضة وأساسية من أخطاء أرسطو وانحرافاته المنهجية في كل مجالات العلوم التي كتب فيها، وهي قاعدة تضمنت مئات الأخطاء والانحرافات والجنايات، أوردها – مع كثرتها – من باب التمثيل لا الحصر.

وذكر أن نقد الفكر الأرسطي أصبح ضروريًّا، فعلى الرغم مما أظهرته العلوم المعاصرة وبعض الدراسات النقدية الحديثة الجادة من كثرة أخطاء أرسطو، وخطورتها على العقل والعلم، إلا أن التيار الأرسطي المعاصر نهض من جديد لإعادة الاعتبار إليه، بحق وبغير حق، وبطريقة غلب عليها التحريف والغلوّ، والتدليس والتغليط، مع إغفال وطمس وتبرير الجوانب السلبية من فكره. ثم إن الرشدية الحديثة تبنت الفكر الأرسطي؛ لأنه هو الأرضية التي يقوم عليها الفكر الفلسفي عند ابن رشد الحفيد..

وما قام به هؤلاء وهؤلاء فيه إفساد كبير للعقل والعلم، وتحريف لكثير من حقائق التاريخ، وفيه غلوّ في تعظيم أرسطو، وتعصب له بالباطل، وفيه إحياء لأفكار دهرية شركية صابئية تفسد الفكر والسلوك، وفيه إخفاء كبير لسلبيات وأخطاء وانحرافات لفكره.

فصار من الضروري التصدي لهم وللفكر الأرسطي، بهدم أسس فكره، هدمًا علميًّا يقوم على الوحي الصحيح، والعقل الصريح، والعلم الصحيح.

وجعل كتابه في خمسة فصول، هي:

- مظاهر جناية أرسطو على العقل والعلم في الإلهيات.
- مظاهر جناية أرسطو على العقل والعلم في علم وظائف الأعضاء.
- مظاهر جناية أرسطو على العقل والعلم في الفلك والجغرافيا ومواضيع إنسانية متفرقة.
- مظاهر جنايات أرسطو على العقل والعلم في علم المنطق.
- خصائص فكر أرسطو وظاهرة الغلو في تعظيمه.

ومما انتهى إليه أن أرسطو كان كثير الأخطاء والانحرافات المنهجية في كل العلوم التي خاض فيها، وأنه أحصى منها أكثر من (٣٣٧) خطأ وانحرافًا منهجيًّا، ذكرها من باب التمثيل لا الحصر، وأغفل أخطاء وانحرافات أخرى تزيد عما ذكره، ومن أسباب ذلك الانحرافُ في منطق البحث والاستدلال.

قال: وتبيَّن أن معظم أصول فكر أرسطو وأساسيات فروعه غير صحيحة، وهذا يعني بالضرورة أن فلسفته غير صحيحة في معظمها، وأن الفلسفات التي جاءت من بعده وتبنت أفكاره هي أيضًا غير صحيحة في معظمها، منها فلسفة المشّائين من النصارى والمسلمين، وفلسفة الرشديين والأرسطيين المحدَثين.

كما بيَّن أن معظم إلهيات أرسطو غير صحيحة، مخالفة للوحي الصحيح والعقل الصريح والعلم الصحيح. أقامها أساسًا على ظنونه ورغباته، وتحكماته وخرافاته، أكثر مما أقامها على دليل الفطرة والعلم والبديهة، وأوصله ذلك إلى مواقف ونتائج باطلة، دلَّت على أنه كان جاهلًا بالله جهلًا كبيرًا، فهي تقوم على عقيدة دهرية شركية صابئية عبثية.

وذكر أن أرسطو خاض في علوم الطبيعة مهملًا مناهجها الطبيعية، مقدمًا عليها منهجه التأملي التجريدي الصوري في كثير من المواقف، فأوقعه ذلك في أخطاء وانحرافات فاحشة فادحة، كثير منها لا يقبل الاعتذار والتبرير، كقوله بوجود عَظْم في قلب الحصان والبقر، وأن الدماغ بارد لا دم فيه، وأن عدد أسنان المرأة أقل من عدد أسنان الرجل، وغيرها كثير.

كما توصل إلى أن أرسطو كان ذا تفكير طبقي ذاتي نفعي، فقد زعم أن الرقَّ طبيعي حتمي، وأن الجنس اليوناني أفضل الأجناس، وأن من حقه أن يحتلَّ الشعوب الأخرى!!

وقال المؤلف في آخر ما كتب: اتضح جليًّا أن أرسطو ارتكب جرائم كبيرة وكثيرة وخطيرة، في حق نفسه وأتباعه، وفي حق الإنسانية جمعاء، وفي حق العلم والعقل، فأفسد بها العقول ومنطقها، والعلوم ومناهجها، والعقائد وسلوكياتها.

قال: والذين يدافعون عنه باستخدام الانتقاء والتغليط والتدليس، ونفخِ وتجعيدِ صوابهِ القليل، ويغفلون أخطاءه وانحرافاته المنهجية الكثيرة جدًّا، فهم غلاة بالباطل، يشاركون شيخهم في جرائمه التي ارتكبها في حق العقل والعلم معًا.

## مخالفة الفلاسفة المسلمين لطبيعيات القرآن الكريم

**مخالفة الفلاسفة المسلمين لطبيعيات القرآن الكريم: مظاهرها وآثارها وأسبابها/ خالد كبير علال.– عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ١٤٣٥ هـ، ١٨٠ ص.**

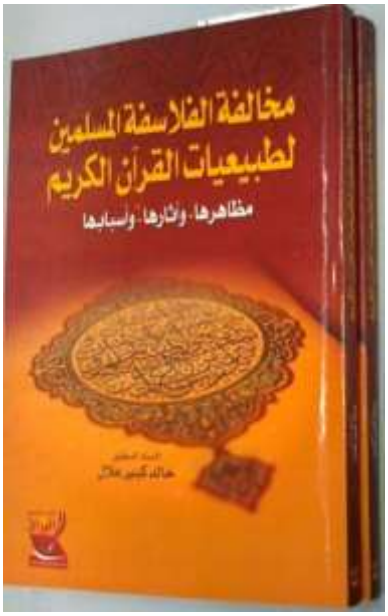


خالف الفلاسفة المسلمون طبيعيات القرآن الكريم مخالفات كثيرة وصريحة، وانتصروا فيها لطبيعيات اليونان. وقد كشف المؤلف في هذا الكتاب القيم تفاصيل هذه المخالفات، وما ترتب عليها من آثار سيئة، وبيَّن الأسباب التي جعلتهم يرفضون طبيعيات القرآن ويتبنَّون طبيعيات اليونان.

وكشف أيضًا ما قام به كثير من الباحثين المعاصرين من عمليات التحريف والتضليل والتدليس، في غلوٍّهم ومدحهم لهؤلاء الفلاسفة، وتضخيم صوابهم القليل، وإغفال أخطائهم وانحرافاتهم الكثيرة وتبريرها.

وتوصَّل في بحثه إلى أنهم تكلموا في أمور لم يروها ولا يمكن رؤيتها، ولا اعتمدوا على آثارها، وجعلوا خلفياتهم المذهبية الأرسطية منطلقًا لهم.

وقد خالفوا طبيعيات القرآن المتعلقة بخلق العالم، والعناصر المكونة له، وطبيعة كائناته السماوية والأرضية، خالفوه مخالفات صريحة لا لبس فيها، وقدَّموا عليها طبيعيات اليونان، فخالفوا بذلك الوحي والعقل والعلم، ووقعوا في تناقضات. وذكر نماذج من ذلك.

واتضح أن قولهم بخرافة العقول الأزلية المفارقة ودورها في تحريك الأجرام السماوية هو شرك صريح، وقول بتعدد الآلهة، ونقض للتوحيد، كما يقول المؤلف.

كما أظهرت مواقفهم من النفس وخلودها القولَ بمعادٍ غير شرعي، واتخذوه بديلاً عن المعاد الأخروي الشرعي..

كانت لهم همة وإقبال على تلخيص وشـــرح كتب فلاســـفة اليونان ولم تكن لهم همة في انتقادها، ولا في الأخذ بطبيعيات القرآن للرد بها على طبيعيات اليونان.

وأدَّى هذا إلى نشـــأة غير طبيعية لعلوم الطبيعة في الحضـــارة الإســـلامية، فهي لم تنبع من صـــميم ديننا ومجتمعنا، بل تبناها الفلاســـفة المســـلمون من طبيعيات اليونان وانتصـــروا لها وأدخلت إلى الحضارة الإسلامية بمكوناتها!

لم يكن هؤلاء الفلاســـفة المســـلمون نموذجًا للقدوة، فلا هم التزموا بدينهم، ولا كانوا على مستوى البحث والاستدلال، بل كانوا فلاسفة بفلسفة يونانية.

تعود أسباب مخالفاتهم لطبيعيات القرآن الكريم إلى ضعف إيمانهم، وكفر بعضهم بالإسلام، وافتقارهم إلى التكوين الصـــحيح نفســـيًا ومنهجيًا ومعرفيًا، فأوجد ذلك فيهم رفضًـــا لطبيعيات القرآن وقبولاً لطبيعيات اليونان.

وللمؤلف كتـاب آخر يبـدو أنـه لا يقـلُّ أهميـة عن كتـابـه هـذا، وهو بعنوان: نقـد فكر الفيلسـوف ابن رشـد الحفيد على ضـوء الشـرع والعقل والعلم: قراءة نقدية تكشـف حقيقة فكر ابن رشـد، صـدر عن المكتبة نفسـها، وفي السـنة نفسـها، ويقع في ٤١٨ ص، وكتاباه إضافة نوعية طيبة للمكتبة الإسلامية.

## تهافت ابن رشد

**تهافت ابن رشد في كتابه "تهافت التهافت": مظاهره، آثاره، أسبابه: قراءة نقدية تكشف أخطاء ومغالطات وتناقضات ابن رشد في كتابه "تهافت التهافت"/ خالد كبير علال.– عمّان: مؤسسة الوراق للنشر، ١٤٣٦ هـ، ٣٣٦ ص.**

لابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥ هـ) ردٌّ على كتاب "تهافت الفلاسفة" لحجة الإسلام الإمام الغزالي، سماه "تهافت التهافت".

وهذا الكتاب نقد للكتاب الأخير، وذكر مؤلفه أنه يهدف به أيضًا إلى "المساهمة في الرد على المدرسة الرشدية المعاصرة، التي غالت في ابن رشد وفكره، فنفخته وجعدته، وبالغت في مدحه وتبجيله وتدليله من جهة، وأقامت فكرها على كثير من أباطيل ومغالطات وانحرافات ابن رشد من جهة أخرى".

وذكر أن منطلقه في الرد عليه يتمثل في الوحي الصحيح، والعقل الصريح، والعلم الصحيح، وأن منهجه هذا دلَّت عليه نصوص شرعية كثيرة.

وجعل كتابه في أربعة فصول:

- تهافت ابن رشد في مواقفه المتعلقة بأزلية العالم ومكوناته من خلال كتابه "تهافت التهافت".
- تهافت ابن رشد في مواقفه المتعلقة بالصفات الإلهية.
- من مغالطات ابن رشد وتناقضاته في كتابه.
- آثار وأسباب تهافت ابن رشد في كتابه..

قال المؤلف: "فقد أثبتنا بالشواهد والأدلة القاطعة أن كتاب تهافت التهافت لابن رشد هو كتاب مملوء بالأخطاء والانحرافات المنهجية من أوله إلى آخره، وقد ذكرنا منها نماذج كثيرة جدًّا من باب التمثيل لا الحصر، فأحصيت منها أكثر من (١٨١) خطأ وانحرافًا منهجياً، فكانت شواهد دامغة على مدى تهافت ابن رشد الحفيد في كتابه تهافت التهافت، الذي ردَّ به على كتاب تهافت الفلاسفة للغزالي من جهة، واتضح أن الغزالي كان مصيبًا في معظم الأفكار الأساسية التي دافع عنها من جهة أخرى".

قال: "فمن ذلك أولاً أنه اتضح أن ابن رشد قال بأزلية العالم وأبديته، وأنه توسع في الدفاع عن موقفه ومذهب أصحابه في قولهم بذلك، مع أنه مخالف للشرع مخالفة صريحة، ولا دليل عقلي صحيح يثبته، لكنه تعلق بالظنون والتحكمات، والأوهام وخلفياته المذهبية، انتصارًا لأرسطيته، فناقشناه بالوحي الصحيح، والعقل الصريح، والعلم الصحيح، وبيَّنا بطلان وتهافت مزاعمه".

وذكر أن ابن رشد وأصحابه أخطؤوا في معظم ما قالوه حول الصفات الإلهية، وأنهم خلطوا بين النفي والإثبات، والتمثيل والتنزيه، ولم يلتزموا في ذلك بالوحي الصحيح، ولا بالعقل الصريح.

وأكد أن التناقض مبدأ أصيل وأساسي في فلسفة ابن رشد؛ لسببين: طبيعة الفلسفة الأرسطية القائمة على التناقض لمخالفتها للوحي والعقل والعلم، ولممارسة ابن رشد الغلط والتقية عن قصد لغايات مذهبية أرسطية.

قال: وإذا سلَّمنا أنه قد أفاد العلم في أمور، فهو قد أضرَّ به أكثر مما نفعه بفارق كبير جدًّا..

## أحكام المريض النفسي

**أحكام المريض النفسي في الفقه الإسلامي/ إعداد خلود بنت عبدالرحمن المهيزع.– الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٤هـ، ٧٣٩ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

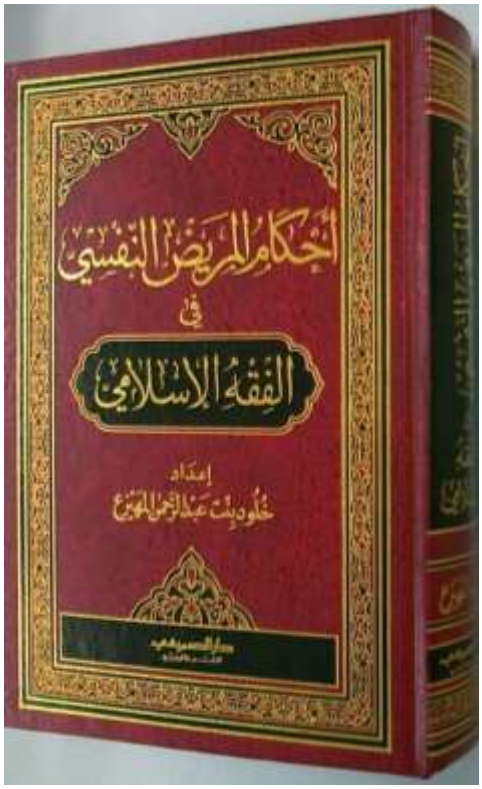


الأمراض النفسية من جملة الأمراض التي ابتلى الله بها عباده، وهي تؤثر على عبادة الشخص وتصرفاته المالية وحياته الأسرية، وقد يخرج بها عن دائرة التكليف.

وكثير ممن ابتلي بها يحتاج إلى معرفة الأحكام المترتبة عليها شرعًا، وهذا ما قامت به الكاتبة في كتابها هذا، بهدف إيجاد دراسة فقهية شاملة لأحكام المريض النفسي في الشريعة الإسلامية. وجعلته في أربعة فصول:

- أحكام المريض النفسي في العبادات.
- ثم في المعاملات.
- وفي فقه الأسرة والعقوبات والقضاء.
- وفي التداوي.

وعددت (١٣٢) نتيجة من النتائج التي توصلت إليها، منها باختصار:

- ينتقض وضوء المريض النفسي إذا أُصيب بنوبة حادة من الذهان، أو نوبة من العُصاب الشديد.

- إذا أصيب المرء بمرض يؤثر في الإدراك والاختيار، كالفصام والهوس، أو الاكتئاب الذهاني، واضطراب ما بعد الصدمة، والقلق الحاد (الانهيار العصبي)، فلا تجب الصلاة على من أصيب بمرض ذهاني، ولا تصح منه لو أداها حال مرضه، ولا حرج عليه في تركها.
- تجب الزكاة في مال المرضى النفسيين على اختلاف أنواعهم.
- يجب الصيام على المصاب بمرض عصابي إذا لم يضرَّه ولم يزده ضعفًا.
- يجب الحج على المريض بالوسواس إذا استطاع، ولا تؤثر الشكوك الناتجة عن مرض الوسواس على صحة الطواف والسعي وغيرها من أفعال الحج..
- لا ينفذ بيع المريض بالاكتئاب ونحوه من الأمراض النفسية المؤثرة في الإرادة والاختيار إذا باع أو اشترى وهو تحت وطأة المرض، لأنه في حكم المكره، إلا إذا أجازه بعد شفائه.
- يحرم على المريض النفسي كتمان مرضه المؤثر في أهليته في النكاح عند الخطبة.
- يباح تزويج المريضة بالفصام أو الوسواس أو الرهاب أو الاكتئاب ونحو ذلك، إذا كانت حالتها مستقرة، ورضي الزوج بها. ويباح تزويج المريض بالوسواس أو الرهاب أو الاكتئاب أو الفصام أو الاضطرابات الذهانية إذا رضيت به المرأة وأولياؤها، وكان مأمونًا في الغالب، ووجد من يتكفل بنفقته ونفقة زوجته وعياله.
- يصح فسخ النكاح بكل مرض نفسي حقيقي ودائم ينفر منه الزوج الآخر ولا يحصل به مقصود النكاح.
- يحرم على المريض النفسي قتل نفسه مهما اشتدَّ به المرض؛ لعموم الأدلة الدالة على تحريم قتل النفس، ويحرم عليه الامتناع عن الأكل والشرب حتى يموت أو ينتهي به الجوع إلى حال تضرُّه.
- يعمد المريض النفسي إلى الاعتداء على الموتى والبهائم، وقد يدفعه ذلك إلى نبش القبور لتحقيق هذه الرغبة أو القيام بالقتل للاعتداء على جسد المتوفية، وكذلك الحال في إيتاء البهائم، حيث ينتاب المريض رغبة قوية في الاعتداء على

البهيمة ليعبر عن حقد دفين وكراهية بالغة للإنسان والإنسانية. وكل ذلك محرَّم. ويجب فيه التعزير إن كان أهلاً للتعزير، أو تأديبه بما يكفُّ أذاه إذا كان غير أهل.

- المريض بهوس السرقة يجب إقامة الحدّ عليه إذا سرق ما يوجب الحدّ، وإذا سرق ما لا يبلغ النصاب وجب تعزيره.
- إذا ارتدَّ الإنسان أو ارتكب ما يوجب الحدَّ وهو مكلَّف، ثم أصيب بمرض نفسي يؤثر على الإدراك، كالفصام والهوس واضطراب ما بعد الصدمة، لا يقام عليه الحد حتى يُشفى.
- من أعظم الأسباب للوقاية من الأمراض النفسية وأصلها وأسسها، وما أكدت عليه الدراسات النفسية العربية وغير العربية، هو الإيمان بالله، والعمل الصالح، والاستقامة على الشرع. فقد ظهر الارتباط الإيجابي بين المتدين الملتزم بتعاليم دينه وبين صحته النفسية. ومن الأسباب التي تزيل الهم والغم والقلق والاكتئاب: الإحسان إلى الخلق، وصدق التوكل على الله، فهو سلاح وقاية من الهموم والغموم المسببة للأمراض النفسية، ومنها التفاؤل وإحسان الظن بالله تعالى.
- الرقية الشرعية سبب عظيم من أسباب الشفاء للأمراض كلها (النفسية والجسدية)، ولا تعارض الرقية الأسباب الأخرى المباحة، التي منها الأدوية النفسية، والعبد مأمور ببذل الأسباب المباحة، سواء أكانت شرعية أم طبية.
- يباح التداوي بالجلسات الكهربائية إذا دعت الحاجة إليها بقول أهل الخبرة، وإلا فلا.

## (٣٣)

## العلوم الاجتماعية

### أخطاء المؤرخ ابن خلدون

**أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة/ خالد كبير علال.– ط٢.– عمّان: مؤسسة الوراق للنشر، ١٤٣٥ هـ، ٣١٠ ص.**

حظي الجانب الإيجابي والرائع في مقدمة ابن خلدون باهتمام كبير، أما جانبها السلبي الذي احتوى على أخطاء ونواقص، فلم يأخذ حقه من الاهتمام والبحث.

وإن كثيرًا من أهل العلم – على اختلاف تخصصاتهم – مبالغون في موقفهم من ابن خلدون، كما يقول المؤلف، حتى أصبح قوله عندهم حجة بذاته.

وهناك أخبار غير صحيحة، ومفاهيم خطأ رائجة بين أهل العلم، استقَوها من هذه المقدمة دون أن يتنبهوا إليها.

ولذلك جاء هذا الكتاب، ليبين أخطاء ابن خلدون ومجازفاته في مقدمته، الذي هو الجزء الأول من تاريخه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر".

وجعل المؤلف كتابه في خمسة فصول، هي:

**الفصل الأول**: أخطاء في منهج النقد التاريخي الخلدوني.

**الفصل الثاني**: نقد روايات تاريخية نقدها ابن خلدون.

**الفصل الثالث**: نماذج من الأخطاء المتنوعة في مقدمة ابن خلدون (في الحديث النبوي الشريف، في مسألة تحكم المعاش في أحوال الناس، في أعمار الدول، في التقليد الفقهي والتمذهب، في موقفه من العرب، في دفاعه عن هارون الرشيد وابنه المأمون، في دفاعه عن إدريس بن عبدالله العلوي، في دفاعه عن نسب العُبيديين الإسماعيليين، في دفاعه عن المهدي ابن تومرت الموحدي، أخطاء تاريخية متفرقة في المقدمة والعبر).

**الفصل الرابع**: مجازفات ابن خلدون ومغالطاته في كتابه المقدمة (في تفسيره لانتشار المذهب المالكي بالمغرب، في تفسيره لقلة انتشار المذهب الحنبلي بالمشرق، في موقفه من المنطق الأرسطي، في موقفه من الصوفية، مغالطاته وأخطاؤه في مسألة الصفات الإلهية، مجازفات في صيغة حتميات أو شبه حتميات).

**الفصل الخامس**: حقيقة علم العمران الخلدوني وقضايا أخرى.

وتوصل المؤلف إلى نتائج كثيرة بثَّها في ثنايا دراسته، منها:

- أن ابن خلدون لم يكن موفقًا في طرحه منهج النقد التاريخي، ولا هو مكتشفه، فعرض لنا منهجًا ناقصًا، تخللته كثير من الأخطاء، وازدرى فيه بمنهج أهل الحديث، وضخَّم فيه أهمية نقد المتن على حساب الإسناد، ولم يتخذ منهما موقفًا صحيحًا.
- ذكر طائفة من كبار المؤرخين والمحققين المسلمين كانت لهم مشاركات رائدة في نقد الأخبار وتمحيصها، لكنه ألحقهم بالمؤرخين الذين وصفهم بالبلادة والتعصب وقلة العلم.

- نقد ابن خلدون طائفة من الروايات التاريخية لم يكن نقدها جديدًا، فقد سبقه إلى نقدها محققون آخرون، دون أن يشير إليهم.
- لابن خلدون أخطاء تاريخية كثيرة دلَّت على أنه لم يلتزم بمنهج النقد التاريخي الذي عرضه في مقدمته التاريخية، فلم يتقيد به في تاريخه، ولا في كتابه عن العمران البشري.
- واتضح أنه أصدر أحكامًا كثيرة، بعضها في صيغة حتميات صارمة، ناقشه فيه المؤلف وردَّ عليه بشواهد تاريخية ومنطقية كثيرة، وبيَّن أنه كان في بعضها مجازفًا، وفي بعضها الآخر مغالطًا، وفي غيرها متعصبًا، وفي أخرى مخطئًا.
- قوله بأنه مكتشف علم العمران البشري غير صحيح، فليس هو مكتشفه، ولا مبدعه ولا مؤسسه؛ لأن القرآن الكريم هو أول من تكلم في ذلك وأكد عليه. لكن ابن خلدون يعد مؤسسه بالنظر إلى غيره من أهل العلم، فقد كان له فيه فضل السبق والتوسع فيه وإفراده بالتأليف، وتقعيد كثير من قواعده.

(٣٤)

السياسة

## أصدقاء إسرائيل في مصر

أصدقاء إسرائيل في مصر: دراسة عن الشخصيات العامة المصرية المتعاونة مع الكيان الصهيوني/ محمود عبده.– القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ١٤٣٣هـ، ٢٨٠ ص.

جمع فيه مؤلفه سلسلة مقالات وتقارير صحفية نشرها في الشبكة العالمية للمعلومات، تناول فيها عددًا من رموز التطبيع مع الكيان الصهيوني من رجال السياسة والاقتصاد والدين والفن المصريين، ثم قام بعدة دراسات نوعية في مجالات التطبيع بين مصر والكيان الصهيوني، مثل التطبيع الفني، والرياضي، والأكاديمي، ثم تجمعت لديه معلومات موثقة عن شخصيات عامة تعاونت سرًا مع الكيان المذكور، أو قامت بالتطبيع معه علنًا، دون أن يلقي الإعلام الضوء على نشاطها التطبيعي، ودون أن تنخدش صورتها الوطنية البراقة في أعين كثير من الناس، وكلها تتعلق بعهد حسني مبارك، أو ثلاثة عقود قبل الثورة عليه. وقد جمع المؤلف جهوده المتفرقة تلك، ونشرها في هذا الكتاب، الذي جعله في ثلاثة فصول، هي:

الأول: في السياسة والاقتصاد والأمن، وهم: مصطفى خليل، أسامة الباز، يوسف والي، بطرس بطرس غالي، عمرو موسى، كمال الجنزوري، ماهر أباظة، رشيد محمد رشيد، فاروق حسني، مفيد شهاب، أمين أباظة، أسامة الغزالي حرب، ميرفت التلاوي، أيمن نور، مصطفى كامل مراد، آل دياب (صلاح دياب)، آل ساويرس (نجيب ساويرس وشقيقه سميح)، جلال الزوربا، علاء عرفة، سعيد الطويل، حسين سالم، محمد نسيم، عمر سليمان.

الثاني: في الثقافة والفن والإعلام والدين: نجيب محفوظ، توفيق الحكيم، أنيس منصور، علي سالم، لطفي الخولي، عبدالعظيم رمضان، سعد الدين إبراهيم، عبدالستار الطويلة، حسين فوزي، أحمد حمروش، عبدالمنعم سعيد، هالة مصطفى، طارق حجي، أحمد زويل (ساعد الجيش الصهيوني في تطوير منظومة صواريخ تعمل بالليزر أرض أرض وأرض جو، باعتباره مواطنًا

أمريكياً، وكان يقول: ليس للعلم وطن أو جنسية)، مكرم محمد أحمد، صلاح منتصر، عمرو عبدالسميع، حسين سراج، حازم عبدالرحمن، علي السمان، محمد سيد طنطاوي، محمود عاشور، لينين الرملي، عمر الشريف، حسام الدين مصطفى، إيهاب نافع، عادل إمام.

الثالث: شخصيات ومواقف أخرى. وهم كثر، في علاقات متفرقة، من رجال أعمال ورياضة وثقافة ودين...

## (٣٥)

## الاقتصاد الإسلامي

### قرارات المجامع الفقهية في المعاملات الاقتصادية

**قرارات المجامع الفقهية في المعاملات الاقتصادية/ إعداد عادل عبدالفضيل، السيد طلبة علي.– الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ١٤٣٥هـ، ٢ مج.**

جُمع فيه قرارات وفتاوى المجامع الفقهية التالية، فيما يحتاج إليه المسلمون من الأحكام الشرعية للمسائل المالية المعقدة والمتعددة، والقضايا الاقتصادية المتنوعة، المتعلقة عمومًا بفقه الاقتصاد، وجاءت مرتبة موضوعيًا ومقسمة إلى أقسام في مجلدين، هي:

- قواعد عامة في الاقتصاد الإسلامي.
- نظرية العقد والملكية.
- أدوات الاستثمار الإسلامي (البيوع، المرابحة، التقسيط، السلَم، الاستصناع والمقاولة والصيانة، المزايدة والتوريد والمناقصة، الشركة، المضاربة، التمويل العقاري، الإيجار).

- النقود والبنوك (الصرف والعملات الورقية، أعمال البنوك، القروض والديون، الفوائد البنكية، البنوك الإسلامية).
- سوق الأوراق المالية (البورصة).
- التأمين (التجاري، التعاوني، الاجتماعي).
- الأعمال والوظائف والمهن.
- التسويق الشبكي.
- المسابقات والجوائز.
- الزكاة والوقف والتبرعات.
- الضمان والديات.
- الأحوال الشخصية المتعلقة بالمال (المهر والنفقة، التركة والميراث).

والمجامع الفقهية هي:

أ- مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر.

ب - المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

جـ - مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة.

د - مجمع الفقه الإسلامي بالهند.

هـ - المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.

و - مجمع الفقه الإسلامي بالسودان.

ح - مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

مثال فتوى منه من قبل مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا:

العمل في مجال تقنية المعلومات:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإنه في الفترة من ١٤ — ١٧ من شهر ذي القعدة ١٤٢٨هـ، الموافق ٢٤ — ٢٧ من شهر نوفمبر ٢٠٠٧م، في عاصمة مملكة البحرين، جرت فعاليات المؤتمر الخامس لمجمع

فقهاء الشريعة بأمريكا، وقد دارت مناقشات موسَّعة ومستفيضة على مدى أربعة أيام متتالية حول الموضوعات المقدَّمة من السادة أعضاء المجمع وخبرائه، فيما يشغل المسلمين في الساحة الأمريكية بشكل خاص، وفيما يخصُّ المسلمين في المهجر بصفة عامة، حول ما يحلُّ ويحرم من المهن والأعمال والوظائف، ثم خلص المجمع إلى القرارات الآتية:

إن تقنية المعلومات من المبتكرات المعاصرة التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في نهضة الإنسانية، وتيسير حياتها.

والأصل في العمل في هذا المجال أنه من جملة فروض الكفايات، إلا إذا أدَّى إلى محظور شرعي، أو إضرار بالغير.

ويباح تقديم هذه الخدمة عند الحاجة، وإن كانت تستخدم في إعمال مباحة وأخرى محرَّمة؛ لأن الإجارة لم تقع على خدمة محرَّمة بعينها.

## فقه الهندسة المالية الإسلامية

**فقه الهندسة المالية الإسلامية: دراسة تأصيلية تطبيقية/ مرضي بن مشوّح العنزي.– الرياض: الصندوق الخيري لنشر البحوث والرسائل العلمية: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٦ هـ، ٤٧١ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

الهندسة المالية الإسلامية مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشكلات التمويل، كل ذلك في إطار توجيهات الدين الحنيف.

وقد بحث المؤلف موضوعه من خلال بابين طويلين، هما:

الأول: تأصيل الهندسة المالية الإسلامية.

الثاني: تطبيقاتها.

وذكر أن لهذه الهندسة أهمية كبيرة، فهي تقوم بابتكار عقود، وتطوير عقود منضبطة بالضوابط الشرعية، وتسهم في كسر حلقة التبعية للعالم الغربي، وهي البديل والعلاج للأزمات المالية التي يشهدها العالم.

وبيَّن أن لها أهدافًا عظيمة، من أهمها إيجاد المؤسسات المصرفية الخالية من المخالفات الشرعية، التي تمكِّن من تنفيذ معاملات المسلمين وفقًا لمعتقدهم.

وأن الأدوات التي تبتكرها أو تطورها الهندسة المالية الإسلامية تتميز بالمصداقية الشرعية، وبالكفاءة الاقتصادية.

كما ذكر أن من العوائق أمامها غياب الكفاءات البشرية التي تتمتع بمعرفة أساسيات العلوم المالية المصرفية، مع الإلمام بالفقه الإسلامي.

وتستخدم الهندسة المالية الإسلامية في هندستها للعقود الحيل والمخارج الشرعية، والرخص الشرعية، والاستحسان، وسد الذرائع وفتحها، والتلفيق، وتركيب العقود.

ومن مخالفاتها: مخالفة النص، أو التحايل أو التذرع للتوصل للحرام، أو منافاة الحكمة التي حرّمت لأجلها بعض العقود.

ومن الضوابط الخاصة بالمهندس المالي: الخبرة بالعمل المصرفي والشؤون المصرفية، والعلم بالسوق وحاجاته.

والضوابط الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية هي ألّا تخالف الشرع، مع السلامة من العيوب الشكلية للعقود. فلا تجمع بين العقود المتناقضة، ولا تكون مجرد تغيير في التكييف الفقهي للمعاملات المحرمة.

ومن تطبيقاتها في الفقه الإسلامي: بيع الوفاء، وبيع الاستجرار، وبيع العينة، والسُّفتَجة، والتورق، والإجارة الموصوفة في الذمة. وفي هذا ما يجوز وما لا يجوز (وضحه الباحث).

وأنتجت الهندسة المالية الإسلامية الاستصناع الموازي؛ لدوره الكبير في تنشيط الصناعة، وفي فتح مجالات واسعة للتمويل والنهوض بالاقتصاد الإسلامي.

وأنتجت الصكوك الإسلامية للمصالح الكبيرة التي تقدمها، فهي أداة مهمة لتنشيط الاقتصاد الإسلامي.

وفي التورق المصرفي لا تعد إسلامية، وذلك للمحاذير الشرعية فيه، فهو لا يختلف عن معاملة العينة، ولا يتم فيه ملك حقيقي للسلع، أو قبض حقيقي لها.

## نظرية البدائل الإسلامية للمعاملات المصرفية

**نظرية البدائل الإسلامية للمعاملات المصرفية: دراسة تأصيلية نقدية/ طالب بن عمر الكثيري.– الرياض: الصندوق الخيري للبحوث والرسائل العلمية: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٦ هـ، ٢ مج (٧٩٤ ص) (أصله رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى).**

سعى الباحثون الاقتصاديون إلى بيان الأحكام الشرعية للنوازل المصرفية قبولًا أو رفضًا، وقد أسهمت هذه الأحكام في صناعة بدائل للمعاملات الممنوعة، وتبنتها الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية.

وبعد أربعين عامًا من نشأة المصارف الإسلامية لزم تقويم مسيرتها، وبيان سبل النهوض باقتصاديات الأمة، ومنه هذا البحث، الذي يهدف إلى تحديد ملامح نظرية البدائل الإسلامية للمعاملات المصرفية، ببيان حقيقتها، وأهميتها، وأدلتها، وأحكامها، وأركانها، وضوابطها، وطرائق أهلها، وبيان الفارق بين مسلك تبرير المخارج تحيلًا، ومسلك تقريرها تدرجًا، وإبراز الصور المتفقة مع الضوابط الشرعية.

وجعل المؤلف بحثه في بابين كبيرين:

الأول: دراسة تأصيلية لنظرية البدائل الإسلامية للمعاملات المصرفية.

الثاني: دراسة نقدية للبدائل الإسلامية للمعاملات المصرفية.

وهو يعرّف البدائل في الاصطلاح الشرعي بأنها "الحلول المنضبطة بالأحكام الشرعية التي تغني الناس عن الوقوع في المحرمات".

وفي تحديده لمحل الخطأ في صناعة البديل الإسلامي، ذكر من ذلك: اعتماد المصارف الإسلامية في تعبئة الأموال على أسلوب المضاربة، وفي توظيفها على أسلوب المداينة عن طريق بيع

التقسيط، والمرابحة، والسلَم، والاستصناع، جعلها تتوسط بين التمويلين المالي والربوي، فضعفت مخرجاتها عن مخرجات الأول، وقلَّت كفاءتها عن كفاءة التمويل الثاني، ثم جعلها هذا الأخير تجتهد في الاقتراب شيئًا فشيئًا – مع منافسة أو محاكاة المصارف الربوية – للتخلص من القيود الحقيقية للتجارة، والاكتفاء بالإجراءات الشكلية.

وأشاد بالمدارس المصرفية التي أنتجت عددًا كبيرًا من البدائل الإسلامية، منها ما جاء على صورة بسيطة، منحصرة في عقد من العقود المسماة، أو على صيغة مطورة لهذه العقود، كالعقود الموازية، أو على صيغة مركبة، كالعقود المتناقصة، أو المتبادلة، ومنها ما جاء كمنظومة متكاملة، من الشروط والوعود المترابطة، كمنظومات العقود المنظمة، والصكوك، وهذه الأخيرة – إضافة إلى العقود المتناقصة – من أجود البدائل، وأوعدها بمستقبل مشرق.

وتناول خمس دوائر كبرى، هي منبع الإشكالات في المصرفية الإسلامية، وهي: مشكلة طلب الربح من خلال عقد القرض، وعقد الضمان، وبشرط ضمان رأس المال، وبشرط ضمان رأس المال مع القدرة على تسييل الأصول، ثم مشكلة طلب الربح من خلال شراء الدَّين.

## دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي

**دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي في ظل الأنظمة الاقتصادية العالمية: دراسة اقتصادية إسلامية/ السيد محمد احمد السريتي.– الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ١٤٣٥هـ، ٤٨٦ ص.**

**توزيع الدخول والثروات وتحقيق عدالة التوزيع تمثل جانبًا من المشكلات الكلية التي يواجهها النظام الاقتصادي في أيِّ مجتمع، وذلك بهدف التوصل إلى نمط التوزيع العادل الذي يُرضي كافة أفراد المجتمع.**

ومن خلال الأسس العامة أو الفلسفة أو الفكر الذي يقوم عليه النظام، يتم تحديد العوامل المؤثرة في توزيع الدخل في المجتمع، وتحديد الوسائل والسياسات المختلفة التي يمكن أن يتحقق من خلالها التوزيع العادل.

وتختلف فلسفة التوزيع بين الأنظمة الوضعية المختلفة اختلافًا كبيرًا، كما أنها تختلف عن النظام الاقتصادي الإسلامي.

وتعرَّض المؤلف في مباحث أربعة إلى مفهوم كل اقتصاد وتوزيعه.

وقد أظهرت هذه الدراسة المقارنة عيوب الأنظمة الاقتصادية الوضعية من حيث التوزيع، ومزايا الاقتصاد الإسلامي في ذلك.

وبيَّنت أن التوزيع الأمثل للدخل في الإسلام يتحدَّد بمجموعتين من القواعد والمحدَّدات، الأولى أساسية، والأخرى تكميلية.

ومن الأساسية: الرضا بما قسمه الله من الرزق، الامتثال لأوامر وأحكام ونواهي الشريعة في جميع المعاملات والتعاقدات، التراضي بين المستخدمين لعناصر الإنتاج وأصحابها، البعد عن

مصـــادر الكســـب الحرام، تهذيب نزعة تكوين الثروة الخاصـــة لدى الأفراد عن طريق الالتزام بالقيم والدوافع الإيمانية.

ومن التكميلية: إعادة توزيع الثروة والأصول المنتجة عن طريق الهبات والقروض الحسنة، العمل على عدم تركز الثروة في أيدي القلة من أفراد المجتمع الإســـلامي، قيام الدولة بضـــمان كفالة الحدِّ الأدنى اللائق بمســـتوى المعيشـــة لكافة أفراد المجتمع (حدُّ الكفاية)، محاربة التضـــخم والارتفاع المستمر في الأسعار.

وذكر أن الزكاة باعتبارها مصدرًا تمويليًا في الدولة الإسلامية، فإنها تتسم بعدة خصائص تميزها عن النظم الضريبية الوضعية (ذكر أهمها).

كما ذكر أهم مقومات الزكاة، والمشـــكلات والمعوّقات التي تقف عقبة أمام تطبيق النظام الإسلامي، وأن منهج تذليل هذه المعوقات التي تواجه إحياء وظيفة الزكاة يتمثل في:

- تطهير البيئة الإسلامية وتحريرها من الاستعمار العقائدي والفكري والسياسي.
- دعوة أولي الأمر إلى ضرورة إصدار قانون بإحياء وظيفة الزكاة.
- ضرورة التزام الحكومة الإسلامية بجمع الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية.
- الاهتمام بتدريس فقه وإدارة ومحاسبة الزكاة في المؤسسات التعليمية.

والزكاة فريضـــة، هدفها الأول إعادة توزيع الدخل القومي بين الســـكان، وضـــمان حدٍّ أدنى لمعيشة كل فرد.

وتعتبر الزكاة أداة فعالة للحث على الاستثمار في النظام الإسلامي، لأنها تعمل على القضاء على الاكتناز، وتوفري رؤوس الأموال المنتجة لتحقيق التشغيل الكامل للموارد العاطلة، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، كما تؤدي إلى زيادة حجم هذا الاستثمار، وإلى حماية المستثمرين، وتنمية الموارد البشرية، وتساعد في تمويل استثمارات البنية الأساسية.

# الاستثمار الأمثل للثروة الحيوانية

**الاستثمار الأمثل للثروة الحيوانية وأثره في الاقتصاد الإسلامي: دراسة فقهية مقارنة/ السيدة عبدالمنعم البرعي.– الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٦ هـ، ٨٧٨ ص.**

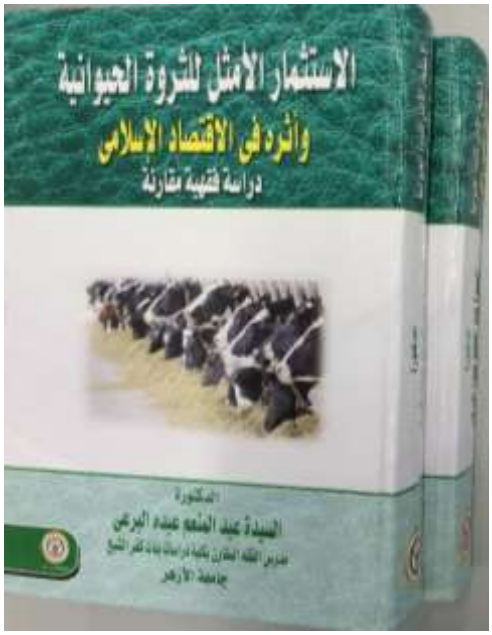


لم يذكر الفقهاء لفظ الاستثمار صراحة في كتب الفقه، ولكنهم استعملوا ألفاظًا متقاربة مساوية له في المعنى، منها: التثمير، الذي يُقصد منه تكثير المال وتنميته، ومنها الكسب، والاكتساب، والتنمية.

والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي –كما تقول المؤلفة – هو البحث عن المصادر والمعاملات المتنوعة التي توصل إلى تكثير المال وتنميته بالطرق المشروعة التي أحلَّها الله تعالى.

وتعتبر الثروة الحيوانية مصدرًا أساسيًّا من مصادر الدخل القومي..

وقد درست المؤلفة هذا الموضوع من خلال بابين، تحتهما فصول ومطالب وبحوث وفروع، وهما:

**الأول**: استثمار حيوان البرّ الطاهر.

**الثاني**: استثمار حيوان البرّ النجس وما يلحق به.

وفصول الباب الأول هي:

- النفقة على الحيوان وأثرها في الاستثمار.
- زكاة الثروة الحيوانية وأثرها في الاستثمار.
- التذكية الشرعية وأثرها على زيادة الثروة الحيوانية.
- استثمار أجزاء الحيوان وما انفصل منه.
- طرق استثمار الطيور وأنفلونزا الطيور: الوقاية والعلاج.

وفصول الباب الآخر:

- استثمار أجزاء الميتة وموقف الشريعة الإسلامية منها.
- موقف الفقه الإسلامي من طرق استثمار الكلاب.
- مخاطر الخنزير واستثماراته المعاصرة وموقف الفقه الإسلامي منها.
- موقف الفقه الإسلامي من استثمارات الحيوانات الجلّالة.

## مالية المعادن وملكيتها واستثمارها في الاقتصاد الإسلامي

**مالية المعادن وملكيتها واستثمارها في الاقتصاد الإسلامي/ تأليف أحمد عواد محمد الكبيسي.– محافظة الشرقية، مصر: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٥هـ، ٤٤٥ ص (أصله رسالة جامعية).**

مالية الأشياء في الاقتصاد الإسلامي، ومنها المعادن، ترتبط بشروط موضوعية تجعل النفع المشروع هو المحتوى الجوهري والعنصر الأساسي للمال، مما يضفي آثارًا إيجابية على عملية الإنتاج والاستهلاك وتمويل المشاريع، ومن ثم على عملية التوزيع، التي تقلل من تنافس البدائل على المادة المراد إنتاجها، ويجعل عملية الاستهلاك مناطة بإطار محدد، هو الحلال الطيب.

وهذه دراسة لاستثمار مالية المعادن وملكيتها في الاقتصاد الإسلامي، وقد جعلها الباحث في ثلاثة أبواب:

- مفهوم المال وأبعاده وصلة المعادن بذلك.
- مفهوم المعادن وأنواعها وملكيتها.
- مفهوم الاستثمار وطرقه والوظيفة الشرعية الواجبة عليه.

وأبانت الدراسة أن المعادن عنصر مهم من عناصر المال، وأنه يتمتع من بين أنواعه بمكانة خاصة في الاقتصاد الإسلامي.

وقد أولى الإسلام عناية فائقة واهتمامًا بحفظ الأموال والموارد وحمايتها.

قسم الفقهاء المعادن إلى ظاهرة وباطنة، فما كان منها تحقيقًا للمصلحة العامة وسهل الحصول عليه عدوه من المعادن الظاهرة، ورتبوا له أحكامًا خاصة، وما كان دون ذلك يحتاج للحصول عليه أو الانتفاع به إلى جهود كبيرة عدوه معدنًا باطنًا، ورتبوا له أحكامًا خاصة به.

وللفقهاء اتجاهات ثلاثة في ملكيتها... ومال المؤلف إلى ملكيتها الجماعية، ولا سيما مبدأ ملكية الدولة لها.

وقد حثَّ الإسلام على استثمار الموارد والأموال ومنها المعادن، ومنع من تعطيلها وإهمالها.

وأبانت المعالجة الإسلامية فيه عن طرق متعددة يمكن اتباعها في إحياء المعادن واستثمارها، وجعلت للمستثمر حقًا خاصًا في المعدن، أو في حصيلة الاستثمار، تحفيزًا له على الاستمرار في العمل والجهد الاستثماري.

وإذا جرى استثمار المعادن من قبل الأفراد فتجب فيه الوظيفة الشرعية لصالح الجماعة...

واختلف الفقهاء في المقدار الموظَّف على استثمار المعادن..

## القواعد والضوابط الفقهية المؤثرة في المعاملات المصرفية الإسلامية

**القواعد والضوابط الفقهية المؤثرة في المعاملات المصرفية الإسلامية/ فواز محمد علي القحطاني.– دمشق: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٤هـ، ٢ مج (١٣٩٣ ص) (أصله رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة).**

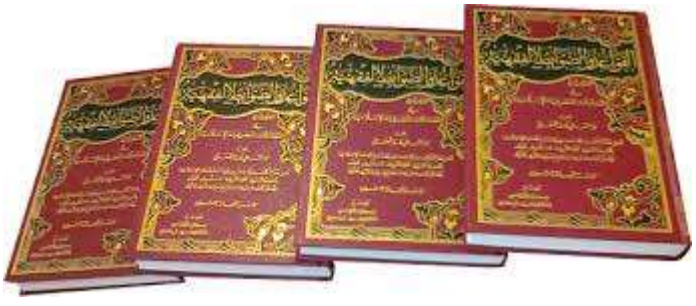

يبدو أهمية موضوع الكتاب من ظهور الحاجة إلى المعاملات المصرفية، كالإيداع، والضمانات، والبطاقات، والحوالات، فإن عامة الناس لهم علاقات بالمعاملات المصرفية الإسلامية، فمنهم

المقترض، ومنهم المودع، وحامل البطاقة.. لذا يلزم تعرف هذه المعاملات ليكون المرء على بصيرة منها.

وقد بحث المؤلف هذا الموضوع من جانب القواعد والضوابط الفقهية، المبنية على أدلة الشرع وأحكامه، مثل: الغرر اليسير معفو عنه، الغرم بالغنم، الغش حرام، كل جهالة تفضي إلى المنازعة فهي مفسدة للعقد، كل حيلة تضمنت استحلال محرم فهي محرمة، كل عقدين بينهما تضاد لا يجمعهما عقد واحد، لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان...

وقد جعله في بابين طويلين، هما:

- أثر القواعد الفقهية في المعاملات المصرفية (وفيه ٣٦ مبحثًا).
- أثر الضوابط الفقهية في المعاملات المصرفية (وفيه ٩ مباحث).

ومن المسائل التي بحثها: خصم الأوراق التجارية، أخذ أجور الخدمات على إصدار بطاقات الائتمان، التعامل ببطاقة التخفيض، الحيل التي يتوصل بها المصرف إلى إباحة الفوائد المحرمة، الاستثمار عن طريق بيع الاستصناع، شراء المساكن بالقروض الربوية، الأسهم المختلطة في المصارف الإسلامية، الأسهم الممتازة في المصارف الإسلامية، الودائع الجارية تحت الطلب، القيد المصرفي، بيع شهادات الوحدة الاستثمارية، الاتصالات المصرفية...

ومما توصل إليه الكاتب من نتائج:

- لا يجوز لمن اشترى شيئًا أن يبيعه قبل قبضه وفقًا للراجح من أقوال أهل العلم، بل يتولى فعلاً شراء السلع بنفسه، ولهذا المبدأ دوره المهم في المصرف الإسلامي.
- لا يجوز الحكم على مسألة التأجير المنتهي بالتمليك بالحل أو الحرمة حتى يُطلع على صيغة العقد، فليس لهذا العقد حكم عام ينطبق على جميع صوره؛ فهناك صور جائزة وأخرى محرمة.
- بيع التقسيط قائم على أساس حكم أخذ الزيادة مقابل التأجيل، وقد اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على جواز ذلك، وعليه يجوز بيع التقسيط.
- لا يجوز تحديد قدر معين من الربح مقدمًا؛ لأن ذلك يفضي إلى القرض بفائدة.
- الهدايا التي يقدمها المصرف لعملائه إن كانت شيئًا يسيرًا، مثل الأقلام والتقاويم والميداليات وغيرها، فإنه لا حرج في ذلك، شريطة أن تكون تلك الهدية مما

جرت به عادة المصرف توزيعها لأي عميل (زبون)، أما إذا كانت الهدية ثمينة، مثل السيارات وغيرها، فإن الذي يترجح هو المنع من أخذ الهدية، مادام العميل له قرض عند المصرف.

- قال الباحث: ترجح لدي أن المراد ببيعتين في بيعة، هو ذكر ثمنين للسلعة دون الجزم بأحدهما، مثال ذلك أن يقول البائع للمشتري: بعتك هذه السلعة بمئة نقدًا، أو بخمسين إلى سنة، ثم يفترقان على ذلك دون تحديد لأحد الثمنين أو الأجلين، وهو قول جمهور العلماء.
- عقد المضاربة الشرعية قادر بشيء من التوسع في أحكامه على الوفاء بحاجات العمل المصرفي، والاستغناء عن الكثير من العقود المحرمة.
- الشيك المصدَّق هو الذي يعتبر قبضه قبضًا لمحتواه، بخلاف الشيك غير المصدَّق.
- الودائع الجارية تحت الطلب عبارة عن قروض.
- شهادات القيمة الاسمية عبارة عن قرض بفائدة، وعليه فهي محرمة شرعًا.
- يجوز للمصرف أن يأخذ عمولة عند انخفاض رصيد العميل عن حدّ معين.
- القيد المصرفي يعدّ قبضًا حكميًا؛ لأن المال قد خرج من قبضة المصرف وأصبح تحت تصرف العميل.
- تحرم المسابقات الترغيبية التي تمارسها بعض المصارف والشركات، التي تشترط على المشارك أن يشتري سلعة أو خدمة، لما في هذا النوع من المسابقات من الميسر المحرم أو شبهته.

## خصم الأوراق التجارية في ميزان الشريعة الإسلامية

**خصم الأوراق التجارية في ميزان الشريعة الإسلامية: دراسة فقهية معاصرة/ محمد شكري الجميل العدوي.– الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ١٤٣٤هـ، ٢٢٩ ص.**

خصـــم الأوراق التجارية هو العملية التي بمقتضـــاها يعجِّل البنكُ إلى المســـتفيدِ مِن ورقةٍ تجارية لم يحلَّ أجَلُ استحقاقها بعدُ قيمةَ هذه الورقة، في مقابل نقل المستفيد للبنك ملكيةَ الورقة بما تتضـــمنه من حقوق، ويخصـــم أو يقتطعُ البنكُ لنفســـه من هذه القيمة الاسمية الثابتة فيها التي يعجِّلها للمســتفيد، في مقابل هذا التعجيل، مبلغًا معينًا يمثِّل فائدة القيمة المذكورة في الورقة، عن المدة ما بين تاريخ الخصـم وتاريخ الاسـتحقاق، ويسـمى "سـعر الخصم"، مضافًا إليها عمولة البنك، ومصاريف التحصيل، مع التزام المستفيد بردِّ القيمة الاسمية المثبتة في الورقة للبنك إذا لم يدفعها المدين الأصـــلي عند حلول أجل استحقاق هذه الورقة.

وذكر المؤلف أن الذي سـاعد على انتشـار خصـم الأوراق التجارية انتشـارًا كبيرًا، هو أنه يمثل للبنوك حقلاً مهمًّا من حقول الاسـتثمار القصـير الأجل، القابل للتصـفية التلقائية، باعتبار أن آجال الأوراق التجارية لا تزيد في الغالب عن سـتة أشـهر على الأكثر، وهذا ما جعل البنوك تخصص لها قسمًا خاصًّا بها، كما تمكِّن طالب الخصم من الحصول على المال اللازم له نقدًا، وتلبي له حاجاته الحالَّة بدلاً من الانتظار إلى أجل استحقاق الورقة.

قال: والراجح في تكييف عملية خصم الأوراق التجارية بالصورة التي تجريها البنوك في عصرنا الحاضر، سواء عند القانونيين أو فقهاء الإسلام المعاصرين، أنه قرضٌ بفائدة، والقرض بفائدة محرَّم شرعًا تحريمًا قاطعًا، بصريح نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وبناء على ذلك يكون خصم الأوراق التجارية محرَّم شرعًا.

والبديل الذي يرجِّحه كثير من فقهاء الإسلام المعاصرين لعملية الخصم، هو بيع حامل الورقة التجارية للبنك بعوض غير نقدي، أو بعرَضٍ من العروض، وحينئذ تكون عملية الخصم من قبيل بيع الدَّين لغير من هو عليه بالعين، وبيع الدَّين لغير من هو عليه، أي البنك، بعينٍ جائزٌ شرعًا على الراجح من أقوال الفقهاء، ويعتبر هذا مخرجًا يستطيع به حامل الورقة أن يحصل على غرضه من غير وقوع في الربا، أي من غير وقوع في المحظور.

وقد جعل المؤلف موضوعه في فصلين تحتهما مباحث، وهما:

- التعريف بعملية خصم الأوراق التجارية وأضواء عليها.
- موقف الفقه الإسلامي من عملية خصم الأوراق التجارية.

والمؤلف مدرِّس الفقه المقارن بمحافظة الدقهلية في مصر

وأشير إلى كتاب آخر صدر في الموضوع، عنوانه: موقف الشريعة الإسلامية من عملية الخصم التي تجريها البنوك على الأوراق التجارية: دراسة فقهية مقارنة/ ناصر أحمد إبراهيم النشوي.- الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ١٤٣٣هـ، ١٩٨ ص.

## إفلاس الشركات

**إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام/ عبدالمجيد بن صالح المنصور.- الرياض: دار كنوز إشبيليا، ١٤٣٣هـ، ٢ مج (١٠٠٢ ص) (أصله رسالة دكتوراه من المعهد العالي للقضاء بالرياض).**

تتضح أهمية الموضوع بعد الانهيار الاقتصادي العالمي الكبير الذي اجتاح طائفة كبيرة من المؤسسات والشركات والمصارف العالمية والعربية والإسلامية، فأضرَّ بها، وأعلن بعضها الإفلاس، وفي فرنسا وحدها واجهت (٢٨٥٠٠) شركة الإفلاس خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨م... وهذا كله يؤثر على الإنتاج والاستثمار والتنمية الاقتصادية، وقد حدا ذلك بالشركات والمصارف للجوء إلى القروض لإنقاذها من الإفلاس. وقد أفلست شركات أخرى قبل هذه الأزمة لعوامل أخرى.. وهذا ما استدعى وقفة شرعية فقهية للنظر في آثارها على حقوق الدائنين وأثرها على الشركة والشركاء ومجلس الإدارة والمتعاملين مع الشركة والشركات التابعة لها، بما يسهم في حل بعض الإشكالات الناتجة عنها.

وقد جعل المؤلف كتابه في سبعة أبواب، هي:

- حقيقة إفلاس الشركات.
- إفلاس شركات الأشخاص وآثاره.
- إفلاس شركات الأموال وآثاره.
- الآثار المترتبة على إفلاس الشركات.
- الإجراءات القضائية والتنظيمية لإفلاس الشركات.
- انقضاء الشركة المفلسة.
- تطبيقات قضائية لإفلاس الشركات.

وذكر المؤلف (٦٣) نتيجة وتوصية معتصرة من بحثه، منها باختصار:

- حقيقة الإفلاس عند الفقهاء: إحاطة الدَّين بمال المدين، سواء أكان دينه حالاً أم مؤجلاً، لكن لا يُحكم عليه بالإفلاس إلا بعد توافر الشروط، ومنها حلول الدَّين.
- وحقيقة إفلاس الشركة في الفقه كما استنبطه الباحث: هو خسارة كل أو معظم رأس مال الشركة، أو استغراق ديون الشركة أصولَها.
- مصطلح التصفية حادث، ويقترب من "التضيض" عند الفقهاء، وهو تحويل الأعيان والعروض والأصول إلى نقد (ذهب أو فضة).
- أسباب إفلاس الشركات إما أن تكون عامة، كاختلال قانون العرض والطلب، والكساد العام، والركود الاقتصادي، وسياسة الإغراق، والإشاعة السلبية عن الأسواق المالية، والكوارث الطبيعية، والحروب ونحوها. وإما أن تكون خاصة، كالضعف، والفساد الإداري والأخلاقي، وإهمال الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.
- أنواع التفليس ثلاثة: التفليس الحقيقي، والتفليس التقصيري، والتفليس الاحتيالي.
- أغراض تفليس الشركات في الفقه تتلخص في منع الشركة من التصرف في إدارة أموالها، والتمهيد لإيفاء حقوق الغرماء من أصولها، وحماية حقوق الغرماء، وإبعاد الناس عن معاملة الشركة المفلسة.
- من أهم الآثار المترتبة على تفليس الشركة: غلُّ يد إدارتها عن التصرف في أموالها المتبقية، ووقف استمرارها في مزاولة النشاط التجاري؛ حمايةً لأموال الشركة من التصرفات الضارة.
- يجب إعلان إفلاس الشركة بكافة الوسائل المنصوص عليها نظاماً، وهو إجراء له مستند من كلام الفقهاء.
- يعتبر الاستحواذ طوق نجاة لتجنب الإفلاس، وله أسباب عدة، ولا تتأثر شخصية الشركة به على الأظهر، ويكيف فقهًا على أنه عقد بيع وشراء إن كان الاستحواذ مجرد شراء أسهم من الشركة المستحوذ عليها، وقد يترتب على

الاستحواذ نقل المسؤولية عن الديون إلى الشركة المستحوِذة، فيكيف على أنه عقد بيع، بشرط نقل الديون والالتزامات التي على البائع إلى المشتري.

## البنوك التعاونية

**البنوك التعاونية: دراسة فقهية تطبيقية/ عادل بن عبدالله المطرودي.– الرياض: دار الميمان : بنك البلاد، ١٤٣٦ هـ، ٥٣٦ ص (أصله رسالة دكتوراه).**

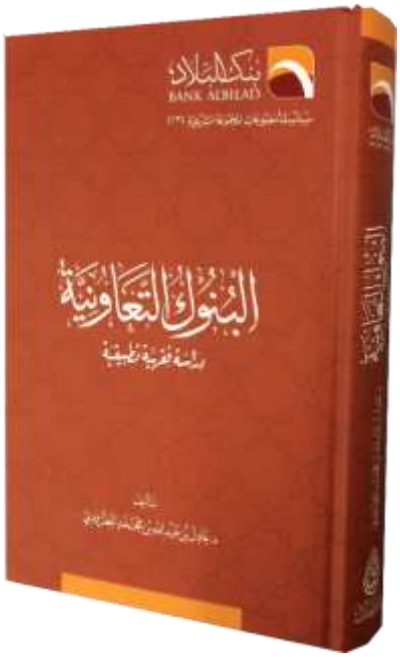


يبين المؤلف الاهتمام العالمي بالبنوك التعاونية، ودعم المنظمات الدولية والإقليمية لها، وعقد مؤتمرات عديدة حولها، والانتشار الواسع لها، ففي أوربا وحدها توجد (٣٩٢٣) بنكًا تعاونيًّا، واعتبرها اقتصاديون الصورة الإسلامية الحقيقية التي ينبغي أن يعمل بها ويصار إليها.

وأراد أن يعرف من خلال بحثه هذا حقيقة هذه البنوك، وأحكامها، مع تقديم دراسة نقدية لها، وبيان أنموذج للبنوك التعاونية الإسلامية، وفرَّق بينها وبين البنوك الاستثمارية.

ودرس موضوعه من خلال ثلاثة أبواب طويلة، هي:

الباب الأول: حقيقة البنوك التعاونية.

الثاني: أحكام البنوك التعاونية.

الثالث: دراسة تطبيقية.

وذكر أن أبرز الأهداف العامة للبنوك التعاونية هي: توفير أفضل ما يمكن من خدمات مالية للأعضاء التعاونيين بأرخص الأسعار، ومساعدة الأعضاء على التصرف الرشيد في أموالهم وتشجيعهم على الادخار، والسعي لتحقيق الأهداف الاجتماعية النبيلة عن طريق مساعدة الضعفاء والمحتاجين، ودعم المشروعات الصغيرة التي تتسم بالأخلاقية والبعد عن الضرر العام للمجتمع.

ورجَّح أن يكون البنك في توصيفه الفقهي عقد شركة من الشركات.

وأن الأصل في إنشاء البنوك التعاونية الإباحة، إلا أن يتفق المؤسسون له على العمل في الأنشطة المحرمة، فيكون محرمًا. وقد يقوم البنك على أسس شرعية مع وجود الحاجة إليه، فينتقل حكمه من الإباحة إلى الاستحباب.

كما ذكر أن إدارة البنك التعاوني مقيدة بعدد من الضوابط: عدم مخالفة الشريعة، عدم مخالفة المتفق عليه بين الأعضاء، عدم مخالفة عرف التجار إلا بإذن صريح من الأعضاء، أن تكون تصرفاتهم بما تقتضيه المصلحة العامة للبنك.

وذكر أن الودائع لها أهمية كبيرة بالنسبة للبنك وللأعضاء.

وبيَّن تعامله مع القروض والسندات والهبات والتأمين والاستثمار في الأسهم.

وقال: البنوك التعاونية لا تسعى إلى الربح كهدف أساس، ولكنها تسعى إلى تحصيل شيء من الربح يقوي مركزها المالي ويعزز خدماتها.

# الرقابة على المصارف الإسلامية

**الرقابة على المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول/ أحمد محمد لطفي.– المنصورة: دار الفكر والقانون، ١٤٣٤هـ، ١٩٦ ص.**

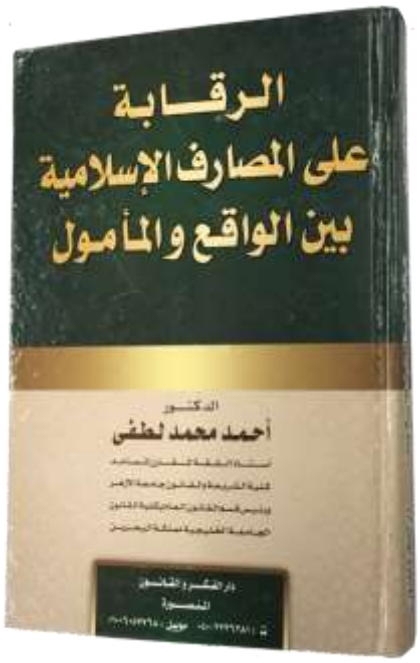


الحدُّ الفاصل في تقسيم المصارف إلى ما هو إسلامي وما هو غير إسلامي، هو موافقة المعاملات التي تتم بداخلها لأحكام الشريعة الإسلامية من عدمها.

فالفارق هو التطبيق الفعلي لأحكام الشريعة.

ولضمان فاعلية ذلك التطبيق، وحتى لا تحيد المصارف عن الغرض الذي أنشئت من أجله، وجد ما يسمَّى بهيئة الرقابة الشرعية، التي تملك القول الفصل في تقرير ما إذا كانت هذه المصارف إسلامية بالفعل، أم أن ذلك مجرد شعارات يقصد منها جذب العملاء، وذلك من خلال مراقبتها الدقيقة لما يجري داخلها، ويظهر ذلك من خلال قراراتها وفتاواها.

وقد اختلفت المصارف الإسلامية فيما بينها في النمط المتبع في خصوص الرقابة الشرعية.

وذكر المؤلف صعوبة الموضوع نوعًا ما، وذلك لاختلاف المصارف في طريقة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وفي عدد أعضائها، وأن هناك العديد من الشبهات التي أثيرت حول هيئات

الرقابة الشرعية داخلها، لا سيما وأنها في الأغلب تابعة لمجلس إدارة المصرف، ولعدم وضوح المعايير التي يتم وفقًا لها اختيار أعضاء هيئة الرقابة، وأن في بعض المصارف تقيَّد يدُ الهيئة، حتى إنه يتعيَّن على الهيئة في بعض الأحيان تبني السياسة المتبعة في المصرف في فتاواها وقراراتها!

وقد بحث المؤلف هذا الموضوع المهم في ستة مباحث:

- مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها.
- مكونات هيئة الرقابة الشرعية.
- التكييف الفقهي للرقابة الشرعية.
- مسؤولية الهيئة.
- إشكاليات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.
- ضمانات نجاح الرقابة الشرعية فيها.

وهذه الضمانات هي:

- إلزام فتاوى هيئات الرقابة الشرعية.
- استقلالها.

والاستقلال المنشود يعني:

- عدم وجود مصالح تخص العضو أو أحد أفراد أسرته في المصرف أو المنشأة التي يقوم بممارسة الرقابة فيها، أي: لا يكون شريكًا أو مساهمًا.
- الاستقلال الذاتي، أي: استقلال عضو الرقابة مهنيًّا.

ومما ذكره المؤلف في خاتمته:

- ينبغي أن تتوافر في عضو هيئة الرقابة الشرعية، خاصة عضو هيئة الفتوى، الشروط التي اشترطها العلماء في المفتي، إضافة إلى جملة من الشروط الأخرى التي تتعلق بالعمل المصرفي.
- هناك الكثير من الإشكالات التي تعوق عمل الرقابة الشرعية، كالتبعية المالية، وتتبع الرخص، وتضارب الفتاوى، وغير ذلك من الأمور التي ينبغي الوقوف على الحلول الفعالة لها.

والمؤلف أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، ورئيس قسم القانون بكلية القانون في الجامعة الخليجية بالبحرين.

## ضوابط المضاربة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

**ضوابط المضاربة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية/ برهان الشاعر.– دمشق: دار النوادر، ١٤٣٤هـ، ٤٥١ ص (أصله رسالة دكتوراه من جامعة دمشق).**

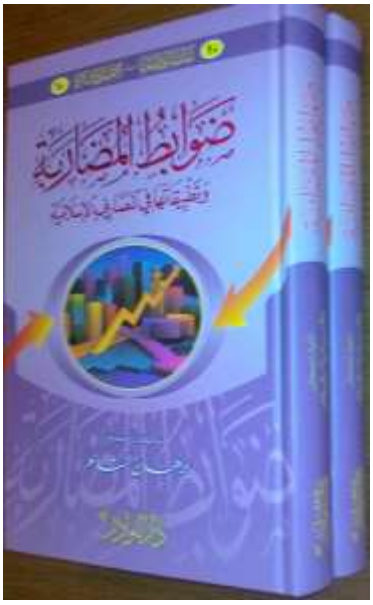


لقد تطور عقد المضاربة منضبطًا بضوابط شرعية كما تطورت بقية العقود؛ ليلبي حاجات المؤسسات المالية الإسلامية، فشركة المساهمة هي عقد مطور لعقد شركة العنان، والمضاربة المشتركة التي يبنى عليها عمل المصارف هي عقد مطور لعقد المضاربة.

وعن طريق المضاربة يستطيع أرباب الأموال استغلال أموالهم بربح مشروع، ويتمكن أصحاب الأعمال من الحصول على العمل والربح، وبهذا يُحارب الاحتكار والبطالة.

وعقد المضاربة من عقود استثمار المال الشرعي في المصرف الإسلامي، الذي يعدُّ بديلاً مهمًا عن العقود الربوية التي تمارسها البنوك التقليدية، وسميت بأسماء تخدع الناس، من أن أموالهم تُستثمر وهي ليست كذلك.

هذا ما أشار إليه المؤلف في مقدمته، الذي هدف إلى دراسة أحكام وشروط عقد المضاربة ودراسة صحة عقود المضاربة التي يقوم بها المصرف الإسلامي، ودراسة ما ليس منها بصحيح، وتصويب ذلك.

وجعله في ثمانية فصول، يسبقها فصل تمهيدي، هي:

- حقيقة المصارف الإسلامية والمضاربة.
- ضابط أصحاب المال في المصرف الإسلامي وبيان شروطهم.
- ضابط المضاربين في المصرف الإسلامي.
- ضابط الصيغة.
- ضابط رأس المال.
- ضابط عمل المصرف الإسلامي.
- ضابط الربح.
- أنواع المضاربة في المصرف.
- الشروط الجعلية للمضاربة.

ومن ثمرات هذا البحث المفيد:

- تقوم المضاربة المشتركة على قيام أصحاب الأموال بتفويض المصرف الإسلامي بممارسة كافة أعمال الاستثمار الشرعية حتى المضاربة.
- الودائع الائتمانية هي الأموال التي يدفعها الأفراد أو الشركات إلى المصرف على أن يردَّ بدلها، وهي بمثابة قرض للمصرف، ويستفيد منها في أعماله، فيأخذ أرباحها، كما أنه يتحمل تبعاتها، ولا يعطي أصحاب هذه الودائع ربحًا، ويد المصرف على هذه الأموال هي يد ضمان لها، وهو ملزم شرعًا بالردِّ حين طلبها.

- الودائع الاستثمارية هي الأموال التي يعطيها الأفراد أو الشركات للمصرف الإسلامي بغية استثمارها، على أن يكون الربح شائعًا بينهما، فعقد الوديعة الاستثمارية هو عقد مضاربة بكل أركانه وشروطه، فالربح يكون لكل من المصرف والمودع وفق نسبة الربح المتفق عليها، والخسارة تكون على صاحب المال، أي المودعين وحدهم، ولا يتحمل المصرف (المضارِب) الخسائر، ما لم يكن هناك تعدّ أو تقصير منه.
- واقع المصارف الإسلامية تفضل الاعتماد في أساليب الاستثمار بشكل عام على أسلوب المرابحة، حيث تمتاز بارتفاع عامل الضمان وانخفاض نسبة المخاطرة.
- في حال مضاربة المصرف يجوز له اقتطاع نسبة معينة من الربح في نهاية كل دورة ووضعها في احتياطي خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال، كما يمكن للمصرف الاتفاق مع المضارب صاحب الأعمال على التأمين على المشروع تأمينًا تعاونيًا إسلاميًا..
- وضعت المصارف الإسلامية شرطًا في عقود الودائع الاستثمارية ذات الأجل المحدد، وهو أن صاحب المال لا يحق له استرداد ماله، ولا يحق له فسخ المضاربة ضمن مدة العقد، يعني أن المضاربة لازمة طوال مدة العقد المحددة، وهو أمر جائز.
- ينبغي أن ينصَّ المصرف الإسلامي في عقد المضاربة على كيفية معالجة النفقات والأعباء الإدارية غير المباشرة.
- على المصرف الالتزام بتحديد النسبة المتفق عليها مقدمًا في الشهادة الخاصة بوديعة الادخار.

# صكوك المضاربة

**صكوك المضاربة: دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية/ تأليف فيصل بن صالح الشمري.– الرياض: دار الميمان، ١٤٣٥هـ، ٥٢٥ ص (أصله رسالة ماجستير).**

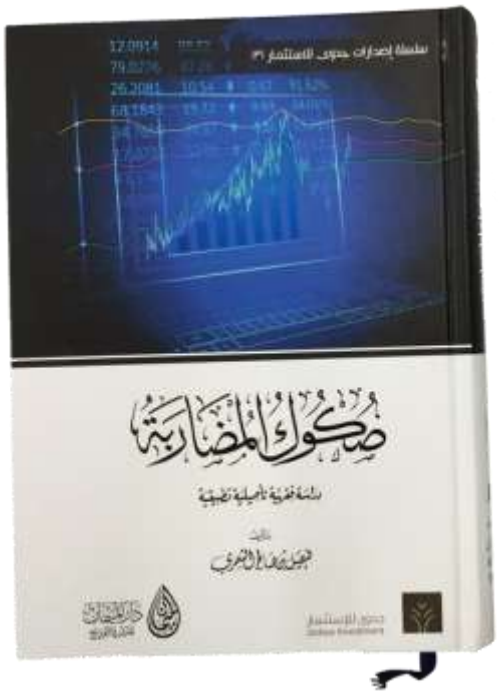


صكوك المضاربة أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار وثائق متساوية القيمة لا تقبل التجزئة، تمثل ملكية حصص شائعة في وعاء المضاربة، وتكون قابلة للتداول وفق الضوابط الشرعية.

وهي من أنواع الأوراق المالية، مثل الأسهم، والسندات، والوحدات الاستثمارية.

والأوراق المالية صكّ يُعطَى لحامله الحق في الحصول على جزء محدد مسبقًا من العائد، أو المشاركة في العائد الكلي المتحقق للشركة. وتتميز بأنها قابلة للتداول بالطرق التجارية، وأنها مجزئة لقيم صغيرة، وأن مسؤولية المستثمر محدودة بمقدار رأسماله.

والصكوك الإسلامية أوراق مالية متساوية القيمة، ومحددة المدة، تمثل حصصًا شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلاً، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، تصدر وفق عقد

شرعي بعد تحصيل قيمتها وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله، وتخوّل مالكها منافع، وتحمّله مسؤوليات بمقدار ملكيته.

واشترط الفقهاء في رأس مال المضاربة شروطًا، هي: أن يكون رأس المال من النقود، وأن يكون معلومًا، وعينًا لا دَينًا، وتسليم رأس المال إلى المضارب، والتخلية بينهما.

كما اشترط في الربح عدة شروط: أن يكون نصيب المتعاقدين من الربح معلوم المقدار، وأن يكون نصيب كل من المتعاقدين جزءًا شائعًا من الربح، وأن يكون الربح مخصوصًا بالمتعاقدين.

ومعرفة نسبة ما لربِّ المال والمضاربِ من الربح، كالنصف والربع ونحوه، شرط من شروط الربح، لأن المعقود عليه هو الربح، وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقد.

واتفق الفقهاء على أن أيَّ شرط يؤدي إلى جهالة في الربح، أو أن يأخذ أحدهما دراهم معلومة، هو شرط مفسد للعقد.

والمضاربة الفردية قد تكون مطلقة وقد تكون مقيَّدة.

والمصروفات والنفقات في المضاربة منها ما يتعلق بالمضارب نفسه، ومنها ما يتعلق بعمل المضاربة.

ويجوز اشتراط عقد الإجارة في عقد المضاربة.

ومن الممكن أن تتفرع لصكوك المضاربة أنواع متعددة وصور متنوعة، وذلك بحسب اعتبارات عديدة، من حيث الإطلاق والتقييد، ومن حيث القابلية للاسترداد، بحسب النشاط الاستثماري، وبحسب آجالها، من حيث الجهة المصدرة، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث القابلية للتحويل والتبديل.

والضمان في صكوك المضاربة له عدة صور...

والتأمين على صكوك المضاربة من خلال شركة التأمين التعاوني جائز لا إشكال فيه، على أن يكون مستجمعًا للضوابط الشرعية.

ويمكن تداول الصكوك بأي طريقة من الطرق المتعارف عليها في سوق الأوراق المالية، كالقيد في سجلّ معيَّن، أو كتابة اسم حاملها عليها، أو بالمناوبة إذا كانت صكوكًا لحاملها، أو عن طريق الوسائل الإلكترونية، أو غير ذلك.

وقد ذهب الفقهاء المعاصرون إلى جواز تداول صكوك المضاربة إذا كانت موجوداتها خليطًا من النقود والديون والأعيان والمنافع، إلا أن لهم عدة اتجاهات ومعايير في ذلك مبنية على اعتبارات فقهية واقتصادية...

واسترداد صكوك المضاربة بالقيمة السوقية، أو العادلة، أو بما يتفق عليه الطرفان وقت تنفيذ الاسترداد، لا إشكال في جوازه عند الفقهاء المعاصرين.

والكتاب ثلاثة فصول:

- نشأة صكوك المضاربة وخصائصها وأنواعها وأحكامها الفقهية.
- إصدار صكوك المضاربة وتداولها واستردادها.
- دراسة تطبيقية واقعية لصكوك المضاربة.

## الضوابط الشرعية لصكوك المضاربة

**الضوابط الشرعية لصكوك المضاربة إصدارًا وتداولاً/ أحمد محمد كليب.– عمّان: دار النفائس، ١٤٣٦ هـ، ٢١٦ ص. (أصله رسالة دكتوراه).**

دراسة علمية تناولت موضوع الضوابط الشرعية لصكوك المضاربة وتطبيقاتها المعاصرة، هادفة بذلك إلى تصحيح ما يصحبها من مخالفات؛ لتتوافق مع ما شرعه الدين.

وأوضحت الدراسة الأهمية الاقتصادية للاستثمار بصكوك المضاربة بما ينعكس إيجابًا على جميع مكونات الاقتصاد، في القطاعين الخاص والحكومي، وتبيَّن أنها أفضل البدائل عن التمويل القائم على الربا، مع تميزها بمرونة فائقة، نتيجة اعتماد هذه الصكوك على عقد المضاربة، مما يجعلها تستجيب للمستجدات العصرية والابتكارات المالية.

والضوابط الشرعية المطلوبة للصكوك حتى تتوافق مع المقاصد الشرعية، من أهمها:

- أن تكون نشرة الإصدار تعكس حقيقة عقد المضاربة بأحكامه الذي تميَّز بها عن غيره من العقود، والتي منها خلوها من الضمان من مصدر الصكوك لرأس المال.
- إن وجد شرط الضمان لرأس المال من مصدر الصكوك في صكوك المضاربة، يعدُّ شرطًا باطلاً والعقد صحيحًا، ولذا يجب إلغاؤه.
- تُحمل نفقات صكوك المضاربة على مال المضاربة أو الربح الناتج، ولا تحمل على المضارب وحده.

- التملك الحقيقي لحمَلة صكوك المضاربة لموجوداتها لا بدَّ أن يكون حقيقيًّا لا صوريًّا، بحيث يتصرفون فيها تصرف الملاّك من بيع وتداول، ويعدُّ هذا الضابط فارقًا جوهريًّا بين صكوك المضاربة والسندات الربوية.
- في حالة تداول صكوك المضاربة بعد الاكتتاب وقبل الشروع في العمل، فإنه يطبق عليها قواعد الصرف.
- عندما تكون صكوك المضاربة أعيانًا ومنافع، وإن كان الغالب فيها الديون أو النقود، فإنه يجوز تداولها استنادًا على مبدأ الأصالة والتبعية، ولا تُراعى أحكام الصرف أو أحكام الديون.
- حفظًا لحق حملة صكوك المضاربة في رأس مالهم، فإنه يُطلب من مدير الصكوك البينة الواضحة إذا جاءت نتائج المشروع على خلاف دراسة الجدوى، كما لو حدثت خسارة في رأس المال.
- التعهدات من مدير صكوك المضاربة بالشراء في نهاية المدة جائزة شرعًا إذا كانت بالقيمة السوقية، وتمنع شرعًا إذا كانت بالقيمة الاسمية.
- مخصص مواجهة مخاطر الاستثمار يعدُّ أسلوبًا وقائيًّا في امتصاص الخسائر المستقبلية، فهو جائز شرعًا؛ لأنه تأخير للأرباح من أجل دوام سلامة رأس المال.
- ربط توزيع الأرباح على مؤشرات الفائدة العالمية لا يجوز شرعًا؛ لما فيه من بعد عن مقاصد عقد المضاربة، ولما يترتب عليه من الغرر والظلم على طرفي العقد.

## الصكوك والأسواق المالية الإسلامية

**الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورهما في تمويل التنمية الاقتصادية/ أدهم إبراهيم جلال الدين.– القاهرة: دار الجوهرة، ١٤٣٥هـ، ١٥١ ص.**

تمثل الصكوك الإسلامية وسيلة فعالة للاستفادة من السوق المالي، بطرحها في السوق وتوفير التداول لها، ومن ثم تمتعها بالسيولة.

وتكتسب هذه الأدوات أهمية لضرورتها في توسيع قاعدة الأوراق المالية في سوق المنتجات الإسلامية..

والصكوك المصرفية الإسلامية توظف التطورات في السوق المالي والمصرفي لخدمة أهداف المصرفية الإسلامية، حيث تستفيد من التحول في طبيعة الدور التقليدي للبنوك، ومن ظهور الأدوات المالية القابلة للتداول، ومن فكرة المصرفية الشاملة، وذلك لتوفير خدمات مصرفية واستثمارية إسلامية تشبع اختيارات ورغبات المدَّخرين، كما تبرز الدور التنموي للمصارف الإسلامية بعيدًا عن القروض بفائدة، وعن القمار والمضاربات المحرقة.

كما يمكن الاستفادة من الصكوك في دعم القطاع العام، وأهمها دعم قطاع النفط والغاز، إذ يشكل هذا القطاع ما نسبته ٦٩% من مصادر الطاقة في العالم، منها ٤٥% في الخليج العربي.

ويستفاد من الصكوك أيضًا لدعم وتنمية موارد الوقف الإسلامي، وإن للوقف دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية..

وتحتاج الدول الإسلامية إلى تبني نظام مصرفي متطور يسهم في تحقيق التنمية..

وقد عالج الكاتب هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول:

- التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي.
- أهمية الأسواق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية.
- صكوك التمويل الإسلامية وآفاق التنمية.

## الأحكام الفقهية لصناديق المؤشرات المتداولة

**الأحكام الفقهية لصناديق المؤشرات المتداولة/ أحمد عبدالرحمن القايدي.– الرياض: دار الميمان، ١٤٣٥هـ، ٢٦٠ ص (أصله رسالة ماجستير).**

صناديق المؤشرات المتداولة هي صناديق استثمارية مقسمة إلى وحدات متساوية، يتم تداولها في سوق الأوراق المالية، تتطابق مكونات الصندوق مع مكونات مؤشر محدد.

وقد نشأت هذه الصناديق في كندا عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م)، وانتشرت في أمريكا وبقية دول العالم عام ١٤١٣هـ.

ولهذه الصناديق دور كبير في صناعة السوق، من حيث توازن العرض والطلب بين المستثمرين وفق القطاع الذي يتبعه الصندوق.

ومن خصائصها مرونتها، وتنوع استثماراتها، وسيولتها العالية.

وقد بحث المؤلف هذا الموضوع فقهيًا من خلال أربعة فصول:

- التكيف الفقهي للعلاقات التعاقدية في صناديق المؤشرات.
- الأحكام النظامية المتعلقة بالمؤشرات.
- الأحكام الفقهية المتعلقة بالاستثمار في صناديق المؤشرات المتداولة.
- التطبيقات الشرعية على صناديق المؤشرات المتداولة.

ومما توصل إليه في خاتمة بحثه:

- الأسواق المالية هي المكان الوحيد لوجود صناديق المؤشرات المتداولة القائمة على مؤشر معين.
- حقوق المستثمر في هذه الصناديق محفوظة أكثر من الصناديق العادية، باعتبار أن درجة المخاطرة فيها أقل.
- تصفية صندوق المؤشرات وإفلاسه لا تختلف عن الصناديق العادية، باعتبار أن الصندوق يقوم على وحدات يتم بيعها مثل بقية الصناديق.
- هناك أنواع كثيرة من المؤشرات، من أبرزها المؤشرات غير قابلة التداول، ومؤشرات قابلة للتداول، ومؤشرات للمؤشرات العالمية.
- يختلف كل مؤشر في أسس احتسابه باعتبار الهدف المنشأ لأجله، وكل مؤشر له حسبة رياضية معينة تهدف إلى ما يراد التوصل له بالمؤشر.
- يجوز شرعًا جعل المؤشر للقياس الاسترشادي لصندوق معين، ويجوز اتخاذها معيارًا للمقارنة بين الصناديق، ويجوز أيضًا أن يكون المؤشر مقياسًا للربح في الأجرة المتغيرة، كما يجوز تقييد تصرفات المضارب أو الوكيل بمؤشر معين، بحيث إذا بلغ المؤشر سعرًا معينًا يبيع السلعة بالسعر السائد، ونحو ذلك من التقييدات.

- لا يجوز أن يكون المؤشر سلعة يتم البيع والشراء على ارتفاع المؤشر وانخفاضه؛ لأنه من القمار المحرم، ولا يجوز إبرام عقود الخيارات على المؤشرات، ولا تعليق عقد يقبل التعليق على أداء مؤشر معين.
- لا بد من وجود ضوابط شرعية لإنشاء مؤشر شرعي إسلامي، وأن تكون له هيئة شرعية رقابية للنظر فيه واعتماد مكوناته.
- الأجور والمكافآت في صناديق المؤشرات المتداولة تطبق عليها الصيغة المعتمدة في الصندوق، إما الوكالة بأجر، أو من مال المضاربة، وقسمة الأرباح يكون بالاتفاق في المشاركة والمضاربة، والخسارة على ربّ المال في المضاربة.
- لا يصح شرعًا ضمان المضارب لرأس مال المضاربة إلا من طرف ثالث منفصل على وجه التبرع بلا مواطأة.
- لا يجوز أن يقوم مدير الصندوق في صناديق المؤشرات المتداولة بالبيع على المكشوف؛ لأنه قرض بزيادة منهي عنها.
- يستطيع مدير صندوق المؤشرات المتداولة أن يطبق الضوابط الشرعية على صناديق المؤشرات المتداولة، وإن كان في بداية الأمر ستكون السيولة ضعيفة، لكن مع انتشارها ستكون رائدة في هذا المجال، تمامًا مثلما حصل في الصناديق المتوافقة مع الضوابط الشرعية.

(٣٦)

## اللغة العربية

## تعليم اللغة العربية بين المؤامرة والمقاومة

**تعليم اللغة العربية بين المؤامرة والمقاومة: من المنهج اللاتيني إلى المنهج الفطري/ أمذيب صالح أحمد.– صنعاء: مركز عبادي للدراسات و النشر، ١٤٣٤هـ، ٩٦ ص.**

ذكر المؤلف أن مما يؤكد المؤامرة على اللغة العربية، هو أن "الحرف العربي" طارده المستشرقون الصليبيون المعادون للإسلام، فأحلوا محلَّه " الحرف اللاتيني" في كثير من لغات الشعوب الإسلامية، في الدول الآسيوية والإفريقية.

كما أن المحاولات الفاشلة لإحلال اللهجات العامية محل الفصحى في مصر والشام والعراق وغيرها تؤكد ذلك.

غير أنهم أخيرًا قاموا بالتفاف لاتيني ذكي على اللغة العربية، حينما أقنعوا معظم العرب بتعليمها بطريقة لاتينية، حتى تضعف تدريجيًا، وتقوى اللهجات المحلية، ثم تتلاشى الفصحى، وتزول أمام انتشار اللغات الأوروبية الكبرى، وخاصة الإنجليزية؛ لتكون لغة التعليم والمعاملات. وبهذا يحققون أعظم هدف لهم، وهو إضعاف الإسلام من خلال تحطيم اللغة العربية، وما يتبعها من انهيار للهوية العربية الإسلامية...

وذكر أن الدافع له للاهتمام بهذا الموضوع هو صيحات مفكري العرب وشكواهم من ضعف مستوى اللغة العربية في مختلف المستويات التعليمية، وطغيان اللهجات العامية على مختلف وسائل الإعلام العربية، وتجربته المريرة عند محاولة تعليم مبادئ اللغة العربية لبعض أطفاله بالطريقتين الكلية اللاتينية (الدخيلة)، والحرفية الأصيلة، والصمت الرهيب في مختلف أجهزة التعليم العربية على هذه القضية المنهجية في تعليم أساسيات اللغة العربية ومبادئها للأطفال، بسبب الحداثة الثقافية الشكلية والإهمال البيروقراطي وتخاذل المسؤولين..

ومن خصائص المنهج الفطري للغة الذي دعا إليه المؤلف:

- استخدام علامات التشكيل في كل الدروس؛ لأنها جزء من تركيب الحروف العربية، وجزء من دلالة الكلمات.
- استخدام كافة حروف الأبجدية في كل الدروس؛ لأن تكرارها رسمًا وصوتًا يسهل تعلمها وفهمها.
- استخدام جهاز النطق في تعليم أصوات اللغة استخدامًا كاملاً، بحيث تنطق جميع الحروف بفصاحة تامة.

- يعتمد هذا المنهج الفطري على إدراك الخصائص البنيوية لتراكيب اللغة العربية وتمكين الطفل منها.
- التدريب على القراءة النحوية دون معرفة القواعد، لغرس السليقة اللغوية والفصاحة في لسان الطفل.
- التمييز بين معاني الكلمة ذات الأصل الواحد وتصريفاتها ذوات الرسوم الموسعة وأصواتها المختلفة بالتشكيل.

والمؤلف من مواليد شبوة باليمن، اعتلى مناصب، منها: أمين عام مجلس الوزراء بين ١٤١٠ – ١٤٢٧ هـ.

## (٣٧)
## الأدب

### نحو منهج إسلامي في رواية الشعر ونقده

**نحو منهج إسلامي في رواية الشعر ونقده/ مصطفى عليان.– الكويت: مجلة الوعي الإسلامي، ١٤٣٤ هـ، ٥٤٤ ص.**

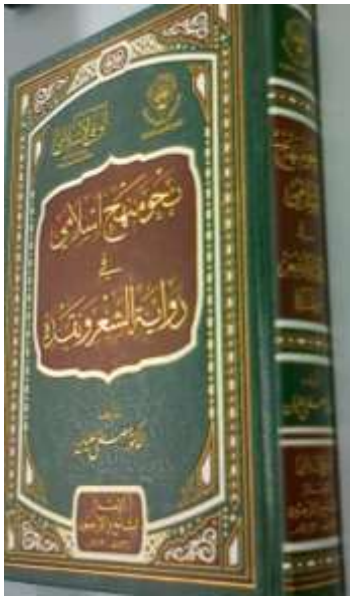

الإيجابية في رواية الشعر تكون بانتخاب ما حسن معناه، وجَمُل مرماه، من الحِكم والقيَم الخُلقية والفكرية، وبالتنبيه على الفاسد المرذول من الفحش، والقبيح المنكر من الكفر.

وهذا بحث مفصَّل يتلمَّس من خلاله بيان خطة إسلامية لرواية الشعر ونقده، من خلال أربعة أبواب تحته فصول عديدة، وهي:

- رواية الشعر وشرف المعنى.
- رواية الشعر والقيَم النفعية.

- مناهج النقاد في رواية القبح.

- مرويات شعرية وقيم جمالية.

وقد تناول في **الباب الأول** الخلاف الذي جرى بين أهل العلم حول قوله تعالى: {وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ} [سورة يس: ٦٩]، وخلص من ذلك إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم تمثَّل بما شرف معناه من الشعر التعبدي والشعر الخُلقي.
كما عرض لمرويات الصحابة والتابعين من الشعر ذي المعاني الشريفة، في الحِكم والقيم، من شعر المدح والرثاء والتعزية والقصة والطرافة، ومن الشعر ذي الأغراض العامة.
كما وقف عند شعر الصراع بين الكفر والإيمان، ممثلاً بنقائض المسلمين والمشركين وشعر الردَّة. وحدَّد موقف الصحابة رضي الله تعالى عنهم من رواية شعر النقائض، وناقش بعض الباحثين في فهمهم لفقه بعض الأخبار والمرويات المتعلقة برواية هذه الأشعار.
**والباب الثاني** لقيم الشعر النفعية، اعتمادًا على الرؤية النقدية في أن غاية الشعر التعليم والإمتاع معًا، بمعنى أن الشعر يعلِّم بالمتعة، فكان فصله الأول في التأديب والتربية، والثاني في الشواهد العلمية، الذي خصصه للشواهد الشعرية في تفسير غريب القرآن الكريم دون غيرها غالبًا. وفصله الثالث في الإمتاع الأدبي. وفصَّل فيه القول من خلال موقف الإمام الشافعي من الإمتاع بالشعر الحسن الذي تتنفس فيه المشاعر، وتتهدهد به العواطف.. وأتبعه بمتابعة الحصري القيرواني لابن قتيبة في الاستمتاع بالنوادر والطرائف، مع الاحتراس بضرورة تعمق السامع لمراميها، خاصة ما يتعلق منها بالدين.
**والباب الثالث** تطبيق عملي للإحسان في مصنفات الرواة الأدبية والتاريخية، ورصد فيه اتجاهات النقاد، من خلال ثلاثة فصول، هي:

- الإعراض عن رواية الشعر الفاسد (من هجاء ومجون وفحش وخروج على العقيدة).

- إسقاط الفاسد من رواية الشعر.

- نقد المعاني الفاسـدة من الشـعر المروي، الذي اعتبره المؤلف اتجاهًا إيجابيًا في النص على القبح، سواء في مجال التأريخ الأدبي (التراجم)، أو التطبيق النقدي (النصوص الأدبية). ويشمل هذا الاتجاه أحكامًا نقدية على مشاهير الشعراء.

- والباب الرابع تناول نماذج شـعرية من أبيات وقصـائد تنزع عن الإحسـان في تكامل شـرف المعنى فيها، بحسـن الأداء ونقاء الإحسـاس ونبل الغاية، وجاء في أربعة فصول:

- مرويات أولي الأمر والسيادة.

- مرويات اللغويين ورواة الشعر.

- مرويات الأدباء والنقاد.

- مرويات الفقهاء والمحدِّثين.